منتهى المقال

في أحوال الرجال

تأليف

الرجالي أبي علي الحائري

الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني

المتوفى سنة ١٢١٦ هـ

الجزء الأول

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

١٧٦

منتهى المقال

في أحوال الرجال

تأليف

الرجالي الخبير أبي علي الحائري
الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني
المتوفى سنة ١٢١٦ هـ

الجزء الأول

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

BP أبو علي، محمّد بن إسماعيل، (ـ ١٢١٦ق)

١١٥ منتهى المقال/ تأليف أبي علي محمّد بن إسماعيل. ـ تحقيق مؤسسة آل

٢٣ ألف/ البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث. ـ قم: مؤسسة آل البيت ـ عليهم

٨م السلام ـ لإحياء التراث. ١٤١٦هـ = ١٣٧٤ش = ١٩٩٥م.

١٤١٦ ٧ج. النموذج.

١. الحديث ـ علم الرجال. ٢. المحدّثون ـ التراجم.

ألف. العنوان.

ردمك (شابك) ٤ ـ ٨٨ ـ ٥٥٠٣ ـ ٩٦٤ دورة ٨ أجزاء احتمالاً

ISBN 964 – 5503 – 88 – 4 – 8 VOLS.

ردمك (شابك) ٢ ـ ٨٩ ـ ٥٥٠٣ ـ ٩٦٤/ ج١

ISBN 964 – 5503 – 89 – 2 / VOL 1

الكتاب :	منتهى المقال في أحوال الرجال/ ج١
المؤلف :	أبو علي الحائري
تحقيق ونشر :	مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث ـ قم
الطبعة :	الأولى ـ ربيع الأول ـ ١٤١٦ هـ
التصوير الفني (الزينگغراف):	سيّد الشهداء عليه السلام
المطبعة	ستارة ـ قم
الكمية	٣٠٠٠ نسخة
السعر :	٤٠٠٠ ريال

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحیم

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

جميع الحقوق محفوظةٌ ومسجّلةٌ
لمؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث
مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث
قم ـ دور شهر (خيابان شهيد فاطمي) كوچه ٩ ـ پلاك ٥
ص. ب. ٩٩٦/٣٧١٨٥ ـ هاتف ٤ ـ ٧٣٠٠٠١

بمناسبة مرور قرنين على وفاة العلّامة الكبير

والمحقّق النحرير والرجالي الشهير

أبي عليّ الحائري

(١١٥٩ - ١٢١٦هـ)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقدمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل بريّته محمّدٍ المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم، الذي أرسله بالهدى ودين الحقّ، ليستنقذ النّاس من تيه الضّلالة وحيرة الجهالة.

والصّلاة والسّلام على الأئمّة المعصومين الطّاهرين، والهداة المهديّين، الذين أذهب الله تعالى عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً؛ حملة علوم النبوّة، وهداة هذه الامّة ما دجا ليل وأضاء نهار، سيّما ناموس الدّهر، وبقيّة آل الله، إمام العصر والزّمان، الحجّة ابن الحسن، عجّل الله تعالى فرجه الشّريف، وجعلنا من كلّ مكروهٍ فداه.

وبعد:

فإنّ من البديهي بمكان القول بأنّ المدرسة الاسلاميّة وعبر قرونها الماضية، قد توسّعت آثارها ومعالمها، وانتشرت طرقها وأبعادها للوصول إلى أقصى معالم المعرفة، وأعلى درجات السمو، نظراً لتوسع حاجة البشريّة إليها

مع مرور الأيّام والدّهور.

كما انّه ونتيجة للتطوّر الحاصل في كلّ فنٍّ وعلمٍ، كعلم الفقه، والاصول، والتفسير، والكلام، والعربيّة، والدراية، والرجال. فقد أصبح لكلّ علمٍ من هذه العلوم مباحثه، ومبانيه، وأبعاده ومدرسته الخاصّة به.

ومن هنا وكنتيجة منطقية لوجود الترابط الموضوعي ـ المتفاوت بين التلازم البيّن والواضح، وبين التشابك الفرعي الدقيق ـ بين الكثير من هذه العلوم، فإنّا نجد أنّ الكثير من علمائنا الأبرار ـ قدّس الله أرواحهم ـ ومنذ العصور الاولى لانتشار المعرفة الاسلاميّة وإلى يومنا هذا، قد اغترفوا من كلّ علمٍ قدراً، وقضوا فيه وطراً، مرتشفين من معينه العذب المتمثل بمدرسة أهل البيت سلام الله عليهم أجمعين، ممتثلين لقوله تبارك وتعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[١].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وكذا لقول الناطق الأمين، الذي لا ينطق عن الهوى الرّسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنّة، فإنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً به»[٢].

ولقول وصيّ الأولياء، ووارث علم الأنبياء، أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه أفضل الصّلاة والسّلام: «الشاخص في طلب العلم كالمجاهد في سبيل الله»[٣].

إلى غير ذلك من النّصوص المختلفة سواء من الآيات الكريمة أو

---

(١) التوبة: ١٢٢.

(٢) أمالي الصدوق: ٥٨/ ٩.

(٣) بحار الأنوار ١: ١٧٩/ ٦٢.

الروايات المستفيضة عن الصّادقين سلام الله عليهم أجمعين، ممّا لا تعدّ ولا تحصى، تشيد بفضل العلم والعلماء وتحثّ على طلبه والتأكيد عليه، حتّى جعل طلبه فريضةً ـ كباقي الفرائض ـ كما في قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «طلب العلم فريضةٌ على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ»(١).

ثمّ إنّه ليس بخافٍ على أحد أنّ أشرف هذه العلوم وأفضلها علم الفقه، إذ بواسطته تشخّص وتحفظ أوامر السماء ونواهيها. وذلك بالرجوع إلى المصادر الاولى لهذه الأحكام، وهي الأدلّة الأربعة التي منها السنّة المطهّرة، والتي تعدّ المصدر الثاني في التشريع بعد كتاب الله تبارك وتعالى.

ولما كانت السنّة بما فيها قول المعصوم أو فعله أو تقريره على هذه الأهمية العظيمة والخطيرة، فكان لابدّ من إحراز صدورها عنهم عليهم السلام ـ بطريق علمي أو وجداني ـ من خلال الاطمئنان الكامل بصحّة سند الروايات التي بطبعها تكون حاكيةً عنها.

وهذا بالطبع لا يتيسّر لكلّ مستنبطٍ إلّا إذا كانت له إحاطةٌ تامّةٌ برجال السند، وهل أنّهم أهلٌ للاعتماد على نقلهم والاطمئنان بصحة منقولاتهم أم لا.

إنّ الاستقراء العلمي في المدونات الرجالية التي تزدان بها المكتبة الاسلامية يظهر بوضوح أنّ هناك في طرق الأخبار المدوّنة في المجاميع الحديثيّة رجالاً موثوقاً بهم، يعتمد عليهم في مقام النقل.

وهناك من طعن فيهم، بحيث لا يعتمد على نقلهم.

وآخرين لم يعلم حالهم من حيث الاعتماد وعدمه، وهم المشار إليهم بالمجاهيل الذين ينظر في أمرهم، وأنّهم هل يدخلون في الطائفة الاولى أو

---

(١) عوالي اللآلي ٤: ٧٠/٣٦.

الثانـية. وهذا أمرٌ نسبيٌ ينقاد إلى سعي المستنبط واجتهاده، فلربما تتوافر لديه جملة من القرائن والشواهد التي تعزز الثقة ببعض الرواة فيعتمد نتيجة ذلك على مروياته أو يكون العكس من ذلك فتطرح، وإلى غير ذلك ممّا هو مذكور في محلّه.

ولا غرابة من ذلك، فالكثير من الشواهد والأدلة القاطعة قد أظهرت جملة من الكذّابين والوضّاعين الذين تلاعبوا في الحديث حسب ما تقتضيه مصـالح ساستهم وأولياء أمورهم خصوصاً بعد الانحراف التأريخي الذي حصل بعد وفاة الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، بل وقدحذّر القرآن وأعلن ذلك بصراحة ووضوح حيث قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَاءِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾[1].

ولعلّ أوّل من نبّه على هذا الأمر وعلى خطورته، وعلى الحاجة الماسة إلى هذا العلم ـ أعني علم الرّجال ـ هو الرّسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم حيث قال: «ستكثر بعدي القالة عليّ»[2].

وقد فصّل الكلام والبحث مولانا أمير المؤمنين عليه السلام حين سأله سليم بن قيس الهـلاليّ الكـوفيّ قائـلاً: إنّي سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذرّ شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم غير مـا في أيدي النّاس، ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم.

ورأيت في أيدي النّاس أشياء كثيرةً من تفسير القرآن ومن الأحاديث

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) المعتبر ـ المقدّمة ـ: ١/ ٢٩.

عن نبيّ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنتم تخالفونهم فيها، وتزعمون أنّ ذلك كلّه باطلٌ. أفترى النّاس يكذبون على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم متعمّدين؟! ويفسّرون القرآن بآرائهم؟!

قال: فأقبل عليٌّ فقال: «قد سألت، فافهم الجواب:

إنّ في أيدي النّاس حقّاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعامّاً وخاصّاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً؛ وقد كذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على عهده حتّى قام خطيباً فقال:

أيُّها النّاس، قد كثرت عليّ الكذّابة؛ فمن كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النّار.

ثمّ كذب عليه من بعده.

وإنّما أتاكم الحديث من أربعةٍ ليس لهم خامسٌ:

رجلٍ منافقٍ يظهر الايمان، متصنّعٌ بالاسلام، لا يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم متعمّداً. فلو علم النّاس أنّه منافقٌ كذّابٌ لم يقبلوا منه، ولم يصدّقوه؛ ولكنّهم قالوا: هذا قد صحب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ورآه وسمع منه؛ وأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله.

وقد أخبره الله عن المنافقين بما أخبره، ووصفهم بما وصفهم، فقال عزّوجلّ:

﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[1].

ثمّ بقوا بعده فتقرّبوا إلى أئمّة الضّلالة، والدعاة إلى النّار، بالزّور والكذب والبهتان؛ فولّوهم الأعمال، وحملوهم على رقاب النّاس، وأكلوا

(١) المنافقون: ٤.

بهم الدّنيا.

وإنّما النّاس مع الملوك والدّنيا، إلاّ من عصم الله ؛ فهذا أحد الأربعة.

ورجلٍ سمع من رسول الله شيئاً لم يحمله على وجهه، ووهم فيه، ولم يتعمّد كذباً، فهو في يده يقول به ويعمل به ويرويه، فيقول: أنا سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

فلو علم المسلمون أنّه وهمٌ لم يقبلوه؛ ولو علم هو أنّه وهمٌ لرفضه.

ورجلٍ ثالثٍ سمع من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم شيئاً أمر به، ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم. أو سمعه ينهى عن شيءٍ ثمّ أمر به، وهو لا يعلم.

فحفظ منسوخه ولم يحفظ النّاسخ ؛ ولو علم أنّه منسوخٌ لرفضه؛ ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخٌ لرفضوه.

وآخر رابع لم يكذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، مبغض للكذب خوفاً من الله، وتعظيماً لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، لم ينسه[1] بل حفظ ما سمع على وجهه ؛ فجاء به كما سمع، لم يزد فيه ولم ينقص منه، وعلم النّاسخ من المنسوخ؛ فعمل بالنّاسخ ورفض المنسوخ...»[2].

إلى آخر كلامه سلام الله عليه. نقلناه إلى هنا لما فيه من فوائد وأبعاد ومعاني للمجتمع الذي كان في زمن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وبعد زمانه.

ولا يسعنا هنا التعرّض بالتفصيل لإيراد القرائن والدلائل المثبتة لظهور

---

(١) لم يسه، خ.ل.

(٢) أُصول الكافي ١: ٥٠/١، باب اختلاف الحديث.

حالة الكذب ووضع الأحاديث على الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم أوآله الأطهار، وبأشكال وكيفيّات مختلفة، تعرّض لها علماؤنا الأبرار رحمهم الله تعالى برحمته الواسعة، واستناداً إلى التصريحات الواضحة الصادرة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام، والمحذرة من الوقوع في هذه المزالق الخطرة والمتشابكة.

بيد أنّ وضوح هذا الأمر لم يثن البعض ـ وذلك ممّا يؤسف له ـ عن التحرز في الأخذ من جميع الصحابة أو التابعين، دون تمحيص وتدقيق، متذرعاً بحجة عدالة جميع الصحابة الباطلة، والمتفتقة عنها أذهان المتزلفين والمتحلّقين حول موائد السلطة الأموية في محاولة لتبرير فساد معاوية ومن لفّ لفه وطرحه قبالة الخط النبوي السليم المتمثل بأهل بيته عليهم السلام، فاكتظت الكثير من مصادر اولئك بالجم الوفير من تلك الأحاديث الموضوعة والمكذوبة على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، اعتماداً على تلك الاطروحة السقيمة، والدعوى الباطلة.

والاستقراء السريع لآراء علماء العامة يظهر جلياً التبني الغريب لهذا الأمر الواضح السقوط من قبل رجال الحديث، ورواة الأخبار، وسريانه على معتقدات الفرقة وعقائدها.

فهذا ابن حجرٍ العسقلاني يقول في الاصابة: اتّفق أهل السنّة على انّ الجميع عدولٌ، ولم يخالف في ذلك إلّا شذوذٌ من المبتدعة[١].

بل ذهب الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الدراية إلى أنّهم أرفع بكثيرٍ من هذه المنزلة، حيث قال: إنّ عدالة الصحابة ثابتةٌ معلومةٌ بتعديل

---

(١) الاصابة: ١/٩، في بيان حال الصحابة من العدالة.

الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نصّ القرآن(١).

وقال ابن الصلاح في مقدّمته: للصحابة بأسرهم خصّيصةٌ، وهي أنّه لا يسأل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمرٌ مفروغٌ منه، لكونهم على الاطلاق معدّلين بنصوص الكتاب والسنّة وإجماع من يعتدّ به في الاجماع من الامّة(٢).

وغير ذلك من المقولات الباهتة والواضحة السقوط، وكان ذلك ممّا سبب ـ وكما ذكرنا سابقاً ـ تسرّب الكثير من الموضوعات التي لا تخفى على أحد، فأوقعت روّاد العديد من تلك المدرسة بالحرج الشديد قبالة هذا الخلط الواضح، والتنافر البيّن بين العقائد الاسلاميّة التي نادى بها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وما يزال ينادي بها القرآن الكريم بين ظهراني هذه الامّة، وبين ما تطالعنا به هذه الصحاح من أخبار وروايات لصحابة وتابعين لا تخفى أسماؤهم على ذوي الخبرة والتمحيص كأبي هريرة الذي روي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال عنه:

«ألا إنّ أكذب الناس ـ أو قال: أكذب الأحياء ـ على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أبو هريرة الدوسي»(٣).

وكسمرة بن جندب، ومحمّد بن عكاشة الكرماني، وأحمد بن عبدالله الجويباري، وعبدالكريم بن أبي العوجاء الذي لمّا أمر محمّد بن سليمان أمير البصرة بقتله، وأيقن بالموت، قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرّم فيها الحلال، وأحلّ فيها الحرام، ولقد فطّرتكم في يوم

---

(١) الكفاية في علم الدراية: ٤٦، باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة.

(٢) مقدّمة ابن الصلاح: ١٧٤.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ٤/ ٦٨.

صومكم، وصوّمتكم في يوم فطركم[١].

ومن هنا لم يجد بعض رواد هذه المدرسة بدأ من التصدي لتشذيب كتب العامة ـ وبالأخص ما يعرف منها بالصحاح ـ ممّا يستطيعون التعرض له من تلك الأحاديث الموضوعة والساقطة، فكان أن وضعوا ما يقارب من الأربعين كتاباً في هذا الموضوع، منها:

ـ كتاب الأباطيل، للحسين بن إبراهيم الجوزقاني.

ـ تذكرة الموضوعات، لأبي الفضل المقدسي.

ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي.

ـ المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي.

ـ تمييز الطيّب من الخبيث، لابن الربيع.

ـ الفوائد المجموعة في بيان الأحاديث الموضوعة، لمحمّد بن يوسف ابن عليّ الشاميّ.

وغيرها من الكتب التي أُلّفت في هذا الحقل.

كما أنّ هناك طائفةً أخرى من الكتب التي ألّفها علماء العامّة، وهي في الضعفاء والمجاهيل والمتروكين، لكثرة وجودهم في طرقهم. نذكر قسماً منها:

ـ الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي.

ـ كتاب المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، لمحمّد بن حيّان البستي.

---

(١) راجع: مباحث في تدوين السنة المطهرة: ٣١.

ـ الضعفاء الكبير، للعقيلي.

ـ الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي.

ـ الجرح والتعديل، للرازي.

وغيرها من مصنّفات القوم.

والحقّ يقال إنّ هذه التوجهات ـ رغم تأخّرها وخضوع العديد منها للمؤثرات الجانبية التي تمليها الظروف المحيطة بها ـ كانت خطوة جادة وإيجابية في تجاوز الهالة الوهمية التي اصطنعها قدماؤهم حول الصحابة عامة دون تمييز وتمحيص، وإزالة التصور الخاطئ بصواب ماجاء في بعض كتبهم التي اسموها جزافاً بالصحاح.

إلّا أنّ الشيعة الامامية كانوا أبصر من أن يقعوا في الشراك التي وقع فيها علماء المذاهب الاسلامية الاخرى، إذ كانوا يهتدون بنور هدى أئمتهم المعصومين عليهم السلام الذين حذّروا شيعتهم من هذه المزالق الخطرة.

فإنّ أئمّتنا الأطهار سلام الله عليهم ومن أوّل يومٍ انتشر فيه الحديث وإلى منتصف العصر الثالث الهجري، قد تصدّوا لهذه الظاهرة، وأعطوا كلَّ ذي حقٍّ حقّه، لأنّهم ابتلوا بقومٍ وضّاعين من الزنادقة، بذلوا غاية ما يسعهم في تحريف الشريعة والدسّ فيها. وكذا الوضع عليهم، ونسبة ما لا يرونه لهم. ولذا أعلنوا التبرّي منهم، والتنوية بأسمائهم، لكي تمحّص وتغربل الأحاديث من الدسائس والمنكرات.

فهذاالامام أمير المؤمنين صلوات الله عليه يقول: «إذا حدّثتم بحديثٍ فاسندوه إلى الذي حدّثكم، فإن كان حقّاً فلكم، وإن كان كذباً فعليه»[1].

وقال الامام أبو عبدالله الصادق عليه السلام: «إنّا أهل بيتٍ صدّيقون

---

(١) الكافي ١: ٤٢/٧، باب رواية الكتب والحديث.

لا نخلو من كذّاب يكذب علينا، ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس...»[١].

وعن الامام أبي الحسن موسى عليه السلام أنّه قال: «لعن الله محمّد ابن بشير وأذاقه حرّ الحديد، إنّه يكذب عليّ، بريءٌ الله منه، وبرئت إلى الله منه، اللهمّ إنّي أبرأ إليك ممّا يدّعي فيَّ ابن بشير، اللهمّ أرحني منه».

ثمّ قال: «يا عليّ، ما أحد اجترأ أن يتعمّد الكذب علينا إلّا أذاقه الله حرّ الحديد.

وإنّ بياناً كذب على عليّ بن الحسين عليه السلام، فأذاقه الله حرّ الحديد.

وإنّ المغيرة بن سعيد كذب على أبي جعفرٍ عليه السلام، فأذاقه الله حرّ الحديد.

وإنّ أبا الخطّاب كذب على أبي، فأذاقه الله حرّ الحديد.

وإنّ محمّد بن بشير لعنه الله يكذب عليَّ، برئت إلى الله منه...»[٢] إلى آخره.

حتّى أنّ أصحابهم وأتباعهم الذين تأدّبوا بآدابهم واقتفوا أثرهم ونهجهم قد انتحلوا هذا الخطّ وساروا على سيرة أئمّتهم صلوات الله عليهم.

فهذا يونس بن عبدالرحمن قد سأله بعض الأصحاب ـ على ما نقل محمّد بن عيسى بن عبيد، حيث حضر المسألة ـ فقال له:

يا أبا محمّد، ما أشدّك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟!

---

(١) رجال الكشّي: ١٠٨/١٧٤.

(٢) رجال الكشّي: ٤٨٢/٩٠٩.

فقال: حدّثني هشام بن الحكم، أنّه سمع أبا عبدالله عليه السلام يقول:

«لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدّمة؛ فإنّ المغيرة بن سعيد لعنه الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي.

فاتّقوا الله، ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا تعالى وسنّة نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ فإنّا إذا حدّثنا قلنا: قال الله عزّوجلّ، و: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

قال يونس: وافيت العراق، فوجدت بها قطعةً من أصحاب أبي جعفرٍ عليه السلام. ووجدت أصحاب أبي عبدالله عليه السلام متوافرين؛ فسمعت منهم، وأخذت كتبهم؛ فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبي عبدالله عليه السلام، وقال لي:

إنّ أبا الخطّاب كذب على أبي عبدالله عليه السلام؛ لعن الله أبا الخطّاب؛ وكذلك أصحاب أبي الخطّاب، يدسّون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبدالله عليه السلام؛ فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنّا إن تحدّثنا حدّثنا بموافقة القرآن، وموافقة السنّة.

إنّا عن الله وعن رسوله نحدّث، ولا نقول: قال فلان وفلان؛ فيتناقض كلامنا.

إنّ كلام آخرنا مثل كلام أوّلنا، وكلام أوّلنا مصادق[1] لكلام آخرنا؛ فإذا أتاكم من يحدّثكم بخلاف ذلك فردّوه عليه، وقولوا: أنت أعلم وما جئت به؛

---

(١) مصداق، خ.ل.

فإنّ مع كلّ قولٍ منّا حقيقة، وعليه نوراً؛ فما لا حقيقة معه ولا نور عليه، فذلك من قول الشيطان»[1].

إلى غير ذلك من الأحاديث المتضمّنة للتحذيرات الكثيرة التي صدرت عن الأئمّة الأطهار سلام الله عليهم، والتي تأكّد على التفحّص الكامل والتثبت الشديد والأخذ بحذرٍ، حتّى لا نبتلى بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة عليهم سلام الله عليهم. وحتّى تكون كتبنا الحديثيّة أكثر نزاهة ونقاوة بالقياس إلى كتب غيرنا.

ومن هنا فإنّ المرء لا يعسر عليه إدراك الكم الوفير والغني من الكتب الرجاليّة التي صنّفها علماؤنا الأبرار، طوال القرون السالفة وحتّى يومنا هذا، سواء كانت مفصلة أو مختصرة، يراد منها التحقق من وثاقة رواة الأخبار وناقليها، وتصنيفهم ضمن المراتب الخاصة بهم، سعياً لتنزيه السنّة المطهرة عن الكذب والدس والاختلاق.

وإنّا وبهذا الجهد المتواضع لا يسعنا المجال أن نحيط بكلّ من ألّف وما أُلّف في هذا الموضوع، إذ لا نبالغ إن ادعينا أنّ تعداد ما أُلّف من الكتب الرجاليّة قد يصل إلى المئات، حتّى أنّ الشيخ آقا بزرك الطهراني ـ رحمه الله تعالى ـ قد ألّف كتاباً كاملاً في هذا الموضوع سمّاه: مصفى المقال في مصنّفي علم الرّجال.

ولكن وممّا لابدّ منه، الاشارة إلى بعض أُمّهات المصادر الرجاليّة، وحيث نقتصر هنا في هذا الموجز على أهمّ المصادر التي اعتمدها المصنِّف في كتابه هذا، توخياً للاختصار، وتجنباً عن الاطالة والاسهاب.

١ ـ رجال الكشّي:

---

(١) رجال الكشّي: ٢٢٤/٤٠١.

لأبي عمرو محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشّي.

ويعتبر أحد الاصول الأربعة الرجاليّة.

ومؤلفه الكشي تلميذ العيّاشي، واستاذ جعفر بن قولويه، وشيخ إجازة هارون بن موسى التلعكبري؛ فهو من طبقة ثقة الاسلام الكليني المتوفّى سنة ٣٢٩ هـ.

ويظهر من معالم العلماء لابن شهرآشوب أنّ اسم الكتاب: معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين[1].

والموجود منه الآن هو ما اختاره وهذّبه ورتّبه الشيخ الطوسي سنة ٤٥٦ هـ، والمعروف باسم: اختيار معرفة الرّجال، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي قدّس سرّه.

وقد أملاه الشيخ على تلامذته في المشهد الغروي. وكان بدء إملائه يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦ هـ، على ما حكاه السيّد رضيّ الدين علي بن طاووس في فرج المهموم[2].

وأمّا أصل رجال الكشّي فلا نعلم بوجوده. ولو أنّ هناك بعض الاحتمالات بوجوده في زمن العلّامة الحلّي وابن داود، لاختلاف بعض المنقولات فيهما عمّا هو موجودٌ في الاختيار، والله العالم.

٢ ـ رجال النجاشي:

أو: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة.

لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ ـ ٤٥٠هـ).

---

(١) معالم العلماء: ١٠١/ ٦٧٩.

(٢) فرج المهموم: ١٣٠.

يعدّ بحقّ عمدة الاصول الأربعة، ومؤلفه رحمه الله تعالى يعدّ أفضل من خطّ في علم الرّجال أو نطق بفمٍ، حتى قيل إنّه لا يقاس بسواه، ولا يعدل به من عداه، بل قوله المقدّم ـ في غالب الأحيان ـ عند المعارضة على غيره من أئمّة الرّجال.

وقال عنه السيّد بحر العلوم في رجاله: وبتقديمه صرّح جماعةٌ من الأصحاب، نظراً إلى كتابه الذي لا نظير له في هذا الباب؛ والظاهر أنّه الصواب[1]، انتهى.

وعدّ الشيخ النوري في خاتمة مستدركه النجاشيّ من الاثني عشر الذين ختم بهم المشايخ[2].

ويظهر من الكتاب في ترجمة الصدوق أنّه ألّفه بعد تأليف شيخ الطائفة لكتابه الفهرست، حيث ورد فيه أنّ دعائم الاسلام مذكور في فهرست الشيخ الطوسي[3].

وصرّح كذلك في ترجمة الشيخ الطوسي عند ذكر كتبه بأنّ له: الفهرست[4].

ويظهر من ترجمة محمّد بن عبدالملك بن محمد التبّان المتوفّى سنة ٤١٩ هـ، أنّه ألّفه بعد هذا التاريخ، وقبل وفاة السيّد المرتضى علم الهدى المتوفّى سنة ٤٣٦ هـ[5].

---

(١) رجال السيد بحر العلوم: ٢/ ٤٦.

(٢) خاتمة مستدرك الوسائل: ٣/ ٤٩٧ قال: في ذكر المشايخ الذين تنتهي إليهم الأخبار ثمّ في: ٥٠١ ذكره ثاني المشايخ.

(٣) راجع رجال النجاشي ٢: ٣١١/ ١٠٥٠، طبعة دار الأضواء، بيروت.

(٤) رجال النجاشي: ٤٠٣/ ١٠٦٨.

(٥) رجال النجاشي: ٤٠٣/ ١٠٦٩.

٣ ـ الفهرست :

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسي (٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ) .

وهو أحد الاصول الأربعة الرجاليّة .

وهو فهرستٌ يشتمل على ذكر المصنّفات والاصول ، رتّبه مؤلفه رحمه الله تعالى على حروف المعجم من الهمزة إلى الياء ، ولكنّه أهمل الترتيب في الداخل فلا هو على ترتيب الحروف ولا على الأزمنة والأوقات .

وقال في ديباجته : إذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الاصول ، فلابدّ من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح ، وهل يعوّل على روايته أو لا ، وأبيّن عن اعتقاده ، وهل هو موافق للحقّ أو هو مخالف له ؛ لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الاصول ينتحلون المذاهب الفاسدة ، وإن كانت كتبهم معتمدة . . إلى أن قال :

ولم أضمن أنّي استوفي ذلك إلى آخره ، فإنّ تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط ، لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض ، غير أنّ عليّ الجهد في ذلك والاستقصاء فيما اقدر عليه ويبلغه وسعي ووجدي .

٤ ـ رجال الشيخ الطوسي :

له أيضاً :

وهو رابع الاصول الأربعة الرجاليّة .

وقد يسمّى : كتاب الأبواب ، لأنّه مرتّبٌ على أبواب ، يذكر فيها رجال أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وأصحاب كلّ واحد من الأئمّة عليهم السلام . وفي آخره باب من لم يرو عنهم .

وقد يذكر الرّجل في بعض الأبواب الأُوَل وفي باب من لم يرو عنهم أيضاً .

وذكروا له وجوهاً، منها الحكم بالتعدّد، أخذاً بالظاهر؛ وغير ذلك.

وإنّ ابن داود في رجاله أوّل من جعل الرمز له ولأبوابه، فتلقّاه من بعده الأصحاب بالقبول.

وقال الشيخ الطوسي في ديباجة الكتاب:

أمّا بعد، فإنّي قد أجبت إلى ما تكرّر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشمل على أسماء الرّجال الذين رووا عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وعن الأئمّة عليهم السلام من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثمّ أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه عن الأئمّة عليهم السلام من رواة الحديث، أو من عاصرهم ولم يرو عنهم.

وأرتّب ذلك على حروف المعجم التي أوّلها الهمزة وآخرها الياء، ليقرب على ملتمسه، ويسهل عليه حفظه.

وأستوفي ذلك على مبلغ جهدي وطاقتي، وعلى مدّة ما يتّسع لي زماني وفراغي وتصفّحي. ولا أضمن أنّي أستوفي ذلك عن آخره، فإنّ رواة الحديث لا ينضبطون، ولا يمكن حصرهم لكثرتهم وانتشارهم في البلدان شرقاً وغرباً، غير أنّي أرجو أنّه لا يشذّ عنهم إلّا النّادر... إلى آخره.

٥ ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال:

للحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهّر، المعروف: بالعلّامة الحلّي (٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ).

رتّب كتابه هذا إلى قسمين:

الأوّل: فيمن يعتمد على روايته أو يترجّح عنده قبول قوله.

والثاني: فيمن يتوقّف فيه وتترك روايته، إمّا لضعفه، أو لاختلاف الجماعة في توثيقه وضعفه، أو لكونه مجهولاً عنده.

والظاهر أنّه أوّل من سلك هذا المنهج في الترتيب.

ألّفه في سنة ٦٩٣ هـ على ما صرّح به في ترجمة السيّد المرتضى علم الهدى[1].

قال في ديباجته ـ بعد نقل ما ذكرناه موجزاً ـ: ولم نذكر كلّ مصنّفات الرواة، ولا طوّلنا في نقل سيرتهم، إذ جعلنا ذلك موكولاً إلى كتابنا الكبير المسمّى بـ: كشف المقال في معرفة الرّجال؛ فإنّا ذكرنا فيه كلّ ما نقل عن الرواة والمصنّفين، ممّا وصل إلينا من المتقدّمين.

٦ ـ إيضاح الاشتباه:

له أيضاً:

في ضبط تراجم الرجال، على ترتيب حروف أوائل الأسماء، مبيّناً فيه الحروف المركّبة منها أسماؤهم وأسماء آبائهم وبلادهم، وذكر حركات تلك الحروف.

فرغ من تأليفه في ٢٩ ذي القعدة سنة ٧٠٧ هـ.

٧ ـ رجال البرقي:

لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن خالد بن عبدالرحمن الكوفي البرقي، المتوفّى سنة ٢٧٤ أو سنة ٢٨٠ هـ.

وقد يعبّر عنه بـ: الطبقات، كما ذكره النجاشي.

أو: طبقات الرجال، كما عبّر عنه الشيخ في الفهرست. لكونه مرتّباً على الطبقات بترتيب الأئمّة، نظير رجال الشيخ الطوسي.

إلّا أنّ النجاشي عدّ له في رجاله: كتاب الطبقات، ثمّ بعد عدّة لكتب أخرى ذكر: كتاب الرجال.

فالظاهر أنّ له كتابين في الرجال:

---

(١) الخلاصة: ٢٢/٩٤.

الأوّل: الطبقات. وهو المعروف الآن برجال البرقي.

الثاني: كتاب الرجال. وهو غير موجود.

ذكر في كتابه أوّلاً أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ثمّ أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ الامام الحسن، ثمّ الامام الحسين، إلى آخر الأئمّة الاثني عشر.

ويذكر في أصحاب كلِّ إمامٍ أوّلاً الذين أدركوا الامام السابق عليه أيضاً، ثمّ الذين نشأوا في عصر هذا الامام.

٨ ـ رجال ابن داود:

للشيخ تقيّ الدين أبي محمّد الحسن بن عليّ بن داود الحلّي (٦٤٧ ـ المتوفّى بعد سنة ٧٠٧ هـ).

رتّب كتابه هذا ـ كما قال ـ إلى جزءين:

الجزء الأوّل: في ذكر الممدوحين، ومن لم يضعّفهم الأصحاب فيما علمته. أو المختصّ بالموثّقين والمهملين.

الجزء الثاني: المختصّ بالمجروحين والمجهولين.

وقال في ديباجته: رتّبته على حروف المعجم في الأوائل والثواني فالآباء، على قاعدة تقود الطالب إلى بغيته، وتسوقه إلى غايته، من غير طول وتصفّح للأبواب، ولا خبطٍ في الكتاب.

وضمّنته رموزاً تغني عن التطويل، وتنوب عن الكثير بالقليل، وبيّنت فيها المظانّ التي أخذت منها، واستخرجت عنها.

ثمّ أخذ في ذكر الرموز التي استعملها في الكتاب، وقال:

وهذه لجّة لم يسبقني أحدٌ من أصحابنا رضي الله عنهم إلى خوض غمرها، وقاعدةٌ أنا أبو عذرها؛ فالله تعالى يوفّقني لاتمام المرام، ويجعله وسيلةً إلى دار السلام، بمحمّد وآله الكرام.

٩ ـ معالم العلماء:

في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين منهم قديماً وحديثاً.

لرشيد الدين أبي عبدالله محمّد بن عليّ بن شهرآشوب المازندراني السروي، المتوفّى سنة ٥٨٨ هـ.

وهو تتمّةٌ لكتاب فهرست الشيخ الطوسي.

قال: وزدت فيه نحواً من ستمائة(١) مصنّف، وأشرت إلى المحذوف من كتابه، وإن كانت الكتب لا تعدّ ولا تحدّ.

وذكر في آخره بعض شعراء أهل البيت عليهم السلام، وجعلهم أربع طبقات: المجاهرون، والمقتصدون، والمتّقون، والمتكلّفون.

١٠ ـ فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنّفيهم:

للشيخ منتجب الدين أبي الحسن عليّ بن عبيد الله بن بابويه الرازي المتوفّى بعد سنة ٥٨٥ هـ.

وهذا الفهرست تتميمٌ وتكملة لفهرست الشيخ الطوسي.

أورد فيه المتأخّرين عن الشيخ الطوسي، أو معاصريه غير المذكورين في فهرسته، كما صرّح به في أوّله.

فقد أرّخ فيه لأكثر من سبعمائة علم من أعلام عصر أبي جعفر شيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي المتوفّى سنة ٤٦٠ هـ، حتّى عصره.

وهذه الفترة تقلّ فيها مصادر التراجم، ولذا أصبح هذا الفهرست ـ مع شدّة اختصاره ـ موضعاً لعنايةا لمؤلّفين في هذا الموضوع.

١١ ـ رجال العقيقي:

للشريف أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عليّ بن محمّد بن جعفر

---

(١) ثلاثمائة، خ.ل.

الحجّـة بن عبيد الله الأعـرج بن الحسين الأصغر ابن الامـام السجّـاد عليه السلام (بين القرن الثالث والرابع الهجري).

ذكره الشيخ في الفهرست، وينقل عنه النجاشي أيضاً كما في ترجمة زياد بن عيسى[1].

ويكثر النقل عنه العلّامة في الخلاصة، وكذلك ابن داود.

١٢ ـ التحرير الطاووسي:

للشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن ابن الشيخ زين الدين بن عليّ ابن أحمد العاملي الجبعي (٩٥٩ ـ ١٠١١ هـ).

المستخرج مـن كتاب: حلّ الاشكال في معرفة الرّجال، للسيّد أحمد ابن موسى بن طاووس، المتوفّى سنة ٦٧٣ هـ.

وقد عمد الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني ـ الذي وصل إليه الكتاب كاملاً بالارث من أبيه، حيث كان موجوداً عنده ـ إلى هذا الكتاب واستخرج منـه ما كان حرّره السيّد فيه من كتاب: اختيار الرّجال، للكشّي، وسماه: التحرير الطاووسي.

وعمـد إليه أيضاً الشيخ عبدالله التستري، المتوفّى سنة ١٠٢١ هـ، فاستخـرج منه ما أدرجه السيّد فيه من كتاب: الرجال الضعفاء، المنسوب لابن الغضائري، وهو الموجود الآن من كتاب ابن الغضائري.

١٣ ـ الرجال الكبير:

المعروف بـ: منهج المقال في تحقيق أحوال الرّجال.

للميرزا محمّد بن عليّ بن إبراهيم الفارسي الاسترآبادي، المتوفّى سنة ١٠٢٨ هـ.

---

(١) رجال النجاشي: ١٧٠/ ٤٤٩.

وهو صاحب الكتب الثلاثة في الرجال: الكبير «منهج المقال»، والوسيط «تلخيص الأقوال» ـ وقد ينقل عنه المصنِّف أيضاً في كتابه ـ والصغير الموسوم بـ «الوجيز».

وقد قسمّ المصنِّف كتابه الكبير إلى ثلاثة أجزاء، فرغ من جزئه الأول سنة ٩٨٤ هـ، ومن الثاني سنة ٩٨٥ هـ، ومن الثالث سنة ٩٨٦ هـ.

وقد ذكر الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة[1] أنّ للكتاب الكبير حواشٍ كثيرة عليه ـ وقد عدّ منها ثمانية ـ نظراً لأهمية الكتاب وشموله.

وقال عنه أبو علي الحائري في ديباجة كتابه منتهى المقال:

لمّا كان كتاب «منهج المقال في أحوال الرّجال» الذي ألّفه العالم العامل، والفاضل الكامل، الورع التقيّ، والمقدّس الزكيّ، مولانا آميرزا محمّد الاسترآبادي قدّس الله فسيح تربته، وأسكنه بحبوحة جنّته، كتاباً شافياً لم يعمل مثله في الرّجال، وجامعاً وافياً بجميع المذاهب والأقوال. ثمّ ذكر ما يتعلّق بتعليقة استاذه الوحيد البهبهاني.

ثمّ قال:

رأيت أن أؤلّف زبدةً وجيزةً، بل تحفةً عزيزةً، أذكر فيها مضمون الكتابين، وملخّص المؤلّفين، بأن أذكر ملخّص ما ذكره الميرزا رحمه الله، ثمّ ملخّص ما أفاده الاستاذ العلاّمة دام علاه، . . . إلى آخر كلامه.

١٤ ـ تعليقة منهج المقال:

ويعبّر عنها بـ: التعليقة البهبهانيّة.

للآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل الوحيد البهبهاني (١١١٨/١٦ ـ ١٢٠٥هـ).

---

(١) الذريعة: ٦/٢٢٥.

وهي شرحٌ لطيفٌ مفيدٌ لكتاب منهج المقال للميرزا الاسترآبادي، ابتدأها بخمس فوائد رجاليّة.

قال المصنّف في ديباجة كتابه «منتهى المقال» - إذ أنّه نقل معظم نكات التعليقة في كتابه -: وكذا الحاشية التي علّقها عليها استاذنا العالم العلّامة، وشيخنا الفاضل الفهّامة، جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والاصول، مؤسّس ملّة سيّد البشر في رأس المائة الثانية عشر، الأجلّ الأفضل الأكمل، مولانا وملاذنا الآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل، لازال ملجأً للخواصّ والعوام، إلى قيام من عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والسلام.

فإنّها حوت خرائد لم يفضّ ختامها الفحول من الرّجال، بل لم يجسر لكشف نقابها أعاظم أولئك الأبدال. فللّه درّه دام ظلّه، لقد رفع نقابها، وكشف حجابها، بحيث لم يترك مقالاً لقائل، ولا نصالاً لصائل، كيف لا، وهو مصداق المثل السائر: وكم ترك الأوّل للآخر.

١٥ - بلغة المحدثين:

للشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي، المعروف بالمحقّق البحراني (١٠٧٠ - ١١٢١ هـ).

وهو على غرار الوجيزة للعلّامة المجلسي، في بيان ما يختاره من أحوال الرجال ثقةً وضعفاً، من دون ذكر أيّ تفصيل.

قال في مقدّمته: فعنّ بخلدي أن أكتب رسالةً وجيزة في تحقيق أحوال الرجال، وأطوي فيها كشحاً عن القيل والقال، واقتصر على بيان ما اتّضح لي من أحوالهم، غير متعرّضٍ لاختلاف الأصحاب وأقوالهم، ولا للضعفاء والمجاهيل لعدم الفائدة، مع تأديته إلى التطويل...

وهو بذلك يختلف عن وجيزة العلّامة المجلسي إذ إنّه ذكر فيها الرواة

بأصنافهم الأربعة: الثقات والموثّقين والممدوحين والضعفاء.

١٦ ـ معراج أهل الكمال:

له أيضاً.

بما أنّ فهرست شيخ الطائفة الطوسي أحد الاصول الرجاليّة المهمّة التي قام عليها علم الرجال، واستند إليه أكثر الرجاليّين فيما بعد، لذا قام المحقّق البحراني بشرح هذا الكتاب شرحاً مبسوطاً وافياً، مع إظهار كافّة النكات العلميّة، مع أخذه بجميع زوايا الكتاب وخفاياه. وهو أيضاً يعدّ الشرح الوحيد لهذا الكتاب؛ فلذا ظهرت أهمّيّته، علماً أنّه لم يوفّق إلى إتمامه، بل خرج منه حرف الألف والباء فقط.

١٧ ـ مجمع الرجال:

لزكيّ الدين المولى عناية الله القهبائي.

بين القرن العاشر والحادي عشر الهجري.

جمع فيه بين الاصول الرجاليّة الخمسة، وهي: رجال الكشّي، رجال الشيخ، فهرست الشيخ، رجال النجاشي، رجال ابن الغضائري الضعفاء الذي استخرجه استاذه المولى عبدالله التستري من كتاب رجال السيّد ابن طاووس «حلّ الاشكال في معرفة الأخبار».

ولم يترك من ألفاظها شيئاً حتّى الخطبة، فأورد خطب الجميع في أوّل الكتاب. مرتّباً للتراجم على ترتيب الحروف بالنحو المألوف.

وعليه تعليقات وحواشٍ كثيرة ومفيدة منه، أثبتت في النسخة المطبوعة، ذيل التراجم.

وختم الكتاب باثني عشر فائدة رجاليّة نافعة.

وصرّح في بعض النسخ الخطيّة منه بأنّه ألّفه في مدّة اثنتي عشرة سنة، وفرغ منه في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٠١٦ هـ.

١٨ ـ حاوي الأقوال في معرفة الرجال:

للشيخ عبد النبي بن الشيخ سعد الجزائري، المتوفّى سنة ١٠٢١ هـ.

وهو أوّل كتابٍ رتّب مؤلفه الرجال فيه على أربعة أقسام ـ بحسب القسمة الأصليّة للحديث ـ: الصحيح، والموثّق، والحسن، والضعيف. ولم يذكر غالب المجاهيل.

والكتب الرجاليّة التي قبله إما غير مقسّمة، أو مقسّمة على قسمين، مثل: الخلاصة ورجال ابن داود.

ثم إنّ المؤلّف رحمه الله تعالى ابتدأ كتابه هذا، واختتمه أيضاً بفوائد جيّدة وحسنة.

ومذاقه يقرب من مذاق ابن الغضائري في تضعيف جملة وافية ممّن لا يستحقّ التضعيف، فأدرج في الضعفاء جملةً من الحسان والموثّقين.

١٩ ـ نقد الرجال:

للسيّد مصطفى بن الحسين التفريشي الحسيني.

ما بين القرن العاشر والحادي عشر الهجري.

ذكر فيه الرجال على ترتيب الحروف في الأسماء وكذا الآباء. وضمّن كتابه الممدوحين والمذمومين والمهملين.

ويحتوي على جميع أقوال القوم من المدح والذّم، من دون تكرار في الكلام. وضمّنه رموزاً لكي يغني عن التطويل والتكثير.

وكتابه ـ كما قال عنه الأردبيلي في جامع الرواة ـ في كمال النفاسة، ونهاية الدقّة، وكثرة الفائدة[1].

فرغ من تأليفه في شهر رمضان من سنة ١٠١٥ هـ كما ذكر ذلك

---

(١) جامع الرواة: ٢/٢٣٣.

مصنّفه.

وقد ألّف العلاّمة المحقّق الشيخ عبد النبيّ الكاظمي المتوفّى سنة ١٢٥٦ هـ كتابه الثمين كتعليقة وحاشية على كتاب نقد الرجال، ولذا سمّاه بـ: تكملة الرجال.

٢٠ ـ أمل الآمل:

للشيخ المحدّث محمّد بن الحسن بن عليّ الحرّ العاملي، (١٠٣٣ ـ ١١٠٤ هـ).

وقسّم الكتاب إلى قسمين، فجعل القسم الأوّل منه مختصاً بعلماء جبل عامل، والقسم الثاني منه في أسماء العلماء المتأخّرين عن الشيخ أبي جعفر الطوسي، وبعض المعاصرين له، ومن قارب زمانه. وقد يعبّر عنه أو عن القسم الثاني فقط: تذكرة المتبحّرين في العلماء المتأخّرين.

شرع فيه سنة ١٠٩٦ هـ، وفرغ منه في سنة ١٠٩٧ هـ.

ولم يستقص فيه كلّ علماء الشيعة ولا جلّهم، بل اقتصر من أهل جبل عامل على معاصريه ومن يعرفهم من مشايخه غالباً. ومن القسم الثاني اقتصر غالباً على من ذكره الشيخ منتجب الدين، أو ذكر في الاجازات الكبيرة الدائرة، مثل: إجازة العلاّمة والشهيد وصاحب المعالم.

٢١ ـ هداية المحدّثين إلىٰ طريقة المحمّدين:

المعروف بـ: مشتركات الكاظمي.

للشيخ محمّد أمين بن محمّد عليّ بن فرج الله الكاظمي.

ما بين القرن الحادي عشر والثاني عشر.

ألّفه في سنة ١٠٨٥ هـ.

وهو في تمييز الأسماء المشتركة من الرجال.

رتّب كتابه هذا إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: المشتركون في الاسم الأوّل فقط.

الثاني: المشتركون في الاسم واسم الأب.

الثالث: المشتركون في الكنى والنسب والألقاب.

وألّف كتابه هذا بعد شرحه لكتاب «جامع المقال» لاستاذه فخر الدين الطريحي، حيث إنّ كتابه في المشتركات أيضاً.

هذه نبذةٌ مختصرةٌ عن أهمّ المصادر التي اعتمدها المصنّف في تأليفه هذا السفر الجليل. وإلاّ، فهناك الكثير من الكتب والموسوعات الرجاليّة لم نتعرّض لها خوف الاطالة، وخروجاً عن المطلوب.

ولما نعرفه من الترابط الكامل بين علمي الرجال والدراية، إذ إنّ علم الرجال ـ كما عرّفه بعضهم ـ:

هو علمٌ يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتّصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه[1].

وعلم الدراية ـ كما عرّفوه ـ:

هو علمٌ يبحث فيه عن متن الحديث وطرقه، من صحيحها وسقيمها وعللها، وما يحتاج إليه، ليعرف المقبول منه والمردود[2].

نرى أنّ المصنّف ـ أعلى الله مقامه ـ قد جمع في هذا السفر بين هذين العلمين، حيث ابتدأ كتابه هذا بخمس مقدّمات، وجعل المقدّمة الخامسة منه في فوائد تتعلّق بالرجال، التقطها غالباً من فوائد الاستاذ العلاّمة الوحيد البهبهاني ـ رحمه الله ـ.

ولمّا كانت هذه المقدّمة لها مساسٌ كاملٌ بعلم الدراية، ارتأينا الاشارة

---

(١) تنقيح المقال: ١/ ١٧٣.

(٢) الرعاية في علم الدراية: ٤٥.

بعض الشيء إليه، وإلى الأحاديث التي وردت عن الأئمّة الأطهار سلام الله عليهم أجمعين في هذا الموضوع.

وذلك أنّ علم الدراية يرتكز أساساً على تفحّص سند الحديث ومتنه، وكيفيّة تحمّله وآداب نقله، وصولاً إلى تصنيف الأحاديث المروية ضمن مراتبها التي يتعامل من خلالها مع تلك الأحاديث.

لذلك فقد أصبحت دراسة الحديث سنداً ومتناً، روايةً ودرايةً، نقلاً وضبطاً، من أهمّ الواجبات الملقاة على العلماء المستنبطين للأحكام من أصولها.

وكذا هو الحال بالنسبة إلى الظروف المحيطة بصدور الحديث عنهم عليهم السلام، إذ انّ كثيراً من الأحاديث الصحيحة سنداً ومتناً غير معمول بها، لأنّها ربما تكون قد قيلت في ظرف تقيّة، أو قيلت حفظاً على الشيعة من الأعداء، كما في كثيرٍ من الأحاديث التي ذكرت فيها طعون على بعض أصحابهم وخواصّهم.

ولذا تظهر بوضوح خطورة هذا العلم وصعوبته والتي يترتب عليها أن يكون الباحث فيه ملمّاً بجميع جوانبه، حتّى لا يقع في هفوةٍ من هفواته، أو زلّةٍ من زلّاته.

ولكن، وللمكانة السامية والكبيرة لهذا العلم، فإنّا نجد أنّ الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام قد أولوه جانباً مهماً من أحاديثهم وتوجيهاتهم، والناصّة على وجوب دراية الحديث، والتعمّق به، ومعرفة معانيه ومبانيه. كقول الامام أبي جعفرٍ الباقر عليه السلام لولده الامام أبي عبدالله الصادق عليه السلام:

«يا بنيّ، اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم، فإنّ المعرفة هي الدّراية للرواية، وبالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى

درجات الايمان.

إنّي نظرت في كتابٍ لعليٍّ عليه السلام فوجدت في الكتاب:

إنّ قيمة كلِّ امرئٍ وقدره معرفته، إنّ الله تبارك وتعالى يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من العقول في دار الدنيا»(١).

بل جاء عن صادق أهل البيت سلام الله عليهم أجمعين:

«خبرٌ تدريه خيرٌ من عشرٍ ترويه. إنّ لكلِّ حقٍّ حقيقةً، ولكلِّ صوابٍ نوراً.

ثمّ قال: إنّا والله لا نعدّ الرجل من شيعتنا فقيهاً حتّى يلحن له فيعرف اللّحن...»(٢).

بل وقد ورد عنهم عليهم السلام الكثير من الأحاديث الصحيحة الحاثة على نشر الروايات والتحدّث بها وحفظها والتزوّد منها.

فقد ورد عن الامام الصادق عليه السلام أنّه قال: «اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا»(٣).

وفي حديثٍ آخر عنه عليه السلام قال: «اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنّا. فإنّا لا نعدّ الفقيه منهم فقيهاً حتّى يكون محدّثاً.

فقيل له: أو يكون المؤمن محدّثاً؟!

قال: يكون مفهّماً والمفهّم محدّث»(٤).

إلى غير ذلك من الروايات الدالة على المراد، والتي حوتها مدرسة أهل البيت عليهم السلام عبر تراثها الضخم، الذي صنّفه أتباع هذه المدرسة

---

(١) معاني الاخبار: ١/٢.

(٢) الغيبة للنعماني: ١٤١/٢.

(٣) رجال الكشّي: ٣/٢.

(٤) رجال الكشّي: ٣/٢.

من عهد سيّدنا ومولانا أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد مولانا أبي محمّدٍ الحسن العسكري عليه السلام.

حتّى قال ابن شهرآشوب في معالمه نقلاً عن الشيخ أبي عبدالله محمّد ابن محمّد النعمان البغدادي المفيد قدّس الله روحيهما:

صنّف الاماميّة من عهد أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام إلى عهد أبي محمّدٍ الحسن العسكري صلوات الله عليه أربعمائة كتاب، تسمّى الاصول[1].

فضلاً عمّا صنّفوه من الكتب والنوادر وغيرها.

فهذا كتابي النجاشي والشيخ الطوسي كفهرست لما صنّفته الاماميّة من الكتب والاصول والنوادر وغيرها التي عثروا عليها.

هذا فضلاً عمّا صنّفوه بعد عصرهم سلام الله عليهم، وفي زمن غيبة قائم آل محمّد عجّل الله تعالى فرجه الشريف وجعلنا لتراب مقدمه الفداء.

وختاماً، نسأل الباري عزّوجلّ أن يوفّقنا لما فيه خير الدارين، وأن يعصمنا من الخطأ والزلل في القول والعمل، وأن يأخذ بأيدينا لاتمام هذا الكتاب وإصداره محقّقاً كاملاً، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

والحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على خير خلقه وأفضل بريّته محمّد المصطفى وعلى آله المعصومين وصحبه المنتجبين.

---

(١) معالم العلماء: ٣.

الشيخ أبو عليّ الحائريّ رحمه الله.

مصنِّف هذا الكتاب.

هو العالم الفاضل الشيخ محمّد بن إسماعيل بن عبد الجبّار بن سعد الدين المازندراني الحائري ـ المعروف بأبي عليّ ـ البخاري محتدا، الغاضري مولداً، الجيلاني أباً، السينائي نسباً.

من العلماء والفقهاء المحقّقين، وأعاظم الرجاليّين المتتبعين.

وفي باب الكنى من منتهى المقال، قال: يتصل نسبي ـ على ما كان يذكره والدي رحمه الله ـ بالشيخ الرئيس أبي عليّ بن سينا[1]، شيخ الفلاسفة الاسلاميين، وأستاذ الحكماء الالهيين.. إلى آخره.

ورغم أنّه لم يعهد إلى الآن بأنّ الشيخ الرئيس كانت له ذرّيّة من ذكور أو إناث، إلّا أنّه بعد مضي زهاء سبعة أو ثمانية قرون على وفاته كتب الشيخ أبو عليّ ـ صاحب هذه الترجمة وكما مرّ سابقاً ـ عن قول أبيه بأنّ نسبه يرجع إلى ذلك الفيلسوف الفاضل والحكيم العارف.

أصل أبيه من مازندران، والظاهر أنّ وفاته كانت في حدود سنة ألف ومائة وتسعة وستّين أو أقل بقليل. لأنّ المصنِّف قال في كتابه:

ومات والدي ولي أقل من عشر سنين.

ولد المصنّف رحمه الله تعالى في شهر ذي الحجّة الحرام في السنة التاسعة والخمسين بعد المائة والألف في كربلاء شرّفها الله. ولم أجد خلافاً من أحد في تاريخ ولادته.

وقال الشيخ الطهراني في الذريعة:

---

(١) من هنا قيل له: السينائي.

وتوفّي في شهر ربيع الأوّل سنة خمسة عشر أو ستّة عشر بعد المائتين والألف في النجف الأشرف.

ودفن في الصحن الشريف في حال رجوعه عن الحج. كما ذكره ولده الشيخ عليّ في حاشية منتهى المقال عند ترجمة والده(١).

وذكر في مصفى المقال، نقلاً عن ولد المصنّف الشيخ عليّ بأن والده توفّي بعد الرجوع عن الحج في سنة ١٢١٦ هـ(٢).

وقال الشيخ عباس القمّي في الكنى والألقاب: توفّي بكربلاء سنة ١٢١٥ هـ(٣).

وكذا ذكر ذلك في كتابه الآخر: هداية الأحباب(٤).

وقال السيّد محسن الأمين العاملي في الأعيان:

ولد بالحائر في ذي الحجة سنة ١١٥٩ هـ، وتوفّي سنة ١٢١٥ هـ بالحائر، ودفن فيه.

وقال أيضاً: ولد هو في الحائر وسكنه حيّاً وميّتاً(٥).

وقال الميرزا محمّد عليّ المعلّم الاصفهاني الحبيب آبادي في مكارم الآثار ـ بعد أن ذكر القول الأوّل عن مصفى المقال ـ:

. وجاء في بعض المواضع أنه توفي في النجف الأشرف بعد رجوعه من الحج قبل وصوله إلى منزله.

---

(١) الذريعة: ٢٣/ ١٣.

(٢) مصفى المقال: ٣٩٤.

(٣) الكنى والألقاب: ١/ ١١٩.

(٤) هداية الأحباب: ٢٩.

(٥) أعيان الشيعة: ٩/ ١٢٤.

ثم قال: فما ذكره في الروضات[1] من أنّ وفاته كانت قبل المجزرة التي قام بها الوهابيّون في كربلاء بعام، مضيفاً: وذلك عام ألف ومائتين وخمسة عشر، ثمّ قال: وكانت مجزرتهم في سنة ألف ومائتين وستة عشر؛ الظاهر أنّه اشتباه.

ثمّ نقل عن منتخب التواريخ[2]، بعد أن ذكر وفاته في كربلاء في سنة ١٢١٥ ـ كما في كثير من الكتب الاخرى ـ.

قال: ولم يثبت لديّ موضع قبره.

ونقل عن الروضات أيضاً بأنّه قال: حائري المولد والمسكن حيّاً وميّتاً.

وهذا الكلام أيضاً لا يوافق ما جاء من كون وفاته بالنجف الأشرف[3]، انتهى.

هذا مجمل ما ذكره العلماء في تاريخ وفاته.

ونذكر نحن نصّ عبارة ولده ـ أي ولد المصنّف ـ الشيخ علي الموجودة على هامش النسخة التي كتبها بيده والمحفوظة في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيّد المرعشيّ النجفيّ قدّس سرّه بقم، علماً بأنّ الحاشية لم تكن واضحة، وفي مواضع غير مقروءة، ونص العبارة:

أقول: وكانت وفاته قدّس الله روحه في شهر ربيع الأوّل من السنة السادسة عشر[ة] بعد المائتين والألف، في النجف الأشرف، ودفن في الغري في الصحن الشريف.

---

(١) روضات الجنّات: ٤/٤٠٥.

(٢) منتخب التواريخ، الباب ٥ الفصل ١٢/٢٢٧.

(٣) مكارم الآثار: ٢/٥٩٣، وانظر: روضات الجنّات: ٤/٤٠٤.

وقد أقيمت له المآتم والفواتح في دور العلماء، سيّما في دار فخر الفقهاء ورئيس الفضلاء، واحد الدهر، ومفرد العصر، مولانا الشيخ جعفر ابن الشيخ خضر.

وكان المرحوم لا يزال يسأل الله سبحانه أن يرزقه الشهادة أو الموت بين الحرمين، وقد توفّي في النجف الأشرف بعد حج بيت الله الحرام وزيارة النبيّ والأئمّة عليهم أفضل الصّلاة والسّلام، قبل الوصول إلى الأهل والوطن، وأصبح ضيفاً لسيّد الوصيّين وابن عمّ سيّد المرسلين وأبي الأئمّة الطاهرين[1]...

هذا ما تمكّنا من قراءته.

والظاهر أنّ هذا القول هو أصح الأقوال المتعلقة بتاريخ وفاته ومحلّ دفنه، والله العالم.

وعاش المصنِّف ـ كأكثر العلماء ـ عيش كدٍّ ونصب، وضيق في المعاش، وقلّة ما في اليد، كما وكان رحمه الله تعالى كثير الترحال والأسفار، حيث ذكر هو في جملة كلامٍ له:

واشتغلت على الاستاذ العلّامة، والسيّد الاستاذ دام علاهما برهة، إلّا أنّه كان يتخلل بين ذلك الاشتغال أكثر منه من أنواع البطالة والعطال، ومقاساة الأسفار والأهوال، والحلّ والترحال، فوقتاً بالحجاز، وعاماً باليمن، ودهراً بالقفار، ويوماً بالوطن.

نعم لكلّ شيءٍ آفة، وللعلم آفات، وإلى الله المشتكى من دهرٍ حسناته سيّئات.

والملاحظ من كلامه هذا صعوبة الحياة التي كان يعيشها رحمه الله،

---

(١) منتهى المقال ـ الخطيّة ـ: ٥٤٣.

وقساوة الظروف التي كانت تحيطه، بيد أن ذلك لم يقعد به رحمه الله تعالى عن الكتابة والابداع والتأليف، كشأن غيره من علمائنا الأبرار رحمهم الله تعالى، من الذين عاشوا في مثل تلك المصاعب والمشاق، فتركوا تراثاً ضخماً، وآثاراً رائعة تدل على طول باع، وقدرة كبيرة.

والمعروف أن المصنّف قد عاصر فترة زمينة حسّاسة أبرز سماتها الصراع الفكري المحتدم آنذاك بين الاصوليين والأخباريين، وإلى ذلك يشير قوله في ترجمة أستاذه الوحيد البهبهاني:

وقد كانت بلدان العراق ـ سيّما المشهدين الشريفين ـ مملوءة قبل قدومه من معاشر الاخباريين، بل ومن جهّالهم والقاصرين، حتّى أنّ الرجل منهم كان إذا أراد حمل كتاب من كتب فقهائنا ـ رضي الله تعالى عنهم ـ حمله بمنديل . . . إلى آخر كلامه.

وقد حدثت في أيامه فتنة كبيرة بين الاصوليين والأخباريين، إذ إنّ مير محمّد الاسترآبادي ألّف كتاباً باسم: الفوائد المدنيّة، في الردّ على الاصوليّين.

فألّف السيّد دلدار علي النقوي ـ المتوفّى سنة ١٢٣٥ هـ، وتلميذ السيّد محمّد مهدي بحر العلوم ـ في الردّ على الاسترآبادي كتاباً باسم: أساس الاصول.

ثمّ ألّف ميرزا محمّد بن عبد النبيّ النيسابوري الأخباري كتاباً باسم: معاول العقول لقلع أساس الاصول، في الردّ على دلدار علي النقوي. ممّا أدّى إلى قتله ـ أي الميرزا محمّد الاخباري ـ على أيدي جماعة من الاصوليين في بلدة الكاظمين وذلك سنة ١٢٣٢ هـ.

وألّف في تلك الفترة تلميذ السيّد دلدار علي النقوي كتاب: مطارق الحقّ واليقين في كسر معاول الشياطين، في الردّ على الميرزا محمّد أيضاً.

وكذلك نرى أنّ المصنّف ـ أعني الشيخ أبي عليّ الحائري ـ كانت أوّل تآليفه في الردّ على الاخباريين، إذ ألّف كتاب: عقد اللآلئ البهيّة في الـردّ على الطائفة الغبيّة، والمقصود منها الاخباريّين، وقد ألّفه قبل تأليف كتاب المنتهى بعشرين سنة أي في حدود سنة ١١٧٤ هـ.

أساتذته:

تتلمذ الشيخ المصنِّف على جماعة من علماء عصره ونواميس دهره مثل:

١ ـ الآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل الوحيد البهبهاني رحمه الله.

وقد عبّر عنه في ديباجة المنتهى: بالاستاذ العلاّمة.

وقـال في ترجمتـه: محمّـد بن محمّد أكمل، المدعو بباقر، أستاذنا العـلاّمة، وشيخنا الفاضل الفهّامة ـ دام علاه ومدّ في بقاه ـ علاّمة الزمان، ونادرة الدّوران، عالم عرّيف، وفاضلٌ غطريف، ثقة وأيّ ثقة، ركن الطائفة وعمـادهـا، وأورع نسّاكها وعبّادها، مؤسّس ملّة سيّد البشر في رأس المائة الثانية عشر، باقر العلم ونحريره، والشاهد عليه تحقيقه وتحبيره، جمع فنون الفضـل فانعقـدت عليه الخنـاصـر، وحـوى صنـوف العلم فانقـاد له المعاصر. . . إلى آخر كلامه.

٢ ـ السيّد عليّ بن محمّـد بن عليّ الـطبـطبـائي ـ صاحب رياض المسائل ـ وابن أخت الاستاذ العلاّمة الوحيد، وصهره على بنته.

قال عنه المصنِّف في المنتهى:

ثقة عالم عرّيف، وفقيه فاضلٌ غطريف، جليل القدر، وحيد العصر، حسن الخلق، عظيم الحلم، حضـرت مدّة مجلس إفـادته، وتلطّفت برهة على تلامـذتـه، فإن قال لم يتـرك مقـالاً لقـائل، وإن صال لم يدع نصالاً

لصائل . . . إلى آخره .

وقد عبّر عنه في المنتهى : بالسيّد الاستاذ .

٣ ـ ويظهر من الديباجة أيضاً بأنّ من مشايخه السيّد محسن ابن السيّد حسن بن مرتضى الكاظمي الأعرجي ، حيث قال :

وذكرت ما ذكره مولانا المقدّس الأمين الكاظمي في مشتركاته ، لئلاّ يحتاج الناظر في هذا الكتاب إلى كتاب آخر من كتب الفن ، وإن كان ما ذكرته من القرائن يغني في الأكثر عن ذلك .

إلاّ أنّي امتثلت في ذلك أمر السيّد السند ، والركن المعتمد ، المحقّق المتّقي مولانا السيّد محسن البغدادي النجفي الكاظمي .

وهو المراد في هذا الكتاب ببعض أجلاّء العصر ، حيثما أُطلق .

٤ ـ ويظهر أيضاً أنّ من أساتذته السيّد مهدي بحر العلوم . حيث قال في الديباجة :

وإذا قلت بعض أفاضل العصر ، فالمراد أفضل فضلائه ، وأجلّ علمائه ، نادرة العصر ، ويتيمة الدهر ، السيّد البهيّ ، والمولى الصفيّ ، سيّدنا المهدي الطبطبائي النجفي دامّ ظلّه وزيد فضله .

ويظهر ذلك أيضاً من المحدث النوري في خاتمة المستدرك حيث قال ـ بعد أن ذكر الشيخ أبا عليّ الحائري ـ :

عن الاستاذ الأكبر الوحيد البهبهاني ؛ ولعلّه يروي عن سائر أساتيذه ومعاصريه كالعلاّمة الطبطبائي ، وصاحب الرياض ، وغيرهما[1] .

ويروي عنه كما جاء في المستدرك أيضاً .

العالم العامل التقيّ الشيخ عبد العلي الرشتي . الذي يروي عنه

(١) مستدرك الوسائل : ٣/٤٠٢ .

الحاج المولى عليّ ابن ميرزا خليل الطهراني.

مؤلّفاته وكتبه:

قال المصنِّف في ترجمة نفسه في باب الكـنى: وقد تطفّلت على المشتغلين، ونظمت نفسي في سلك المؤلّفين، مع أنّي لست من أهل تلك الدرج، إلاّ أنّه قد ينظم مع اللؤلؤ السبج، وممّا كتبته... ثمّ أورد أسماء تلك الكتب، نذكرها مع شرح ميسّر عنها:

١ ـ عقد اللآلئ البهيّة في الردّ على الطائفة الغبيّة، وهي رسالة في الردّ على الأخباريين، وقد ألّفها قبل كتابه المنتهى بعشرين سنة.

وقد عبّر عنها الميرزا محمّد النيشابوري في رجاله: الرسالة البهيّة في الردّ على الطائفة الغويّة[1].

٢ ـ ترجمة رسالة مناسك الحجّ، الفارسيّة إلى اللّغة العربيّة، لاستاذه الآقا محمّد باقر البهبهاني.

٣ ـ ترجمة الرسالة الوسطى، من الرسائل الخمس في مناسك الحجّ، للآقا محمّد عليّ بن محمّد باقر البهبهاني ـ والتي كلّها بالفارسيّة ـ إلى اللّغة العربيّة.

٤ ـ رسالة في واجبات الحجّ ومحرّماته وبعض مكروهاته ومستحبّاته، والتي انتخبها ولخّصها من شرح المختصر النافع لاستاذه السيّد علي الطبطبائي صاحب كتاب رياض المسائل.

٥ ـ كتاب زهر الرياض، باللّغة الفارسيّة، وهو في الطهارة والصّلاة والصوم، انتخبها أيضاً من شرح المختصر النافع لاستاذه السيّد الطبطبائي

---

(١) الذريعة: ١١/١٣٣، ١٥/٢٩٥.

الموسوم بـ: رياض المسائل، فاختار اسم الكتاب مطابقاً للأصل.

وقد ترجمه إلى لغة الاردو مهدي حسين مولوي.

وقال في الذريعة: إنّه في بعض المواضيع جاء باسم: زهرة، بالتاء[1].

٦ ـ كتاب: العذاب الواصب على الجاحد والناصب؛ أو: معائب النواصب؛ ردّاً على كتاب: نواقض الروافض، الذي ألّفه الميرزا مخدوم الشريفي، ابن بنت السيّد المير سيّد شريف الجرجاني، وهو في ثلاث مجلّدات.

قال في أوّله: إنّي وقفت على رسالة مروية ومقالة عميّة مسماة بـ: نواقض الروافض لابن بنت الشريف...

إلى أن قال: أقام فيها بزعمه أدلّة عقليّة ونقليّة في الردّ على فرقة الاماميّة الاثني عشريّة...

ثمّ بعد أن ذكر تسميته بـ: العذاب الواصب قال: حيث إنّه مشتمل على جملة من معائبهم فسمّيته: معائب النواصب ودوافن الكواذب.

وله اسم آخر قال: نزل عليّ به الروح الأمين على رسول ربّ العالمين، قوله: «وإنّ كتاب الأبرار لفي علّيين»، حيث إن تاريخ تأليف كتاب: العذاب الواصب، سنة ١٢٠٥ هـ مطابق لهذه الجملة.

بينما كان تأليف كتاب: النواقض، سنة ٩٥٧ هـ، وهو مطابق لكلمة: نواقض، ومطابق أيضاً لـ: «وكتاب الفجّار في سجّين».

وقدّم له ثلاث مقدّمات، ذكر فهرسها أوّلاً، وهي بنفسها تعدّ كتاباً مستقلاً في الامامة.

---

(١) الذريعة: ١٢/٧١، ٤/١٠٦.

وذكر المحدث النوري في خاتمة المستدرك بأنّه رآه وهو في غاية الجودة[١].

وذكر المصنِّف عند ترجمة نفسه من باب الكنى بأنّه لازال مشتغلاً به حيث قال:

والآن أنا مشتغل في الردّ على صاحب نواقض الروافض، نسأل الله التمام والفوز بسعادة الختام، وأن يجعل ذلك كلّه خالصاً لوجهه الكريم، وموجباً لثوابه الجسيم، إنّه رؤوف رحيم، عطوف كريم.

٧ ـ كتابنا هذا، وهو كتاب منتهى المقال، ويأتي وصفه مفصّلاً.

نحن وكتاب منتهى المقال:

بعد أن أنهينا الكلام حول مؤلِّف هذا الكتاب، لابدّ لنا ـ وحسب ما هو المعهود ـ من التعريف والتوضيح حول بعض الامور والنكات والتعليقات الموجودة والتي قيلت حول الكتاب، وكذا الوصف الكامل بما يحتويه الكتاب، لكي نعطي للقارئ الكريم صورة مصغّرة بما ضمّ بين دفّتيه من موضوعات ونكات.

فنقول:

قسّم المصنِّف الكتاب إلى مقدّمة وأصل وخاتمة، وذكر في المقدّمة خمس مقدّمات فرعية وهي:

الاولى: في تواريخ ومواليد المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

الثانية: في ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام أو وقفوا على معجزته.

الثالثة: في كنى الأئمّة سلام الله عليهم وألقابهم على ما تقرر عند أهل الرجال.

---

(١) مستدرك الوسائل: ٣/ ٤٠٢.

الرابعة: في بيان أسامي رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الاطلاق.

الخامسة: في فوائد تتعلّق بالرجال والدراية التقطها من فوائد الاستاذ العلّامة الوحيد البهبهاني أعلى الله مقامه.

ثمّ شرع في كتاب الرجال ورتّبه حسب الحروف الهجائية، مبتدءاً في كلّ ترجمة من التراجم بملخّص ما ذكره الميرزا محمّد الاسترآبادي في كتابه الكبير منهج المقال، ثمّ ملخّص ما ذكره استاذه المولى محمّد باقر البهبهاني في تعليقته على منهج المقال.

وأمّا إذا كان له تعليق أو كلام فإنه يذكره مسبوقاً بـ: قلت، أو: أقول.

ثمّ يختم كلامه بما ذكره الشيخ محمّد أمين الكاظمي في كتابه هداية المحدّثين المعبّر عنه بالمشتركات.

كما أنه قد أضاف بعض التراجم التي لم يذكرها الميرزا الاسترآبادي والوحيد البهبهاني.

وبعد أن انتهى من ذلك شرع في الكنى وقسّمها إلى أبواب ذاكراً أولاً:

باب المبتدئين بالأب.

باب المصدَّر بابن.

باب المصدَّر بأخ.

باب الألقاب.

باب في ذكر نساءٍ لهنّ رواية أو صحبة.

ثمّ أنهى كتابه بالخاتمة وقال:

الخاتمة تشتمل على اثني عشر فائدة نافعة، ذكر بعضها الميرزا رحمه الله.

ثمّ ذكر خمسة فوائد فقط وهي:

الفائدة الاولى: ذكر فيها عدّة الكليني.

الفائدة الثانية: ذكر ما ذكره الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة عن بعض الأخبار أنّهم عليهم السلام قالوا: خدّامنا شرار خلق الله.

ثمّ ذكر الممدوحين والمذمومين منهم.

الفائدة الثالثة: في السفراء المحمودين في زمان الغيبة.

الفائدة الرابعة: في ذكر المذمومين الذين ادّعوا البابيّة.

الفائدة الخامسة: في ذكر طرق الشيخ الطوسي في كتابيه، وكذا طرق الشيخ الصدوق.

ثمّ أنهى الكتاب ولم يفِ بما وعد في مقدّمة الخاتمة من أنّها تشتمل على اثني عشر فائدة.

ولعل مرجع ذلك انشغاله رحمه الله تعالى بغيره من المؤلّفات التي أملتها الظروف التي أحاطت به، كما تشير إلى ذلك النسخة الموجودة عند الحاج الشيخ علي القمّي والتي لم يكتمل آخرها فتمّمها الشيخ محمّد نقي ابن محمّد عليّ الشاهروديّ سنة ١٢١٤ هـ، ذكر في آخرها أنّ اشتغال المؤلّف بردّ نواقض الروافض منعه عن تتميم الفوائد التي وعدها في أوّل الخاتمة.

كما أن المصنّف رحمه الله تعالى أشار إلى ذلك أثناء ترجمته لنفسه في باب الكنى حيث قال ـ عند تعداده لمؤلّفاته ـ:

والآن أنا مشتغل في الردّ على صاحب نواقض الروافض.

مؤآخذة على الكتاب:

والملاحظ أن المؤلف رحمه الله تعالى قد أهمل ذكر المجهولين في كتابه معللاً ذلك بقوله:

ولم أذكر المجاهيل لعدم تعقّل فائدة في ذكرهم.

بينما نرى أنّ الكتب المؤلّفة قبله وبعده جلّها قد ذكرت جميع الرواة بما فيهم المجاهيل، ولم يسبقه في ذلك أحد إلّا المحقّق عبد النبيّ الجزائري في كتابه حاوي الأقوال، فقد أهمل ذكر المجاهيل، وكذلك المولى خداويردي الأفشار(١).

وليتهم لم يسقطوهم لأنّهم غير منصوصين بالجهالة من علماء الرجال، مع أنّ الفوائد في ذكرهم كثيرة ولذلك ذكرهم علماء الرجال، من أوّل يوم أُلّفت فيه كتب الرجال وإلى عصره، وكذا بعد زمانه وإلى هذا اليوم.

فمن فوائد ذكرهم:

أوّلاً: إنّه ربما تظهر للناظر أمارة الوثوق بالمجهول فيعمل بخبره، فلو لم يذكر تنتفي الفائدة والفحص عنه غالباً.

ثانياً: إنّه ربما كان الاسم مشتركاً بين المجهول وغيره، فمع عدم ذكره لا يعلم الاشتراك.

ثالثاً: إنّ الفائدة من ذكرهم هي نفس الفائدة في ذكر الموثّق والممدوح والمقدوح وغيرهم، فلو لم يذكر لم تعلم حاله لمن يريد البحث عن سند الرواية، كما أنّه لا تعلم صفة غيره لو لم يذكر(٢).

ولكن وكما قالوا إنّ المنهج السداد ما أشار إليه المحقّق الداماد في: الرواشح، في الراشحة الثالثة عشر حيث قال:

المجهول:

إصطلاحي: وهو حكم أئمّة الرجال عليه بالجهالة، كإسماعيل بن قتيبة من أصحاب الرضا عليه السلام(٣)، وبشير المستنير الجعفي من

---

(١) الذريعة: ٢٣/١٣.

(٢) أُنظر: أعيان الشيعة: ٩/١٢٤.

(٣) رجال الشيخ: ٣٦٩/٣٦.

أصحاب الباقر عليه السلام[1].

ولغوي: وهو ليس بمعلوم الحال، لكونه غير مذكور في كتب الرجال، ولا هو من المعهـود أمره المعروف حاله من حال من يروي عنه، من دون حاجة إلى ذكره.

والأوّل متعيّن بأنّه يحكم بحسبه ومن جهته على الحديث بالضعف، ولا يعلّق الأمر على الاجتهاد فيه واستبانة حاله، على خلاف الأمر في الثاني.

إذ ليس يصـحّ ولا يجـوز بحسبـه ومن جهته أن يحكم على الرواية بالضعف ولا بالصحّة ولا بشيء من مقابلاتهما أصلاً، ما لم يستبن حاله ولم يتّضح سبيل الاجتهاد في شأنه.

أليس للصحيح والحسن والموثّق والقوي أقسام معيّنة لا تصحح إلّا بألفاظ مخصوصة معيّنة من تلقاء أئمّة الحديث والرجال؟!

ثمّ قال:

وبالجملة، جهالة الرجل على معنى عدم تعرّف حاله من حيث عدم الـظفـر بذكـره أو بمدحه وذمّه في الكتب الرجالية ليس ممّا يسوغ الحكم بضعف السند أو الطعن فيه، كما ليس يسوغ تصحيحه أو تحسينه وتوثيقه.

إنّما تكون الجهالة والإهمال من أسباب الطعن، بمعنى حكم أئمّة الرجال على الرجل بأنّه مجهول أو مهمل.

فمهما وجد شيء من ألفاظ الجرح انصرم التكليف بالفحص والتفتيش وساغ الطعن في الطريق.

فأمّا المجهول والمهمل لا بالمعنى المصطلح عليه عند أرباب هذا

---

(١) رجال الشيخ: ١١/١٠٨.

الفن بالعرف العامّي ـ أعني المسكوت عن ذكره رأساً، أو عن عدم مدحه وذمّه ـ فعلى المجتهد أن يتتبع مظان استعلام حاله، من الطبقات والأسانيد والمشيخات والاجازات والأحاديث والسير والتواريخ وكتب الأنساب وما يجري مجراها، فإن وقع إليه ما يصحّ للتعويل عليه فذاك.

وإلّا وجب تسريح الأمر إلى بقعة التوقّف، وتسريح القول فيه إلى موقف السكوت عنه. . . إلى آخر كلامه أعلى الله مقامه[1].

كما أنّ المصنِّف رحمه الله تعالى قد أهمل أيضاً ذكر مؤلّفات الرواة من الاصول والكتب والنوادر وغيرها، ولكن هذا لم يكن وحيداً فيه، إذ إنّ معظم الكتب الرجالية المختصرة قد سلكوا هذا المسلك.

ويبدو من تصفّح كتاب المنتهى أنّ المصنّف ألّف قسماً منه في حياة استاذه الاستاذ الأكبر الوحيد البهبهاني، والقسم الآخر بعد وفاته، لأنّه في كثير من المواضع قال عند ذكر اسم استاذه: «سلّمه الله» أو «دام علاه»؛ بينما نجد في البعض الآخر يقول عند ذكر اسمه: «قدّس سرّه» ونحو ذلك.

وعلى أية حال فقد نال هذا الكتاب استحساناً وقبولاً من قبل العلماء والباحثين، في عصره وما بعده، رغم ما أشاروا إليه من نواقص سبق أن أشرنا إليها سابقاً تختص باسقاطه للمجاهيل وعدم ذكره لمؤلفات الرواة من الاصول وغير ذلك، والتي أشار إليها النوري في خاتمة مستدركه، وحيث عزا شهرة الكتاب لاشتماله على تمام تعليقة استاذ المصنّف الوحيد البهبهاني[2]،

---

(١) الرواشح السماويّة: ٦٠.

(٢) لقد تبيّن لنا أثناء عملنا في تحقيق هذا الكتاب أن هذا القول لا يخلو من جانب كبير من الصحة والصواب، حيث إننا فوجئنا بأنّ الكثير من العبارات المنقولة عن التعليقة لا وجود لها في جملة النسخ المخطوطة الموجودة لدينا ومن ضمنها النسخة المطبوعة، ولعلّ مرجع ذلك أنّ هذه العبارات والموارد قد استفادها المصنّف عن استاذه مباشرة وشفاهاً فأثبتها، والله ←

حيث قال:

وكتابه هذا لاشتماله على تمام التعليقة لاستاذه الاستاذ الأكبر البهبهاني صار معروفاً للعلماء وإلاّ ففيه من الأغلاط ما لا يخفى على نقدة هذا الفن، مع أنّه أسقط عن الكتاب ذكر المجاهيل، قال: لعدم تعقّل فائدة في ذكرهم، وكذا ذكر مؤلّفات الرواة من الاصول والكتاب[1]، وبذلك بدأ النقص في كتابه، مضافاً إلى سقطاته، ومع ذلك قال ـ في جملة كلامه ـ: لئلا يحتاج الناظر في هذا الكتاب إلى كتاب آخر من كتب الفن، وسنشير إن شاء الله تعالى في بعض الفوائد الآتية إلى بعض ما ذكر في الكتب والمجاهيل من الفوائد[2].

إلّا أن قول العلامة النوري هذا قد تعرّض إلى الرد من قبل بعض المحققين أمثال الميرزا أبو الهدى الكرباسي رحمه الله ـ على ما نقل عنه ـ وهو من الرجال الذين قد حازوا حلبة السبق في ميدان الاطلاع والتحقيق في فنّ الرجال، في كتابه الدرّة البيضاء: ٩ ـ من النسخة الخطّية ـ فقد قال بعد نقل كلام المستدرك:

والظاهر أنّ هذا الكلام لا يخلو من تعسّف وذلك:

أوّلاً: ـ بعد الغضّ عن أنّ مجرّد اشتمال الكتاب على النقل من كتاب آخر لا يكون سبباً لمعروفيّته وشهرته، خصوصاً مع التمكّن من الرجوع إلى المنقول عنه ـ إنّ في كتاب المنتهى تتبّعات فائقة، وتصرّفات رائقة أخذت تتلقّى بأحسن القبول، وكسبت مقاماً مرضياً عند الفحول، وهذا أمرٌ لا يخفى

→

تعالى هو العالم.

(١) كذا، وصوابها: الكتب.

(٢) المستدرك ـ الخاتمة ـ: ٣/ ٤٠٢.

على الناظر فيه.

ثانياً: قوله: ففيه من الأغلاط ما لا يخفى، غير صحيح؛ إذ إنّ أغلاطه ليست بتلك الصورة التي ذكرها، بل هي بمقدارٍ مألوف عند المؤلّفين، وهذا ما نراه في خلاصة العلّامة، ورجال ابن داود، الذي حوى أغلاطاً لا تحصى، وإن أنكر بعض القاصرين وقوع أغلاط فيه ـ أي في رجال ابن داود ـ حيث قال في مقام الردّ على سيّد نقّاده:

ما أنصف الصهباء من ... ضحكت إليه وقد عبس

وأجابه السيّد بحر العلوم:

قد أنصف الصهباء من ... أزال عنها ما التبس

وهذا الفقير بنفسه سمع المرحوم مؤلّف الدرّة البيضاء مشافهةً أنّه قال: المراد من سيّد النقّاد هو مير مصطفى التفريشي، حيث ذكر في نقد الرجال أغلاطاً في رجال ابن داود.

والمراد من الرادّ عليه: هو الشيخ فرج الله الحويزي، حيث إنّه ردّ على السيّد مصطفى التفريشي منكراً عليه وقوع غلط فيه[1]، انتهى.

حواشي الكتاب:

كتبت حول هذا الكتاب بعض الحواشي والمكمّلات، وخاصةً في ذكر المجاهيل نذكرها هنا:

١ ـ تكملة رجال أبي عليّ:

لتلميذ المصنّف درويش علي الحائري.

قال الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة: رأيت بخط شيخنا العلّامة

---

(١) مكارم الآثار: ٢/٥٩٣.

النوري في حاشية: توضيح المقال، للحاج المولى عليّ الكني على ذكر المؤلّفين في علم الرجال: إنّ للمولى درويش علي الحائري رسالة في ذكر المجاهيل الذين اسقطهم استاذه الشيخ أبو عليّ عن رجاله بزعم عدم الحاجة[1].

٢ ـ إكمال منتهى المقال:

وهو للشيخ محمّد عليّ بن قاسم آل كشكول الحائري، تلميذ صاحب الفصول وشريف العلماء الذي بأمره كتب هذا الكتاب ـ كما صرّح في أوّله ـ.

وفرغ منه يوم الجمعة في النصف من شوال سنة ١٢٤٥ هـ.

ذكر في أوّله وجه الحاجة إلى ذكر المجاهيل، ردّاً على الشيخ أبي علي الحائري الذي ترك ذكرهم في منتهى المقال، وتخطئةً لطريقته، فتعرض لجميعهم.

وذكر معهم أيضاً كثيراً من المعلومين الذين أهملهم الشيخ أبو علي.

وذكر عند بيان وجه الحاجة إلى ذكر المجاهيل: أنّ له كتاب التنبيهات السنيّة في الاصطلاحات الرجاليّة؛ والفائدة الخامسة منه جعلها كتاباً مستقلاً سمّاه حديقة الأنظار في مشيخة التهذيب والفقيه والاستبصار. وله الفوائد الغاضريّة، وجملة من الرسائل الرجاليّة[2].

التعليقات على الكتاب:

علّق على المنتهى جماعة من العلماء منهم:

---

(١) الذريعة: ٤/ ٤١٣.

(٢) الذريعة: ٢/ ٢٨٣.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

أوّلاً: السيّد محمـد ابن السيّد صالح ابن السيّد محمد بن إبراهيم شرف الدين الموسوي العاملي، الشهير بالسيّد صدر الدين العاملي الاصفهاني.

المولود بشدغيث من بلاد بشارة في جبل عامل سنة ١١٩٣ هـ، والمتوفّىٰ في النجف الأشرف زائراً في أوّل صفر سنة ١٢٦٣ هـ، والمدفون في الحجرة الغربيّة التي على يمين الداخل إلى الصحن الشريف من الباب السلطاني.

له تعليقات غير مدوّنة على منتهى المقال، دوّنها ورتّبها سبط أخيه السيّد حسن صدر الدين في كتاب سمّاه: نكت الرجال[1].

ثانياً: حاشية عليه للسيّد أبي تراب الخونساري، ضياء الدين عبد العلي بن أبي القاسم جعفر بن السيّد محمّد مهدي الموسوي الخونساري.

ولد في خونسار سنة ١٢٧١ هـ، وهاجر إلى العتبات المقدّسة من اصفهان سنة ١٢٩٦ هـ، وجاور النجف الأشرف إلى أن توفّي بها في التاسع من جمادى الاولى سنة ١٣٤٦ هـ[2].

ثالثاً: السيّد أبي محمّد الحسن ابن السيّد هادي بن محمد عليّ أخو العلّامة صدر الدين الموسوي العاملي الكاظمي، المتوفّى سنة ١٣٥٤ هـ.

له حواشٍ على الكتاب موجودة بخطه، كتبها على حواشي نسخته من المنتهى موجودة في مكتبته في الكاظميّة.

ولـه أيضاً كتاب: نكت الرجال، وهي حواشي السيّد صدر الدين

---

(١) مصفى المقال: ٢٠٣، الذريعة: ٦/٢٢٣.

(٢) مصفى المقال: ٢٤، الذريعة: ٦/٢٢٢.

العاملي رتّبها وهذّبها بهذا الكتاب.

فرغ منه في سامراء في شهر محرم سنة ١٣١٣ هـ، وهو موجود في خزانته في الكاظميّة[١].

رابعاً: الحاشية عليه للميرزا حسين النوري ابن الشيخ الفقيه الميرزا محمّد تقي بن عليّ محمّد النوري الطبرسي.

المولود سنة ١٢٥٤ هـ، والمتوفّى ليلة الأربعاء لثلاث بقين من جمادى الآخرة سنة ١٣٢٠ هـ.

له تعليقات كثيرة على الكتاب مبسوطة كتبها على هامش نسخته[٢].

خامساً: الحاشية عليه للشيخ المولى علي ابن الميرزا خليل الطهراني، المتوفّى في النجف الأشرف سنة ١٢٩٦ هـ.

ذكرها السيّد الصدر في إجازته المبسوطة للشيخ آقا بزرك الطهراني سنة ١٣٣٠ هـ[٣].

سادساً: الحاشية عليه للسيّد شرف الدين عليّ بن محمّد المرعشي التبريزي، المتوفّى سنة ١٣١٦ هـ.

ذكرها حفيده المرحوم السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي نزيل قم[٤].

هذا ما تمكنّا جمعه من الكتب والتعليقات والحواشي التي ذكرت حول الكتاب والدالة على المنزلة السامية لهذا الكتاب حيث أولاه هؤلاء الأعلام إهتمامهم ورعايتهم، وألحقو به الحواشي والتعليقات.

---

(١) مصفى المقال: ١٣٠، الذريعة: ٢٤/٣٠٤، ٦/٢٢٢.

(٢) مصفى المقال: ١٥٩، الذريعة: ٦/٢٢٢.

(٣) الذريعة: ٦/٢٢٢.

(٤) الذريعة: ٦/٢٢٣.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

مصادر الترجمة:

إليك بعض المصادر:

هدية الأحباب: ١٩، الكنى والألقاب: ١/١٢٤، كشف الحجب والأستار: ٥٦١، الفوائد الرضوية: ٢/٣٩٤، أحسن الوديعة: ٢/١٤، منتخب التواريخ باب ٥ فصل ١٢: ٢٢٧، خاتمة مستدرك الوسائل: ٣/٤٠٢، تنقيح المقال: ٣/٢٨ باب الكنى، ريحانة الأدب: ٧/٢١٠، مكارم الآثار: ٢/٥٩٣ ـ ٥٩٨، إيضاح المكنون: ١/٥٦٠، ٢/١١٠، ٥٧٤، هدية العارفين: ٢/٣٥٣، مصفى المقال: ٣٩٤، الذريعة: ٢/٢٨٣، و٤/٤١٣، و٦/٢٢٢، معجم رجال الحديث: ١٥/١٠٦، و٢١/٢٥١، معجم المؤلفين: ٩/٥٧، دائرة المعارف تشيع ١/٤٢٤، رياض الجنة: ٨٩/٤٧٧، فهرست كتابخانه إهدائي سيد محمد مشكاة به دانشكاه تهران: ٢/٦٦٤ برقم ٢٣٣، روضات الجنات: ٤/٤٠٤.

منهجية التحقيق:

لا يخفى على كلّ أحد ما لعلم الرجال من الأهميّة، وخاصةً في الأبحاث العلميّة الحوزويّة والتي تشكل عنصراً مهماً في تصنيف وتشخيص الروايات المنقولة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام، تجنباً عن الوقوع في الاشتباهات بشتى صورها من خلال تسرب العديد من الروايات الموضوعة والمنسوبة إليهم عليهم السلام، ولا يتأتى ذلك إلّا من خلال جملة معلومة ـ لدى العلماء والمحققين ـ من الشواهد والمسالك من ضمنها ما يعرف بعلم الرجال.

والمكتبة الشيعية تزدان بجملة وافرة من الأسفار القيمة للعديد من علماء الطائفة، والمختصة بهذا العلم المهم والحساس، لازال الكثير منها بحاجة ماسة إلى تقديمه بالصورة اللائقة به من التحقيق والطبع والنشر.

ومن هنا فقد ارتأت مؤسّسة آل البيت عليهم السلام ـ وحسب منهجيتها في نشر هذه العلوم، وإظهار هذا التراث إلى حيّز الوجود، من عالم الطباعة القديمة إلى حيث الطباعة الحديثة المحقّقة الأنيقة ـ إلى تحقيق ونشر وطبع بعض الكتب والمصادر الرجاليّة غير المحققة، فشرعت في هذا المضمار، واختارت بعض المصادر الرجاليّة المهمّة، فكان في مقدمتها كتاب منتهى المقال للحائري، وكذا كتاب منهج المقال للميرزا محمّد الاسترآبادي، وتعليقته للاستاذ الأكبر الوحيد البهبهاني وغيرها، وكان من المقرر أنْ تخرج الجميع في فترة واحدة ولكن نظراً لضيق الوقت فقد ارتأي الاسراع بكتاب منتهى المقال قبل غيره ليكون إخراجه موافقاً مع مرور قرنين كاملين على وفاة مصنِّفه أبي عليّ محمّد بن إسماعيل الحائري رحمه الله، الذي توفّي سنة ١٢١٦ من الهجرة النبويّة الشريفة.

ومن هنا فقد نال هذا الكتاب السبق في تقديمه بين يدي القارئ الكريم، على أن تلحقه تباعاً باقي الكتب إن شاء الله تعالى بلطفه وعنايته، وبعناية وتوجيهات الحضرة المقدّسة، والوجود الطاهر، والفيض القدسي لبقية الله الأعظم الحجّة ابن الحسن المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشّريف.

هذا، وقد اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ، الأوّليان مخطوطتان والثالثة حجرية.

١ ـ النسخة المخطوطة الاولى:

وهي النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة جامعة طهران تحت رقم ٩٨٥، وهي ضمن مجموعة الكتب والمخطوطات المهداة من قبل السيّد محمّد المشكاة إلى مكتبة جامعة طهران.

وهي من أنفس وأقدم النسخ الموجودة للكتاب، وقد ذكر في فهرست جامعة طهران أنّها بخطّ المصنّف نفسه.

ويظهر من هذه النسخة أنّ المصنّف ألّف الكتاب من دون ذكر ما في المشتركات من الأسماء، ولكن أضاف المشتركات فيما بعد في حواشي الكتاب.

وتوجد تعليقة حول هذا الموضوع ذكرت في الصفحة الثالثة من النسخة الخطيّة نذكرها هنا وهي:

ورد مؤلّف هذا الكتاب المشهد الرضوي، وأراني هذا الكتاب الذي بخطّه، وما كان فيه ذكر المشترك، قلت له: كتابك جامع، لكن فيه نقص من جهة ترك المشترك.

وبعد مدّة مديدة أراني هذا وفيه ما كتبه من الحواشي، وأسند أنّ السيّد محسن الكاظمي أمره بالالحاق. ولم يذكرني إمّا لما بين العرب والعجم من

المنافرة كما يشهد منهم، أو لعدم معرفته رحمه الله بحالي.

وبعد الملاقاة الثانية في عراق العرب كان يظهر الاخلاص الخاص، وصار بيني وبينه محبة كاملة، واستنبطت الحق له في عدم ذكر اسمي في كتابه عند ذكر سميي، وعذره من غير الجهة المذكورة أوضح[1].

ويلاحظ في الصفحة الرابعة من النسخة إجازة الآقا محمّد باقر البهبهاني للمصنِّف بخط الوحيد، وهذا نصّها:

بسم الله الرّحمن الرّحيم: الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطّاهرين أجمعين، ولعنة الله على أعدائهم إلى يوم الدّين.

وبعد، فقد استجاز منّي الولد العزيز، العالم الفاضل، المتتبّع الماهر، الرّشيد السديد، الجليل النبيل، مولانا أبو عليّ بن[2] محمّد بن إسماعيل، وفقه لمراضيه، وجعل كلّ يوم من أيّام عمره خيراً من ماضيه، فأجزت له أن يروي عنّي ما هو من مؤلّفاتي ومصنّفاتي وتحقيقاتي ومسموعاتي ومقروءاتي على مشايخي وأساتيذي العظام الكرام، والعلماء الأعلام والرؤساء أولي العزّة والاحترام، غمرهم في بحار ألطافه وإحسانه وغفرانه، وأسكنهم بحبوحة جنّاته.

وأنا الأقلّ الأحقر الأذلّ محمّد باقر بن محمّد غفر الله تعالى سبحانه عن جرائمهما وزلاتهما آمين بمحمّد وآله الميامين صلوات الله عليهم أجمعين إلى يوم الدين تحريراً في شهر ربيع الأوّل سنة ١١٩٦ هـ.

وكتب في أعلى هذه الصفحة تاريخ وفاة المرحوم البهبهاني:

توفّي قدّس الله فسيح تربته صبيح يوم السبت تاسع عشر من شهر

---

(١) حرّره محمّد مهدي الحسيني الموسوي، الذي اشترى هذا الكتاب من ورثته بواسطة الحاج محمّد كاظم الكاظمي.

(٢) كذا.

شوّال المكرّم سنة ١٢٠٥ هـ، انتهى.

علماً أنّ بعض المترجمين له أرّخوه بسنة ١٢٠٨ هـ[1]، والله العالم.

كتبت هذه النسخة بخطّ النسخ ويشاهد فيها بعض الاشتباهات والأغلاط من الكاتب اصلحت في الحاشية، وتوجد أيضاً في الحواشي بعض الاضافات.

ذكر في الصفحة الرابعة من النسخة عدد الصفحات وهي ٢٣٦ والظاهر أنّ الصواب ٢٣٩.

ولم يعلم تاريخ تأليف الكتاب ولكن يشاهد في هذه النسخة تاريخ ١٨ ربيع الأوّل سنة ١١٩٤ هـ.ق، فيحتمل أن يكون تاريخ التأليف في حدود هذا التاريخ.

قياس الصفحات ١٥×٢١ و١٢×١٦.

وكلّ صفحة تحتوي على ٢٣ سطراً. وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف «م».

٢ ـ النسخة المخطوطة الثانية:

وهي النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة آية الله السيّد المرعشي النجفي بقم، تحت رقم: ٥٢٧٤، بخط ولد المصنّف الشيخ علي، التي كتبها بتاريخ ٢ ذي القعدة سنة ١٢٤٥ من الهجرة النبويّة المشرّفة، وهي النسخة الثالثة من الكتاب التي كتبها ولده بيده.

وكتبت فيها العناوين والعلامات مميزة بلون خاص وعليها تعليقات وتصحيحات منه، ولكنّها في الغالب غير واضحة وغير مقروءة لذا لم ندرجها في الهامش.

---

(١) كما في روضات الجنّات ٢: ٩٨/١٤٣.

والنسخة كاملة وتحتوي على ٢٩٠ ورقة، وكلّ ورقة ٢٨ سطراً بقياس ٣٠/٥×٢١ سم. وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف «ش».

٣ ـ النسخة الحجريّة:

وهي التي كتبها الشيخ محمّد تقي ابن الشيخ محمّد عليّ الخونساري يوم الأحد سادس شهر جمادى الاولى من سنة ١٢٦٧ هـ.

وهي تحتوي على ٣٧٣ صفحة من الحجم الكبير.

وطبع في مقدّمته كتاب: توضيح المقال في علم الدراية والرجال للعلّامة الحاج مولى عليّ الكني الطهراني، المولود سنة ١٢٢٠ هـ، والمتوفّى سنة ١٣٠٦ هـ، وكان من تلامذة العلّامة صاحب الجواهر.

ولم يذكر فيها سنة الطبع ولا محلّها، والظّاهر أنّها طبعت في طهران.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

منهجية العمل:

تم انجاز العمل في الكتاب وفق منهجية المؤسسة التي بنيت على أسلوب التحقيق الجماعي من خلال عدة لجان مختصة وفي مراحل متتابعة، كان ملخص الأعمال تلك كما يلي:

١ ـ **مرحلة المقابلة**: ومهمتها كانت محصورة في مقابلة النسخ ـ الثلاث، المخطوطة والحجرية للكتاب ـ المعتمدة في التحقيق ومعارضتها على بعضها البعض وتثبيت الاختلافات الواردة فيما بينها؛ وكانت أعمال هذه المرحلة بعهدة كل من الأخوين الفاضلين: الحاج عز الدين عبد الملك، وصاحب ناصر.

٢ ـ **مرحلة التخريج**: قامت هذه اللجنة بتخريج الأقوال والنصوص الواردة في الكتاب على المصادر المنقول منها مباشرة، مع تثبيت كافة الاختلافات بين المصادر وبين ما ورد في أصل الكتاب، إذ كانت طريقة

المؤلف ـ رحمه الله ـ النقل عن المصادر باختصار ولربما كان بالمعنى؛ وكانت هذه اللجنة مؤلفة من أصحاب السماحة حجج الإسلام: السيد محمد علي حكيم زاده، السيد ناصر الطيبي، والشيخ علاء مصطفى.

٣ ـ **مرحلة تثبيت الهوامش**: ومهمتها تثبيت الهوامش بعد سبر غور الاختلافات المثبتة من قبل اللجنتين السابقتين، وانتقاء الصحيح منها وضمن نسق واحد؛ وقد قام بمهمّة هذه اللجنة الأخ الماجد عبد الكريم حسن الجوهر.

٤ ـ ثم جاءت مرحلة التنسيق بين نتائج أعمال المراحل السابقة وتنظيمها، وإعداد الكتاب وتهيئته لمرحلة تقويم وتوزيع النص والمراجعة النهائية؛ وقد قام بهذه المهمة الأخ الماجد مهدي البرهاني.

٥ ـ **مرحلة تقويم وتوزيع النص والمراجعة النهائية**: وقد تم في هذه المرحلة مراجعة الكتاب وملاحظة الأعمال التي جرت عليه في المراحل المتقدمة، واختيار النص الصحيح لتثبيته في المتن، وذِكر ما تراه مناسباً ومهماً من الاختلافات والتخريجات في الهامش، وكذا إيضاح بعض الامور المبهمة والتعليق عليها إن دعت الحاجة إلىٰ ذلك؛ وكانت مسؤولية هذه المرحلة ملقاة على عاتق المحقّق الفاضل السيّد مرتضىٰ الحيدري.

والمؤسسة إذ تفتخر وهي تقدم للملأ العلمي هذا الأثر الرجالي المهم، لا يسعها إلا أن تشيد بما أدّاه منتسبوها لإخراج الكتاب بهذا الشكل الجديد، تود أن تحيط القارئ الكريم علماً أن المؤلف ـ رحمه الله ـ كانت له طريقة خاصة في تصنيفه للكتاب، فهو لم ينقل النصوص كاملة في المورد المعين كما في «منهج المقال» وإنّما ذكر نصاً واحداً، ثم انتقى من بقية النصوص عبارات وربما كلمات أحالها على مصادرها، فقد يبدو للوهلة الأُولىٰ أن كلامه غير مترابط، أو أن تقطيع النص وتوزيعه لم يكن صحيحاً،

إلّا أنّه بالتمعّن الدقيق والتأنّي في متابعة النصوص تتضح منهجية المؤلف وطريقة تقطيع وتوزيع نصّ الكتاب.

والله الموفق وهو يهدي السبيل.

والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

مؤسسة آل البيت عليهم السلام

لإحياء التراث

١٧ ربيع الأول ١٤١٦

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

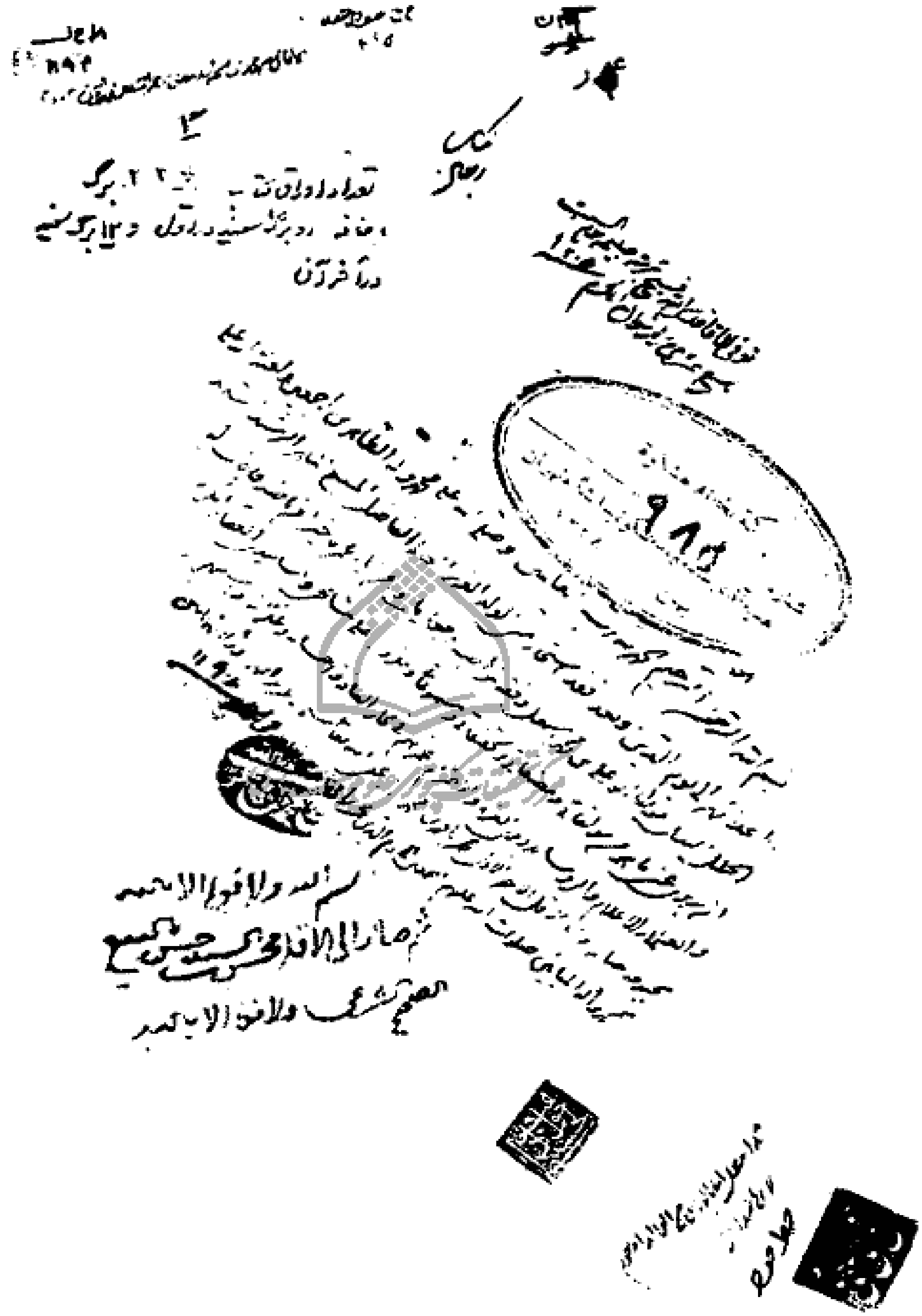

صورة اجازة الوحيد البهبهاني بخطه إلى المؤلف، قدس سرهما المثبتة في أول النسخة المكتوبة بخط المؤلف، والمحفوظة في مكتبة جامعة طهران.

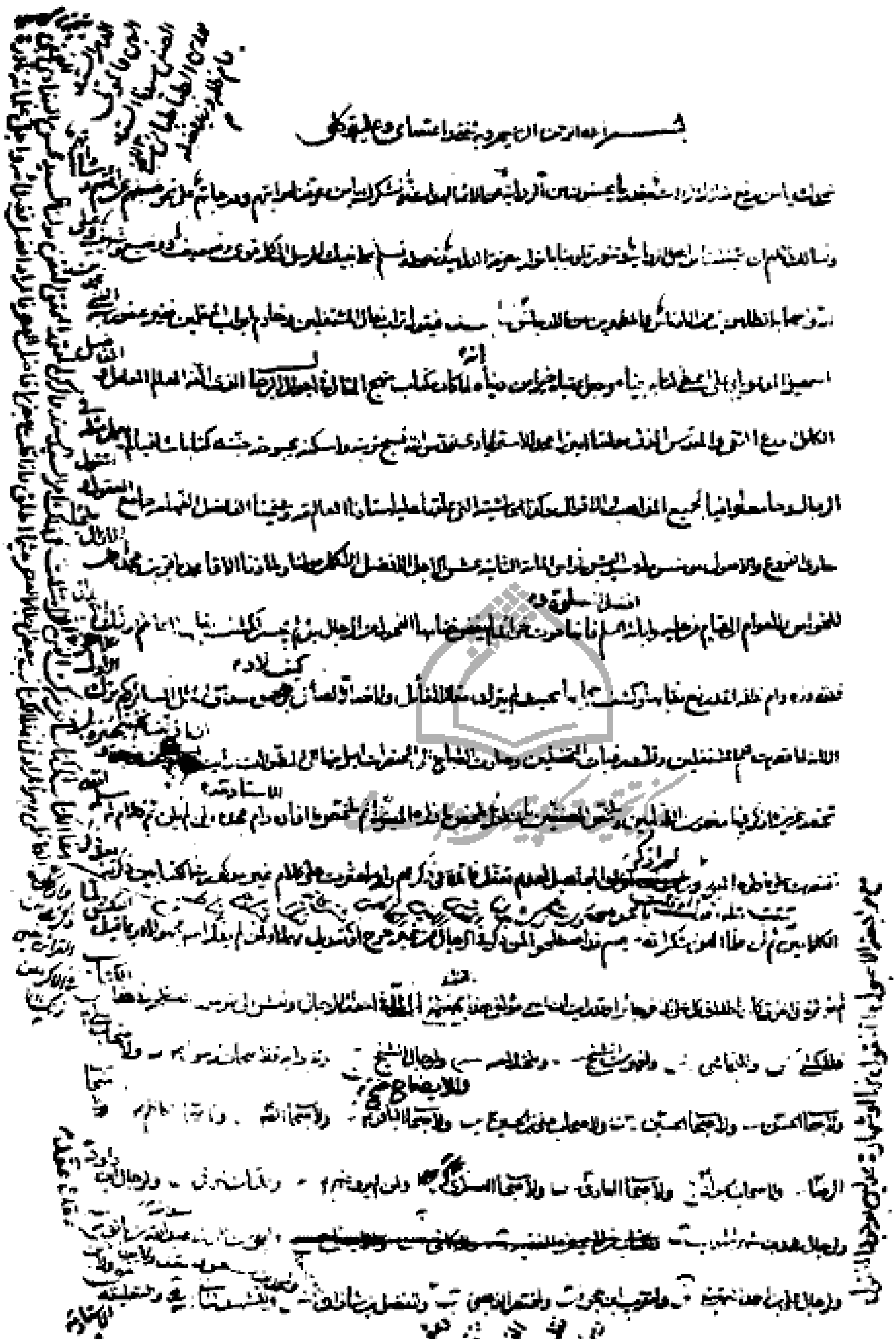

الورقة الأولى من نسخة الكتاب بخطّ المصنف ـ قدّس سرّه ـ
والمحفوظة في مكتبة جامعة طهران/ مكتبة مشكاة، برقم ٩٨٥.

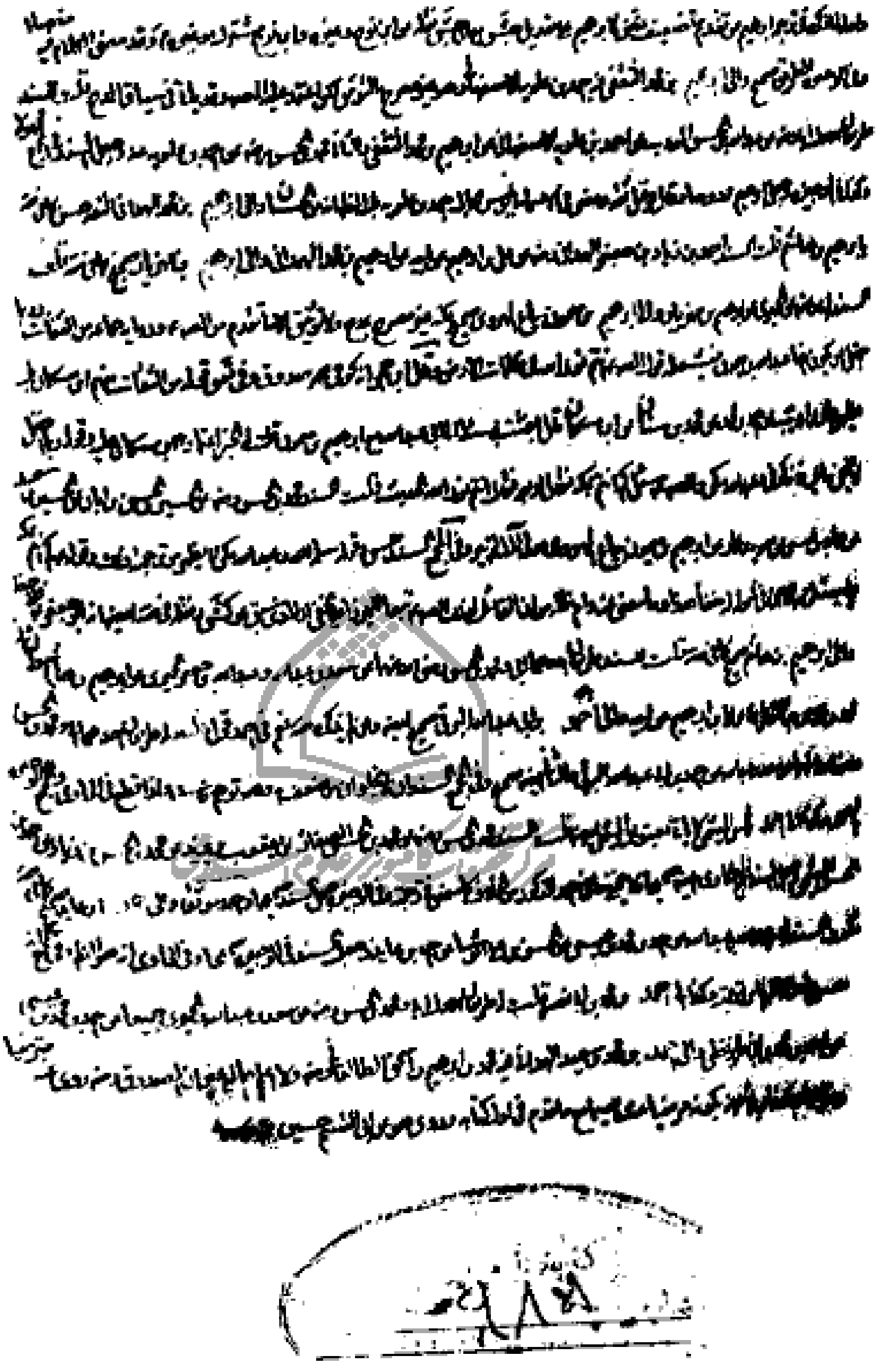

الورقة الأخيرة من نسخة الكتاب بخطّ المصنف ـ قدّس سرّه ـ
والمحفوظة في مكتبة جامعة طهران/ مكتبة مشكاة، برقم ٩٨٥.

الورقة الأولى من النسخة المكتوبة بخط نجل المؤلّف ـ قدّس سرهما ـ،

والمحفوظة في مكتبة السيد المرعشي ـ قم، برقم ٥٢٧٤.

الورقة الأخيرة من النسخة المكتوبة بخط نجل المؤلّف ـ قدّس سرهما ـ، والمحفوظة في مكتبة السيد المرعشي ـ قم، برقم ٥٢٧٤.

مجمع أخبار وآثار[١].

وردّ: بأنّ كثيراً من الأُصول مبوّبة[٢].

ويقرب في نظري: أنّ الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام، أو عن الراوي، والكتاب والمصنَّف لو كان فيهما حديث معتمد معتبر لكان مأخوذاً من الأُصول غالباً.

وقيّدنا بالغالب، لأنّه ربما كان بعض الروايات يصل معنعناً، ولا يؤخذ من أصل، وبوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلاً، فتدبر.

وأمّا النوادر: فالظاهر أنّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضبط في بابٍ لقلته أو وحدته، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة: نوادر الصلاة، نوادر الزكاة وغير ذلك[٣].

وربما يطلق النادر على الشاذ[٤]، ومن هذا قول المفيد رحمه الله: إنّ النوادر هي التي لا عمل عليها[٥].

وقال الشيخ في التهذيب: لا يصلح العمل بحديث حذيفة لأنّ متنه لا

→

وفي ترجمة سعد بن سعد: ١٧٩/٤٧٠: له كتاب مبوب وكتاب غير مبوب.

وقال في ترجمة محمّد بن علي بن بابويه الصدوق: ٣٩٢/١٠٤٩: كتاب العلل غير مبوب.

(١) انظر عدّة الرجال: ١٢.

(٢) كما قال الشيخ في الفهرست: ٣٧/١١٧، في ترجمة أحمد بن محمّد بن نوح: وله كتب في الفقه على ترتيب الأصول.

(٣) قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: ١/١٥٤: النوادر: أي أخبار متفرقة متناسبة للأبواب السابقة، ولا يمكن إدخالها فيها، ولا عقد باب لها، لأنّها لا يجمعها باب، ولا يمكن عقد باب لكلّ منها.

(٤) راجع نهاية الدراية: ٦٣، ومقباس الهداية: ١/٢٥٢.

(٥) الرسالة العددية: ٩/١٩.

يوجد في شيء من الأصول المصنّفة، بل هو موجود في الشواذّ من الأخبار[١].

والمراد من الشاذ ـ عند أهل الدراية ـ: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الأكثر[٢]، وهو مقابل المشهور[٣].

والشاذّ مردود مطلقاً عند بعض، مقبول كذلك عند بعض[٤].

ومنهم من فصّل: بأنّ المخالف له إن كان أحفظ وأضبط وأعدل فمردود، دون العكس فيتعارضان[٥].

وعن بعضٍ أنّ النادر ما قلّ روايته وندر العمل به[٦]. وادعى أنّه الظاهر من كلام الأصحاب. ولا يخلو من تأمل[٧].

فائدة:

قولهم: أسند عنه، قيل: معناه سُمع عنه الحديث، ولعل المراد على سبيل الاستناد والاعتماد[٨]، وإلّا فكثير ممن سُمع عنه ليس ممن أسند

---

(١) التهذيب: ٤/١٦٩.

(٢) قال ابن الصلاح في المقدمة: ٤٤: قال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنّما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس. ونظيره في تدريب الراوي: ١/٢٣٢ وغيرهما.

(٣) كما في الرعاية: ١١٥، والوجيزة للبهائي: ٥، ونهاية الدراية: ٦٣.

(٤) الرعاية: ١١٥.

(٥) الرعاية: ١١٥، مقدمة ابن الصلاح: ٤٦، تدريب الراوي: ١/٢٣٤.

(٦) مقباس الهداية: ٣/٣١.

وقال الشيخ الطريحي في مجمع البحرين ـ ندر ـ: ٣/٤٩٠: والنادر من الحديث في الاصطلاح: ما ليس له أخ، أو يكون لكنّه قليل جداً، ويسلم من المعارض ولا كلام في صحته، بخلاف الشاذ فانه غير صحيح، أو له معارض.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٧.

(٨) نقل العلياري في بهجة الآمال: ١/١٦١ عن القوانين أنّه قال: ومن أسباب الوثاقة قولهم: ←

عنه[١].

وقال جدي: المراد روى عنه الشيوخ، واعتمدوا عليه، وهو كالتوثيق؛ ولا شك أنّ هذا المدح أحسن من لا بأس به[٢]، انتهى.

قوله رحمه الله: وهو كالتوثيق، لا يخلو من تأمل، نعم إن أراد التوثيق بالمعنى الأعم فلعلّه لا بأس به، لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقة، أما أنّه روى عنه الشيوخ كذلك حتى يظهر وثاقته لبعد اتفاقهم على الاعتماد على من ليس بثقة، أو بُعد اتفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات، فليس بظاهر.

نعم ربما يستفاد منه قوة ومدح[٣]، لكن ليس بمثابة قولهم: لا بأس به، بل أضعف منه، لو لم نقل بافادة ذلك التوثيق.

وربما يقال: بايمائه الى عدم الوثوق، ولعله ليس كذلك[٤].

أقول: لم أعثر على هذه الكلمة إلاّ في كلام الشيخ رحمه الله، وما ربما يوجد في الخلاصة فإنّما أخذه من رجال الشيخ، والشيخ رحمه الله إنّما ذكرها في رجاله دون فهرسته، وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره، إلاّ في أصحاب الباقر عليه السلام ندرة غاية الندرة[٥].

→

أسند عنه، يعني سمع منه الحديث على وجه الاسناد.

(١) ذكر هذا القول أيضاً الاسترآبادي في لب اللباب: ٢٢ على ما نقل عنه محقق مقباس الهداية: ٢/ ٢٢٨.

(٢) روضة المتقين: ١٤/ ٦٤، ذكر ذلك عند شرحه لحال أيوب بن الحر الجعفي.

(٣) قال الكاظمي في عدته: ٥٠: وكثيراً ما يقولون: أسند عنه ـ وهو بالمجهول ـ والمراد أنّ الأصحاب رووا عنه، وتلك خلة مدح، فإنه لا يسند ولا يروى إلاّ عمّن يعوّل عليه ويعتمد.

(٤) التعليقة: ٧.

(٥) ذكرت لفظة «أسند عنه» في عدّة من أصحاب الائمة عليهم السلام في رجال الشيخ، ففي أصحاب الامام الصادق عليه السلام جاوزوا الثلاثمائة شخص.

أما في أصحاب الامام الباقر عليه السلام فذكرت العبارة في حق شخصٍ واحد، وهو:

←

واختلفت الأفهام في قراءتها:

فمنهم من قرأها بالمجهول كما سبق، ولعلّ عليه الأكثر، وقالوا بدلالتها على المدح؛ لأنّه لا يُسند إلاّ عمن يُستند إليه، ويُعوّل عليه.

وفي ترجمة محمّد بن عبدالملك الأنصاري: أُسند عنه، ضعيف[1]. فتأمل.

وقيل في وجه اختصاصها ببعض دون بعض: أنّها لا تقال إلاّ فيمن لا يعرف بالتناول منه والأخذ عنه[2].

وقرأ المحقق الشيخ محمّد: أسند بالمعلوم، وردّ الضمير الى الامام عليه السلام، وكذا الفاضل الشيخ عبدالنبي الجزائري رحمه الله في

←

حماد بن راشد الأزدي: ١١٧/٣٩.

وذكرت في أصحاب الامام الكاظم عليه السلام مرتين:

موسى بن إبراهيم المروزي: ٣٥٩/٧.

يزيد بن الحسن: ٣٦٤/١٩.

وذكرت في أصحاب الامام الرضا عليه السلام سبع مرات:

إسماعيل بن محمّد بن إسحاق بن جعفر: ٣٦٧/٤.

أحمد بن عامر بن سليمان الطائي: ٣٦٧/٥.

داود بن سليمان بن يوسف: ٣٧٥/٢.

علي بن بلال: ٣٨٠/٧.

عبدالله بن علي: ٣٨١/١٦.

محمّد بن سهل البجلي الرازي: ٣٨٩/٣٤.

محمّد بن أسلم الطوسي: ٣٩٠/٤٩.

وذكرت في أصحاب الامام الهادي عليه السلام مرة واحدة: محمّد بن أحمد بن عبيدالله ابن المنصور: ٤٢٢/١٤.

(١) رجال الشيخ: ٢٩٤/٢٢٣.

(٢) قال الكاظمي في عدته: ٥٠، بعد كلامه في هامش رقم ٣ المتقدم: غير أنّهم إنّما يقولون ذلك فيمن لا يعرف بالتناول منه، والأخذ عنه.

الحاوي[١] كما يأتي عنهما في يحيى بن سعيد الأنصاري[٢]، وعن الثاني في عبدالنور أيضاً[٣].

وينافيه قول الشيخ في جابر بن يزيد: أسند عنه، روى عنهما[٤].

وقوله في محمّد بن مسلم: أسند عنه قصير وحداج، روى عنهما[٥].

وقوله في محمّد بن إسحاق بن يسار: أسند عنه، يكنى أبا بكر، صاحب المغازي، من سبي عين التمر، وهو أول سبي دخل المدينة، وقيل: كنيته أبو عبدالله، روى عنهما[٦].

وقال المحقق الداماد في الرواشح ـ ما ملخصه ـ: إنّ الصحابي ـ على مصطلح الشيخ في رجاله ـ على معان:

منها: أصحاب الرواية عن الإمام بالسماع منه.

ومنها: باسناد عنه، بمعنى أنّه روى الخبر عن أصحابه عليه السلام

---

(١) الحاوي: ٢١٣٥/٣٤٤.

(٢) قال المحقق الشيخ محمّد قدس سره: العجب من العلامة رحمه الله أنّه أتى بقوله: أسند عنه، مع عدم تقدم مرجع الضمير، فكأنّه نقل كلام الشيخ رحمه الله بصورته، والضمير فيه عائد الى الصادق عليه السلام، وهذا من جملة العجلة الواقعة من العلامة رحمه الله، انتهى.

وقال الفاضل عبدالنبي الجزائري: لا يخفى أن ضمير عنه في عبارة الخلاصة لا مرجع له بحسب الظاهر، وكان عليه أن يقول من أصحاب الصادق عليه السلام، انتهى.

ثم عقب الحائري بقوله: ولا يخفى أنّ ما ذكراه مبني على قراءة «أسنده» بصيغة المعلوم، ولم يظهر ذلك من العلامة رحمه الله، فلعلّه رحمه الله قرأها بالمجهول، فلا اعتراض.

منتهى المقال، ترجمة يحيى بن سعيد الأنصاري.

(٣) الحاوي: ١٨٥١/٣٠٦.

(٤) رجال الشيخ: ٣٠/١٦٣.

(٥) رجال الشيخ: ٣١٧/٣٠٠.

(٦) رجال الشيخ: ٢٢/٢٨١.

الموثوق بهم، وأخذ عن أصولهم المعتمد عليها، فمعنى أسند عنه: أنّه لم يسمع منه، بل سمع من أصحابه الموثقين وأخذ عنهم من أصولهم المعتمد[١] عليها.

وبالجملة قد أورد الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام جماعة جمّة إنّما روايتهم عنه بالسماع من أصحابه الموثوق بهم والأخذ من أُصولهم المعوّل عليها، ذكر كلاً منهم وقال: أسند عنه، انتهى[٢].

وردّ: بأنّ جماعة ممن قيلت فيه، رووا عنه مشافهة[٣].

وقرأ ولد الاستاذ العلامة دام علاهما أيضاً بالمعلوم، ولكن لا أدري الى مَن ردّ الضمير.

وقرأ بعض السادة الأزكياء من أهل العصر[٤] أيضاً كذلك، قال:

---

(١) في نسخة: المعمول.

(٢) الرواشح السماوية: ٦٣ ـ ٦٥، الراشحة الرابعة عشر.

(٣) كما في ترجمة: جابر بن يزيد الجعفي: ١٦٣/٣٠؛ ومحمّد بن اسحاق بن يسار: ٢٨١/٢٢؛ ومحمّد بن مسلم بن رباح: ٣١٧/٣٠٠، فان الثلاثة من أصحاب الامام الصادق عليه السلام وقال عنهم الشيخ: أسند عنه، ثم عقبه بقوله: روى عنهما عليهما السلام.

وكثير من الذين عدّهم الشيخ في رجاله وقال: أسند عنه، ذكرهم النجاشي في رجاله وذكر لهم كتاب يرويه عن ذلك الامام، مثل:

١ ـ محمّد بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢ ـ أبان بن عبدالملك الخثعمي.

٣ ـ عبدالله بن علي.

٤ ـ أحمد بن عامر بن سليمان الطائي.

٥ ـ محمّد بن إبراهيم العباسي الامام.

٦ ـ محمّد بن ميمون التميمي الزعفراني.

٧ ـ إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى وغيرهم كثير.

(٤) هو النحرير الرباني السيد بشير الجيلاني رحمه الله (منه).

والأشبه كون المراد أنّهم أسندوا عنه عليه السلام ولم يسندوا عن غيره من الرواة كما تتبعت، ولم أجد رواية أحدٍ من هؤلاء عن غيره عليه السلام إلّا أحمد بن عائذ، فانه صحب أبا خديجة وأخذ عنه، كما نص عليه النجاشي[1]، والأمر فيه سهل، فكأنه مستثنى لظهوره. انتهى.

وفيه أيضاً تأمل، فان غير واحد ممن قيل فيه: أسند عنه، سوى أحمد ابن عائذ رووا عن غيره عليه السلام أيضاً، منهم: محمّد بن مسلم على ما ذكره ولد الاستاذ العلامة، والحارث بن المغيرة، وبسام بن عبدالله الصيرفي.

وربما يقال: انّ الكلمة: أسند بالمعلوم، والضمير للراوي، إلّا أن فاعل أسند ابن عقدة؛ لأنّ الشيخ رحمه الله ذكر في أول رجاله أنّ ابن عقدة ذكر أصحاب الصادق عليه السلام وبلغ في ذلك الغاية. قال رحمه الله: وإني ذاكر ما ذكره، وأورد من بعد ذلك ما لم يذكره[2]، فيكون المراد: أخبر عنه ابن عقدة، وليس بذلك البعيد.

وربما يظهر منه: وجه عدم وجوده إلّا في كلام الشيخ. وسبب ذكر الشيخ ذلك في رجاله دون الفهرست، وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره[3]. بل وثمرة قوله رحمه الله: إني ذاكر ما ذكره ابن عقدة ثم أُورد ما لم يذكره. فتأمل جداً[4].

---

(١) رجال النجاشي: ٢٤٦/٩٨.

(٢) رجال الشيخ: ٢.

(٣) ذكرنا فيما سبق المواضع التي وردت الكلمة في حقهم، من أصحاب باقي الائمة عليهم السلام.

(٤) وقد فصّل القول في معنى الكلمة ومدلولها ومواردها ومعناها اللغوي السيد الجلالي في مقاله التي نشرت في مجلة تراثنا، العدد الثالث، السنة الاولى، تحت عنوان: المصطلح الرجالي «أَسْنَدَ عنه» ما هو؟ وما هي قيمته الرجالية؟.

فائـــدة:

لا يخفى أنّ كثيراً من القدماء سيّما القميين وابن الغضائري كانت لهم إعتقادات خاصة في الأئمة عليهم السلام بحسب اجتهادهم، لا يجوّزون التعدي عنها، ويسمون التعدي: غلواً وارتفاعاً، حتى أنّهم جعلوا مثل نفي السهـو عن النبي صلّىٰ الله عليـه وآلـه غلواً، بل ربمـا جعلوا التفـويض ـ المختلف فيه ـ إليهم، أو نقـل خوارق العـادات عنهم، أو الإغـراق في جلالتهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً، أو مورثاً للتهمة.

وذلك لأنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة، ومخلوطين بهم، مدلّسين أنفسهم عليهم، فبأدنى شبهة كانوا يتّهمون الرجل بالغلوّ والارتفاع، وربما كان منشأ رميهم بذلك وجدان رواية ظاهرة فيه منهم، أو ادعاء أرباب ذلك القول كونه منهم، أو روايتهم عنه، وربما كان المنشأ روايتهم المناكير، الى غير ذلك.

وبالجملة الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأُصولية، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلوّاً، وعند آخرين عدمه، بل مما يجب الاعتقاد به، فينبغي التأمل في جرحهم بأمثال الأُمور المذكورة.

ومما ينبه على ما ذكرنا ملاحظة ما سيذكر في تراجم كثيرة، ويأتي في إبراهيم بن عمر، وغيره، ضعف تضعيفات ابن الغضائري وفي إبراهيم بن اسحاق وسهل بن زياد ضعف تضعيف أحمد بن محمّد بن عيسى، مضافاً الى غيرهما من التراجم فتأمل[1].

---

(١) التعليقة: ٨.

فائــدة:

للتفويض معان:

أولاً: يأتي في آخر الكتاب[١].

ثانياً: تفويض الخلق والرزق إليهم عليهم السلام، ولعلّه يرجع الى الأول، وورد فساده عن الصادق[٢] والرضا[٣] عليهما السلام.

ثالثاً: تفويض تقسيم الأرزاق، ولعلّه مما يطلق عليه[٤].

رابعاً: تفويض الأحكام والأفعال إليه صلّىٰ الله عليه وآله، بأن يثبت ما رآه حسناً، ويرد ما رآه قبيحاً، فيجيز الله تعالى ذلك، كإطعام الجدّ السدس، وإضافة الركعتين في الرباعيات، والركعة في المغرب، والنوافل

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) تعليقة الوحيد: ٤١٠ عند ذكره للفرق، وفيه: ومنها المفوّضة، القائلون بأنّ الله خلق محمّداً صلّىٰ الله عليه وآله وفوّض إليه أمر العالم، فهو الخلّاق للدنيا وما فيها، وقيل: فوّض ذلك الى علي عليه السلام، وربما يقولون بالتفويض الى سائر الأئمة.

(٢) نقل العلامة المجلسي في البحار ٢٥: ٢٥/٣٤٣، عن كتاب اعتقاد الصدوق: عن زرارة أنـه قال: قلت للصادق عليه السلام: إنّ رجلاً من ولد عبدالله بن سبأ يقول بالتفويض، فقال: وما التفويض؟ قلت: إنّ الله تبارك وتعالى خلق محمّداً وعليّاً صلوات الله عليهما، ففوّض إليهما، فخلقا ورزقا وأماتا وأحييا، فقال عليه السلام: كذب عدوّ الله، إذا انصرفت إليه فاتلُ عليه هذه الآية التي في سورة الرعد: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾. الرعد: ١٦.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٧/١٢٤ بسنده عن الامام الرضا عليه السلام أنّه قال: .. ومن زعم أن الله عزّ وجل فوّض أمر الخلق والرزق الى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض، ... والقائل بالتفويض مشرك.

(٤) بصائر الدرجات: ١١/٣٦٣ بسنده عن علي بن الحسين عليه السلام أنّه قال: ... يا أبا حمزة لا تنامَنّ قبل طلوع الشمس فانّي أكرهها لك، إنّ الله يقسّم في ذلك الوقت أرزاق العباد، وعلى أيدينا يجريها.

أربعاً وثلاثين، وتحريم كل مسكر عند تحريم الخمر، الى غير ذلك[١].

وهذا محل إشكال عندهم رحمهم الله؛ لمنافاته لظاهر ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾[٢] وأمثاله، والكليني رحمه الله قائل به، والأخبار الكثيرة واردة فيه[٣].

ووجّه: بأنها تثبت من الوحي إلاّ أن الوحي تابع ومجيز.

خامساً: تفويض الإرادة، بأن يريد شيئاً لحسنه ولا يريد شيئاً لقبحه، كإرادة تغيّر القبلة، فأوحى الله تعالى إليه صلّىٰ الله عليه وآله بما أراد[٤].

سادساً: تفويض القول بما هو أصلح له وللخلق، وإن كان الحكم الأصلي خلافه، كما في صورة التقية[٥].

سابعاً: تفويض أمر الخلق، بمعنى: أنّه أوجب عليهم طاعته في كل ما يأمر وينهىٰ، سواء علموا وجه الصحة أم لا، بل وإن كان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحة، بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم[٦].

وبعد الإحاطة بما ذُكر يظهر أنّ القدح بمجرد رميهم بالتفويض لا يخلو أيضاً من إشكال، وفي محمّد بن سنان ما يشير إليه[٧].

---

(١) راجع بحار الأنوار: ٢٥/٣٢٨ وما بعدها، فصل في بيان التفويض ومعانيه، وتفسير آية ٧ من سورة الحشر قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

(٢) النجم: ٥٣/٣.

(٣) الكافي: ١/٣٦٣، باب في معرفتهم أوليائهم والتفويض إليهم.

(٤) مجمع البيان: ١/٢٢٧.

(٥) راجع مقباس الهداية: ٢/٣٧٩، الرابع.

(٦) راجع تفسير الآية ٦٥ من سورة النساء: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾.

(٧) التعليقة: ٨.

فائـدة:

أبو العباس الذي يذكره النجاشي على الإطلاق، قيل: مشترك بين ابن نوح، وابن عقدة[١]، وليس كذلك، بل هو الأول، ويأتي في إبراهيم بن عمر اليماني[٢].

فائـدة:

كلمة «مولى» بحسب اللغة لها معان معروفة[٣]، وأمّا في المقام:

---

(١) اختلفت كلمات الرجاليين في تعيين أبي العباس؛ فمنهم من جعله: ابن عقدة؛ ومنهم من عيّنه ابن نوح؛ والأكثر على أنّه مشترك. فقال الكاظمي في تكملة الرجال: ١/٣٥٠ في ترجمة: حفص بن البختري: فنقل النجاشي عن أبي العباس ـ وهو ابن عقدة ـ توثيقه.

وجاء في الهامش منه أيضاً: ويحتمل أن يكون ابن نوح على ضعف، وإن كان ينقل عن كليهما، لأنّ الظاهر أنّه عند الاطلاق يراد بأبي العباس: ابن عقدة، وإذا أراد به ابن نوح قيّده، كما يظهر من تتبعه، والشيخ محمّد في الشرح ردده بينهما، والأظهر ذلك وسيجيء في ترجمة حفص بن سوقة ما يؤيده، ووافقنا على هذا المجلسي فيما سيجيء ـ إنّ شاء الله ـ في ترجمة الحكم بن حكيم.

وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين: ٣١٣: لا يقال إنّ النجاشي نقل توثيق حكم ابن حكيم عن أبي العباس، وهو مشترك بين ابن نوح الامامي، وابن عقدة الزيدي، فكيف عدت حديث حكيم من الصحيح، والمعدل له مشترك، قلنا: الاشتراك هنا غير مضر، وابن عقدة وإن كان زيدياً، إلاّ أنّه ثقة مأمون، وتعديل غير الامامي إذا كان ثقة لمن هو إمامي حقيق بالاعتبار والاعتماد، فان الفضل ما شهدت به الاعداء.

نعم، جرح غير الإمامي للإمامي لا عبرة به، وإن كان الجارح ثقة.

(٢) في التعليقة: ٢٤، في ترجمته: وما قيل من أنّ أبا العباس مشترك ـ والقائل هو الشهيد الثاني في تعليقه على الخلاصة ـ ففيه أنّ الظاهر أنّه ابن نوح، لأنّه شيخ النجاشي، مع أنّ ابن عقدة بينه وبينه وسائط، مضاف إلى أنّ ابن نوح جليل، والآخر عليل، والاطلاق ينصرف الى الكامل، سيّما عند أهل هذا الفن، خصوصاً النجاشي، فانّه يعبرون عن الكامل به، أمّا الناقص فلا، بل ربما كان عندهم ذلك تدليساً، فتأمـل.

(٣) راجـع القاموس: ٤/٤٠١، والصحاح: ٦/٢٥٢٩، وتاج العروس: ١٠/٣٩٩، ولسان ←

فقال الشهيد الثاني: إنّه يطلق على غير العربي الخالص، وعلى المعتق، وعلى الحليف، والأكثر في هذا الباب إرادة المعنى الأول، انتهى[١].

والظاهر أنّه كذلك، إلاّ أنه يمكن أن يراد منه النزيل أيضاً، فعلى هذا لا يحمل على معنىً إلاّ بالقرينة، ومع انتفائها فلعلّ الراجح الأول لما ذكر[٢].

فائدة:

الواقفة من وقف على الكاظم عليه السلام، ويقال لهم أيضاً: الممطورة، أي: الكلاب المبتلة من المطر[٣].

وربما يطلق الواقف على غيره عليه السلام أيضاً[٤]. لكن المطلق ينصرف الى الأول، ولا ينصرف الى غيره عليه السلام إلاّ بقرينة، ولعلّ من جملتها عدم دركه الكاظم عليه السلام، وموته قبله أو في زمانه عليه السلام، كسماعة بن مهران، وعلي بن حيان، ويحيى بن القاسم، لكن يأتي فيه عن المصنف رحمه الله جواز الوقف قبله عليه السلام وحصوله في زمانه، فتأمل[٥].

وقال جدي رحمه الله: الواقفة صنفان: صنف منهم وقفوا عليه عليه السلام وفي زمانه، بأن اعتقدوا كونه عليه السلام قائم آل محمّد، لشبهة حصلت لهم مما ورد عنه وعن أبيه عليهما السلام أنّه صاحب الأمر، ولم يفهموا أن كل

العرب: ١٥/٤٠٨.

(١) الرعاية في علم الدراية: ٣٩٢.

(٢) التعليقة: ٩.

(٣) فرق الشيعة ـ للنوبختي ـ: ٨١.

(٤) راجع إكمال الدين: ٤٠.

(٥) منهج المقال: ٣٧٢.

واحد منهم عليهم السلام صاحب الأمر، أي أمر الإمامة، ومنهم سماعة بن مهران، لما نقل من أنّه مات في زمانه عليه السلام، وغير معلوم كفر مثل هذا الشخص لأنه عرف إمام زمانه. ولا يجب عليه معرفة مَن بعده، نعم إذا سمع أنّه فلان، ولم يعتقد، يصير كافراً. انتهى(١).

ويشير الى ما ذكره رحمه الله أنّ الشيعة لفرط حبهم وترجّيهم لدولة قائم آل محمّد عليه السلام كثيراً ما كانوا يسألون عنه عليه السلام، فربما كانوا يقولون: فلان ـ أي الامام الآتي ـ وما كانوا عليهم السلام يظهرون مرادهم من القائم مصلحةً لهم، وتسليةً لخواطرهم، حتى قالوا عليهم السلام: إنّ الشيعة تُربّى بالأماني.

وربما كانوا عليهم السلام يشيرون الى مرادِهم، وهم لفرط ميلهم وزيادة حرصهم لا يتفطّنون، ولعلّ عنبسة وأشباهه كانوا كذلك.

وسنذكر في سماعة(٢) ويحيى بن القاسم(٣) وغيرهما أنّهم رووا أنّ الأئمة اثنا عشر، ولعله لا يلائم ما ذكره رحمه الله.

ويمكن أن يكون نسبة الوقف إلى أمثالهم لادّعاء الواقفة كونهم منهم لكثرتهم من الرواية عنهم، أو لروايتهم عنهم ما يوهم الوقف.

وكيف ما كان، فالقدح بمجرد رميهم بالوقف ـ بالنسبة الى الّذين ماتوا في زمان الكاظم عليه السلام، والّذين رووا أنّ الأئمة اثنا عشر، وكذا من روى عن الرضا عليه السلام ـ لا يخلو عن إشكال؛ لأنّ الواقفة ما كانوا يروون عنه عليه السلام.

---

(١) فتشت عليه كثيراً في كتاب روضة المتقين فلم أعثر عليه.

(٢) الكافي ١: ٤٤٩/٢٠.

(٣) رجال الكشي: ٤٧٤/٩٠١.

وممّا ذكر ظهر حال الناووسية أيضاً، ولعلّ الفطحية أيضاً كذلك.

فائـدة:

من يذكره النجاشي ـ أو مثله ـ ولم يطعن عليه، ربما جعله بعض سبب قبول روايته، منه ما سيجيء في الحكم بن مسكين.

أقـول: من يذكـره الشيخ في الفهـرست من غير قدح وإشـارة الى مخالفة في المذهب، ينبغي القطع بكونه إمامياً عنده؛ لأنّه فهرست كتب الشّيعة وأُصولهم وأسماء المصنّفين منهم، كما صرّح بذلك نفسه في الفهرست[١].

ومثله القـول في النجاشي؛ لأنّه رحمهُ الله ألّفه لذكر سلف الإمامية رضوان الله عليهم، ومصنفاتهم كما صرّح به في أوله[٢]، فلاحظ.

وصرح السيد الداماد رحمه الله في الرواشح: بأنّ عدم ذكر النجاشي كون الرجل عامياً في ترجمته يدلُّ على عدم كونه عامياً عنده[٣]، ويظهر ذلك من كلام المحقق الشيخ محمّد في ترجمة عبدالسلام الهروي، فلاحظ.

وكذا الكلام في رجال ابن شهرآشوب لأنّه معالم العلماء في فهرست كتب الشّيعة وأسماء المصنّفين منهم قديماً وحديثاً[٤].

بل يقوى في الظن عدم اختصاص ذلك بمن ذكر، كما صرّح به في الحـاوي حيث قال: اعلم أنّ إطلاق الأصحاب لذكر الرجل يقتضي كونه إمـامياً، فلا يحتـاج الى التقييد بكـونه من أصحابنا وشبهه، ولو صرّح كان تصريحاً بما عُلم من العادة، نعم ربما يقع نادراً خلاف ذلك، والحمل على

---

(١) الفهرست: ٢.

(٢) رجال النجاشي: ٣.

(٣) الرواشح السماوية: ٦٧، الراشحة السابعة عشر.

(٤) معالم العلماء: ٢.

ما ذكرناه عند الإطلاق مع عدم الصارف متعين[1]، انتهى، وهو جيّد.

فائـــدة:

في أسباب المدح، والقـوة، وقبول الرواية.

منها: قولهم: مضطلع بالرواية، أي قوي وعالٍ لها[2].

ومنها: سليم الجنبة، قيل: معناه سليم الأحاديث وسليم الطريقة[3].

ومنها: قولهم: من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، وربما جعل دليلاً على العدالة. وفيه تأمّل، نعم من الأولياء ظاهر فيها.

ومنها: خاصّي، عند خالي رحمه الله[4]؛ ولعله لا يخلو من التأمل، لاحتمال إرادة كونه من الشيعة في مقابل قولهم: عامّي لا أنّه من خواصّهم عليهم السلام، وكون المراد من العامّي ما هو في مقابل الخواص لعله بعيد، فتأمل[5].

ومنها: قريب الأمر، عند أهل الدراية؛ ولا يخلو من التأمل[6].

---

(١) الحاوي: ٦.

(٢) قال في مقباس الهداية: ٢/٢٣٨: ولا ريب في إفادته المدح لكونه كناية عن قوته وقدرته عليها، فإنّ اضطلاع الأمر القدرة عليه، كأنّه قوّيت ضلوعه بحمله، ولكن في إفادته المدح المعتد به تأمّل، وأمّا التوثيق فلا ريب في عدم دلالته عليه.

(٣) عدّه في توضيح المقال: ٥٠، ضمن الألفاظ التي لا تفيد مدحاً ولا قدحاً، وجعله أقوى من سابقه ثم قال: نعم استفادة مطلق المدح من ذلك معلوم.

(٤) حيث عدّ حيدر بن شعيب ـ الذي قال عنه الشيخ في رجاله: ٣١/٤٦٧: خاصي ـ في وجيزته: ٢٠٤/ ٦٤٥، ممدوح.

(٥) وقال الشهيد الثاني في الرعاية ٢٠٨: وأمّا الخاص؛ فمرجع وصفه إلى الدخول مع إمامٍ معين، أو في مذهب معين، وشدة إلتزامه به أعم من كونه ثقة في نفسه، كما يدل عليه العرف.

(٦) قال الشهيد الثاني في الرعاية: ٢٠٨ وأما قريب الأمر، فليس بواصل الى حدّ المطلوب، وإلّا، لما كان قريباً منه، بل ربما كان قريباً الى المذهب من غير دخول فيه رأساً.

وقد عدّ المولى علي في توضيح المقال: ٥٠ قريب الأمر من الألفاظ التي لا تفيد مدحاً ←

ومنها: كون الرجل من مشايخ الإجازة، وربما يظهر من جدّي دلالته على الوثاقة[١]، وكذا المصنف في الحسن بن علي بن زياد[٢].

وقال العلامة البحراني: مشايخ الاجازة في أعلى درجات الوثاقة[٣].

ولا يخلو عن قرب، لكن قوله: في أعلى درجاتها، غير ظاهر.

وقال المحقق الشيخ محمّد: عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ.

ويأتي في محمّـد بن إسماعيل النيسابوري، عن الشهيد الثاني أنّ مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى التنصيص على تزكيتهم[٤].

←

ولا قدحاً، وقال: المراد إمّا أنّه قريب العهد الى التشيع، أو يقرب أمر قبول روايته، أو قريب المذهب إلينا، أو غير ذلك، ولا يخفىٰ أنّ شيئاً ممّا ذكر لا يوجب مدحاً معتبراً، وإن أخذه أهل الدراية مدحاً، فلعلّهم أرادوا مطلقه.

(١) حسب تتبعي لروضة المتقين لم أجد توثيقاً من المجلسي لمشايخ الاجازة، وإنما الموجود فيه عدم ضرر جهالة مشايخ الاجازة، والظاهر أنّه يعتبر ذكرهم مجرداً لاجل التيمن والتبرك وحتى يخرج الحديث عن الارسال.

فقال في الجزء ١٤/٤٣: عن علي بن الحسين السعدآبادي، لم يذكر فيه مدح ولا ذم، وكان من مشايخ الاجازة فلا يضر جهالته.

وقال في: ٣٢٨: ولكن لمّا أرادوا أن يخرج الخبر بظاهره عن صورة الارسال ذكروا طريقاً إليه تيمناً وتبركاً، وهؤلاء مشايخ الاجازة المحض، فلهذا ترى العلامة وغيره يصفون الخبر بالصحة، ولو كان في أوائل السند مجاهيل: كأحمد بن محمّد بن الحسن، وأحمد بن محمّد بن يحيى، وماجيلويه، ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل وغيرهم، ومن لم يكن له اطلاع على ذلك فتارة يعترض عليه، وتارة يحكم بثقة هؤلاء، مع أنّ الظاهر أنّه لو كان لهؤلاء توثيق في الكتب لكنّا نطّلع عليه، لأنّه لم يكن للعلامة كتاب غير هذه الأصول التي في أيدينا، ولو كان له غيرها لكان يذكر مرّة أنّه ذكر فلان في الكتاب الفلاني أنّ فلاناً ثقة... إلى آخر كلامه.

(٢) منهج المقال: ١٠٣ قال: وربما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمّد بن عيسى.

(٣) معراج الكمال: ٦٤ وفيه: وذكرنا أنّه من مشايخ الاجازات، والظاهر أنّهم في أعلى طبقات الجلالة والوثاقة.

(٤) الرعاية في علم الدراية: ١٩٢.

وعن المعراج: إنّ التزكية بهذه الجهة طريقة كثير من المتأخرين[١].

الى غير ذلك.

واذا كان المستجيز ممن يطعن بالرواية عن الضعفاء، فالدلالة على الوثاقة في غاية الظهور، سيّما إذا كان المجيز من المشاهير.

وربما يفرق بينهم وبين غيرهم بكون الأول من الثقات، ولعله ليس بشيء، فتأمّل.

ومنها: كونه وكيلاً لأحدهم عليهم السلام، ويأتي في الفائدة الرابعة[٢] إن شاء الله.

ومنها: أن يكون ممن يترك رواية الجليل أو تأول محتجاً بروايته ومرجحاً لها عليها، وكذا لو خصص الكتاب، أو المجمع عليه بها، وكذا الحال فيما ماثل التخصيص، أو الكتاب أو الاجماع، أو غير ذلك من الأدلة، وقد اتفق كثيراً[٣].

ومنها: أن يؤتى بروايته بأزاء رواية الجليل أو غيرها من الأدلة فتُوجّه، ويُجمع بينهما، وكذا أن تطرح روايته من غير جهته، وهو كثير[٤].

ومنها: كونه كثير الرواية، وهو موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن

---

(١) قال في المعراج: ١٢٦: ذكر متأخروا أصحابنا قدس الله أرواحهم أنّ مشايخ الاجازات من أصحابنا لا يحتاج إلى التنصيص على عدالتهم والتصريح بوثاقتهم وجلالتهم، قالوا: وذلك لما استفاض من جلالتهم وعدالتهم وورعهم زيادة على ما يعتبر في العدالة... إلى آخر كلامه.

(٢) كذا والصواب الفائدة الثانية من آخر كتاب المنتهى، وقد اعتبرها المصنف من أمارات الوثاقة والجلالة.

(٣) التعليقة: ٩.

(٤) التعليقة: ٩.

عند الشهيد رحمه الله[١]، ونشير إليه في الحكم بن مسكين[٢].

وفي علي بن الحسين السعدآبادي عن جدي: انّ الظاهر أنّه لكثرة الرواية عدّ جماعة روايته من الحسان[٣].

وقريب من ذلك في الحسن بن زياد الصيقل[٤].

وعن خالي في إبراهيم بن هاشم: إنّه من شواهد الوثاقة[٥].

وعن العلّامة فيه: إنّه من أسباب قبول الرواية[٦].

ويظهر من كثير من التراجم كونه من أسباب المدح والقوة.

وأولى منه كونه كثير السماع، كما يظهر من التراجم، ويذكر في أحمد ابن عبدالواحد[٧].

ومنها: أن يروي عنه ـ أو كتابه ـ جماعة من الأصحاب، ويظهر ذلك

---

(١) روضة المتقين: ١٤/٦٣، عن الحكم بن مسكين... وقال الشهيد رحمه الله: لمّا كان كثير الرواية، ولم يرد فيه طعن فأنا أعمل على روايته، انتهى.
واعترض الشهيد الثاني بأنّه لا يكفي عدم الجرح، بل لا بُدّ من التوثيق.
والظاهر أنّ الشهيد الأول يكتفي في العدالة بحسن الظاهر... إلى آخره.

(٢) التعليقة: ١٢٢.

(٣) روضة المتقين: ١٤/٤٣.

(٤) روضة المتقين: ١٤/٩٣، قال فيه: ويظهر من كثرة الروايات عنه مع سلامة الجميع حسنه، وتقدم وسيجيء عنهم عليهم السلام: اعرفوا منازل الرجال على قدر روايتهم عنا. ويمدحون بأنّه كثير الرواية.

(٥) الأربعين، للمجلسي: ٥٠٧ ـ ٥٠٨، الحديث الخامس والثلاثون.

(٦) الخلاصة: ٤/٩.

(٧) التعليقة: ٣٧ ـ ٣٨ قال فيه: وكذا في كونه شيخ الاجازة، وكذا كونه كثير الرواية، وأولى منه كونه كثير السماع، المشير إلى كونه من مشايخ الاجازة، الظاهر في أخذها عن كثير من المشايخ، وبالجملة الظاهر جلالته، بل وثاقته لما ذكر وأشرنا.

من عبدالله بن سنان[١]، ومحمّد بن سنان[٢]، والفضل بن شاذان، وغيرهم، بل بملاحظة اشتراطهم العدالة يقوى كونه من اماراتها، سيّما وأن يكون مَن يروي عنه ممن يطعن بالرواية عن المجاهيل والضعفاء، بل الظاهر من النجاشي في عبدالله أنّه كذلك[٣].

وما في بعض التراجم[٤] من تضعيفه مع ذكره ذلك، لعلّه ظهر عليه من الخارج، وإن كانت الجماعة تعتمد عليه، والتخلف في الامارات الظنية غير عزيز وغير مضر.

ومنها: رواية الجليل عنه، سيّما وأن يكون ممّن يطعن بالرواية عن الضعفاء؛ بل ربما تشير إلى الوثاقة.

وأولى منها: رواية الأجلاء عنه، سيّما وأن يكون منهم من يطعن، ويأتي الكلام بتمامه في محمّد بن إسماعيل البندقي[٥].

ومنها: رواية ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى عنه؛ لقول الشيخ:

---

(١) قال النجاشي في ترجمته: ٢١٤/٥٥٨: روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا، لعظمه في الطائفة وثقته وجلالته.

(٢) قال في التعليقة: ٢٩٨ في ترجمته: وممّا يشير الى الاعتماد عليه وقوته كونه كثير الرواية، ومقبولها، وسديدها، وسليمها، ورواية كثير من الأصحاب عنه سيّما مثل: الحسين بن سعيد، والحسن بن محبوب، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، وأحمد بن محمّد بن عيسى، وغيرهم من الأعاظم، مع أنّهم قد أكثروا من الرواية عنه. مع أنّ أحمد قد أخرج من قم أحمد البرقي باعتبار رواية المراسيل والرواية عن الضعفاء.

(٣) رجال النجاشي: ٢١٤/٥٥٨.

(٤) في تعليقة الوحيد زيادة: مثل صالح بن الحكم؛ حيث قال النجاشي في ترجمته: ٢٠٠/٥٣٣: ضعيف... ثم قال: روى عنه ابن بُكير، وجميل بن دراج.

(٥) قال في التعليقة: ٢٨٤: وربما يعدّ حديثه من الحسان لعدم التوثيق، وإكثار الكليني من الرواية عنه، وكون رواياته متلقات بالقبول،... بل ربما يظهر كونه من مشايخ الكليني والكشي، وتلميذ ابن شاذان، كما أُشير إليه، حتى أنّ جماعة عدّوا حديثه من الصحاح.

إنّهما لا يرويان إلّا عن ثقة[١].

وصرّح المصنّف في إبراهيم بن عمر بأنّه يؤيّد التوثيق[٢].

والفاضل الخراساني في الذخيرة بنى على القبول من هذه الجهة[٣].

ونحوهما: أحمد بن محمّد بن أبي نصر، لما سيأتي فيه[٤].

ويقرب منهم: علي بن الحسن الطاطري[٥].

وعلى هذا جرى مسلك الفاضل المذكور.

ومنها: رواية محمّد بن إسماعيل بن ميمون[٦]، أو جعفر بن بشير[٧] عنه، أو روايته عنهما، لما يأتي فيهما.

ومنها: كونه ممّن يروي عن الثقات[٨].

ومنها: رواية علي بن الحسن بن فضّال[٩] ومن ماثله، عنه.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

---

(١) العدة: ٣٨٦.

(٢) منهج المقال: ٢٥.

(٣) قال: إبراهيم بن عمر اليماني، فظاهر النجاشي توثيقه، وضعفه ابن الغضائري، لكن الاعتماد على النجاشي قد يحصل فيه خلاف من الشهيد الثاني.

راجع تكملة الرجال: ١/٩٣.

(٤) من أنّه لا يروي إلّا عن ثقة، كما في العدّة: ١/٣٨٦.

(٥) لقول الشيخ في الفهرست: ٩٢/٣٩٠: وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها.

(٦) لما ذكره النجاشي في ترجمته: ٣٤٥/٩٣٣: روى عن الثقات، ورووا عنه.

(٧) قال النجاشي في ترجمته: ١١٩/٣٠٤: روى عن الثقات ورووا عنه.

(٨) واعترض المامقاني في المقباس: ٢/٢٦٥ بقوله: وأنت خبير بأنّ الرواية عن الثقات لا دلالة فيها على ما رامَهُ، نعم لو قيل في حقه: لا يروي إلّا عن الثقات، دلّ على المدح.

(٩) ذكر النجاشي في ترجمته: ٢٥٧/٦٧٦، أنّه قلّ ما روى عن ضعيف. ولا يخفى من أنّ هذه العبارة ربما تجتمع مع كون من نريد استعلام حاله ضعيفاً، لأنّهم لم يشهدوا بعدم روايته عن ضعيف، بل بقلة روايته عن ضعيف.

راجع مقباس الهداية: ٢/٢٦٦.

ومنها: أخذه معرّفاً للجليل، وفاقاً للسيد الداماد ـ على ما هو ببالي[1] ـ.

ومنها: كونه ممّن تكثر الرواية عنه، ويُفتى بها، وصرّح المحقق به في ترجمة السكوني[2].

ومنها: كثرة رواية الثّقة عن مشترك مع عدم إتيانه بقرينة معينة[3].

---

(١) ذكر السيد الداماد في تعليقه على رجال الكشي ٢: ٧٢١/٦٨٤، في ترجمة يونس بن يعقوب، عند قوله: ووجّه أبو الحسن علي بن موسى عليهما السلام إلى زميله محمّد بن الحباب، وكان رجلاً من أهل الكوفة: صلِّ عليه أنت.

قال: وما رواه أبو عمرو الكشي، أنّ أبا الحسن الرضا علي بن موسى عليهما السلام، وجه إلى زميله محمّد بن الحباب، فأمره بالصلاة على يونس بن يعقوب، يتضمّن مدحه، والتنويه بجلالته، سواء كان ضمير: زميله، عائداً إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام، أو إلى يونس بن يعقوب، فلا تكن من الغافلين.

(٢) قال الوحيد في التعليقة: ٥٦ في ترجمة اسماعيل بن أبي زياد السكوني: والمحقق ذكر في المسائل العزيّة حديثاً عن السكوني، في أن الماء يطهّر، وذكر أنّهم قدحوا فيه بأنّه عامي، وأجاب بأنّه وإن كان كذلك، فهو من ثقات الرواة، ونقل عن الشيخ في مواضع من كتبه، أنّ الإمامية مجتمعة على العمل بروايته ورواية عمّار ومن ماثلهما من الثقات، ولم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهاره، وكتب جماعتنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله، فلتكن هذه كذلك.

وثقه أيضاً في المعتبر: ٦٧ في كتاب النفاس حيث قال: والسكوني عامي لكنّه ثقة.

ولكنّ المحقق في نكت النهاية: ٢١/٣ في مسألة انعتاق الحمل بعتق أمه، ضعف الرواية لأن راويها السكوني قال:

الجواب: هذه رواها السكوني، عن جعفر، عن أبيه: في رجل أعتق أمة وهي حبلىٰ، واستثنى ما في بطنها، قال: الأمة حرّة وما في بطنها حرّ، لأنّ ما في بطنها منها.

ولا أعمل بما يختصّ به السكوني، لكنّ الشيخ رحمه الله يستعمل أحاديثه، وثوقاً بما عرف من ثقته.

(٣) قال الداماد في الرواشح: ١٧٨: قول الثبت الثقة: عن بعض أصحابنا، أو عن صاحب لي ثقة، أو أخبرني شيخ ثبت، أو سمعت صاحباً لي وهو ثقة ثبت، أو ما يجري مجرى ←

ومنها: اعتماد شيخ عليه، كما يظهر من النجاشي والخلاصة في علي ابن محمّد بن قتيبة[١]، فاذا اعتمد جمع فهو في المرتبة القصوى، وربما يشير الى الوثاقة، سيّما إذا كثر منهم الاعتماد.

ومنها: اعتماد القميين أو روايتهم عنه[٢]، كما يأتي في إبراهيم بن هاشم[٣]، سيّما أحمد بن محمّد بن عيسى[٤]، وابن الوليد منهم[٥]، ويقرب

→

ذلك، شهادة منه لا محالة لتلك الطبقة بالثقة، والجلالة، وصحة الحديث، وجهالة الاسم والنسب هنالك ممّا لا يوجب حكم الارسال، ولا يثلم في صحة الاسناد أصلاً، والمنازع المشاح في ذلك مكابر لاجّ.

أليس قد صار من الاصول الممهّدة عندهم أنّ رواية الشيخ الثقة الثبت الجليل القدر عن أحدٍ ممّن لا يعلم حاله أمارة صحّة الحديث، وآية ثقة الرجل وجلالته... ثم ذكر أمثلة لذلك، ثم قال:

قال الشيخ المعظم نجم أصحابنا المحقّقين أبو القاسم بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلي رضي الله عنه، في مختصره المعروف بنهج المعارج في علم الأصول، في الفصل المعقود في مباحث متعلقة بالمخبر: المسألة الخامسة: إذا قال: أخبرني بعض أصحابنا، أو عن بعض الإمامية، يقبل وإن لم يصفه بالعدالة، إذا لم يصفه بالفسوق، لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، ولم يعلم منه الفسوق المانع من القبول، فإن قال: عن بعض أصحابه، لم يقبل، لامكان نسبته إلى الرواة، أو إلى أهل العلم، فيكون البحث عنه كالمجهول... إلى آخر كلامه رحمه الله.

(١) رجال النجاشي: ٢٥٩/٦٧٨، والخلاصة: ٩٤/١٦، وفيهما: عليه اعتمد أبو عمرو الكشّي في كتاب الرجال.

(٢) لأنّ المعلوم من طريقتهم كثرة طعنهم في الرجال الّذين يروون عن المجاهيل والضعفاء.

(٣) لأنّه أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم، ولم يطعن عليه أحد منهم، مع ما علم من طريقتهم.

(٤) لأنّه أخرج من قم جمعاً ـ كالبرقي أحمد بن محمّد بن خالد ـ لروايتهم عن الضعفاء واعتمادهم المراسيل.

(٥) لقول الشيخ في الفهرست: ١٥٦/٧٠٤: جليل القدر، عارف بالرجال، موثوق به.

وكان يستثني من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى الاشعري ما رواه عن الضعفاء، أو المراسيل، كما ذكره النجاشي في رجاله: ٣٤٨/٩٣٩.

←

من ذلك ابن الغضائري[١].

ومنها: أن تكون رواياته كلّها أو جلها مقبولة أو سديدة[٢].

ومنها: وقوعه في سند حديث اتفق الكل أو الجلّ على صحته، بل أُخذ ذلك دليل الوثاقة، ويأتي في محمّد بن اسماعيل البندقي[٣]، وأحمد بن عبدالواحد[٤].

←

وقال الصدوق في الفقيه: ٢/٥٥: وأمّا خبر صلاة يوم غدير خم والثواب المذكور فيه لمن صامه، فانّ شيخنا محمّد بن الحسن رضي الله عنه كان لا يصحّحه، ويقول: إنّه من طريق محمّد بن موسى الهمداني، وكان غير ثقة، وكل ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه، ولم يحكم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح.

(١) والمقصود منه: أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري، مؤلف كتاب الرجال المقصور على ذكر الضعفاء، وكان يضعف الرجال بأدنى شبهة، حتى قيل أنّه قلّما يسلم منه أحد.

(٢) قال الكاظمي في عدته: ٢٦ فيما يثبت به التعديل: ومنها أن يكون أكثر ما يرويه متلقّى بالقبول، أو سديداً.

وقال الوحيد في التعليقة: ١٢٧، في ترجمة حنان بن سدير: رواية ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب تشير أيضاً إلى وثاقته، ويؤيدها رواية الجليل مثل إسماعيل وغيره عنه، وكونه كثير الرواية، وسديد الرواية، ومقبول الرواية، كما هو الظاهر، إلى غير ذلك من أمارات الاعتداد والقوة.

(٣) قال في الرواشح: ٧٤: ثمّ ليعلم أنّ طريق الحديث بمحمّد بن إسماعيل النيسابوري، هذا صحيح لا حسن، كما قد وقع في بعض الظنون، ولقد وصف العلامة وغيره من أعاظم الأصحاب أحاديث كثيرة ـ هو في طريقها ـ بالصحة.

وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين: ٢٧٦، بعد كلام طويل في تعيين محمّد بن إسماعيل الذي يروي عنه الكليني من هُوَ: وقد حكم متأخروا علمائنا قدس الله أرواحهم بتصحيح ما يرويه الكليني عن محمّد بن إسماعيل الذي فيه النزاع، وحكمهم هذا قرينة قويّة على أنّه ليس أحداً من اولئك الّذين لم يوثقهم أحد من علماء الرجال.

(٤) قال البحراني في بلغة المحدثين: ٣٢٨، هامش رقم (١): المعروف بين أصحابنا عدّ حديثه في الصحيح، ولعله كاف في توثيقه، مع أنّه من مشائخ الاجازة المشاهير.

←

ومنها: إكثار الكافي أو الفقيه من الرواية عنه، ويأتي في البندقي [١].

ومنها: قولهم: معتمد الكتاب ويأتي في حفص بن غياث [٢].

ومنها: قولهم: بصير بالحديث والرواية [٣][٤].

ومنها: قولهم: صاحب فلان ـ أي واحد من الأئمة عليهم السلام ـ فإنه يشعر بالمدح، كما ذكره المصنف رحمه الله في إدريس بن يزيد [٥]، وغيره، وغيره أيضاً.

وقال المجلسي في وجيزته ١٥٠/١٠١: أحمد بن عبدالواحد البزاز المعروف بابن عبدون ممدوح، ويُعَدّ حديثه صحيحاً.

(١) قال في التعليقة: ٢٨٤: وربما يعدّ حديثه من الحسان لعدم التوثيق، وإكثار الكليني من الرواية عنه، وكون رواياته متلقات بالقبول، إلى غير ذلك ممّا مرّ في الفوائد وهو فيه، بل ربما يظهر كونه من مشايخ الكليني والكشي، وتلميذ ابن شاذان، كما أشير إليه، حتى أنّ جماعة عدّوا حديثه من الصحاح، ومن هذا ظهر ضعف عدّه من المجهول.

(٢) التعلقة: ١٢٠، قال: قوله في حفص بن غياث: وله كتاب معتمد، سيجيء عن المصنف رحمه الله في ذكر طريق إليه أنّه ربما جعل ذلك مقام التوثيق من أصحابنا.

(٣) في تعليقة الوحيد: ١٠: الرواة.

(٤) قال النجاشي في ترجمة: أحمد بن علي بن العباس السيرافي: ٢٠٩/٨٦: كان ثقةً في حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً، بصيراً بالحديث والرواية...

وقال في ترجمة: أحمد بن محمّد بن الربيع: ١٨٩/٧٩: عالماً بالرجال.

(٥) الظاهر أن الصواب في ترجمة إدريس بن زيد، كما في منهج المقال: ٥٠، قال: إدريس ابن زيد، وصفه الصدوق في الفقيه بصاحب الرضا عليه السلام، وهو يدلُّ على مدح، إلاّ أنّه غير مذكور في كتب الرجال، ووصف العلامة طريق الصدوق إليه بالحسن، وربما يشعر بالمدح، فتأمل.

وقال المجلسي الأول في روضة المتقين: ٤٨/١٤، في ترجمته: وصف الصدوق له بأنه صاحب الرضا عليه السلام، وحكمه أولاً بأنّ كتابه معتمد، يجعل الخبر حسناً، وطريقه إليه حسناً كالصحيح.

وقال السيد الخوئي في معجمه: ٧٧/١: وقد جعل بعضهم ان توصيف أحد بمصاحبته لأحد المعصومين عليهم السلام من أمارات الوثاقة. ثم قال: وأنت خبير بأنّ المصاحبة لا تدل بوجه لا على الوثاقة، ولا على الحسن، كيف وقد صاحب النبي

ومنها: ذكر الجليل شخصاً مترضياً أو مترحّماً(١).

ومنها: أن يروي عنه محمّد بن أحمد بن يحيى، ولم يكن مستثنى، وعليه الفاضل الخراساني وغيره(٢).

ويأتي في ترجمته(٣) وفي محمّد بن عيسى ما له دخل(٤).

صلّى الله عليه وآله وسائر المعصومين عليهم السلام من لا حاجة الى بيان حالهم، وفساد سيرتهم، وسوء أفعالهم؟!.

(١) قال الكاظمي في عدته: ٢٣: ومنها ترضي الأجلّاء عنه، وترحمهم عليه، وهذا كما ترى الكليني والصّدوق والشّيخ يترحمون على ناس ويترضون عنهم، فتعلم أنّهم عندهم بمكانة من الجلالة، بدليل أنّهم ما زالوا يذكرون الثقات والأجلاء ساكتين، وربما كان الترحم والترضي بخصوصية اخرى كالمشيخة ونحوها، وكيف كان فما كان ليكون إلّا عن ثقة يرجع إليه الأجلاء.

واعترض السيد الخوئي في معجمه: ١/٧٨: بأنّ الترحم هو طلب الرحمة من الله تعالى، فهو دعاء مطلوب ومستحب في حق كل مؤمن، وقد أمرنا بطلب المغفرة لجميع المؤمنين وللوالدين بخصوصهما، وقد ترحم الصادق عليه السلام لكل من زار الحسين عليه السلام، بل إنّه سلام الله عليه قد ترحم لاشخاص خاصة معروفين بالفسق لما فيهم ما يقتضي ذلك، كالسيد إسماعيل الحميري وغيره، فكيف يكون ترحم الشيخ الصدوق أو محمد بن يعقوب وأمثالهم كاشفاً عن حسن المترَحَّم عليه!)وهذا النجاشي قد ترحم على محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عبيدالله بن البهلول، بعدما ذكر أنّه رأى شيوخه يضعفّونه، وأنه لأجل ذلك لم يرو عنه شيئاً وتجنبه.

(٢) في عدة الكاظمي: ٢٦ قال: ,ومنها كونه من رجال محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، ولم يستثن عليه، وذلك إن أقصى ما استثني عليه روايته عن اولئك الثمانية عشر أو العشرين، فعلم أنّ من عداهم مرضي عنه، فكان أقل مراتبه المدح، بل ربما جعل طريقاً إلى التوثيق، وبالجملة فاتخاذ هذا الوجه دليلاً على الاعتماد طريقة جماعة من المحققين كصاحب الذخيرة وغيره.

وزاد السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٦٣: وعندي أنّه لا يفيد شيئاً سوى تقوية الحديث في الجملة.

(٣) تعليقة الوحيد: ٢٨١.

(٤) تعليقة الوحيد: ٣١٣.

ومنها: قول الثقة: لا أحسبه إلّا فلاناً، أي ثقة أو ممدوحاً، وظاهرهم العمل به، والبناء عليه.

وتأمل فيه المحقق الشيخ محمّد لأنّ حجية الظنّ من دليل، وما يظنّ تحقق مثله في المقام هو الإجماع، وتحققّه في غاية البعد، وفي تأمّله تأمّل ظاهر[1].

ومنها: أن يقول الثّقة: حدثني الثّقة، وفي إفادته التوثيق المعتبر خلاف معروف، وحصول الظّن منه ظاهر، واحتمال كونه في الواقع مقدوحاً لا يمنعه، فضلاً عن احتمال كونه ممّن ورد فيه قدح، كما هو الحال في سائر التوثيقات[2].

وربما يقال: الأصل تحصيل العلم، ولمّا تعذّر يُكتفىٰ بالظن الأقرب، وهو الحاصل بعد البحث.

ويمكن أن يقال: مع تعذّر البحث، يكتفىٰ بالظن؛ كما هو الحال في التوثيقات، وسائر الأدلة، والأمارات الاجتهادية، وما دلّ على ذلك دلّ على هذا.

ومراتب الظن متفاوتة، وكون المعتبر أقوى مراتبه لم يقل به أحد، مع أنّه على هذا لا يكاد يوجد حديث صحيح بل ولا يوجد، وتخصيص خصوص ما اعتبره من الحدّ أنّىٰ له باثباته، مع أنّه ربما يكون الظن الحاصل في بعض

---

(١) تعليقة الوحيد: ١١.

(٢) قال الشيخ حسين بن عبدالصمد العاملي في وصول الأخيار: ١٨٩: ولو قال الراوي الثقة: حدثني الثقة، أو العدل، ونحوهما، لم يكف عند بعضهم، لجواز كون غيره قد اطلع على جرحه، وأصالة عدم الجارح غير كافٍ إذ لا بُدّ من البحث. وإضرابه عن تسميته مريب، والاحتمال آت، والأصح الاكتفاء، إذا كان القائل عالماً بطرق الجرح والتعديل.

وقال السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٦٢: ومنها قول الثقة: حدثني الثقة، وأمّا لو قال: حدثني غير واحد من أصحابنا، أو جماعة من أصحابنا فلا.

التوثيقات بهذا الحد، بل وأدون، فتأمّل.

ومنها: أن يكون ممن ادُّعي اتفاق الشيعة على العمل بروايته ـ كما في جمع[١] ـ وربما ادعي ثبوت الموثقية من ذلك.

ومنعه المحقق الشيخ محمّد، ولعله في غير موضعه، ويكون ما قالوه حقاً على قياس ما مرّ في إجماع العصابة، على أنّا نقول: الظن الحاصل من عمل الطائفة أقوى من الموثقية بمراتب شتّى، ولا أقل من التساوي، فتدبر[٢].

ومنها: وقوعه في سندٍ حكَمَ العلاّمة بصحته، وحكم بعض بالتوثيق لذلك، كالمصنف في الحسن بن متيل[٣]، وإبراهيم بن مهزيار[٤]، وأحمد ابن عبدالواحد[٥]، وغيرهم.

---

(١) مثل: السّكوني، وحفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن درّاج، ومن ماثلهم من العامّة مثل: طلحة بن زيد وغيره، وكذا مثل عبدالله بن بكير، وسماعة بن مهران، وبني فضال، والطاطريّين، وعمّار السّاباطي، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى من غير العامة، فإنّ جميع هؤلاء نقل الشيخ عمل الطائفة بما رووه، راجع تعليقة الوحيد: ١١، وعدة الاصول: ١ / ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٢) قال المامقاني في المقباس: ٢ / ٢٨٠: إن لم يكن ذلك توثيقاً لهم في أنفسهم، باعتبار عدم إمكان إجماعهم على العمل برواية غير الثقة، سيّما مع اختلاف مشاربهم، واعتبار جمع منهم العدالة، فلا أقل من كون ذلك توثيقاً لهم في خصوص الرواية، وذلك كافٍ على الأظهر.

(٣) في منهج المقال: ١٠٦ قال: ويفهم من تصحيح العلامة طريق الصدوق إلى أبي جعفر ابن ناجية توثيقه، وهو الحق إن شاء الله تعالى.

(٤) منهج المقال: ٢٨، وفيه: والعلامة حكم بصحة طريق الصدوق الى بحر السقا وفيه إبراهيم وهو يعطي التوثيق.

(٥) منهج المقال: ٣٨ قال: ويستفاد من كلام العلامة في بيان طرق الشيخ في كتابيه توثيقه في مواضع.

وفيه: أنّ العلاّمة لم يقصر إطلاق الصحة في الثقات، إلاّ أن يقال: إطلاقه على غيرها نادر، وهو لا يضرّ؛ لعدم منع ذلك ظهوره فيما ذكره، سيّما بعد ملاحظة طريقته، وجعل الصحة اصطلاحاً فيها.

لكن لا يخفى أنّ حكمه بصحة حديثه مرة ومرتين مثلاً غير ظاهر في توثيقه، بل ظاهر في خلافه، بملاحظة عدم توثيقه وعدم قصره.

نعم لو كان ممن أكثر تصحيح حديثه مثل أحمد بن محمّد بن يحيى، وأحمد بن عبدالواحد، ونظائرهما، فلا يبعد ظهوره في التوثيق.

واحتمال تصحيحه إياه لكونهم من مشايخ الاجازة، فلا يضر مجهوليتهم، أو لظنه وثاقتهم، فليس من باب الشهادة.

فيه ما سنشير إليه.

والغفلة ينفيها الإكثار، مع أنّه في نفسه لا يخلو من البعد[1].

---

(١) قال المجلسي الأول في روضة المتقين: ١٤/ ٣٢٨، في ترجمة أحمد بن الحسين بن عبدالملك الأودي، عند تكلمه حول طرق كتاب الحسن بن محبوب، وانّ بعض هذه الطرق فيها جهالة أو ضعف، وبعضها صحيحة: والظاهر أنّه لا يحتاج إلى الطريق أصلاً، لأنّه لا ريب في أنّه كان أمثال هذه الكتب التي كان مدار الطائفة عليها، كانت مشتهرة بينهم زائداً على اشتهار الكتب الأربعة عندنا، ولا ريب في أنّ الطريق لصحة انتساب الكتاب إلى صاحبه، فاذا كان الكتاب متواتراً فالتمسك بأخبار الآحاد الصحيحة كان كتعرف الشمس بالسراج...

ولكن لمّا أرادوا أن يخرج الخبر بظاهره عن صورة الارسال، ذكروا طريقاً إليه تيمناً وتبركاً، وهؤلاء مشايخ الاجازة المحض، فلهذا ترى العلامة وغيره يصفون الخبر بالصحة. ولو كان في أوائل السند مجاهيل كأحمد بن محمّد بن الحسن، وأحمد بن محمّد بن يحيى، وماجيلويه، ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل وغيرهم.

ومن لم يكن له اطلاع على ذلك، فتارة يعترض عليه، وتارة يحكم بثقة هؤلاء، مع أنّ الظاهر أنّه لو كان لهؤلاء توثيق في الكتب لكنّا نطّلع عليه، لأنّه لم يكن للعلامة كتاب غير هذه الأصول التي في أيدينا، ولو كان له غيرها لكان يذكر مرة أنّه ذكر فلان في الكتاب الفلاني أنّ فلاناً ثقة، لكن الأصحاب نظروا إلى أنّه لو كان لم يعتبر مشايخ الاجازة وضعفهم ←

هذا وإن المشهور يحكمون بصحة حديث أحمد بن محمّد المذكور، وأحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، والحسين بن الحسن بن أبان، وقيل في وجهه: حَكَمَ العلامةُ بالصحة، كما مرّ[1].

لكان يحكم بصحة الجميع لأنهم جميعاً منهم مع أنّه ليس كذلك دأبه.

لكن لم يلاحظوا أنّه فرّق بين مشايخ الاجازة، فبعضهم لم يكن له كتاب ولا رواية أصلاً، وكان لبعضهم كتاب ورواية، وإن لم يكن يروي هذا الخبر إلا من صاحب الكتاب، فانه يمكن أن يكون روى من غير هذا الكتاب، ولم يكن ذلك الكتاب معتبراً ولا راويه ثقة، فكانوا ينظرون إلى هذا المعنى، ويصفون الخبر بالضعف أو الجهالة لجهالة الطرق، بخلاف من لم يكن له كتاب، فانه ذكر لمجرد اتصال السند.

والظاهر أنّ الباعث للعلامة وأمثاله ذلك... إلى آخره.

(١) قال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين: ٢٧٦: تبيينٌ: قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أنّ أعاظم علمائنا المتقدمين قدس الله أرواحهم قد اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أنّ هذا القدر كافٍ في حصول الظن بعدالته.

وذلك مثل: أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، فان المذكور في كتب الرجال توثيق أبيه رحمه الله، وأمّا هو فغير مذكور بجرح ولا تعديل، وهو من مشايخ المفيد رحمه الله، والواسطة بينه وبين أبيه رحمه الله، والرواية عنه كثيرة.

ومثل: أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، فانّ الصّدوق يروي عنه كثيراً، وهو من مشايخه والواسطة بينه وبين سعد بن عبدالله.

ومثل: الحسين بن الحسن بن أبان، فانّ الرواية عنه كثيرة، وهو من مشايخ محمّد بن الحسن بن الوليد، والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد؛ والشيخ عدّه في كتاب الرجال تارة في أصحاب العسكري عليه السلام، وتارة في من لم يرو، ولم ينص عليه بشيء، ولم نقف على توثيقه إلاّ في غير بابه في ترجمة محمّد بن اورمة، والحق أن عبارة الشيخ هناك ليست صريحة في توثيقه، كما لا يخفى على المتأمل.

ومثل: أبي الحسين علي بن أبي جيد، فان الشيخ رحمه الله يكثر الرواية عنه، سيّما في الاستبصار، وسنده أعلى من سند المفيد، لأنّه يروي عن محمّد بن الحسن بن الوليد بغير واسطة، وهو من مشايخ النجاشي أيضاً.

وفيه: ما مرّ، إلاّ أن يريدوا إكثاره.

وفيه: انّ الإكثار وقع في مثل إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن عبدون، وهم يعدون حديثهم من الحسان، وإن حكم جمع بصحته[1]، إلاّ أن يقال: إنّ هذا الإكثار ليس بمثابة ذاك، لكن لا بُدّ من ملاحظته، ومع ذلك كيف يفيد ذلك التوثيق دون هذا، وكون ذاك أقوى لا يقتضي قصر الحكم فيه.

واعترض أيضاً: بأنّ التوثيق من باب الشهادة، والتصحيح ربما كان مبنياً على الاجتهاد[2].

←

فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب، لنا ظن بحسن حالهم، وعدالتهم، وقد عددت حديثهم في الحبل المتين وفي هذا الكتاب في الصحيح، جرياً على منوال مشايخنا المتأخرين؛ ونرجوا من الله سبحانه أن يكون اعتقادنا فيهم مطابقاً للواقع، وهو ولي الاعانة والتوفيق.

(١) قال المحقق البحراني في المعراج: ٨٨ في ترجمة ابراهيم بن هاشم: لأصحابنا أضطراب كثير حتى من الواحد في الكتاب الواحد في حديث ابراهيم بن هاشم، فتارة يصفونه بالحسن كما حققناه واعتمدنا عليه، وهو الصواب.

وتارة يصفونه بالصحة، كما فعله شيخنا البهائي قدس سره في مبحث نوافل الظهرين من مفتاح الفلاح، حيث وصف حديث محمّد بن عذافر بالصحة، مع أنّ ابراهيم المذكور في الطريق. وكذا وقع لشيخنا الشهيد الثاني في عدة مواضع، منها في روض الجنان في مبحث توجيه الميت، حيث وصف حديث سليمان بن خالد بسلامة السند.

وقد وقع للعلامة رحمه الله مثل ذلك في عدة مواضع من المختلف والمنتهى، والله الهادي.

(٢) قال المجلسي الأول في روضة المتقين: ١٤/٣٣٤، والباعث لهم على ذلك أن تصحيح الحديث يستلزم توثيق رجاله، سيّما إذا لم يكونوا من المشتبهين، ليقال إنّ ذلك من باب الاجتهاد، لا من باب الشهادة حتى يكون معتبراً، لأنّه كثير ما يجتهد في مشتبه أنّه فلان، ويجتهد آخر أنّه غيره، أما إذا لم يكن مشتبهاً بغيره... كان من باب الشهادة كما قيل، لكن الظاهر أنّ العلامة راعى أنّهما ليسا براويين، بل كانا لمحض اتصال السند، ولو لم تجزم بأنّ مراده ذلك فلا شك في إمكان أن يكون مراده ذلك، أو لوجه آخر أدى اجتهاده إليه.

وفيه: ما لا يخفى على المطّلع بحال التوثيقات، مضافاً الى الاكتفاء بالظنّ والبناء عليه.

وقال جماعة في وجهه: إنّهم ثقات ولا يحتاجون إلى التنصيص، لأنّهم من مشايخ الاجازة[1].

وفيه: انّ هذا ليس على قواعد المشهور، بل الظاهر منهم خلافه، مع أنّهم كثيرون، فلا وجه للقصر.

والاعتراض: بأنّ كثيراً من مشايخ الاجازة كانوا فاسدي العقيدة.

مندفع: بأنّ ذلك ينافي العدالة بالمعنى الأخص لا الأعم، والأخص

---

(١) قال السيد الداماد في الرواشح: ١٧٩: وممّا يجب أن يعلم ولا يجوز أن يسهل عنه، أنّ مشيخة المشايخ الذين هم كالاساطين والأركان أمرهم أجلّ من الاحتياج إلى تزكية مزك وتوثيق موثق، ولقد كنا أثبتنا ذلك فيما اسلفنا بما لا مزيد عليه.

وقال الميرزا الاسترابادي في المنهج: ١٠٣ في ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشا: وربما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمّد بن عيسى.

وقال الشهيد الثاني في الرعاية في علم الدراية: ١٩٢: تعرف العدالة المعتبرة في الراوي: بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة، بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل، أو غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني، وما بعده إلى زماننا هذا.

ثم قال: لا يحتاج أحدٌ من هؤلاء المشايخ المشهورين إلى تنصيصٍ على تزكية، ولا بينةٍ على عدالة، لما اشتهر في كلّ عصرٍ من ثقتهم وضبطهم وورعهم زيادةً على العدالة.

وقال المحقق البحراني في البلغة: ٤٠٤ في ترجمة محمّد بن إسماعيل البندقي: مجهول إلاّ أن الظاهر جلالته، لكونه من مشايخ الاجازة.

وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين: ٢٧٦: قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدحٍ ولا قدح، غير أنّ أعاظم علمائنا المتقدمين قدس الله أرواحهم قد اعتنوا بشأنه، وأكثروا الرواية عنه؛ وأعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أنّ هذا القدر كافٍ في حصول الظن بعدالته.

يظهر من الخارج، على أنّه ربما يكون ظاهر الشيخية حسن العقيدة الى أنْ يثبت الخلاف، فتأمّل.

وقال جماعة: إنّ مشايخ الإجازة لا يضر مجهوليتهم؛ لأنّ أحاديثهم مأخوذة من الأُصول المعلومة، وذكرهم لمجرد اتصال السند أو للتيمن(١).

وفيه: انّ ذلك غير ظاهر، مضافاً الى عدم انحصار ذلك في تلك الجماعة، فكم من معروف منهم بالجلالة لم يصححوا حديثه، فضلاً عن المجهول، على أنّه لا وجه لتضعيف أحاديث سهل بن زياد وأمثاله، ممن حاله حال تلك الجماعة في الوساطة للكتب، مشايخ الاجازة كانوا أم لا(٢).

وبالجملة لا وجه للتخصيص بمشايخ الاجازة، ولا من بينهم بجماعة خاصة.

ودعوى: أنّ غيرهم ربما يروي من غير تلك الأصول دون الجماعة، وأنّ ذلك كان ظاهراً على العلامة، بل ومن تأخر عنه، جزاف، على أنّ النقل عنها غير معلوم إغناؤه عن التعديل، لعدم معلومية كل واحد من أحاديثها

---

(١) كما ذهب إلى هذا المجلسي الأول في أكثر من موضع، قال في ترجمة محمّد بن علي الكوفي: ٢٨/١٤: والظاهر أنّ مساهلتهم في النقل عن أمثاله لكونه من مشايخ الاجازة، والأمر فيه سهل، لأن الكتاب إذا كان مشتهراً متواتراً عن صاحبه يكفي في النقل عنه، وكان ذكر السند لمجرد التيمن والتبرك.

(٢) قال السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٥٨: أقول: مجرد كونه من مشايخ الإجازة لا يفيد شيئاً، إذ ربما أخذوا من الضعيف لعلو إسناده، أو لمجرد اخراج الحديث من الارسال واتصال المستجيز بالسند ليدخل في المسانيد وإن كان المجيز فاسد المذهب، ولو كان لمجرد كونه من مشايخ الاجازة ظهور في الوثاقة لصحّحوا أخبار سهل بن زياد، فانه من مشايخ الاجازة، كما حكى المجلسيان رحمهما الله، ولما قالوا انّ الجهل بمشايخ الاجازة غير قادح لأنّ المستجاز فيه من الأصول المعلومة؛ واجمل محامل من قال بدلالة ذلك على المدح والعدالة عندي أنّه لا يريد كلية الكبرى، بل يريد هؤلاء الاعلام المشهورين بالتعظيم والجلالة عند الطائفة.

بالخصوص، وكذا الكيفية المودعة، والقدماء كانوا لا يروونها إلّا بالاجازة أو القراءة وأمثالهما، ويلاحظون الواسطة غالباً حتى في كتب الحسين بن سعيد الذي جُلّ رواية تلك الجماعة عنه، وسيجيء في أخيه الحسن ما يدل عليه، وكذا في كتب كثير ممن ماثله من الأجلّة، مع أنّ هذه الكتب أشهر وأظهر من غيرها.

وربما يقال في وجه الحكم بالصحة أنّ الاتفاق على الحكم بها دليل على الوثاقة.

وفيه: أنّ الظاهر أنّ منشأ الاتفاق أحد الأُمور المذكورة[١].

ومنها: أن ينقل حديث غير صحيح في مدحه، فان المظنون تحققه فيه عند المتأخرين، ويقوى إذا تأيّد باعتداد المشايخ، ونقلهم إياه في بيان حال الرجل[٢].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

---

(١) قال الشيخ حسن في منتقى الجمان: ١/٣٩: الفائدة التاسعة: يروي المتقدّمون من علمائنا رضي الله عنهم عن جماعة من مشايخهم، الّذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم، وليس لهم ذكر في كتب الرجال، والبناء على الظاهر يقتضي إدخالهم في قسم المجهولين، ويشكل بأنّ قرائن الأحوال شاهدة ببعد اتخاذ أولئك الأجلاء الرجل الضعيف أو المجهول شيخاً يكثرون الرواية عنه ويظهرون الاعتناء به؛ ورأيت لوالدي رحمه الله كلاماً في شأن بعض مشايخ الصدوق رحمه الله قريباً مما قلناه، وربما يتوهم أنّ في ترك التعرّض لذكرهم في كتب الرجال إشعاراً بعدم الاعتماد عليهم، وليس بشيء، فان الاسباب في مثله كثيرة، وأظهرها أنه لا تصنيف لهم، واكثر الكتب المصنفة في الرجال لمتقدمي الأصحاب اقتصروا فيها على ذكر المصنفين، وبيان الطرق الى رواية كتبهم. الى آخر كلامه وفيه فوائد جمة.

(٢) قال المقدس الكاظمي في عدته: ٢٦: وهذا كما حكم الشهيد الثاني رحمه الله بوثاقة عمر ابن حنظلة لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت: إذن لا يكذب علينا، مع ما في سنده من الضعف لمكان يزيد بن خليفة، وما ذلك إلا لرواية الأجلاء كالكليني له، وعمل كثيرين به، فضعف اعتراض ولده المحقق صاحب المعالم واستغرابه للتوثيق بمجرد هذا الخبر الضعيف لا وجه له.

وأضعف من ذلك ما لو روى الراوي بنفسه ذلك، ويحصل الظن بملاحظة اعتداد المشايخ ونقلهم إياه، كما في كثير من التراجم.

ومنها: كونه من آل أبي الجهم؛ لما في منذر بن محمّد[١]، وسعيد بن أبي الجهم[٢].

ومنها: كونه من آل نعيم الأزدي؛ لما في بكر بن محمّد[٣]، وجعفر بن المثنى[٤]، والمثنى بن عبدالسلام.

ومنها: كونه من آل أبي شعبة؛ ويأتي في: عمر بن أبي شعبة[٥].

ومنها: قول العدل: حدثني بعض أصحابنا، قال المحقق: يقبل وإن لم يصفه بالعدالة، إذا لم يصفه بالفسوق[٦]، لأن إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول.

وإن قال: بعض أصحابه، لم يقبل، لإمكان أن يعني نسبته الى الرواة

---

(١) لما في رجال النجاشي: ١١١٨/٤١٨ حيث قال في ترجمته: من أصحابنا من بيت جليل.

(٢) لما في رجال النجاشي: ٤٧٢/١٧٩ حيث قال: كان ثقة في حديثه، وجهاً بالكوفة، وآل أبي الجهم بيت كبير بالكوفة.

راجع رجال السيد بحر العلوم: ١/٢٧٢ ـ ٢٧٥ ترجمة آل أبي جهم القابوسي.

(٣) لما في رجال النجاشي: ٢٧٣/١٠٨: وجه في هذه الطائفة، من بيت جليل بالكوفة، من آل نعيم الغامديين.

(٤) لما في رجال النجاشي: ٣٠٩/١٢١: ثقة، من وجوه أصحابنا الكوفيين، ومن بيت آل نعيم.

وذكر السيد بحر العلوم في رجاله: ١/٢٨٣ ـ ٢٨٩ ترجمة آل نعيم الأزدي الغامدي.

(٥) حيث قال النجاشي: ٦١٢/٢٣٠ في ترجمة عبيدالله بن علي بن أبي شعبة الحلبي: وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا.

وترجمهم السيد بحر العلوم في رجاله: ١/٢١٤ ـ ٢٢٢.

(٦) في نسخة «م»: بالفسق.

وأهل العلم، فيكون البحث فيه كالمجهول، انتهى[١]. وفيه نظر[٢].

ومنها: رواية الجليل عن غير واحد، أو عن رهط مطلقاً أو مقيداً بقول من أصحابنا، وعندي أنّ هذه الرواية في غاية القوة، بل أقوى من كثير من الصحاح، وربما تعد من الصحاح لبُعد أن لا يكون فيهم ثقة[٣].

ومنها: رواية الجليل عن أشياخه، فان عُلم أنّ فيهم ثقة فالظاهر صحة الرواية، وكذا إن علم أنّ فيهم من مشايخ الإجازة أو مِن أشباههم، وإلاّ فهي في غاية القوة مع إحتمال الصحة؛ لبعد الخلو عن الثقة. ورواية حمدويه عن أشياخه من الأول[٤]؛ لأن فيهم العبيدي[٥]، وهو ثقة كما يأتي[٦].

---

(١) معارج الاصول: ١٥١ وعبارته هكذا: إذا قال أخبرني بعض أصحابنا، وعنى الامامية، يقبل وإن لم يصفه بالعدالة ـ إذا لم يصفه بالفسوق ـ لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، ولم يعلم منه الفسوق المانع من القبول.

فان قال: عن بعض أصحابه (خ. ل أصحابنا) لم يقبل، لامكان أن يعني نسبته إلى الرواة، أو أهل العلم، فيكون البحث فيه كالمجهول.

(٢) وتنظّر فيه أيضاً المامقاني في المقباس: ٢/٢٨٧ حيث قال: وأنت خبير بأنّ ما ذكره غير مستقيم، لأنّ السكوت عن تفسيقه أعمّ من التوثيق، مضافاً إلى عدم صراحة بعض أصحابنا في كون المقول فيه إمامياً كما مرّ، فتأمّل.

(٣) عقّبها البهبهاني في التعليقة: ١١ بقوله: وفيه تأمل، وقال المحقق الشيخ محمّد: إذا قال ابن أبي عمير عن غير واحد، عدّ روايته من الصحيح، حتى عند من لم يعمل بمراسيله.

وقال في المدارك: لا يضرّ إرسالها لأن في قوله: غير واحد، إشعار بثبوت مدلولها عنده؛ وفي تعليله تأمّل فتأمّل.

(٤) وردت رواية حمدويه عن أشياخه في رجال الكشي: ٣١٣/٥٦٦، ٣٨٥/٧٢٠، ٤١٤/٧٨٠ و٧٨٣، ٥٦٤/١٠٦٥، ٦١٢/١١٤١.

(٥) وهو محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين.

(٦) قال الجزائري في حاوي الأقوال في ترجمة جعفر بن عثمان بن زياد الرواسي: روى الكشي رحمه الله عن حمدويه عن أشياخه أنّه ثقة فاضل خير...، ثم قال: قلت: لا يتوهم أنّ ما نقله الكشي مرسل ولا يفيد التوثيق لأنّ بعض مشايخ حمدويه ثقة والاضافة تفيد العموم، ←

ومنها: قولهم: فقيه من فقهائنا، بل يشير الى الوثاقة.

وقريب منه قولهم: فقيه[١].

ومنها: قولهم: فاضل[٢]، أو ديّن[٣]. ويأتي في الحسن بن علي بن فضال[٤].

←

قيل: وفيه نظر.

(١) قال الوحيد البهبهاني في التعليقة: ١٠: ومنها قولهم: فقيه من فقهائنا وهو يفيد الجلالة بلا شبهة ويشير إلى الوثاقة، والبعض بل لعلّ الأكثر لا يعدّه من أماراتها، إمّا لعدم الدلالة عنده، أو لعدم نفع مثل تلك الدلالة، وكلاهما ليس بشيء، بل ربما يكون أنفع من بعض توثيقاتهم، فتأمل ولاحظ ما ذكرناه في الفائدتين وهذه الفائدة وعبارة النجاشي في إسماعيل ابن عبدالخالق تشير إلى ما ذكرناه، فلاحظ وتأمل؛ وقريب مما ذكر قولهم: فيه. انتهى.

وقد عدّ جمع هذه العبارة في ضمن أمارات الوثاقة والمدح كما في الرواشح: ٦٠، عدة الكاظمي: ١٩، مقباس الهداية: ٢/٢٤٨، ونهاية الدراية: ١٤٨.

(٢) وقد عدّ الشهيد الثاني في الرعاية: ٢٠٥: فاضل من أمارات المدح الملحق لحديث المقول فيه بالحسن، وعدم إفادتها التعديل، ثم قال: وأمّا الفاضل، فظاهرٌ عمومه، لأنّ مرجع الفضل إلى العلم، وهو يجامع الضعف بكثرة.

وقد عدّ جمعٌ الكلمة من ألفاظ المدح كما في الرعاية: ٢٠٥، والرواشح: ٦٠، ومقباس الهداية: ٢/٢٤٧، نهاية الدراية: ١٤٨؛ وقد عدّها السيد في العدّة: ١٩، من الألفاظ التي تفيد التوثيق.

(٣) قال المامقاني في المقباس: ٢/٢٤٧: ولا شبهة في دلالته على المدح المعتد به المقارب للتوثيق، بل يحتمل دلالته على ذلك، لأن الدّين لا يطلق إلا على من كان ملتزماً بجميع أحكام الدين، ومن كان كذلك فهو عدل.

وقد عدها السيد في العدّة: ١٩ من الالفاظ التي تفيد التوثيق أيضاً.

وذكرها السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٤٨ ضمن ألفاظ المدح.

وقال الأصفهاني في الفصول الغروية: ٣٠٣: ومنها قولهم: ورع أو تقي أو دين، والأولان نص في التعديل، والأخير ظاهر فيه، بل لا يبعد اختصاصه عرفاً به.

(٤) يأتي في ترجمته نقلاً عن الكشي والنجاشي قول الفضل بن شاذان لأبيه فيه: هذا ذاك العابد الفاضل، قال: هو ذاك.

راجع رجال الكشي: ٩٩٣/٥١٥، رجال النجاشي: ٧٢/٣٤.

ومنها: قولهم: أوجه من فلان، أو أصدق، أو أوثق، وما أشبه ذلك، مع كون فلان وجهاً، أو صدوقاً، أو ثقةً، بل يشير الأخير الى الوثاقة[1].

ومنها: توثيق علي بن الحسن بن فضّال[2]، أو ابن عقدة، ومن

---

(١) قال الأصفهاني في الفصول: ٣٠٣: وأمّا قولهم: اوجه من فلان، حيث يكون المفضّل عليه ثقة، فأقوى في المدح، ويحتمل قوياً عدّه توثيقاً.

ومنها قولهم: أصدق لهجة من فلان، حيث يكون المفضّل عليه ثقة، والظاهر أنّه يفيد مدحاً يعتد به في العمل بروايته، وكذا لو كان المفضّل عليه هنا وفيما مرّ ممدوحاً بما يصحّ الاعتماد على روايته.

وقد فصّل الكلام الكاظمي في العدّة: ٢٠ حيث قال: والتفضيل على الموثق والممدوح أدلّ على الوثاقة والمدح من الأصل، فان لم يثبت في المفضّل عليه كما في مثل: أوثق إخوته، أو من أبيه مع عدم العلم بوثاقة الأب والإخوة كان الأصل أدل، فإنا نجد أنّ قولنا هو ثقة أدلّ على الوثاقة من ذلك، وكذلك صدوق، وأصدق إخوته، ووجه وأوجههم. وربما يتعلّق في التوثيق بالتفضيل عليه لمكان المشاركة.

وهذا كما يجعل للحسين بن علوان حظاً في الوثاقة، بقول ابن عقدة في أخيه الحسن: إنّه كان أوثق من أخيه. وكذلك قول النجاشي بعد حكمه على الحسين بأنّه عامي ثقة، والحسن أخص بنا وأولى.

والحقّ أنّه لا دلالة في ذلك على التوثيق، لشيوع استعمال أفعل مجرداً.

وقد وقع في كلامهم التفضيل بالوثاقة على من لاحظّ له فيها من الضعفاء المتّهمين، وهذا كما قال النجاشي في الحسن بن محمّد بن جمهور العمّي أبو محمّد البصري: ثقة في نفسه، ينسب إلى بني العم، يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ذكره أصحابنا بذلك وقالوا: كان أوثق من أبيه. مع قولهم في أبيه على ما في النجاشي: انّه ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وأن فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها، روى عن ابنه الحسن.

وكان ما رمي به من الرّواية عن الضّعفاء لروايته عن أبيه ونحوه.

(٢) وقد ناقش المامقاني في المقباس: ٢/٢٦٦ في ذلك حيث قال: قلت: الموجود في ترجمته: أنه قلّ ما روى عن ضعيف وكان فطحياً، ولم يرو عن أبيه شيئاً.

ودلالته على ما رام إثباته كما ترى، لأنّ قلّة روايته عن الضعيف تجتمع مع كون من نريد استعلام حاله ضعيفاً، لأنهم لم يشهدوا بعدم روايته عن ضعيف، بل بقلّة روايته عن ضعيف، فلا تذهل. ثم قال:

←

ماثلهما(١).

وأمّا ابن نمير، فلا يبعد حصول قوة من قوله بعد ملاحظة اعتداد المشايخ به، سيّما إذا ظهر تشيّع مَن وثّقوه، خصوصاً إذا اعترف الموثّق بتشيعه(٢).

ومنها: قولهم: شيخ الطائفة، وأمثال ذلك، بل يشير الى الوثاقة، وهو

→ وتوهم إمكان الاستدلال للمطلوب بما ورد من الأمر بالأخذ بما رووا بنو فضال وترك ما رأوا، مدفوع بأنّ الأخذ بما يرويه، عبارة عن تصديقه في روايته، وأين ذلك وكيف هو من الدلالة على عدالة من رووا عنه شيئاً أو صدقه؟ فهم مصدّقون في الأخبار بأنّ فلاناً روى عن الصادق عليه السلام كذا، وذلك لا يستلزم بوجهه صدق فلان أيضاً، هذا مضافاً إلى أنّه إن تمّ لاقتضى كون رواية كل من بني فضال كذلك لا خصوص عليه، ولم يلتزم بذلك أحد كما لا يخفى.

(١) قال السيد الأعرجي في العدّة: ٢٥: وأمّا توقفهم في توثيق ابن فضّال وابن عقدة وأضرابهما من الثقات المنحرفين، من أئمة هذا الشأن، وأهل القدم الراسخ فيه، والباع الطويل، فالذي يستفاد من تتبع سيرة قدماء الأصحاب هو الاعتماد على أمثال هؤلاء، كما يعرب عنه تصفح كتب الرجال، وناهيك في علي بن الحسن بن فضّال اعتماد الثقة الجليل محمّد بن مسعود العياشي عليه، حتى أنّه ليكتفي بمجرد أن يقول من دون أن يسأله عن الوجه في ذلك، كما وقع له غير مرّة، فلا وجه للتوقف فيه وفي اضرابه.

نعم توثيق مثله إنما يفيد الوثاقة بالمعنى الأعم، فان ثبت كون من وثقوه مستقيماً على الطريقة أفاد الوثاقة بالمعنى الأخص.

فأمّا نصر بن الصّباح، فانّه وإن رمي بالغلو وارتفاع القول، لكن الثقات الأجلاء كابن مسعود والكشي تناولوا منه ورووا عنه. وعدّ قوم توثيقهم مدحاً قريباً من التوثيق.

(٢) قال السيد الأعرجي في العدّة: ٢٥: وأمّا ثقات العامة كابن نمير، فقال الاستاذ: إنّه لا يبعد عن مكانة ابن فضال.

وقال الوحيد في التعليقة: ١٠: وأمّا توثيق ابن نمير ومن ماثله، فلا يبعد حصول قوة منه، بعد ملاحظة اعتداد المشايخ به واعتمادهم عليه، كما سيجيء في إسماعيل بن عبدالرحمن، وحميد بن حماد، وجميل بن عبدالله، وعلي بن حسان، والحكم بن عبدالرحمن، وغيرهم، سيّما إذا ظهر تشيع من وثقوه، كما هو في كثير من التراجم، وخصوصاً إذا إعترف الموثق بتشيعه، وقس على توثيقهم مدحهم وتعظيمهم.

أولى من الوكالة، وشيخية الاجازة، وغيرهما، مما حكموا بشهادته على الوثاقة[١].

ومنها: توثيق العلاّمة وابن طاووس ونظائرهما، وهو من أمارات الوثاقة[٢]، وتَوقفَ الشهيدُ[٣]، وصاحبُ المعالم فيه، وولده في العلامة ولا

---

(١) قال العاملي في وصول الأخيار: ١٩٢: أما نحو شيخ هذه الطائفة وعمدتها ووجهها ورئيسها ونحو ذلك فقد استعملها أصحابنا فيمن يستغنى عن التوثيق لشهرته، ايماءً إلى أنّ التوثيق دون مرتبته.

وقال الأعرجي في العدّة: ١٩: وأمّا نحو شيخ الطائفة وفقيهها فظاهر في التوثيق، وما كانت الطائفة لترجع إلاّ لمن تثق بدينه وأمانته.

وعلق المامقاني في المقباس: ٢/٢٢٤ بقوله: فاذا قيل: فلان شيخ الطائفة، كان التعرض لاماميته ووثاقته مستنكراً حشواً، لكون مفاد العبارة عرفاً أعظم من الوثاقة، الا ترى أنك لو سألت أحداً عن عدالة شيخ من شيوخ الطائفة استنكر أهل العرف ذلك.

(٢) وقد ناقش في ذلك السيد الخوئي في المعجم: ١/٤٣ فقال: ومما تثبت به الوثاقة أو الحسن أن ينص على ذلك أحد الأعلام المتأخرين، بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر، أو قريب العصر منه، كما يتفق ذلك في توثيقات الشيخ منتجب الدين، أو ابن شهرآشوب.

وأمّا في غير ذلك كما في توثيقات ابن طاووس والعلامة وابن داود، ومن تأخر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيداً عن عصرهم فلا عبرة بها، فانها مبنية على الحدس والاجتهاد جزماً، وذلك فان السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ، فأصبح عامة الناس - إلاّ قليلاً منهم - مقلّدين يعملون بفتاوى الشيخ ويستدلون بها كما يستدل بالرواية، على ما صرح به الحلي في السرائر، وغيره في غيره.

(٣) قال الشهيد الثاني في الرعاية: ١٨٠: فلا ينبغي لمن قدر على البحث تقليدهم في ذلك، بل ينفق مما آتاه الله، فلكل مجتهد نصيب.

فان طريق الجمع بينهما يلتبس على كثير، حسب اختلاف طرقه واصوله في العمل بالأخبار الصحيحة والحسنة والموثقة، وطرحها أو بعضها.

فربما لم يكن في أحد الجانبين حديث صحيح، فلا يحتاج إلى البحث عن الجمع بينهما، بل يعمل بالصحيح خاصة، حيث يكون ذلك من أصول الباحث.

وربما يكون بعضها صحيحاً، ونقيضه حسناً أو موثقاً ويكون من أصله العمل بالجميع، ←

يبعد موافقة غيرهم لهم (١)، ولعلّه ليس في موضعه لحصول الظن (٢).

وقال جدّي: العادل أخبر أو شهد فلا بُدّ من القبول (٣).

وهو حسن، نعم لو ظهر ما يشير الى توهم منهم فالتوقف فيه كما في غيره، وقصرهم رحمهم الله التوثيق في القدماء غير معلوم، بل ربما يكون الظاهر خلافه مع أن ضرره غير ظاهر (٤).

فيجمع بينهما بما لا يوافق أصل الباحث الآخر. ونحو ذلك.

وكثيراً ما يتفق لهم التعديل بما لا يصلح تعديلاً، كما يعرفه من يطالع كتبهم، سيّما «خلاصة الأقوال» التي هي الخلاصة في علم الرجال.

(١) قال العاملي في وصول الأخيار: ١٦٢: لكن ينبغي للماهر تدبر ما ذكروه، فلعلّه يظفر بكثير ممّا أهملوه، أو يطلع على توجيه قد أغفلوه، خصوصاً مع تعارض الجرح والمدح، فلا ينبغي لمن قدر على التمييز التقليد، بل ينفق مما آتاه الله، فلكل مجتهد نصيب.

(٢) التعليقة: ١٠ والعبارة فيها هكذا: ومنها: توثيق العلامة وابن طاووس ونظائرهما، وتوقف المحقق الشيخ محمّد في توثيقات العلامة، وصاحب المعالم في توثيقاته وتوثيقات ابن طاووس، وكذا الشهيد بل ولا يبعد أنّ غيرهم أيضاً توقف، بل توقف في نظائرهما أيضاً، ولعلّه ليس في موضعه، لحصول الظن منها والاكتفاء به. إلى آخره.

وقال الداماد في الرواشح: ٥٩ الراشحة الحادية عشر: هل حكم العالم المزكي كالعلامة والمحقق وشيخنا الشهيد في كتبهم الاستدلالية بصحة حديث مثلاً في قوة التزكية والتعديل لكل من رواته على التنصيص والتعيين، وفي حكم الشهادة الصحيح التعويل عليها في باب أي منهم بخصوصه أم لا؟ وجهان وأولى بالعدم على الأقوى.

وكذلك في التحسين والتوثيق والتقوية والتضعيف، إذ يمكن أن يكون ذلك بناء على ما ترجح عندهم في أمر كل من الرواة من سبيل الاجتهاد، فلا يكون حكمهم حجة على مجتهد آخر؛ نعم اذا كان بعض الرواة غير مذكور في كتب الرجال، أو مذكوراً غير معلوم حاله، ولا هو بمختلف في أمره، لم يكن على البعد من الحق أن يعتبر ذلك الحكم من تلقائهم شهادة معتبرة في حقه.

(٣) راجع روضة المتقين: ١٤/١٧ ـ ١٨.

(٤) قال المامقاني في المقباس: ٢/٢٩١: ودعوى قصرهم توثيقهم في توثيقات القدماء، مدفوعة بأنه غير ظاهر، بل ظاهر جملة من التراجم خلافه، مع أنّ ضرر القصر غير ظاهر، بل لا شبهة في إرادتهم بالثقة: العدل.

ومنها: توثيقات إرشاد المفيد رحمه الله[1]، وإن كان ما في محمّد بن سنان يأباه، لكن يمكن العلاج كما سيجيء[2].

فائدة:

في أسباب الذم وضعف الرواية:

منها: قولهم: ضعيف، ونرى الأكثر يفهمون منه القدح في نفس الرجل، ويحكمون به بسببه[3].

نعم لو قالوا في حق شخص إنّه صحيح لم يفد في إثبات الاصطلاح المتأخر، لأنّ الصحة عندهم أعمّ من الصحة عند المتأخرين، نعم لو قامت أمارة على توهم منهم في موضع في أصل التوثيق لزم التوقف، وأمّا حيث لم يظهر التوهم فالأقوى الاعتبار.

(١) قال الوحيد في التعليقة: ١١ بعد هذا الكلام: وعندي أنّ استفادة العدالة منها لا يخلو عن تأمّل، كما لا يخفى على المتأمّل في الارشاد في مقامات التوثيق، نعم يستفاد منها القوة والاعتماد... ثم قال: والمحقق الشيخ محمّد أيضاً تأمّل فيها، لكن قال في وجهه لتحققها بالنسبة إلى جماعة اختص بهم من دون كتب الرجال، بل وقع التصريح بضعفهم من غيره، على وجه يقرب الاتفاق، ولعلّ مراده من التوثيق أمر آخر انتهى. وفي العلة نظر، فتأمل.

وقد أجاب المامقاني في المقباس: ٢/٢٩١ على هذا بقوله: وهو كما ترى، فانّ توثيقه من ضعّفوه، أو توقفوا في حاله لا يوجب وهن توثيقاته، غايته عدم الأخذ بتوثيقه عند تحقق اشتباهه، فان الخطأ من غير المعصوم عليه السلام غير عزيز.

(٢) لأنّه عدّه في الارشاد: ٢/٢٤٨ في من روى النصّ على الرضا عليه السلام بالامامة من أبيه، من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته.

وقال في الكتاب التاسع من مصنفات الشيخ المفيد في كتاب الرد على أهل العدد والرؤية: ٢٠: وهذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، طريقه محمّد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين.

(٣) فقد عدّ الضعيف من أسباب الجرح جمع، منهم: ثاني الشهيدين في الرعاية: ٢٠٩، والشيخ البهائي في الوجيزة: ٥.

وعدّها الداماد في الرواشح: ٦٠ من ألفاظ الجرح والذم.

وقال التقي المجلسي في الروضة: ١٤/٣٩٦: بل الحكم بالضعف ليس بجرح، فان

ولا يخلو من ضعف[١] لما سنذكر في سهل بن زياد[٢]، وأحمد بن

العادل الذي لا يكون ضابطاً يقال له: إنّه ضعيف، أي ليس قوة حديثه كقوة الثقة، بل تراهم يطلقون الضعيف على من يروي عن الضعفاء ويرسل الأخبار.

(١) قال السيد الأعرجي في العدّة: ٢٨ عند تعداده لألفاظ القدح والجرح: نعم يقع الكلام في اصطلاحات أُخر منها قولهم: ضعيف، والمعروف أنّه قدح منافٍ للعدالة، ومن تتبع طريق القدماء ودأبهم كيف يضعفون بكثرة الارسال، والرواية عن الضعفاء والمجاهيل.

كما قال الغض في جعفر بن محمّد بن مالك بعد أن رماه بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل وغير ذلك، وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه، فعدّ ذلك من موجبات الضعف.

حتى أنهم لينفون من اتهموه بذلك، كما وقع لاحمد بن محمّد بن عيسى مع أحمد بن أبي عبدالله البرقي وسهل بن زياد الآدمي وغيرهما، عرف أنّ مطلق التضعيف غير قادح، بل ربما ضعفوا برواية الضعفاء ومن غمز عليه.

وهذا كما قال النجاشي في محمد بن الحسن بن عبدالله الجعفري: ذكره بعض أصحابنا وغمز عليه، روى عنه البلوي، والبلوي رجل ضعيف مطعون عليه، إلى أن قال: وهذا أيضاً ممّا يضعفه.

وقال في جابر بن يزيد الجعفي، وهو يغض من جانبه: وروى عنه جماعة غمز فيهم، إلى أن قال: وكان في نفسه مختلطاً.

بل قال الاستاذ: لعلّ من اسباب الضعف عندهم قلة الحافظة، وسوء الضبط، والرواية من غير إجازة، والرواية عمن لم يلقه، واضطراب ألفاظ الرواية، وايراد الرواية التي ظاهرها الغلو والتفويض، أو الجبر والتشبيه، كما هو المسطور في كتبنا المعتبرة، قال: بل ربما كانت مثل الرواية بالمعنى عندهم من الاسباب.

فقد بان أن التضعيف في الاصطلاح القديم أعم منه في الحديث، فاما قولهم ضعيف في الحديث فربما ظهر من تخصيص الضعف بالحديث عدم القدح بالمحدث. إلى آخر كلامه، ونقلناه بطوله لما فيه من فوائد وتوضيح.

(٢) في التعليقة: ١٧٦ قال: قوله: سهل بن زياد، اشتهر الان ضعفه، ولا يخلو من نظر، لتوثيق الشيخ، وكونه كثير الرواية جداً، ولأنّ روايته سديدة مقبولة مفتي بها، ولرواية جماعة من الاصحاب عنه، كما هو المشاهد وصرّح به هنا النجاشي، بل ورواية أجلائهم عنه، بل وإكثارهم من الرواية عنه، منهم عدّة من أصحاب الكليني، مع نهاية احتياطه في أخذ الرواية، واحترازه عن المتّهمين، كما هو مشهود، وينبه عليه ما سيجيء في ترجمته إكثاره من الرواية عنه بمكان، سيّما في كافيه الذي قال في صدره ما قال، فتأمل.

محمّد بن خالد(١)، وغيرهما(٢).

ومنها: قولهم: ضعيف في الحديث، وهو غير: ضعيف.

والحكم بالقدح به أضعف منه(٣)، كما يأتي في سهل بن

→

وبالجملة أمارات الوثاقة والاعتماد والقوة التي مرت الاشارة إليها مجتمعة فيه كثيرة، مع أنّا لم نجد من أحد من المشايخ القدماء تأمل في حديث بسببه، حتى أنّ الشيخ رحمه الله مع أنّه كثيراً ما تأمّل في أحاديث جماعة بسببهم، لم يتفق في كتبه مرة بالنسبة إليه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده ربما يطعن، بل ويتكلف في الطعن من غير جهته، ولا يتأمل فيه أصلاً فتأمل... إلى آخر كلامه.

(١) راجع التعليقة: ٤٣.

(٢) كما ذكر ذلك في ترجمة داود بن كثير الرقي.

وقد اعترض المولى الكني في توضيح المقال: ٤٣ على الوحيد، فقال: ومنها: ضعيف، ولا ريب في إفادته سقوط الرواية وضعفها، وإن لم يكن في الشدّة مثل أكثر ما سبق، فيتميز عند التعارض. وأمّا إفادته القدح في نفس الرجل فلعله كذلك حيث اطلق، ولم يكن قرينة كتصريح أو غيره على الخلاف، والظاهر أنّ إليه نظر الأكثر في استفادة قدح الرجل منه.

فما في الفوائد بعد حكاية ذلك عنهم: ولا يخلو من ضعف لما سنذكر في داود بن كثير وسهل بن زياد وأحمد بن محمّد بن خالد وغيرهم لا يخلو من بحث، إذ غاية الأمر وجود قرينة وتصريح بالخلاف، حتى من المضعّف، وهذا لا ينافي إفادته عند الاطلاق لما ذكرنا، مع أنّا لاحظنا ما أشار إليه من التراجم فلم نقف فيها على ما ينافي مفاد الاطلاق المزبور، فلاحظ وتأمّل.

ثمّ إن الذي يظهر منهم أو ينبغي إرادتهم مطلق القدح في نفس الرجل لا خصوص الفسق، فيشمل ما لو كان التضعيف لسوء الضبط، وقلة الحافظة، أو عدم المبالاة في الرواية في أخذها ونقلها، فلا بأس بما في الفوائد أيضاً من قوله، كما أن تصحيحهم غير مقصور على العدالة، فكذا تضعيفهم غير مقصور على الفسق، وهذا غير خفي على من تتبع وتأمل... إلى آخر كلامه.

(٣) قال في نهاية الدراية: ١٦٧: من ألفاظ الجرح قولهم: ضعيف، ولا ريب في أنّه قدح منافٍ للعدالة إذا قيل على الاطلاق دون التخصيص بالحديث، لأن المراد في الأول أنّه ضعيف في نفسه، وفي الثاني أنّ الضعف في روايته، فلا تدل على القدح في الراوي مع الاضافة الى الحديث.

←

زياد[١].

وقال جدي: الغالب في إطلاقاتهم ذلك أنّه يروي عن كل أحدٍ[٢].

ومنها: الرواية عن الضعفاء وروايتهم عنه، كما سبق، وسبق منشأ التأمّل فيه[٣].

قال جدي: تراهم يطلقون الضعيف على من يروي عن الضعفاء، ويرسل الأخبار[٤]، انتهى. فتأمل.

ولعل من أسباب الضعف عندهم: قلّة الحافظة؛ وسوء الضبط، والرواية من غير إجازة، وعمن لم يلقه، واضطراب ألفاظ الرواية، ورواية ما ظاهره الغلو أو التفويض، أو نحوهما، كما هو في كتبنا المعتبرة، بل هي مشحونة منها[٥].

وقال الغروي في الفصول: ٣٠٤: ومنها قولهم: ضعيف، أو ضعيف في الحديث، وهو غير صريح في التفسيق، لجواز أن يكون التضعيف من حيث الاعتماد على المراسيل، كما هو الظاهر من الأخير، ولو صرح بذلك لم يقدح قطعاً، وإن عدّه بعضهم قادحاً، كما عن كثير من القميين.

(١) راجع ترجمة سهل بن زياد في التعليقة: ١٧٦.

(٢) روضة المتقين: ١٤/٥٥.

(٣) قال المامقاني في المقباس: ٢/٣٠٧ عند ذكره لأسباب الذم وما تخيل كونه من ذلك: فمنها: كثرة الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، جعله القميون وابن الغضائري من أسباب الذم، لكشف ذلك عن مسامحة في أمر الرواية.

ثم قال: وأنت خبير بأنّه كما يمكن أن يكون لذلك، يمكن أن يكون لكونه سريع التصديق، أو لأنّ الرواية غير العمل، فتأمل.

ثم قال: ومنها: كثرة رواية المذمومين عنه، أو ادعاؤهم كونه منهم. وهذا كسابقه في عدم الدلالة على الذم، بل أضعف من سابقه، لأنّ الراوية عن الضعيف تحت طوعه، دون رواية المذموم عنه، فتأمل.

(٤) روضة المتقين: ١٤/٣٩٦.

(٥) قال المولى الكني في توضيح المقال: ٤٤ بعد تعداده لهذه الأسباب: وبالجملة أسباب

مع أنّ عادة المصنّفين إيرادهم جميع ما رووه كما يظهر من طريقتهم، مضافاً الى ما في أول الفقيه[1].

ومنها: قولهم: كان من الطيّارة، ومن أهل الارتفاع[2].

قدح القدماء كثيرة... لا يخلو من نظر، لأنّا لا ننكر كثرة أسباب القدح عندهم، إنا نمنع التعبير عن أمثال ذلك بمطلق ضعف الرجل.

(١) حيث قال الشيخ الصدوق في ديباجة الفقيه: ١/٣: ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما افتي به وأحكم بصحته.

(٢) قال السيد الاعرجي في العدة: ٢٨: ومنها قولهم: كان من الطيّارة، ومرتفع القول، وفي مذهبه إرتفاع، يريدون بذلك كلّه الغلو والتجاوز بأهل العصمة إلى ما لا يسوغ ـ وهو الذي أراد من قال في محمّد بن سنان: أراد أن يطير فقصصناه ـ والمعروف في مثل هذا عدّه في القوادح، كما في معناه.

لكن قال الاستاذ: الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيّما القميين وابن الغضائري كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم، لا يجوّزون التعدي عنها، فكانوا يعدون التجاوز عنها إرتفاعاً وغلواً، حتى جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً، بل ربما جعلوا نسبة مطلق التفويض إليهم، أو التفويض المختلف فيه، أو الاغراق في إعظامهم، وحكاية المعجزات وخوارق العادات عنهم، أو المبالغة في تنزيههم عن النقائص، وإظهار سعة القدرة، وإحاطة العلم بمكنونات الغيوب في السماء والارض إرتفاعاً، وموجباً للتهمة خصوصاً، والغلاة كانوا مخلوطين بهم يتدلّسون فيهم.

قال: وبالجملة فالظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الاصولية كالفرعية، فربما كان بعض الاعتقادات عند بعضهم كفراً أو غلواً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً أو نحو ذلك، وعند آخرين ممّا يجب اعتقاده.

وربما كان منشأ جرحهم للرجل ورميهم إياه بالامور المذكورة روايته لما يتضمن ذلك، أو نقل الرواية المتضمنة لذلك، أو لشيء من المناكير عنه، أو دعوى بعض المنحرفين أنّه منهم، فينبغي التأمّل في جرحهم بامثال هذه الأمور، ومن لحظ موقع قدحهم في كثير من المشاهير: كيونس بن عبدالرحمن، ومحمّد بن سنان، والمفضّل بن عمر، ومعلى بن خنيس، وسهل بن زياد، ونصر بن الصباح، في كثير من أمثالهم، عرف الوجه في ذلك، وكفاك شاهداً إخراج محمّد بن أحمد بن عيسى لأحمد بن محمّد بن خالد.

قال المحقق محمّد بن الحسن: إن أهل قم كانوا يخرجون الراوي بمجرد توهم الريب.

ومنهـا: قولهم: ليس بذاك ـ عند خالي رحمه الله ـ ولا يخلو من تأمّـل؛ لاحتمال أن يراد ليس بحيث يوثق به وثوقاً تاماً، وإن كان فيه نوع وثوق، كقولهم: ليس بذاك الثقة، ولعلّ هذا هو الظاهر، فيشعر الى نوع مدح[1].

أقول: يأتي في أحمد بن علي أبو العباس الرازي، ما يشعر بكون المراد من قولهم ليس بذاك: ليس بذاك الثقة[2].

ومنها: قولهم: مضطرب الحديث[3]، ومختلط الحديث، وليس بنقيّ

وقال التقي المجلسي: إن ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء وإيرادهم المراسيل، وكان ذلك اجتهاد منه، والظاهر خطأه، لكن كان رئيس قم.

وذكر الاستاذ أيضاً: إنّ ابن عيسى وابن الغضائري ربما نسبا الراوي الى الكذب ووضع الحديث بعد نسبته إلى الغلو، وكأنّه لرواية ما يدل عليه. انتهى كلام السيد في العدّة.

(١) قال الغروي في الفصول: ٣٠٤: ومنها ـ أي من ألفاظ الجرح ـ قولهم: ليس بذاك، وعدّه بعضهم ذماً وبعضهم مدحاً، والأول مبني على أنّ المراد ليس بثقة، والثاني يبتني على أن المراد ليس بحيث يوثق به وثوقاً تاماً، والكل محتمل، ولعلّ الثاني أقرب.

وقال السيد الاعرجي في العدة: ٣١: وكذلك قولهم: ليس بذاك، فانّه ربما عدّ قدحاً، وأنت تعلم أنّه أكثر ما يستعمل في نفي المرتبة العليا، كما يقال: ليس بذلك الثقة، وليس بذلك الوجه، وليس بذلك البعيد، فكان فيه نوع من المدح.

وقد ناقش المولى الكني في توضيح المقال: ٤٤ بعد ايراده لكلام الوحيد البهبهاني بقوله: قلت: هذا منه قدس سره كما سبق، فاي منافاة لاحتمال خلاف الظاهر في الظهور، ثم ترجي ظهور الخلاف، فان كان مجرد الترجي فلا كلام، وإلاّ فالظاهر خلافه، لظهور النفي المزبور في نفي المعتبر من الوثوق والاعتماد، نعم لو قيّده بالثقة بقوله: ليس بذاك الثقة، كان كما ذكره، وهو واضح.

وقد عدّ الداماد في الرواشح: ٦٠: ليس بذلك، من ألفاظ الجرح والذم.

وقال المامقاني في المقباس: ٢/٣٠٢: وإنّ الأظهر كون ليس بذلك ظاهراً في الذم، غير دال على الجرح، ومجرد الاحتمال الذي ذكره لا ينافي ظهور اللفظ في الذم.

(٢) راجع منهج المقال، وتعليقة الوحيد عليه: ٣٨.

(٣) وقد عدها ثاني الشهيدين في الرعاية: ٢٠٩ من ألفاظ الجرح، وكذا الداماد في الرواشح:

الحديث(١)، ويعرف حديثه وينكر(٢)، وغُمز عليه في حديثه، أو في بعض

---

٦٠ حيث جعلها من ألفاظ الجرح والذم.

وقد ذكر البهائي في وجيزته: ٥: مضطرب في ألفاظ الجرح.

والظاهر أنّها إذا جاءت من دون إضافة إلى الحديث فالمراد منها أنّ الراوي يستقيم تارة وينحرف اخرى. كما أفاده السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٦٨، ثم قال: وأمّا قولهم مضطرب الحديث فيراد أنّ حديثه تارة يصلح، وتارة يفسد.

(١) قال السيد الاعرجي في العدة: ٣١ عند تعداده لهذه: فربما عدّ هذا ونحوه في القدح، والحق أنّه كما قال الاستاذ: ليس بظاهر فيه، إذ لا منافاة بينه وبين العدالة.

وقال الغروي في الفصول: ٣٠٤: ومنها قولهم: مضطرب الحديث، ومختلط الحديث، وليس بنقي الحديث، وفيه دلالة على الطعن فيه، أو في رواياته، وربما أمكن أن يجامع ذلك مع التوثيق.

وقال السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٧٠: قولهم: ليس بنقي الحديث، المراد الغض عن حديثه.

وقال الشيخ البهائي في وجيزته: ٥: وأما نحو يعرف حديثه وينكر، ليس بنقي الحديث، وأمثال ذلك ففي كونه جرحاً تأمل.

وقال المولى الكني في توضيح المقال: ٤٤: ومنها: ضعيف في الحديث، ومضطرب الحديث، ومختلط الحديث، وليس بنقي الحديث، ويعرف حديثه وينكر، وغمز عليه في حديثه، ومنكر الحديث، وأمثال ذلك، ولا دلالة فيها على القدح في العدالة، بل الظاهر من التقييد عدمه، ولعلّه لذا أو غيره لم يذهب ذاهب هنا إلى إفادتها القدح في العدالة، وإن كان مقتضى مصيرهم إلى استفادة وثاقة الرجل من قولهم: ثقة في الحديث، القدح فيها بما ذكرنا، فكما أنّه يبعد الوثوق باحاديث رجل ما لم يكن ثقة في نفسه، فكذا يبعد الحكم بامثال ما ذكر ما لم يكن ضعيفاً في نفسه، لكن الظاهر وضوح الفرق لظهور كون الوثاقة منشأ الوثوق بالرواية، ولا ملازمة في الغالب بين ما ذكر وفسق الرجل، أو ضعفه في نفسه.

وقال ابن الغضائري في ترجمة إسماعيل بن مهران: ليس حديثه بالنقي، يضطرب تارة ويصلح اخرى. مجمع الرجال: ١/٢٢٥.

(٢) قال السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٧٠: وأمّا نحو يعرف حديثه وينكر، يعني: يؤخذ به تارة ويرد اخرى، أو أنّ بعض الناس يأخذونه وبعضهم يردّه، إمّا لضعفه أو لضعف حديثه، فلا ظهور له بالقدح كما لا يخفى، وربما قالوا في الراوي نفسه: يعرف وينكر، كما قالوا في صالح بن أبي حمّاد: كان أمره ملتبساً، يعرف وينكر.

. . . .

←

وقال الغروي في الفصول: ٣٠٤: ومنها قولهم: يعرف حديثه تارة وينكر اخرى، فان اريد أن حديثه يقبل عند اسناده إلى ثقة، وينكر عند اسناده إلى غير ثقة دلّ على مدحه، بل وثاقته، وكان الطعن فيمن يروي عنه.

وإن أُريد أن حديثه يعرف عند اعتضاده بامارات الوثوق، وينكر عند تجرده عنها، دلّ على الطعن فيه، والثاني أقرب بدليل تخصيصه بالبعض.

وعدّ الذهبي في ميزان الاعتدال: ١/ ٤: منكر الحديث، من أردى عبارات الجرح.

ونقل ابن قطان: أنّ البخاري قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحلُّ الرواية عنه. ميزان الاعتدال ١: ٣/٦ ترجمة أبان بن جبلة. وهذا اصطلاح خاص به.

وقد فصلّ القول فيها المامقاني في مقدمة تنقيح المقال: ١٩٢ ولما فيه من فوائد ارتأينا نقله برمته، فقال: الفائدة الخامسة: إنّه قد تكرر من أهل الرجال، سيّما ابن الغضائري رحمه الله في حق جماعة من رجالنا قولهم: يعرف حديثه وينكر، أو يعرف تارة وينكر اخرى؛ وإنّا وإن ذكرنا في مقباس الهداية ما ذكروه في المراد بالعبارة، إلاّ أنّا لكثرة وقوعه في كلمات أصحابنا أهمّنا شرح الكلام فيه هنا أيضاً، فنقول: قد صدر منهم في المراد بالعبارة:

أحدها: انّ بعض أحاديثه معروف وبعضها منكر، وأنّ المراد بالمنكر: مالا موافق له في مضمونه من الكتاب والسنة. وبالمعروف: ما يوافق مضمونه بعض الأدلة. وعلى هذا يراد بالمنكر ما تفرّد بروايته، وينافي ذلك قوله في بعض المواضع: ويجوز أن يخرج شاهداً، إذا كان له موافق في المضمون.

ثانيها: إن بعض أحاديثه منكر مخالف للأدلة في مضمونه، وبعضها معروف له موافق فيها، وهذا يقرب من سابقه.

ويمكن الجواب بأنّ ضمير يجوز يرجع إلى أصل حديثه، لا إلى خصوص المنكر لترد المنافاة والمدافعة، فان التخريج يكون بالنسبة إلى بعض أحاديثه، وهو ما يعرف.

ثالثها: انّ المراد بالمنكر الأعاجيب على حدّ ما قاله الشيخ رحمه الله في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك، ويقابله قوله: يعرف.

رابعها: انّ المراد بالعبارة احتمالات: إنّه يقبل تارة ولا يقبل اخرى، احتمله بعضهم، ولم أفهم معناه، لأنّ قبول الرواية يتوقف على كونه ثقة، فاذا قبلت له رواية لزم قبول جميع رواياته، إلاّ أن يريد قبول بعض الأصحاب وعدم قبول بعض آخر، فيرجع إلى بيان أنه مختلف فيه بين الأصحاب، ولعلّه يساعد على ذلك قوله: أمره مختلط، وقوله: يجوز أن يخرج شاهداً، وقوله: أمره مظلم؛ وعلى هذا الاحتمال لا يعارض قول ابن الغضائري:

←

حديثه[١]، وليس حديثه بذاك النقي[٢].

وهذه وأمثالها ليست ظاهرة في القدح في العدالة.

ويأتي في أحمد بن محمّد بن خالد[٣]، وأحمد بن عمر[٤]، وغيرهما.

فليست من أسباب الجرح وضعف الحديث على رويّة المتأخرين، نعم هي من أسباب المرجوحية، وبينها أيضاً تفاوت، فالأول أشدّ وهكذا.

←

يعرف وينكر، توثيق النجاشي وغيره.

خامسها: انّ المراد به أنّه يعرف معنى حديثه وينكر، بمعنى أنّه مضطرب الألفاظ، على حد ما قيل في ترجمة الحسن بن العباس، ويساعد على ذلك قوله في ترجمة حميد بن شعيب بعد العبارة: وأكثر تخليطه فيما يرويه عن جابر، وقد اختار هذا التفسير بعضهم، حيث قال: إنّ الظاهر من قول ابن الغضائري: يعرف وينكر، اضطراب الحديث.

سادسها: انّ قوله: يعرف وينكر، تفسير لقوله: مختلط، ومعنى اختلاط الحديث أنّه لا يحفظه على وجهه. ويدل عليه ما في العيون عن الريان بن الصلت: وكنت اخلط الحديث بعضه ببعض لا أحفظه على وجهه.

والذي تحصل لي بسبر كلماتهم في التراجم واستقصائها أنّ المراد ورود حديث الرجل تارة مقبولاً للعقول موافقاً لظاهر الكتاب والسنة، وأخرى غير مقبول للعقول وغير موافق لظواهر الكتاب والسنة؛ ككون الصلاة تتكلم، وكون الفحشاء والمنكر اسماء رجال، وكون ذكر الله الأكبر هم الأئمة عليهم السلام؛ وقد تتبعت كثيراً من موارد قولهم في رجل: يعرف وينكر، فوجدتها على هذه الصفة، ووجدت ما ينكر منها عندهم قد ثبتت صحته بالبراهين الواضحة، وصار من ضروريات مذهب الإمامية اليوم، فتتبع.

(١) قال السيد الاعرجي في العدّة: ٥٣: ويقولون غمز عليه، وغمز فيه أصحابنا، وهو ظاهر في أنّ انحرافه ليس بظاهر.

(٢) قال السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٧٠: قولهم: ليس بنقي الحديث، المراد الغض عن حديثه، وأمثال ذلك كثير في كلماتهم، مثل قولهم: ليس بذلك، ولم يكن بذلك، وحديثه ليس بذلك النقي، وليس بكلّ التثبت في الحديث والمراد إما الغض [عنه] أو عن حديثه، وفي كونه جرحاً تأمل بل منع، كما لا يخفى.

(٣) التعليقة: ٤٣.

(٤) التعليقة: ٣٩.

أقول: ومنها: كذّاب، ووضّاع، وواه[1].

ومنكر الحديث، ولين الحديث، على تأمّل فيهما[2].

ومنها: متروك، ومتّهم، وساقط، ولا شيء، وليس بشيء، ونحو ذلك[3].

---

(١) وقد عدّها أو بعضها جمع من أسباب الجرح والذم، كثاني الشهيدين في الرعاية: ٢٠٩، والسيد الداماد في الرواشح: ٦٠، والشيخ حسين بن عبدالصمد في وصول الأخيار: ١٩٣، والشيخ البهائي في وجيزته: ٥، والمامقاني في المقباس: ٢/٢٩٣، والسيد الاعرجي في العدّة: ٢٨، والغروي في الفصول: ٣٠٤، والمولى الكني في توضيح المقال: ٤٣.

وقد عدّ ابن الصلاح في المقدمة: ٧٢: كذاب، في المنزلة الرابعة وقال: فهو ساقط الحديث ولا يكتب حديثه.

ونقل عن الخطيب أبو بكر أنه قال: أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال: حجة أو ثقة. وأدونها أن يقال: كذاب، ساقط.

وقال السيوطي في التدريب: ١/٣٤٦: وإذا قالوا: متروك الحديث، أو واهيه، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، ولا يعتبر به، ولا يستشهد.

(٢) عدّ الشهيد الثاني في الرعاية: ٢٠٩ من ألفاظ الجرح: مضطرب الحديث، منكره، لينه، ثم قال: أي يتساهل في روايته عن غير الثقة.

وقال والد الشيخ البهائي في وصول الاخيار عند ذكره لألفاظ الجرح وعدّ منها لين الحديث: ومثل هذا يكتب حديثه أيضاً للنظر والاعتبار، وربما صلح شاهداً ومقوياً. وذهب إليه أيضاً السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٧٠ وكذا عدّها الداماد في الرواشح: ٦٠ من ألفاظ الجرح والذم.

ونقل ابن قطان عن البخاري أنّه قال: كلّ من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه. حكاه عنه الذهبي في ميزان الاعتدال ١: ٣/٦.

وذكر الخطيب البغدادي في الكفاية: ٢٣ أنّه سئل الدارقطني ما المراد بفلان لين؟قال لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة.

ثم قال البغدادي: وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

(٣) وقد عدّها جمع من ألفاظ الجرح والذم وذكروا بينها تفاوت في قوة الجرح وضعفه، راجع وصول الأخيار: ١٩٣، الرواشح السماوية: ٦٠، الرعاية في علم الدراية: ٢٠٩، الوجيزة ←

وأما قولهم: مختلط، ومُخَلِط، فقال بعض أجلاء العصر: إنّه أيضاً ظاهر في القدح لظهوره في فساد العقيدة(١)، وفيه نظر.

بل الظاهر أنّ المراد بأمثال هذين اللفظين من لا يبالي عمّن يروي وممن يأخذ، يجمع بين الغثّ والسمين، والعاطل والثمين(٢)، وهذا ليس طعناً في نفس الرجل كما عرفته وستعرفه(٣).

← للبهائي: ٥، مقباس الهداية: ٢/٢٩٤.

وذكرت بعض هذه الالفاظ في كتب العامة، راجع تدريب الراوي: ١/٣٤٥ ـ ٣٤٨، مقدمة ابن الصلاح: ٧٢ ـ ٧٣، وعدّ ابن حجر في ديباجة التقريب: ١/٥، متروك وساقط، من المرتبة العاشرة.

(١) وهو السيد السند، والمولى المعتمد السيد محسن البغدادي النجفي دام ظله (منه. قده)، راجع عدّة الرجال: ٣١.

وقال أيضاً في العدّة: ٥١: إذا قيل: مخلّط، على الاطلاق، أي في نفسه واعتقاده، كمختلط الأمر، فان قيل: فيما يرويه، كما قال ابن الوليد في محمّد بن جعفر بن بطة: مخلّط فيما يسنده، فُهم منه أنّه ليس بمخلط في اعتقاده.

وقد ذهب إلى هذا المعنى السيد الصدر في نهاية الدراية: ١٦٩ وقال ـ بعد أن ذكر ما ذكره الاعرجي ـ: ثم انيّ عثرت على حديث في التهذيب يدلّ على استعمال الامام لفظ مخلط فيما ذكرنا من فساد المذهب، رواه الشيخ عن اسماعيل الجعفري قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام ولا يتبرأ من أعدائه، ويقول: هو أحب إلي، فقال عليه السلام: هو مخلّط وهو عدو لا تصلّ خلفه ولا كرامة، إلاّ أن تتقيه، الحديث.

(٢) قال المجلسي الأول في روضة المتقين: ١٤/٤٠٦، في ترجمة عمر بن عبدالعزيز: بصري، مخلّط، أي يُدخل أخبار الغلاة والعامة في حديثه.

(٣) وقد اعترض المولى الكني في التوضيح: ٤٤ على تنظر الحائري من دلالة الكلمة على فساد العقيدة، حيث قال: ثم استشهد على مختاره بما لا يشهد له، إذ غايته إطلاق ذلك على غير فاسد العقيدة، ولا مجال لانكاره، وأين هذا من ظهور الاطلاق، كما أنّ كون المبدأ الخلط الذي هو المزج لا يقتضي ما ذكره، فان استعمال التخليط في فساد العقيدة أمر عرفي لا ينكر، ولا ينافيه كون أصل اللغة على خلافه، مع أنّه لا مخالفة، إذ فساد العقيدة ربما يكون بتخليط صحيحها بسقيمها، بل الغالب في المرتدين عن الدين أو المذهب كذلك، ←

ولو كان المراد فاسد العقيدة، كيف يقول سديد الدين محمود الحمصي ـ على ما في فهرست علي بن بابويه ـ: إنّ ابن ادريس مخلط[١]!؟

وكيف يقول الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: إنّ علي ابن أحمد العقيقي مخلط[٢]!؟ مع عدم تأمل من أحد في كونه إمامياً.

وكيف يقول النجاشي في محمّد بن جعفر بن أحمد بن بطة: إنّه مخلط!؟ مع اعترافه بكونه كبير المنزلة بقم، كثير الأدب والعلم والفضل! ، (قال: كان يتساهل في الحديث، ويعلّق الأسانيد بالاجازات، وفي فهرست ما رواه غلط كثير، قال ابن الوليد: كان ضعيفاً مخلّطاً فيما يسنده. فتدبر[٣])[٤].

وقوله: في جابر بن يزيد: إنّه كان في نفسه مختلطاً[٥]. يؤيد ما قلناه؛

←

لبعد الرجوع عن جميع العقائد.

وبالجملة فالمرجع ظهور اللفظ في نفسه، ثم ملاحظة الخارج.

(١) فهرست منتجب الدين: ١٧٣/٤٢١.

(٢) رجال الشيخ: ٤٨٦/٦٠.

(٣) ما بين القوسين إضافة من نسخة «ش».

(٤) رجال النجاشي: ٣٧٢/١٠١٩.

وقال التقي المجلسي في الروضة: ١٤/٤٣٢ بعد ذكر عبارة النجاشي: الظاهر أنّ تخليطه كان لفضله، وكان يعلم أنّ الاجازات لمجرد اتصال السند، فكان يقول فيما اجيز له من الكتب: أخبرنا فلان عن فلان، وهذا نوع من التخليط، وكان الأحسن أن يقول: أخبرنا إجازة، وكان الأشهر جواز ما فعله أيضاً، مع أنّه كان رأيه الجواز، وكان ابن الوليد ـ كالبخاري من العامة ـ يشترط شروطاً غير لازمة، وذكر مسلم بن الحجاج في أول صحيحه شروطه واعترض عليه بأنّ هذه الشروط غير لازمة، وإنّما هي بدعة ابتدعها البخاري، وذكر جزواً في إبطال ما ذكره من الشروط. وكذلك النجاشي والشيخ، فانّ الشيخ لتبحره في العلوم كان يعلم أو يظن عدم لزوم ما ذكره النجاشي، فلهذا اعتمد الشيخ على جميع إجازات ابن بطة في فهرسته، فتدبر في أكثر ما يضعّفون الأصحاب فانّه من هذا القبيل.

(٥) رجال النجاشي: ١٢٨/٣٣٢.

لأنّ الكلمة إذا كانت تدلّ بنفسها على ذلك لما زاد قبلها كلمة: بنفسه، هذا مع أنّ تشيع الرجل في الظهور كالنّور على الطور.

وفي ترجمة محمّد بن وهبان الديبلي: ثقة، من أصحابنا، واضح الرواية، قليل التخليط[1].

فلاحظ وتدبر، فانّه ينادي بما قلناه، وصريح فيما فهمناه.

وفي محمّد بن أُورمة في النجاشي: كتبه صحاح إلّا كتاباً ينسب إليه من ترجمة تفسير الباطن، فانه مختلط[2]. ونحوه في الفهرست[3].

فان قلت: الأصل ما قلناه الى أن يظهر الخلاف، فلا خلاف.

قلت: اقلب تصب، لأنّ الكلمتين المذكورتين مأخوذتان من الخلط وهو الخبط أي المزج، والأصل بقاؤهما على معناهما الأصلي، إلى أن تتحقق حقيقة ثابتة، فتدبّر.

مركز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فائـدة:

ربما يقال: قد وقع الخلاف في العدالة هل هي الملكة، أم حسن الظاهر، أم ظاهر الاسلام مع عدم ظهور الفسق[4]؟ وكذا في أسباب الجرح، وعدد الكبائر، فمن أين يطلع على رأي المعدّل؟. ومع عدم الاطلاع كيف ينفع التعديل؟

---

(١) رجال النجاشي: ٣٩٦/١٠٦٠.

(٢) رجال النجاشي: ٣٢٩/٨٩١، وفيه: مخلط.

(٣) الفهرست: ١٤٣/٦٢٠.

(٤) الكلام هنا حول موضوع العدالة، وقد بحث الفقهاء هذه المسألة في الكتب الفقهية الاستدلالية، فمنهم من بحثها في كتاب القضاء، ومنهم من بحثها وفصلها في كتاب الشهادات، وهناك رسائل مفصلة في الموضوع منفردةً.

وقد فصل الشيخ الأعظم الأنصاري الموضوع في رسالة في العدالة مطبوعة ضمن رسائل فقهية وضمن المكاسب.

والجواب: إنّ إرادة الأخير من قولهم ثقة ـ وكذا من العدالة التي جعلت شرطاً لقبول الخبر ـ لاخفاء في فساده، وأما الأولان فأيّهما يكون مراداً ينفع القائل بحسن الظاهر، ولا يحتاج الى التعيين كما هو ظاهر.

وأمّا القائل بالملكة، فقد قال في المنتقى: تحصيل العلم برأي جماعة من المزكّين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية والمقالية، إلاّ أنّها خفيّة المواقع، متفرقة المواضع، فلا يُهتدى إلى جهاتها، ولا يقدر على جمع أشتاتها، إلاّ من عظم في طلب الإصابة جهده، وكثر في التصفّح في الآثار كدّه[1]. انتهى.

قلت: إن لم يحصل العلم فالظن كافٍ لهم، كما هو دأبهم وديدنهم، نعم بالنسبة الى طريقته ربما يحتاج الى العلم، فتأمّل.

ويمكن الجواب أيضاً: بأنّ تعديلهم لان[2] ينتفع به الكل وهم انتفعوا به، وتلقّوه بالقبول، ولم نر من متقدميهم ولا متأخريهم ما يشير الى تأمل من هذه الجهة في تعديل من التعديلات، ولم يتأمل واحد من علماء الرجال والمعدّلين في تعديل الآخر من تلك الجهة أصلاً، ولا نشم رائحته مطلقاً، مع إكثارهم من التأمل من جهات أُخر، بل نراهم يتلقون تعديل الآخر بالقبول، حتى أنّهم يوثّقون بتوثيقه، ويجرحون بجرحه. على أنّ المعتبر عند الجلّ في خصوص المقام العدالة بالمعنى الأعم، فلا مانع من عدم احتياج القائل بالملكة أيضاً الى التعيين.

وأيضاً لو أراد العدالة المعتبرة عنده كان يقول: ثقة عندي، حذراً من التدليس، والعادل لا يدلّس، مع أنّ رويتهم كذلك.

---

(١) منتقى الجمان: ١ / ٢١ الفائدة الثانية.

(٢) كذا في النسخ الخطية، وفي النسخة الحجرية: لا.

فائدة:

قال الشيخ في العدّة: من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلا خلاف[1].

فان قلت: اشتراطهم العدالة يقتضي عدم عملهم بخبر غير العادل، وذلك يقتضي عدم اعتبار غير العدالة من أمارات الرجال، وحينئذٍ تنتفي الحاجة الى الرجال؛ لأنّ تعديلهم من باب الشهادة، وشهادة فرع الفرع غير مسموعة، وشهادة علماء الرجال على أكثر المعدّلين من هذا القبيل، لعدم ملاقاتهم لهم ولا ملاقاة[2] مَن لاقاهم.

قلنا: الظاهر أنّ اشتراطهم العدالة لأجل العمل بخبر الواحد من حيث هو هو، من دون حاجة الى الانجبار بشيء[3]، كما هو مقتضى دليلهم وروِيتهم في الحديث والفقه والرجال، فإنّ عملهم بأخبار غير العدول أكثر من أن يحصى، وترجيحهم في الرجال قبولها منهم بحيث لا يخفى، حتى أنّها ربما تكون أكثر من أخبار العدول التي قبلوها.

والعلّامة رحمه الله رتّب الخلاصة على قسمين: الأول فيمن اعتمد على روايته، أو ترجّح عنده قبول روايته ـ كما صرح به في أولها[4] ـ.

ويظهر من طريقته في هذا القسم من أوله الى آخره أنّ من اعتمد عليه هو الثقة، ومن ترجح عنده الحسن والموثق.

---

(١) عدة الاصول: ١/ ٣٤١.

(٢) في نسخة «ش»: ملاقاتهم.

(٣) بشيء: لم ترد في نسخة «م».

(٤) الخلاصة: ٣.

ونقل المحقق عن الشيخ أنّه قال: يكفي في الراوي أن يكون ثقة، متحرزاً عن الكذب في الحديث، وإن كان فاسقاً بجوارحه، وإن الطائفة المحقّة عملت بأحاديث جماعة هذه حالتهم[١]، انتهى.

وصرح في العدّة بذلك، مع أنّه ادعى فيها الوفاق على اشتراط العدالة لأجل العمل[٢]، فتأمّل.

ثم ما ذكرت من أنّ ذلك يقتضي عدم اعتبارهم غير العدالة، فيه: أنّه ربما يحتاج إليه للترجيح.

وقولك: إن تعديلهم من باب الشهادة غير معلوم. بل الظاهر أنّه من اجتهادهم، أو من باب الرواية كما هو المشهور ولا محذور.

أما على الثاني: فلأنّ الخبر من الأدلة الشرعية.

وأما على الأول: فلأنّ اعتماد المجتهد على الظن الحاصل من قبيل اعتماده على سائر الظنون الاجتهادية، وما دلّ على ذاك دلّ على هذا!

وما ذكرت من أنّ شهادة فرع الفرع غير مسموعة. فيه: أنّهم لم يشهدوا على الشهادة، بل على نفس الوثاقة، وعدم الملاقاة لا ينافي القطع بها.

والقائل بكون تعديلهم شهادة، لعله يكتفي في المقام كما يكتفي هو وغيره فيه وفي غيره أيضاً، فإنّ العدالة بأي معنى تكون ليست محسوسة، مع أنّ الكل متفقون على ثبوتها بها فيما هي معتبرة فيه، فتدبر.

---

(١) معارج الاصول: ١٤٩.

(٢) عدة الاصول: ١/٣٨٢.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

باب الألــف

١ ـ آدم أبو الحسين النخّاس الكوفي:

ق[1]. ويأتي عن جش: ابن المتوكّل أبو الحسين، موثّقاً[2]؛ وعنه وعن صه ود: ابن الحسين كذلك[3][4][5]. فهو على الوجوه ثقة.

وفي تعق على منهج المقال: وعن صه ود: هذا هو الظاهر وفاقاً لخالي وجدّي[6].

٢ ـ آدم بن إسحاق بن آدم:

ابن عبدالله بن سعد الأشعري، قمّي، ثقة، صه[7].

وزاد جش: له كتاب، يرويه عنه محمّد بن عبدالجبّار، وأحمد بن محمّد بن خالد[8].

وزاد ست على صه: له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل الشيباني، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عنه[9].

---

(١) رجال الشيخ: ١٤٣/١٦.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٤/٢٦٠.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٤/٢٦١.

(٤) الخلاصة: ١٣/١.

(٥) رجال ابن داود: ٢٩/٢.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٤، روضة المتقين: ١٤/٣٢٤، الوجيزة: ١٤١/ ٢.

(٧) الخلاصة: ١٣/٢.

(٨) رجال النجاشي: ١٠٥/٢٦٢.

(٩) الفهرست: ١٦/٥٨.

وفي د إنّه: لـم[١]. وهو غير بعيد، لكنّي لم أجد تصريحاً به من غيره.

أقـول: في مشكا: ابن إسحاق الثقة، أحمد بن أبي عبدالله البرقي عنه، ومحمّد بن عبدالجبّار عنه[٢].

٣ ـ آدم بيّاع اللؤلؤ:

له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن زيد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي، عن أبي محمّد ـ يعني عبيس ـ عنه، ست[٣].

وفي تعق: قال المحقّق البحراني: الذي أراه أنّ كلمة: عن، ههنا زائدة، أي: التي بعد القاسم بن إسماعيل القرشي[٤].

ونظره الى أنّ القاسم يكنّى بأبي محمّد، إلّا أنّ في نسختي بعد كلمة أبي محمّد: يعني: عبيس.

والظاهر أنّه العبّاس بن عيسى الغاضري، وهو يكنّى بأبي محمّد، يروي عنه حميد بواسطة ابنه، وأحمد بن ميثم، فتدبّر.

لكنّي لم أر الكلمتين في نسختي من ست[٥]، ويحتمل كونه تفسيراً لأبي محمّد من المصنّف أو غيره، فتوهّم الناسخ فالحقهما بالأصل.

وعلى أيّ تقدير، كونه عبيساً محتمل، بل هو الظاهر، كما يشير إليه ما في جش، قال: حدّثنا حميد، عن أحمد بن زيد، قال: حدّثنا عبيس، عنه[٦].

---

(١) رجال ابن داود: ٢٩/١.

(٢) هداية المحدثين: ٥.

(٣) الفهرست: ٥٦/١٦. ولم يرد فيه: عن أحمد بن زيد، وكذا لم يرد في أي مصدر.

(٤) معراج أهل الكمال: ٢/٧.

(٥) في هامش نسخة «م»: ولم أرهما أيضاً في نسختي (منه).

(٦) رجال النجاشي: ٢٦٠/١٠٤.

وهذا يشير أيضاً الى اتّحاد بيّاع اللؤلؤ مع ابن المتوكّل، وإن كان ظاهر ست التعدّد، ولعلّه غير مضر، لكثرة وقوع أمثاله عن الشيخ.

وقـال بعض المحقّقين: إنّ الشيخ متى ما يرى رجلاً بعنوانٍ ذكره، فأوهم ذلك التعدّد[١].

قلت: وقع ذلك عنه في ست كثيراً، ومنه في صالح القمّاط[٢]؛ وفي جخ أكثر، وسنشير إليه في إبراهيم بن صالح.

والظاهر أنّ ذلك لأجل التثبّت، كما صدر عن جش أيضاً، منه في الحسن بن محمّد بن الفضل[٣]؛ وليس هذا غفلة، كما توهّم بعض غفلة.

وسيجيء عن المصنّف في صالح بن خالد ما يشير الى ما ذكرنا[٤].

وربّما وقع منهم التوثيق في موضع وعدمه في آخر، كما في أبان بن محمّد[٥]، وغيره، فتدبّر[٦].

وفي المعـراج: آدم بيّاع اللؤلؤ، هو ابن المتوكّل الآتي، الثقة، ولو جُعِل غيره فهو مجهول الحال[٧].

٤ ـ آدم بن الحسين النخاس:

كوفي، ثقة، له أصل، يرويه عنه إسماعيل بن مهران، جش[٨].

---

(١) راجع رجال ابن داود: ١٢١٩/١٥٤ ترجمة القاسم بن محمّد الجوهري.

(٢) الفهرست: ٣٦٣/٨٥، ٣٦٤.

(٣) رجال النجاشي: ١١٢/٥١.

(٤) منهج المقال: ١٨٠.

(٥) رجال النجاشي: ١١/١٤، ٤٩٧/١٨٧.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٤.

(٧) معراج أهل الكمال: ٦/ ٢.

(٨) رجال النجاشي: ٢٦١/١٠٤.

صه الى قوله: ثقة، إلاّ أنّ في نسخها: النجاشي[1].

وعن شه: إنّه وجد في جش بخطّ السيّد ابن طاووس أيضاً: النجاشي[2].

وفي د: من أصحابنا مَن أثْبَتَهُ في كتابٍ له: النجاشي؛ وهو غلط[3]. انتهى.

وفي ضح: بالخاء المعجمة المشدّدة والسين المهملة[4].

أقول: في مشكا: ابن الحسين النخّاس الكوفي الثقة، عنه إسماعيل ابن مهران[5].

٥ ـ آدم بن عبدالله القمّي:

ق[6]. وفي تعق: هو والد زكريّا، ومن بيت الأجلّاء، ويجيء في أخيه عمران ما يشير الى نباهته[7].

٦ ـ آدم بن المتوكّل:

أبو الحسين، بيّاع اللؤلؤ، كوفي، ثقة، ذكره أصحاب الرجال، له أصل، رواه عنه جماعة، عبيس، عنه، به، جش[8].

وفي د: ق، جش، مهمل[9].

---

(١) الخلاصة: ١/١٣، وفيه: النخّاس.

(٢) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ١١.

(٣) رجال ابن داود: ٢/٢٩.

(٤) ايضاح الاشتباه: ٧/٨٣.

(٥) هداية المحدثين: ٥.

(٦) رجال الشيخ: ١٧/١٤٣.

(٧) لم يرد في النسخة المطبوعة من التعليقة، ومذكور في النسخ الخطية.

(٨) رجال النجاشي: ٢٦٠/١٠٤.

(٩) رجال ابن داود: ٣/٢٩.

وليس في صه، وهو يؤيّد الإهمال.

أقول: التوثيق موجود في نسختين عندي من جش. ونقله أيضاً في الحاوي[١]، والمجمع[٢]. فالإهمال لا وجه له.

وفي مشكا: ابن المتوكّل الثقة، عبيس عنه، وأحمد بن زيد الخزاعي عنه[٣].

٧ ـ آدم بن محمّد القلانسي:

من أهل بلخ، قيل: إنّه كان يقول بالتفويض، لم[٤]، صه[٥]، د[٦].

روى عنه الكشّي في الرجال[٧].

٨ ـ آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي:

ثقة عدل، قرأ على الشيخ أبي جعفر قدس الله روحه تصانيفه، ـعه[٨].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

أقول: في مشكا: ابن يونس الثقة، في طبقة الشيخ أبي جعفر، لأنّه قرأ عليه تصانيفه[٩].

---

(١) حاوي الأقوال: ٩.

(٢) مجمع الرجال: ١/١٥.

(٣) هداية المحدثين: ٥.

(٤) رجال الشيخ: ٤٣٨/ ٥.

(٥) الخلاصة: ٢٠٧/٥.

(٦) رجال ابن داود: ٢٢٥/١.

(٧) رجال الكشي: ٤٣/١٨، ٣٣٨/١٩٢، ٩٢٤/٤٨٧.

(٨) فهرست منتجب الدين: ١١/٦.

(٩) هداية المحدثين: ٥.

٩ ـ أبان بن أبي عيّاش فيروز:

تابعي، ضعيف، ين[1]، قر[2]، ق[3].

وكذا صه، وزاد: لا يُلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم ابن قيس إليه، هكذا قال ابن الغضائري.

وقال السيّد عليّ بن أحمد العقيقي في كتاب الرجال: أبان بن أبي عيّاش، كان سبب تعرّفه هذا الأمر سُليم بن قيس الهلالي، حيث طلبه الحجّاج ليقتله ـ حيث هو من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ـ فهرب. . . إلى أن قال: والأقرب عندي التوقّف فيما يرويه، لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف؛ وكذا قال شيخنا الطوسي في كتاب الرجال، وقال: إنّه ضعيف[4]، انتهى.

وقيل: الكتاب موضوع. وسيجيء تمام الكلام في سُليم.

وشيء ممّا ذكروا لا يقتضي الوضع، على أنّي رأيت أصل تضعيفه من المخالفين من حيث التشيّع[5]، فتدبّر.

١٠ ـ أبان بن أرقم العنتري القيسي:

الكوفي، أسند عنه، ق[6].

١١ ـ أبان بن تغلب بن رباح:

أبو سعيد البكري. . . رحمه الله، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة في

---

(١) رجال الشيخ: ٨٣/١٠. لم يرد فيه: تابعي ضعيف.

(٢) رجال الشيخ: ١٠٦/٣٦.

(٣) رجال الشيخ: ١٥٢/١٩٠. وورد فيه: فيروز البصري تابعي.

(٤) الخلاصة: ٢٠٦/٣.

(٥) ميزان الاعتدال ١: ١٠/١٥، تهذيب التهذيب ١: ٨٥/١٧٤. الجرح والتعديل٢: ٢٩٥/١٠٨٧. إلّا أنهم لم ينسبوه الى التشيّع.

(٦) رجال الشيخ: ١٥١/١٧٨، وفيه: العنزي.

أصحابنا.

لقي أبا محمّد عليّ بن الحسين عليه السلام، وأبا جعفر وأبا عبدالله عليهما السلام، وروى عنهم عليهم السلام، وكانت له عندهم حظوة وقدم.

وقال له أبو جعفر الباقر عليه السلام: اجلس في مسجد المدينة وافت الناس، فإني أُحبُّ أن يُرى في شيعتي مثلُك.

وقال أبو عبدالله عليه السلام لمّا أتاه نَعيُه: أما والله لقد أوجع قلبي موتُ أبان.

وكان قارئاً، فقيهاً، لغويّاً، بيذار[1]، سمع من العرب، وحكى عنهم.

وصنّف كتاب الغريب في القرآن... إلى أن قال:

فأمّا كتابه المفرد، فأخبرنا به أحمد بن محمّد بن موسى، عن أحمد ابن محمّد بن سعيد، عن المنذر بن محمّد القابوسي، قال: حدّثني أبي محمّد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم، عن أبان.

وأمّا كتابه المشترك بينه وبين عبدالرحمن، الذي يعرف بعبدالرحمن[2]، فأخبرني به الحسين بن عبيدالله، قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن عبدالله بن جلّين، قال: قرأته على أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد.

وأخبرنا به أحمد بن محمّد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد... ست[3].

وفي جش: عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي عليّ بن الحسين عليه

---

(١) في المصدر: بتداراً (نبيلا خ ل).

(٢) في المصدر: واما المشترك الذي لعبدالرحمن.

(٣) الفهرست: ٦١/١٧، ولم يرد الترحّم المذكور في أوّل الترجمة فيه.

السلام. وذكر نحوه مع زيادات، منها: محمّد بن موسى بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ، وسيف بن عميرة، وأبان بن محمّد بن أبان بن تغلب، وعبدالرحمن بن الحجّاج، وعبدالله بن خفقة[١].

وفي صه: ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة، وذكر قريباً منهما[٢].

وفي قب: ثقة، تُكلِّم فيه للتشيّع[٣]، مات سنة أربعين ومائة[٤].

وفي كش أحاديث كثيرة في فضله وجلالته[٥].

وفي تعق على قوله: بيذار: رأيت في المعراج: نبلاً وسمع، ولا يبعد أن يكون تصحيفاً[٦].

أقول: هذا هو الظاهر، وإن كان لذلك أيضاً معنى، لأنّ الناسخ ربما لا يفهم معنى الكلمة، فيزعم بيذار نبلاً، ثمّ يجعل الراء واواً.

وفي القاموس: بيذار وبيذارة وتبذار ـ كتبيان ـ وبيذراني: كثير الكلام[٧].

وربّما قرئ بندار بالنون، والمهملة، والبنادرة: التجّار.

وفي مشكا: ابن تغلب الثقة، محمّد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم، عنه، وعبدالله بن خفقة[٨]، وأبو علي صاحب الكلل، ومحمّد بن

---

(١) رجال النجاشي: ١٠/٧.

(٢) الخلاصة: ٢١/١.. فيه «الشأن» بدل «المنزلة».

(٣) في المصدر زيادة: من السابعة.

(٤) تقريب التهذيب: ١/ ٣٠ رقم ١٥٧.

(٥) رجال الكشي: ٣٣٠/٦٠١ ـ ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٥، ولم يرد فيها: وسمع. معراج اهل الكمال: ٧/٤، وفيه: نبيلاً.

(٧) القاموس المحيط: ١/ ٣٧٠.

(٨) في المصدر زيادة: ورواية علي بن رئاب.

موسى بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ، ورفاعة بن موسى، وجميل بن دراج، وعبدالله بن سنان، وأبو سعيد القمّاط، وعبدالرحمن بن الحجّاج، ومنصور ابن حازم، وأحمد بن عمر الحلبي، وسيف بن عميرة، وسعيد بن أبي الجهم، ومحمّد بن أبي عمير، وابن مسكان، وحفيده أبان بن محمّد بن أبان بن تغلب، عنه.

قال[1] في أسانيد الفقيه: قال الصادق عليه السلام لأبان بن عثمان: أبان بن تغلب قد روى عنّي رواية كثيرة، فما رواه لك[2] فاروه عنّي.

ولقد لقي الباقر والصادق عليهما السلام[3]، انتهى.

ووقع في الكافي رواية ابن أبي عمير عن أبان بن تغلب سهواً، وصوابه عن أبان بن عثمان[4].

وهو عن عليّ بن الحسين عليه السلام، والباقر والصادق عليهما السلام، وعن عطيّة الكوفي، وعن أنس بن مالك، وعن الأعمش، وعن محمّد بن المنكدر، وعن سمّاك بن حرب، وعن إبراهيم النخعي، وعن أبي بصير ـ أيضاً ـ كأبان بن عثمان[5].

١٢ ـ أبان بن سعيد بن العاص:

ابن أُميّة بن عبدشمس الأموي، وإخوته[6]: خالد، وعنبسة[7]، وعمرو.

---

(١) في المصدر: قال أبو جعفر الصدوق.

(٢) في المشيخة والمشتركات زيادة: عني.

(٣) الفقيه المشيخة: ٤/ ٢٣، وفيه وروى عنهما.

(٤) الكافي ٤: ١٤٠/ ٩.

(٥) هداية المحدثين: ٦.

(٦) في المصدر: وأخوه.

(٧) في المصدر: عتبة، وفي نسخة: عنبسة.

والعاص بن سعيد قتله عليّ عليه السلام ببدر، ل[١].

وفي تعق: في المجالس: إنّه وأخويه خالداً وعمراً أبوا عن بيعة أبي بكر، وتابعوا أهل البيت عليهم السلام، (وقالوا لهم: إنّكم لطوال الشجر، طيبة الثمر، ونحن تبع لكم)[٢] وبعدما بايع أهل البيت كرهاً[٣]، بايعوا[٤].

١٣ ـ أبان بن عبدالرحمن:

أبو عبدالله البصري، أسند عنه، ق[٥].

١٤ ـ أبان بن عبدالملك الثقفي:

شيخ من أصحابنا، روى عن أبي عبدالله عليه السلام كتاب الحج، جش[٦].

١٥ ـ أبان بن عبدالملك الخثعمي:

الكوفي، أسند عنه، ق[٧].

وربّما يحتمل أن يكون هذا والثقفي واحداً.

١٦ ـ أبان بن عثمان الأحمر:

البجلي، أبو عبدالله، مولاهم، أصله الكوفة، وكان يسكنها تارة والبصرة أخرى، وقد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة معمّر بن المثنّى، وأبو عبدالله محمّد بن سلام، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء، والنسب، والأيّام.

---

(١) رجال الشيخ: ٥/ ٣٨، وفيه: عمر.

(٢) ما بين القوسين لا يوجد في المصدر.

(٣) لم ترد في المصدر: كرهاً.

(٤) مجالس المؤمنين: ١/ ٢٢٤، تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٧.

(٥) رجال الشيخ: ١٥١/ ١٨٣.

(٦) رجال النجاشي: ١٤/ ٩.

(٧) رجال الشيخ: ١٥١/ ١٨٤.

وروى عن أبي عبدالله وأبي الحسن[1] عليهما السلام، ست[2]. جش، إلّا الكنية[3].

وزاد الأوّل: أخبرنا الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان رضي الله عنه، والحسين بن عبيدالله، عن محمّد بن عمر بن يحيى العلوي الحسيني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قراءة عليه.

وأخبرنا أحمد بن محمّد بن موسى، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضّال، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله بن زرارة، قال حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان.

وفي صه: قال كش: قال محمّد بن مسعود: قال عليّ بن الحسن بن فضّال: كان أبان بن عثمان من الناووسيّة.

ثمّ قال أبو عمرو الكشّي: إنّ العصابة أجمعت على تصحيح ما يصحّ عن أبان بن عثمان، والإقرار له بالفقه.

فالأقرب عندي قبول روايته ـ وإن كان فاسد المذهب ـ للإجماع المذكور[4].

وفي كش ما ذكره[5].

ولا يخفى أنّ كونه من الناووسيّة، لا يثبت بمجرّد قول عليّ بن الحسن ابن فضّال الفطحي، سيّما وقد عارضه الإجماع المنقول بقول الكشّي الثقة، ويؤيّده: كونه من أصحاب الكاظم عليه السلام، وكثرة روايته عنه عليه

---

(١) في رجال النجاشي والفهرست زيادة: موسىٰ.

(٢) الفهرست: ١٨/٦٢.

(٣) رجال النجاشي: ١٣/٨.

(٤) الخلاصة: ٢١/٣.

(٥) رجال الكشي: ٣٥٢/٦٦٠، ٣٧٥/٧٠٥.

السلام، وأنّه لم يفرّق أحد بينها وبين روايته عن الصادق عليه السلام.

وفي تعق: ترحّم عليه في موضعين من ست، وهو يعطي عدم كونه ناووسياً عنده[(١)]، كما هو الصواب، ويؤيّده روايته: أنّ الأئمّة اثنا عشر[(٢)]، وكثرة روايته عن الكاظم عليه السلام.

وقال المقدّس الأردبيلي رحمه الله في كتاب الكفالة من شرح الإرشاد: غير واضح كونه ناووسياً، بل قيل كان ناووسياً. وفي كش الذي عندي: قيل: كان قادسياً، أي: من القادسيّة، فكأنّه تصحيف[(٣)]، انتهى.

وفي حاشية الوسيط من المصنّف في بعض النسخ: إنّه من القادسيّة، فلعلّ من قال بكونه ناووسياً، رأى كلمة: قادسياً، فظنّ: ناووسياً، أو كانت في نسخته محرّفة.

وفي المعالم: ما جرح به لم يثبت، لأنّ الأصل فيه عليّ بن الحسن ابن فضّال، المتقرّر في كلام الأصحاب أنّه من الفطحيّة، فلو قبل طعنه في أبان لم يتّجه المنع من قبول رواية أبان، إذ الجرح ليس إلّا لفساد المذهب، وهو مشترك بين الجارح والمجروح، إنتهى.

وفي المعراج: قول عليّ بن الحسن بن فضّال، لا يوجب جرحه لمثل هذا الثقة الجليل[(٤)]، انتهى.

قلت: إلى الآن لم أطّلع على توثيقه، وحكاية إجماع العصابة ليست نفس التوثيق ولا مستلزمة له، وهو رحمه الله معترف به، نعم يمكن استفادة التوثيق بالمعنى الأعم كما مرّ في الفوائد، فلا منافاة بينه وبين كلام عليّ بن

---

(١) ذكر الترحم القهپائي في مجمع الرجال: ١/٢٥ نقلاً عن الفهرست.

(٢) الخصال: ٤٧٨/٤٤.

(٣) مجمع الفائدة والبرهان: ٩/٣٢٣.

(٤) معراج أهل الكمال: ٢٠.

الحسن بن فضّال، لكن سنشير إلى ما يشير إلى التوثيق بالمعنى الأخص أيضاً.

قال[1]: روى الصدوق في المجلس الثاني من أماليه، في الصحيح عن ابن أبي عمير، قال: حدّثني جماعة من مشايخنا، منهم: أبان بن عثمان، وهشام بن سالم، ومحمّد بن حمران[2]، فتدبّر.

وأكثر ابن أبي عمير من الرواية عنه، واعتمد على روايته الأجلّة.

وصحّح في الخلاصة طريق الصدوق الى العلاء بن سيابة[3]، وهو فيه؛ وكذا إلى أبي مريم الأنصاري[4]، وهو فيه، لكنّه قال فيه: إنّه فطحي، وهو سهو من قلمه رحمه الله.

وعن المنتهى: انّه واقفي[5]. وهو كسابقه، وإن صحّ إطلاق الواقفي على من يقف على الصادق عليه السلام، لكن لم يُعْهَد.

وقال شيخنا البهائي رحمه الله: قد يطلق المتأخرون ـ كالعلّامة ـ على خبر أبان ونحوه، اسم الصحيح، ولا بأس به[6]، انتهى.

ومنه يظهر الجواب عمّا اعترض على خالي العلّامة رحمه الله: بأنّه يُعدّ حديثه صحيحاً، بناءً على الإجماع المذكور، مع قوله فيه: بأنّه موثّق[7].

مع أنّ اختلاف رأي المجتهد غير مسدود بابه، وتصحيح حديثه غير معلوم كونه في زمان حكمه بالموثّقيّة.

---

(١) «قال» لم ترد في نسخة «ش».

(٢) امالي الصدوق: ١٥/ ٢.

(٣) الخلاصة: ٢٨٠.

(٤) الخلاصة: ٢٧٧.

(٥) منتهى المطلب: ٢/ ٧٦٣.

(٦) مشرق الشمسين: ٢٧٠.

(٧) الوجيزة: ١٤٢/ ١٠.

هذا، ويروي عنه: ابن أبي نصر، وجعفر بن بشير، والأوّل لا يروي إلّا عن ثقة، والثاني روى عن الثقات، ورووا عنه. ويروي عنه أيضاً: الوشّاء كثيراً، وكذا فضالة.

وفي كلّ ذلك شهادة على صحّة الإجماع المدّعى، سيّما بعد ملاحظة الإكثار من الرواية عنه، وكون كثير من رواياته مفتيّ بها، وإنّ كثيراً منها ظهر أو علم صدقه من الخارج.

وفي ترجمة الحسن بن عليّ بن زياد، ما يظهر منه قوّة كتابه، وصحّته[١] [٢].

أقول: ذكره الفاضل الشيخ عبدالنبي الجزائري في قسم الثقات، ثمّ في قسم الموثّقين، مع إدراجه كثيراً من الممدوحين، بل والموثّقين في قسم الضعاف.

وقال عند ذكره أوّلاً: وممّا يرجّح الاعتماد عليه أيضاً: إجازة الصادق عليه السلام له الرواية عنه بواسطة أبان بن تغلب، كما في عبارة الفقيه[٣].

ثمّ قال: وبالجملة، فروايته لا تقصر عن الصحيح[٤].

وقال عند ذكره في القسم الآخر: وذكرناه هنا، لما قيل: إنّه ناووسي، كما اعتمده جماعة من المتأخّرين[٥]، انتهى.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٩/٨٠، وفيه طلب أحمد بن محمّد بن عيسى من الوشاء إجازة كتاب أبان بن عثمان.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٧.

(٣) في نسخة «ش» زيادة: حيث قال: قال عليه السلام ـ أي الصادق عليه السلام ـ لأبان بن عثمان: إئت أبان بن تغلب، قد روى عني رواية كثيرة، فما رواه لك عني فاروه عني، انتهى. فتأمل. الفقيه ـ المشيخة ـ: ٤/٢٣.

(٤) حاوي الأقوال: ٣٢/٩٧.

(٥) حاوي الأقوال: ١٩٩/١٠٤٧.

ويظهر منه: انّ من سوى جماعة من المتأخرين يقول بوثاقته، وعدم ناووسيّته، كما صرّح به قبيل كلامه هذا، حيث قال ـ بعد نقل ما اشتهر نقله من سؤال فخر المحقّقين والده العلاّمة ـ أجزل الله إكرامه وإكرامه ـ عن أبان، وقوله: الأقرب عدم قبول روايته، لقوله تعالى ﴿إنْ جاءَكُم فاسِقٌ﴾[1] الآية، ولا فسق أعظم من عدم الايمان ـ ما لفظه :الظاهر أنّ حكمه بعدم إيمانه لقول ابن فضّال، وأنت خبير بحال ابن فضّال هذا، فلا يعارض قوله الإجماع المذكور الثابت بنقل الكشّي. على أنّ مَن قَبِلَ كلام ابن فضّال، يلزمه قبول قول أبان، لاشتراكهما في عدم الايمان، وتصريح الأصحاب بتوثيقهما[2]، انتهى.

وما سبق في تعق من قوله: حكاية إجماع العصابة الى آخره، عجيب بعد ذكره آنفاً في معنى هذا الإجماع عن بعض: الإجماع على توثيق الجماعة، وهو الذي اختاره جماعة، فيكون أبان ثقة عند كلّ مَن فسّر العبارة المذكورة بالمعنى المذكور، بل وعند من فسّرها بالمعنى المشهور أيضاً، لما سيعترف به دام فضله في ترجمة السكوني: من أنّ الأصحاب رحمهم الله لا يجمعون على العمل برواية غير الثقة، وأنّ من ادّعى الإجماع على العمل بروايته، ثقة عند أهل الإجماع، فتدبّر.

وفي مشكا: ابن عثمان الناووسي المجمع على تصحيح ما يصحّ عنه، عنه: عباس بن عامر، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، وسنديّ بن محمّد البزّاز، وبكر بن محمّد الأزدي، ومحمّد بن سعيد بن أبي نصر، والحجّال، وجعفر بن بشير، وأيّوب بن الحر ـ لم أجد روايته عنه، لكنّ

---

(١) سورة الحجرات آية: ٦.

(٢) حاوي الأقوال: ٣٢/٩٧.

شيخنا ذكرها، وهي محتملة، لأنّهما في طبقة واحدة لرواية ابن الحر[1] ـ ومحسن بن محمّد[2]، والحسن بن عليّ الوشّاء عنه، وعنه فضالة بن أيّوب، والقاسم بن محمّد الجوهري، وعليّ بن الحكم الكوفي، وظريف بن ناصح، وصفوان بن يحيى، وعبدالله بن المغيرة، ومحمّد بن أبي عمير، وعبيس بن هشام.

وفي التهذيب، رواية أحمد بن حمزة والقاسم بن محمّد، عن أبان بن عثمان[3].

فقال بعض العلماء: هو أحمد بن اليسع القمّي الثقة، وتوهّم اشتراكه هنا فاسد. ولم يثبت التعدّد، انتهى.

أقول: فيهما نظر.

وقد وقع في كتابي الشيخ رحمه الله، رواية الحسين بن سعيد، عن أبان بن عثمان[4].

وهو سهو، لأنّ المعهود المتكرّر توسّط فضالة بن أيّوب بينهما.

ووقع فيهما رواية موسى بن القاسم، عن أبان بن عثمان[5] أيضاً في مواضع.

وهو سهو أيضاً.

ويظهر بالتصفّح أنّ الواسطة المحذوفة بينهما: عبّاس بن عامر، فانّه واقع بينهما كثيراً.

---

(١) لرواية ابن الحر، لم ترد في المصدر.

(٢) في المصدر: محسن بن أحمد، وبكر بن محمّد الأزدي.

(٣) التهذيب ١: ١٩٠/٧٥.

(٤) التهذيب ٢: ١٤٩٨/٣٦٢.

(٥) التهذيب ٥: ٢٨٣/٨٦، و١٤٦١/٤٢١، والاستبصار ٢: ٥٦٥/١٧١.

وفي التهذيب في كتاب الحج، سند هذه صورته: محمّد بن القاسم، عن أبان، عن عبدالرحمن، عن الصادق عليه السلام[١].

قال في المنتقى: ومحلّ التصحيف فيه[٢]: ومحمّد بن القاسم، فانّ كونه تصحيفاً لموسى بن القاسم، ممّا لا ريب فيه. وفي الطريق خلل آخر وهو ترك الواسطة بين موسى وأبان، والممارسة تقتضي ثبوتها، وهي: عبّاس ابن عامر[٣]، انتهى.

ويعرف أيضاً بروايته عن أبي بصير ـ كأبان بن تغلب ـ وعن أبي مريم عبدالغفّار، وعن الحارث بن المغيرة، ويريد بن معاوية بن عمّار[٤]، ومحمّد الحلبي، وزرارة، واسماعيل بن الفضل، وعبدالرحمن بن أبي عبدالله، والفضيل بن يسار، وأبي العبّاس الفضل بن عبدالملك، وعن ميسر[٥]، انتهى.

١٧ ـ أبان بن عمر الأسدي:

ختن آل ميثم بن يحيى التمّار، شيخ من أصحابنا، ثقة، صه[٦]، جش[٧].

ق، الى قوله: ميثم التمّار الكوفي[٨].

ثمّ زاد جش: لم يرو عنه إلّا عبيس بن هشام الناشري.

---

(١) التهذيب ٥: ٤١٠/١٤٢٦.

(٢) في هداية المحدثين زيادة: قوله.

(٣) منتقى الجمان: ٣/٤٧٨.

(٤) في المصدر: أو معاوية بن عمّار.

(٥) هداية المحدثين: ٧.

(٦) الخلاصة: ٢١/٢.

(٧) رجال النجاشي: ١٤/١٠.

(٨) رجال الشيخ: ١٥١/١٨٢.

وفي د، علّم عليه: لم[1]. وهو سهو.

أقول: في مشكا: ابن عمر الأسدي، عنه عبيس بن هشام[2].

١٨ ـ أبان بن محمّد البجلي:

وهو المعروف بالسندي البزّاز، أحمد بن محمّد القلانسي[3] عنه بكتاب النوادر. وهو ابن أُخت صفوان بن يحيى، قاله ابن نوح، جش[4].

ويأتي في سندي توثيقه عنه وعن غيره.

وفي تعق: قال شيخنا البهائي رحمه الله في حاشيته على صه: جش ظنّهما اثنين، وذكر أبان بن محمّد في باب الألف، والسنديّ بن محمّد في حرف السين، ووثّق الثاني دون الأوّل.

قلت: لا إشعار في جش على ظنّه التعدّد، بل الظاهر منه بناؤه على الاتّحاد. وعدم توثيقه أوّلاً لعلّه لعدم ثبوته حينئذٍ، أو للحوالة على ما ذكره في باب السين، فتأمّل[5].

أقول: في مشكا: ابن محمّد البجلي المعروف بالسندي الثقة، عنه أحمد بن محمّد القلانسي، ومحمّد بن عليّ بن محبوب، والصفّار، وأحمد ابن أبي عبدالله عنه.

وحيث يعسر التمييز ـ كرواية عليّ بن الحكم عن أبان ـ تقف الرواية على مذهب من تأخّر فلا تغفل، فانّ أبان مشترك بين تسعة عشر رجلاً فيهم الثقة وغيره، على تقدير أن يكون الخثعمي غير الكوفي[6]، انتهى.

---

(١) رجال ابن داود: ٣٠/٨.

(٢) هداية المحدثين: ٨.

(٣) في المصدر: محمد بن أحمد القلانسي.

(٤) رجال النجاشي: ١٤/١١.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٩.

(٦) هداية المحدثين: ٨.

١٩ - إبراهيم أبو رافع :

عتيق رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله، ثقة، شهد مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله مشاهده، ولزم أمير المؤمنين عليه السلام بعده، وكان من خيار الشيعة، أعمل على روايته، **صه**[١].

وفي **جش**: أبو رافع، مولى رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله، اسمه: أسلم، كان للعباس بن عبدالمطلب، فوهبه للنبي صلّىٰ الله عليه وآله، فلمّا بُشّر النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله باسلام العبّاس أعتقه.

ثمّ قال: وأخبرنا محمّد بن جعفر الأديب، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد في تاريخه أنّه يقال: إنّ اسم أبي رافع: إبراهيم.

وأسلم أبو رافع قديماً بمكّة، وهاجر إلى المدينة، وشهد مع النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله مشاهده، ولزم أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، وكان من خيار الشيعة، وشهد معه حروبه، وكان صاحب بيت ماله عليه السلام بالكوفة؛ وابناه: علي وعبيدالله، كاتبا أمير المؤمنين عليه السلام[٢].

ثم ذكر ما يدلّ على نهاية جلالته وعلوّ مرتبته.

وفي **تعق**: في نسخة: ابن أبي رافع، وكذا يظهر من شيخنا البهائي، والظاهر أنّه سهو من النسّاخ[٣].

أقول: في **مشكا**: أبو رافع الثقة عتيق رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله، محمّد بن عبيدالله بن ابي رافع، عن أبيه، عنه[٤]، انتهى.

---

(١) الخلاصة: ٢/٣.

(٢) رجال النجاشي: ١/٤.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٩.

(٤) هداية المحدثين: ٩.

٢٠ - إبراهيم أبو السفاتج:

يأتي في إسحاق بن عبدالعزيز.

٢١ - إبراهيم بن أبي بكر:

محمّد بن الربيع، ثقة، هو وأخوه إسماعيل بن أبي سمّال رويا عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكانا من الواقفة، جش[1].

وفيه أيضاً: إنّ محمّداً يكنّىٰ أبا بكر، وأبا السمال، كما يأتي.

وفي تعق: فيه ما سيجيء في إبراهيم بن أبي سمّال[2].

أقول: في مشكا: ابن أبي بكر محمّد بن الربيع الثقة الواقفي، عن أبي الحسن موسى عليه السلام حيث لا مشارك[3].

٢٢ - إبراهيم بن أبي البلاد:

واسم أبي البلاد: يحيىٰ بن سليم، وقيل: ابن سليمان، مولى بني عبدالله بن عطفان[4]. يكنّى أبا يحيى، كان ثقة، قارئاً، أديباً.

وكان أبو البلاد ضريراً، وكان راوية الشعر، وله يقول الفرزدق:

يا لهف نفسي علىٰ عينيك من رجل

وروى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام.

ولإبراهيم: محمّد ويحيى، رويا الحديث.

وروى إبراهيم عن أبي عبدالله وأبي الحسن والرضا عليهم السلام، وعمّر دهراً، وكان للرّضا عليه السلام إليه رسالة، وأثنى عليه.

---

(١) رجال النجاشي: ٢١/ ٣٠.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٩.

(٣) هداية المحدثين: ٩.

(٤) في رجال النجاشي والخلاصة: غطفان.

له كتاب، يرويه عنه جماعة، محمّد بن سهل بن اليسع عنه، جش[١].

وفي ضا: كوفي، ثقة[٢].

وفي صه: يكنّى أبا الحسن ـ وقال ابن بابويه في كتاب الفقيه إنّه: يكنّى أبا إسماعيل[٣] ـ روى عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، وعمّر دهراً، وكان للرّضا عليه السلام إليه رسالة، وأثنى عليه، ثقة، أعمل على روايته[٤].

وفي ست: له أصل، أخبرنا[٥] ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمّد بن أبي الصهبان[٦] ـ واسمه عبدالجبّار ـ عن أبي القاسم عبدالرحمن بن حمّاد، عن محمّد بن سهل بن اليسع، عنه[٧].

وفي تعق: غطفان بالمعجمة ثمّ المهملة المفتوحتين.

وفي الكافي في باب النبيذ الحرام[٨]، ثمّ نقل حديثاً وقال: يظهر منه مضافاً إلى نباهة شأنه: دركُهُ الجواد عليه السلام أيضاً، وتكنّيه بأبي إسماعيل[٩].

أقول: في مشكا: ابن أبي البلاد يحيى بن سليم وقيل: ابن سليمان، الثقة، عنه محمّد بن سهل بن اليسع، والحسن بن عليّ بن يقطين، ومحمّد

---

(١) رجال النجاشي: ٢٢/٣٢.
(٢) رجال الشيخ: ٣٦٨/١٨.
(٣) الفقيه ـ المشيخة ـ: ٤/٦٨.
(٤) الخلاصة: ٣ ـ ٤/٤.
(٥) في المصدر: أخبرنا به.
(٦) في المصدر: عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن أبي الصهبان.
(٧) الفهرست: ٩/٢٢.
(٨) الكافي ٦: ٤١٦/٥.
(٩) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٩.

ابن الحسين بن أبي الخطّاب، والحسين بن سعيد، وموسى بن القاسم.

وهو عن الباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام[١]، انتهى.

٢٣ - إبراهيم بن أبي حفص:

أبو إسحاق الكاتب، شيخٌ من أصحاب أبي محمّد عليه السلام، ثقة، وجيه، صه[٢].

وزاد جش: له كتاب[٣].

وزاد ست على صه: له كتب[٤].

و د عدّه من أصحاب العسكري عليه السلام[٥]. كما هو الظاهر من أبي محمّد، وصرّح به في بعض نسخ ست.

٢٤ - إبراهيم بن أبي زياد الكرخي:

في الفقيه: في الصحيح عن ابن أبي عمير، عنه[٦].

وفي تعق: وكذا في التوحيد[٧]، ويروي عنه صفوان بن يحيى[٨] أيضاً، والحسن بن محبوب[٩]، وكل ذلك يشعر بوثاقته.

وهو يروي عن الصادق والكاظم عليهما السلام.

وحكم خالي بحسنه[١٠]، لأنّ للصدوق طريقاً إليه.

---

(١) هداية المحدثين: ٩.

(٢) الخلاصة: ١٢/٥.

(٣) رجال النجاشي: ٢٢/١٩.

(٤) الفهرست: ١٠/٧.

(٥) رجال ابن داود: ١٠/٣٠.

(٦) الفقيه - المشيخة - ٤: ٦١.

(٧) التوحيد: ٥/١٩.

(٨) الكافي ٦: ١/٣٠.

(٩) الكافي ٨: ٥٦٠/٣٧٠.

(١٠) الوجيزة: ٤/٣٦٧.

وقال جدّي: هو كثير الرواية[١].

قلت: وحكم بعض المعاصرين بأنّه: ابن زياد الكوفي الآتي أبو أيّوب الخراز، الثقة. وقال: في الأكثر: ابن زياد.

ويمكن أن يستشهد له بأنّ صفوان[٢]، وابن أبي عمير[٣]، والحسن بن محبوب[٤]، يروون عن أبي أيّوب.

وإنّ في الأمالي ـ على ما في نسختي ـ روى عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن زياد الكرخي، عن الصادق عليه السلام: لو أنّ عدوّ عليّ عليه السلام جاء إلى الفرات وهو يرج رجيجاً[٥]، قد أشرف ماؤه على جنبيه[٦]، فتناول منه شربة فقال: بسم الله، وإذا شربها قال: الحمدُ لله، ما كان ذلك إلّا ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير[٧][٨].

وفي آخر كمال الدين، عنه، قلت للصادق عليه السلام: ألم يكن علي عليه السلام قويّاً في دين الله؟ قال: بلى، قلت: فكيف ظهر عليه القوم ولم[٩] يدفعهم؟ إلى أن قال عليه السلام: ولم يكن علي عليه السلام ليقتل الآباء حتى يخرج الودائع . . .،وكذلك قائمنا[١٠] عليه السلام لم[١١] يظهر أبداً

---

(١) روضة المتقين: ١٤/ ٢٥.

(٢) الفهرست: ٨/ ١٣.

(٣) التهذيب ٣: ٢٩٣/ ٨٨٨.

(٤) التهذيب ٤: ١٢٣/ ٣٥٥.

(٥) في المصدر: يزخ زخيخاً.

(٦) في المصدر: جنبتيه.

(٧) أمالي الصدوق: ٥٢٣/ ٨.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٩.

(٩) في المصدر: وكيف لم.

(١٠) في المصدر: قائمنا أهل البيت.

(١١) في المصدر: لن.

حتى يظهر[1] ودائع الله عزّ وجل، فإذا ظهرت، ظهر على من ظهر فيقتلهم[2].

أقول: في مشكا: ابن أبي زياد الكرخي، عنه ابن أبي عمير[3].

٢٥ ـ إبراهيم بن أبي سمّال:

بالسين المهملة واللام، واقفي، لا أعتمد على روايته.

وقال جش: إنّه ثقة؛ صه[4].

وفي جش: إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن الربيع، يكنّى بأبي بكر محمّد بن السمّال[5]؛ إلى أن قال: ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي سمّال، رويا عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكانا من الواقفة.

وذكر كش عنهما في كتاب الرجال حديثاً، شكّا، ووقفا عن القول بالوقف. وله كتاب نوادر، عنه به محمّد بن حسّان[6].

وفي ست: إبراهيم بن أبي بكر بن سمّال، له كتاب، أخبرنا به ابن عبدون، عن ابن الزبير، عن عليّ بن الحسن بن فضّال، عن أخويه، عن أبيهما الحسن بن عليّ بن فضّال، عنه[7]، انتهى.

وفي كش، ما يدلّ على موته واقفياً، شاكاً[8].

---

(١) في المصدر: تظهر.

(٢) كمال الدين: ٢/٦٤٢، وفيه: ظهر على من يظهر فقتله.

(٣) هداية المحدثين: ٩.

(٤) الخلاصة: ١٩٨/٣.

(٥) في المصدر: يكنى: بأبي بكر بن أبي السمّال.

(٦) رجال النجاشي: ٢١/٣٠.

(٧) الفهرست: ٩/٢٤.

(٨) رجال الكشي: ٤٧١/٨٩٧.

وفي تعق: في ضح ضبطه بالكاف، ثمّ قال: وقيل: باللام[1].

والذي يوجد ويشاهد باللام، وسنذكر ما يشهد له، نعم في فهرست الفقيه بالكاف[2]. وربّما يوجد في بعض نسخ الحديث أيضاً[3]، ولا يبعد أن يكون وهماً.

والظاهر أنّ عدم قبول صه روايته لعدم قبوله كلام جش، ولعلّه لذا حكم في المدارك بأنّه: مجهول، وفي المسالك بأنّه: ضعيف، على ما نقل عنهما[4]، مع إمكان توجيه كلام شه، واحتمال الغفلة منهما.

وفي جش في ترجمة داود بن فرقد: روى عنه هذا الكتاب جماعة[5] من أصحابنا رحمهم الله كثيرة، منهم أيضاً إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن عبدالله النجاشي، المعروف بابن أبي سمّال[6].[7].

أقول: في مشكا: ابن أبي سمّال[8] الموثّق، عنه محمّد بن حسّان، والحسن بن عليّ بن فضّال.

وهو عن الكاظم عليه السلام حيث لا مشارك[9].

٢٦ ـ إبراهيم بن أبي الكرام:

بفتح الكاف وتشديد الراء، الجعفري رحمه الله، كان خيّراً، روى عن

---

(١) إيضاح الاشتباه: ١٩/٨٦.

(٢) الفقيه ـ المشيخة ـ: ٤/٦٤.

(٣) التهذيب ٣: ٢٤٤/٨٦.

(٤) معراج أهل الكمال: ٣٠.

(٥) في المصدر: جماعات.

(٦) رجال النجاشي: ٤١٨/١٥٨.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٠.

(٨) في المصدر زيادة: الواقفي.

(٩) هداية المحدثين: ٩.

الرضا عليه السلام، صه[1]؛ جش إلّا الترحّم وترجمة الحروف.

وزاد: له كتاب، محمّد بن حسّان، عن ابن أبي عمران موسى بن رنجويه[2] الأرمني[3]، بـه[4].

أقـول: الظاهر زيادة كلمة: ابن، لما يأتي في ترجمة موسى من رواية محمّد بن حسّان، عنه، وتكنّيه بأبي عمران. فلاحظ.

هذا وفي الوجيزة: ممدوح[5].

وفي الحاوي ذكره في قسم الحسان[6].

وفي مشكا: ابن أبي الكرام الجعفري الممدوح، عنه ابن أبي عمران موسى بن رنجويه[7] الأرمني[8].

٢٧ ـ إبراهيم بن أبي محمود الخراساني:

مولى، روى عن الرضا عليه السلام، ثقة، أعتمد على روايته، صه[9].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وفي جش: ثقة، روى عن الرضا عليه السلام، له كتاب، يرويه أحمد ابن محمّد بن عيسى[10].

---

(١) الخلاصة: ٦/١٨.

(٢) في المصدر: عن أبي عمران موسى بن زنجويه.

(٣) في المصدر زيادة: عن إبراهيم...

(٤) رجال النجاشي: ٢١/٢٩.

(٥) الوجيزة: ١٤٢/١٧.

(٦) حاوي الأقوال: ١٧٩.

(٧) في المصدر: زنجويه.

(٨) هداية المحدثين: ١٠.

(٩) الخلاصة: ٣/٣.

(١٠) رجال النجاشي: ٢٥/٤٣.

وفي ظم: له مسائل[١].

وزاد ست: أخبرنا بها عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه[٢].

وفي كش، حديث معتبر عن الجواد عليه السلام في جلالة قدره[٣].

أقول: في مشكا: ابن أبي محمود الثقة، عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، والحسن بن أحمد المالكي، والحسن بن موسى الخشّاب، وإبراهيم بن هاشم.

وهو عن الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام[٤].

٢٨ ـ إبراهيم بن أبي يحيى المدني:

روى عنه في الفقيه، في الموثق بالحسن بن عليّ بن فضّال[٥].

وكأنّه ابن محمّد بن أبي يحيى المدني الآتي.

وفي تعق: هذا هو الظاهر، كما لا يخفى على المتأمّل. ويروي عنه حمّاد[٦]، وفيه إيماء الى الاعتماد[٧].

أقول: في مشكا: ابن أبي يحيى، عنه ظريف بن ناصح.

وهو عن الصادق عليه السلام[٨].

---

(١) رجال الشيخ: ٣٤٣/٢٠.

(٢) الفهرست: ٨/١٥.

(٣) رجال الكشي: ٥٦٧/١٠٧٢، ١٠٧٣.

(٤) هداية المحدثين: ١٠.

(٥) الفقيه ـ المشيخة ـ: ٤/٩٧، وفيه: المدايني.

(٦) الكافي ٥: ٦/٣٧٦.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٠.

(٨) هداية المحدثين: ١٠.

٢٩ ـ إبراهيم بن أحمد بن محمّد:

أبو إسحاق المقرئ العدل، الطبري، له المناقب، ب[١].

أقول: الظاهر أنّ هذا هو الذي قال فيه ابن أبي الحديد: ذكر أبوالفرج ابن الجوزي في التاريخ في وفاة الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري الفقيه المالكي، قال: كان شيخ الشهود المعدّلين ببغداد، ومتقدّمهم، سمع الحديث الكثير، وكان كريماً، مفضلاً على أهل العلم، وعليه قرأ الشريف الرضي رضي الله عنه القرآن، وهو شاب حدث[٢]... إلى آخره.

٣٠ ـ إبراهيم بن أحمد بن محمّد:

الحسيني الموسوي الرومي، نزيل دار النقابة بالري، فاضل، مقرئ، عه[٣].

٣١ ـ إبراهيم بن إسحاق:

ثقة، دي[٤].

٣٢ ـ إبراهيم بن إسحاق الأحمري:

النهاوندي، له كتب، وهو ضعيف، لم[٥].

وفي جش: كان ضعيفاً في حديثه، متهوماً، له كتب، أخبرنا بها أبو القاسم عليّ بن شبل[٦] بن أسد، قال: حدّثنا أبو منصور ظفر بن حمدون

---

(١) معالم العلماء: ٧/٢٩.

(٢) شرح نهج البلاغة: ١/٣٤، باختلاف يسير.

(٣) فهرست منتجب الدين: ١٩/٢٥.

(٤) رجال الشيخ: ٤٠٩/٦.

(٥) رجال الشيخ: ٤٥١/٧٥.

(٦) في نسخة «م»: سهل.

البادرائي، عنه، بها[1].

وفي ست: إبراهيم بن إسحاق الأحمري، ويكنّى أبا إسحاق النهاوندي، كان ضعيفاً في حديثه، متّهماً في دينه[2].

وزاد صه: في مذهبه إرتفاع، وأمره مختلط، لا أعتمد[3] على شيء ممّا يرويه.

وقد ضعّفه الشيخ في ست، وقال في كتاب الرجال في دي: إبراهيم ابن إسحاق ثقة، فإن يك هو هذا فلا تعويل على روايته[4].

ثمّ في جش ـ بعد ما مرّ ـ: قال أبو عبدالله بن شاذان: حدّثنا عليّ ابن حاتم، قال: أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمّد الهمداني، عن إبراهيم بن إسحاق، وسمع منه سنة تسع وستين ومائتين[5].

وفي ست ـ بعد ما مرّ ـ: صنّف كتباً جماعة[6] قريبة من السداد، أخبرني أبو القاسم عليّ بن شبل بن أسد الوكيل، عن ظفر بن حمدون بن شدّاد البادرائي، عنه.

وأخبرنا الحسين بن عبيدالله، عن التلعكبري، عن أبي سليمان أحمد ابن نصر[7] بن سعيد الباهلي ـ المعروف بابن أبي هراسة ـ عنه[8].

وفي تعق: يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى مع كثرة غمزه في

---

(١) رجال النجاشي: ١٩/ ٢١.

(٢) الفهرست: ٧/ ٩.

(٣) في المصدر: لا أعمل.

(٤) الخلاصة: ١٩٨/ ٤.

(٥) رجال النجاشي: ١٩/ ٢١.

(٦) في نسخة من المصدر: جملتها.

(٧) في الفهرست: نصير، وفي نسخة منه: نصر.

(٨) الفهرست: ٧/ ٩، وفيه: المعروف بابن هراسة.

الرواة، بل والأجلّة، وطعنه فيمن يروي عن الضعفاء، وأخرج من قم جمعاً لذلك، ولم يرو عن ابن محبوب وابن المغيرة والحسن بن خرزاد كما يأتي فيه(١).

وقوله: أطلق لي، أي: رخّص لي.

ويحتمل أن يكون القاسم هو الوكيل الجليل، فيكون في سماعه منه شهادة على الاعتماد، ويؤكّده كثرة الرواية عنه، وكذا رواية الصفّار وعليّ بن شبل الجليلين(٢).

وربّما كان سبب تضعيفهم إيراده الروايات التي يظنّون دلالتها على الغلو، ولذا اتّهموه في دينه، ومرّ الكلام في ذلك في صدر الكتاب(٣).

أقول: الظاهر تغاير المذكور في **دي** مع هذا، ويشير إليه كونه: **لم**، ويدلّ عليه رواية الشيخ **وجش** - كما ترى - عن هذا بواسطتين، وهما: عليّ ابن شبل، وظفر بن حمدون. فيلزم بناءً على الاتّحاد روايتهما رحمهما الله عن الجواد عليه السلام بثلاث وسائط، وهو كما ترى.

واستظهر **شه** أيضاً التغاير، واحتمل كون المذكور في **دي** هو الآتي عن **قي**(٤)(٥).

وجزم في الرواشح بالمغايرة وقال: يروي عن الثقة محمّد بن خالد البرقي، وعن الضعيف أبو سليمان المعروف بابن أبي هراسة(٦).

---

(١) راجع رجال الكشي: ٥١٢/٩٨٩.

(٢) كما في الفهرست: ٧/٩.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٠.

(٤) رجال البرقي: ٥٨ إبراهيم بن اسحاق بن أزور.

(٥) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ٩٣.

(٦) الرواشح...، ونقل ذلك أيضاً في تنقيح المقال: ١/١٤ برقم ٦٤.

وفي مشكا: الأحمري الثقة، عنه محمّد بن الحسن الصفّار، وأحمد ابن سعيد بن نصر الباهلي[١]، وظفر بن حمدون، والقاسم بن محمّد الهمداني[٢].

٣٣ - إبراهيم بن إسحاق بن أزور:

شيخٌ لا بأس به، **قي**[٣].

أقول: مضىٰ ذكره في الذي قبيله، ويأتي في الذي بعد بعده.

٣٤ - إبراهيم بن إسماعيل الخلنجي الجرجاني:

يظهر من كشف الغمّة مدحه[٤]، **تعق**[٥].

٣٥ - إبراهيم الأعجمي:

من أهل نهاوند، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل الشيباني، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن إبراهيم الأعجمي رحمه الله، **ست**[٦].

وفي لم: روى عنه البرقي[٧].

وفي تعق: قرّب في التلخيص والنقد[٨]، كونه الأحمريّ المتقدّم؛ وفي **ست** ترحّم عليه، وهو يأباه؛ وكذا ذكره على حدة في **لم**؛ وإنّ ما ذكره

---

(١) في المصدر: أحمد بن نصر بن سعيد.
(٢) هداية المحدثين: ١٦٦.
(٣) رجال البرقي: ٥٨.
(٤) كشف الغمة: ٢/٤٢٧.
(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢١.
(٦) الفهرست: ١٦/٨، ولم يرد الترحم فيه.
(٧) رجال الشيخ: ٧٨/٤٥١.
(٨) نقد الرجال: ٧٢/١١.

فيه غير ما ذكره في الأحمر؛ ثمّ إنّ ترحّم ست دليل على حسن حاله[١].

أقول: ظاهر الحاوي أيضاً اتّحاده مع الأحمري[٢]؛ بل اتّحاد المذكور عن **قي** أيضاً معهما[٣].

وجزم في الرواشح باتّحاده مع الذي في **قي**، وتغايره مع الأحمري، حيث قال ـ بعد ما مرّ عنه ـ: ولنا أيضاً: إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، يقال له: إبراهيم العجمي، يروي عنه: أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، ذكره الشيخ أيضاً في **لم**[٤]، بعدَ ذكر الأحمري النهاوندي الضعيف[٥]، وهو الذي قال **قي** فيه: إبراهيم بن إسحاق بن أزور شيخ لا بأس به[٦]، انتهى[٧].

وفي مشكا: الأعجمي، عنه أحمد بن أبي عبدالله البرقي[٨].

٣٦ ـ إبراهيم بن حمويه:

روى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى، ولم تستثن روايته، وفيه إشعار بالاعتماد عليه، **تعق**[٩].

٣٧ ـ إبراهيم الخارقي:

في الأصح كأنّه ابن زياد الآتي، أو ابن هارون[١٠].

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢١.
(٢) حاوي الاقوال: ١٠/٧.
(٣) حاوي الاقوال: ٢١٣/١١٠٦.
(٤) رجال الشيخ: ٤٥١/٧٨.
(٥) رجال الشيخ: ٤٥١/٧٥.
(٦) رجال البرقي: ٥٨.
(٧) الرواشح السماوية...، راجع تنقيح المقال: ١/١٤ برقم ٦٤.
(٨) هداية المحدثين: ١٠.
(٩) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢١.
(١٠) هذه الترجمة لم ترد في نسخة «م».

٣٨ ـ إبراهيم بن رجاء الجحدري:

من بني قيس بن ثعلبة، رجل ثقة، من أصحابنا البصرّيين، **صه**[١]، **جش**[٢].

وزاد ست: أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عنه[٣].

أقول: في مشكا: الجحدري الثقة، عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عنه[٤].

٣٩ ـ إبراهيم بن رجاء الشيباني:

أبو اسحاق المعروف بابن أبي هراسة. وهراسة أُمّه، عامّي، **جش**[٥].

وزاد صه: بالراء والسين المهملة، لا أعتمد على ما يرويه[٦].

ثم زاد جش: روى عن الحسن بن عليّ بن الحسين[٧]، وعبدالله بن محمّد بن عمر بن علي، وجعفر بن محمّد، وله عن جعفر نسخة. روى عنه هارون بن مسلم[٨]، **انتهى**.

وكلام الشيخ في الكتابين خال عن لفظة: أبي.

ففي ق: إبراهيم ابن رجاء، أبو إسحاق، المعروف بابن هراسة

---

(١) الخلاصة: ٤/٧.

(٢) رجال النجاشي: ١٦/١٦.

(٣) الفهرست: ٤/٥.

(٤) هداية المحدثين: ١٦٦.

(٥) رجال النجاشي: ٢٣/٣٤.

(٦) الخلاصة: ١٩٨/٥.

(٧) في نسختنا من رجال النجاشي: عن الحسين بن علي بن الحسين.

(٨) رجال النجاشي: ٢٣/٣٤.

الشيباني الكوفي[١].

وفي ست: إبراهيم بن هراسة، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل الشيباني، عن ابن بطّة القمّي، عن أبي عبدالله محمّد بن القاسم، عن إبراهيم بن هراسة[٢]، انتهى.

وهذا القول أنسب بقولهم: هراسة أُمّه.

وربّما يظهر من كلام الشيخ أنّ ابن أبي هراسة غير هذا، فإنّه قال في باب من عرف بلقبه: ابن أبي هراسة، له كتاب الإيمان والكفر والتوبة[٣].

وفي لم: أحمد بن أبي نصر[٤] الىٰ أن قال: المعروف بابن أبي هراسة[٥]. ولعلّ هذا أثبت.

وفي تعق على قوله: أنسب: في القاموس: إبراهيم بن هراسة كسحابة ـ وهو: متروك الحديث[٦]، فتأمّل[٧].

أقول: قال في الحاوي: لا يخفى أنّ لفظ: أبي، في كتاب جش وصه ثابت فيما وجدناه من النسخ، والظاهر منافاة ذلك لكون هراسة أُمّه[٨]، انتهى.

ويظهر من الميرزا أنّ الذي في لم في باب أحمد، أحمد بن أبي

---

(١) رجال الشيخ: ١٤٦/٧٠.

(٢) الفهرست: ٩/١٩.

(٣) الفهرست: ١٩٣/٩٠١.

(٤) في نسختنا من المصدر: أحمد بن النضر.

(٥) رجال الشيخ: ٤٤٢/٣١.

(٦) القاموس المحيط: ٢/٢٥٩.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢١.

(٨) حاوي الاقوال: ٢١٣/١١٠٩.

نصر[١].

ويأتي عن ب أيضاً، لكنّه لم ينقل عن لم هناك إلّا: ابن نصر، فلاحظ[٢].

وفي مشكا: الشيباني، عنه محمّد بن القاسم، وهو عن الحسن بن عليّ بن الحسين، وعبدالله بن محمّد بن عمر بن علي، وجعفر بن محمّد[٣].

٤٠ - إبراهيم بن الزبرقان التيمي الكوفي:

أسند عنه، ق[٤].

٤١ - إبراهيم بن زياد:

أبو أيّوب الخزّاز، الكوفي، ق[٥].

وقيل: هذا ابن عثمان، وقيل: ابن عيسى، ويأتي.

٤٢ - إبراهيم بن زياد الخارقي:

الكوفي، ق[٦].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وفي كش: جعفر بن أحمد، عن نوح بن إبراهيم الخارقي[٧]، قال: وصفت الأئمّة عليهم السلام[٨]، فقلت: أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً صلّى الله عليه وآله عبدهُ ورسوله[٩]، وأنّ عليّاً عليه

---

(١) منهج المقال: ٢١.

(٢) معالم العلماء: ١٠٠٣/١٤٣، وفيه: ابن أبي هراسة بن هودة، واسمه أحمد بن أبي نصر الباهلي، له الأيمان والكفر والتوبة.

(٣) هداية المحدثين: ١٦٦.

(٤) رجال الشيخ: ٤٠/١٤٤.

(٥) رجال الشيخ: ٧٩/١٤٦.

(٦) رجال الشيخ: ٥٦/١٤٥، وفيه: الحارثي، وفي نسخة منه: الخارفي، بدل: الخارقي.

(٧) في المصدر: المخارقي.

(٨) في المصدر: وصفت الأئمة لأبي عبدالله عليه السلام.

(٩) في المصدر: وأن محمّداً رسول الله.

السلام إمام، ثمّ الحسن عليه السلام، ثمّ الحسين عليه السلام، ثمّ عليّ ابن الحسين عليه السلام، ثمّ محمّد بن علي عليه السلام، ثمّ أنت، فقال: رحمك الله، ثمّ[١] اتّقوا الله، اتّقوا الله، عليكم بالورع وصدق الحديث[٢] وعفّة البطن والفرج[٣].

وفي بعض النسخ: المخارقي.

وفي تعق: ما يأتي في إبراهيم المخارقي[٤].

٤٣ ـ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم:

ابن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني، ق[٥].

وفي قب: الزهري، أبو إسحاق المَدَني، نزيل بغداد، ثقة، حجّة، تُكلّم فيه بلا قادح، ومات سنة خمس وثمانين ومائة[٦].

أقول: يأتي ما فيه في الذي يليه فلاحظ.

٤٤ ـ إبراهيم بن سعيد المدني:

أسند عنه، ق[٧].

وفي تعق: الظاهر من بعض اتّحادهُ مع ابن سعد الماضي، وهو محتمل[٨].

---

(١) في المصدر: ثم قال.

(٢) في المصدر زيادة: وأداء الأمانة.

(٣) رجال الكشي: ٤١٩/٧٩٤.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٧.

(٥) رجال الشيخ: ١٤٤/٢٨.

(٦) تقريب التهذيب ١: ٣٥/٢٠٢.

(٧) رجال الشيخ: ١٤٤/٤١.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢١.

٤٥ - إبراهيم بن سلام نيسابوري:

وكيل، **ضا**[١].

وفي **صه:** ابن سلامة نيشابوري، وكيل، من أصحاب الكاظم عليه السلام، لم يقل الشيخ فيه غير ذلك. والأقوى عندي قبول روايته[٢]، إنتهى.

وفي **تعق:** قال شيخنا البهائي: وذلك لأنّهم عليهم السلام لا يجعلون الفاسق وكيلاً[٣].

ويأتي الكلام فيه في الفائدة الثانية[٤].

أقول: قال **شه:** قال **د:** هو ابن سلام بغير هاء، وإنّه من أصحاب الرضا عليه السلام. ونسب ما ذكره من الأمرين الى الضعف[٥].

وفي الحاوي: لا يخفى أنّ قول العلاّمة رحمه الله إنّه: من رجال الكاظم عليه السلام، وهمٌ؛ إذ لم يذكره الشيخ في رجال الكاظم عليه السلام ولا أحد غيره من أصحاب الأصول، الى آخر كلامه[٦].

٤٦ - إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة:

المزني، مولى آل طلحة بن عبيدالله، أبو إسحاق، وكان وجه أصحابنا البصرّيين في الفقه والكلام والأدب والشعر، والجاحظ يحكي عنه.

وقال الجاحظ: ابن داحة، عن محمّد بن أبي عمير[٧]، له كتب،

---

(١) رجال الشيخ: ٣٧/٣٦٩، وفيه: ابن سلامة، وفي نسخة: سلام.

(٢) الخلاصة: ٤/٥.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢١.

(٤) يأتي في خاتمة المنتهى.

(٥) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ٦، رجال ابن داود: ٣١/٢٠.

(٦) حاوي الأقوال: ٢١٣/١١١٠.

(٧) البيان والتبيين: ١/٨٨.

ذكرها بعض أصحابنا في الفهرستات، لم أرَ منها شيئاً. جش[١].

ونحـوه ست، إلاّ أنّ فيه: ابن داحـة، وزاد: ذكر أنّه روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وذكر أنّه صنّف كتباً، ولم نَرَ منها شيئاً، رحمةُ الله عليه ورضوانه[٢].

وفي صه: ابن سليمان بن أبي داحة[٣]، وداحة: أمّه، وقيل: كانت جارية لأبيه نسب إليها[٤].

وقيل: أبوه إسحاق بن أبي سليمان، فوقع الاشتباه، فحوّل لفظ: أبي سليمان، الى داحة.

قال الشيخ: ذكر أنّه روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وكان وجه أصحابنا بالبصرة فقهاً وكلاماً وأدباً وشعراً[٥]، انتهى.

ولا يخفى أنّ ما مرّ من كون داحة أمّه أو جارية لأبيه نسب إليها، يؤيّد قول ست بظاهره، وإن احتمل أن يكون نسب أبوه إليها فقيل لأبي سليمان: أبو داحة، كما هو عادة العرب في مثله كأبي ريشة ونحوه، ثمّ نسب هو إلى أبيه فقيل: ابن أبي داحة، والقول الآخر فيها بعيد غير واضح.

وفي تعق: ربّما يستفاد من وجاهته في الفقه وثاقته. ويأتي في ابن أبي عمير عن جش: ابن داحة[٦]، كما في ست. فالظاهر أنّ: أبي، سهو،

---

(١) رجال النجاشي: ١٥/ ١٤.

(٢) الفهرست: ٤/ ٣، الاّ أنّ الترحم والترضية لم ترد، ووردت في مجمع الرجال: ١/ ٤٤، نقلاً عن الفهرست.

(٣) في المصدر زيادة: المدني (المزني) ست.

(٤) في المصدر: ربّتهُ فنسب إليها.

(٥) الخلاصـة: ٤/ ٨.

(٦) رجال النجاشي: ٣٢٦/ ٨٨٧.

فتأمّل[١].

أقول: قوله دام فضله: ربّما يستفاد... الى آخره، لا يخفى أنّ في استفادة الوثاقة ما لا يخفى، نعم الظاهر إفادة الحسن.

ولذا في الوجيزة أنّه: ممدوح[٢].

وفي الحاوي ذكره في قسم الحسان[٣].

وقوله: يأتي عن جش: ابن داحة، لا يخفى أنّ ما يأتي نقل ذلك عن الجاحظ، كما نقله عنه هنا أيضاً، فلاحظ.

وقول الميرزا رحمه الله: وإن احتمل أن يكون نسب... إلى آخره.

هنا احتمال آخر، وهو أن يكون منسوباً الى أبي داحة أبي أُمّه، ومثله أكثر كثير.

وفي مشكا: ابن أبي داحة الممدوح، عن الصادق عليه السلام[٤].

٤٧ ـ إبراهيم بن سليمان بن عبدالله:

ابن حيّان النهمي الخزّاز.

في صه: قال الشيخ: إنّه كان ثقة في الحديث، وضعّفه غض فقال: إنّه يروي عن الضعفاء وفي مذهبه ضعف، وجش وثّقه أيضاً كالشيخ، وحينئذٍ يقوىٰ عندي العمل بما يرويه[٥]، انتهى.

وفي ست: كان ثقة في الحديث[٦].

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢١ ـ ٢٢.

(٢) الوجيزة: ١٤٣/ ٢٧.

(٣) حاوي الاقوال: ١٧٩/٨٩٧.

(٤) هداية المحدثين: ١٦٧.

(٥) الخلاصة: ٥/١١.

(٦) الفهرست: ٦/٨.

وكذا جش إلّا أنّ فيه: ابن عبيدالله، كما في ضح[1]، ويدل حيّان: خالد[2].

وفيما زاد ست وجش: أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد، عنه[3]. إلّا أنّ في جش بدل أبي طالب الأنباري: عليّ بن حَبَشي.

أقول: في مشكا: ابن سليمان بن عبدالله بن حيّان الثقة، عنه حميد ابن زياد[4].

٤٨ ـ إبراهيم بن شعيب العقرقوفي:

ضا[5]. وفي ظم: ابن شعيب واقفي[6].

وزاد صه: لا أعتمد على روايته[7].

وفي كش: حدّثنا حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى، قال: حدّثنا عليّ بن خطّاب ـ وكان واقفياً ـ ثمّ ذكر أيضاً ما يدلّ على وقفه[8].

وفي د: إبراهيم بن شعيب، م، جخ، واقفي، كش، وفي رجوعهِ خلاف[9]، انتهى.

ولا أدري من أين فهم الخلاف.

---

(١) إيضاح الاشتباه: ١٥/٨٥.

(٢) رجال النجاشي: ٢٠/١٨.

(٣) الفهرست: ٨/٦، وفيه: عن أبي طالب الأنباري عن ابن أبي جيد، عنه.

(٤) هداية المحدثين: ١٦٧.

(٥) رجال الشيخ: ٢٨/٣٦٩.

(٦) رجال الشيخ: ٢٥/٣٤٤.

(٧) الخلاصة: ٢/١٩٧.

(٨) رجال الكشي: ٨٩٥/٤٦٩.

(٩) رجال ابن داود: ٨/٢٢٦.

٤٩ ـ إبراهيم بن شعيب الكوفي:

ق[1]. ولا يبعد اتّحاده مع الواقفي الماضي.

وفي تعق: لا يبعد اتّحاده مع المزني وابن ميثم الآتيين، كما احتمله في النقد[2].

وفي الكافي في باب الدعاء للإخوان بظهر الغيب، بسنده إلى إبراهيم ابن أبي البلاد أو عبدالله بن جندب، قال: كنت في الموقف فلمّا أفضت لقيت إبراهيم بن شعيب فسلّمت عليه، وكان مصاباً بإحدى عينيه، وإذا عينه الصحيحة حمراء كأنّها[3] علقة دم، فقلت له: قد أُصبت بإحدى عينيك وأنا والله مشفقٌ على الأخرى، فلو قصّرت من البكاء قليلاً، فقال: لا والله يا أبا محمّد... الحديث[4][5].

أقول: في الوجيزة: ابن شعيب الكوفي، ضعيف[6].

وهو يعطي اتّحاده عنده مع السابق، وكيف كان، فهذا الخبر مما يؤنس بحاله.

ولم نذكر المزني وابن ميثم، لجهالتهما.

٥٠ ـ إبراهيم الشعيري:

يروي عنه ابن أبي عمير[7]، وفيه إشعار بوثاقته. ولا يبعد كونه أخا

---

(١) رجال الشيخ: ١٤٥/٤٦.

(٢) نقد الرجال: ٩/٥٤.

(٣) في النسختين الخطية: كأنّه، والمثبت من الطبعة الحجرية والمصدر.

(٤) الكافي ٢: ٣٦٨/٦، باختلاف فيه، وقد ورد نصاً في الكافي ٤: ٤٦٥ ـ ٤٦٦/٩، في باب الوقف بعرفة وحدّ الموقف.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٢.

(٦) الوجيزة: ١٤٣/ ٢٨.

(٧) الكافي ٣: ١٢٦/١، التهذيب ١: ٢٨٥/ ٨٣٣.

إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري، إلّا أنّ في بعض الروايات، عن ابن أبي عمير، عن صاحب الشعير[١]، تعق[٢].

٥١ - إبراهيم بن صالح الأنماطي:

يكنّى بأبي إسحاق، كوفي، ثقة لا بأس به. قال لي أبو العبّاس أحمد ابن عليّ بن نوح: انقرضت كتبه، فليس أعرف منها إلّا كتاب الغيبة، أخبرنا به عن أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حميد بن زياد، عن عبيدالله بن أحمد ابن نَهِيْك، عنه، جش[٣].

ثمّ فيه: إبراهيم بن صالح الأنماطي الأسدي، ثقة، روى عن أبي الحسن عليه السلام ووقف.

له كتاب، يرويه عدّة، أخبرنا محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا عبيدالله بن أحمد بن نهيك، قال: حدّثني إبراهيم بن صالح[٤].

وفي ست: كوفيٌّ، يعرف بالأنماطي، يكنّى أبا إسحاق، ثقة، ذكر أصحابنا أنّ كتبه انقرضت، والذي أعرفه[٥] من كتبه كتاب الغيبة، أخبرنا به الحسين بن عبيدالله، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر[٦]، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا عبيدالله بن أحمد بن نهيك، عن إبراهيم الأنماطي[٧].

وفيه أيضاً: إبراهيم بن صالح، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن

---

(١) الكافي ٨: ٤٧٢/٣٠٤.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٢.

(٣) رجال النجاشي: ١٣/١٥.

(٤) رجال النجاشي: ٣٧/٢٤.

(٥) في المصدر: أعرف.

(٦) في المصدر: أحمد بن جعفر.

(٧) الفهرست: ٢/٣.

ابن نهيك، عن إبراهيم بن صالح[١].

وفي بعض النسخ: عنه، وهو ثقة.

والإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد[٢].

وفي ضا: ابن صالح[٣]. وزاد قر: الأنماطي[٤]. وزاد لم: روى عنه أحمد بن نهيك[٥].

ولا يخفى أنّ الراوي عنه: عبيدالله بن أحمد، لا أحمد.

وفي صه: قال الشيخ: إنّه ثقة، وكذا قال جش، إلّا أنّه قال: ثقة لا بأس[٦].

وقال في باب إبراهيم ـ أيضاً ـ: إنّ إبراهيم بن صالح الأنماطي الأسدي ثقة، روى عن أبي الحسن عليه السلام ووقف.

والظاهر أنّهما واحد، مع احتمال تعدّدهما، فعندي تردّد[٧] فيما يرويه[٨]، انتهى.

وفي تعق: إعترض عليه المحقق البحراني بمنع ما ادّعاه من الظهور، بل الظاهر المغايرة، مع أنّ مع الاتّحاد لا وجه لتوقّفه، إذ لو اعتبر الإيمان في الراوي ـ كما صرّح به في الأصول، وفي مواضع كثيرة من كتبه الاستدلاليّة،

---

(١) الفهرست: ١٠/٢٦.

(٢) ورد الاسناد في ترجمة: إبراهيم بن خالد العطار، الفهرست: ١٠/٢٥.

(٣) رجال الشيخ: ٣٦٨/١٧.

(٤) رجال الشيخ: ١٠٤/١٣.

(٥) رجال الشيخ: ٤٥٠/٧١.

(٦) في المصدر: لا بأس به.

(٧) في المصدر: فعندي توقف.

(٨) الخلاصة: ١٩٨/٦.

وكتاب صه ـ ففيه :

أوّلاً : إنّـه منـافٍ لإيراده كثيراً من أهـل العقـائد الفاسدة في القسم الأوّل، وتصريحه بالاعتماد على رواياتهم، مثل : الحسن بن عليّ بن فضّال، وابنه[١]، وغيرهما.

وثانياً : إنّ الواجب حينئذٍ ترك حديثه لا التردّد.

وإن لم يعتبر، فالواجب حينئذٍ قبول رواياته، فالتوقّف لا وجه له على أيّ حال[٢].

أقـول : بملاحظة الأب والنسبة، وما ذكره الشيخ في كتبه، يحصل الظنّ بالاتّحاد.

ونقل هو رحمه الله عن بعض محقّقي هذا الفن أنّ : الظاهر من الشيخ في كتبه اتّحاد الكل[٣].

وذكر الشيخ في لم، وأُخرى في قر، وأُخرى في ضا، بعد ملاحظة حال الشيخ في كتب رجاله عموماً، وفي لم خصوصاً، كما سيجيء في عدّة مواضع.

وكذا بعد ملاحظة أنّ جش قال في الموضعين : روى عنه عبيدالله بن أحمد بن نهيك[٤]. لا يحصل ظنّ يصادم ما ذكرنا.

والظاهر أنّ الشيخ رحمه الله متى كان يرى رجلاً بعنوانٍ في بادئ نظره ذكره لأجل التثبّت، كما أُشير إليه في آدم بن المتوكّل. والغفلة في مثل هذا عن جش متحقّقة، لكن لندرتها منه يضعف الظن، ولذا قال رحمه الله : مع

---

(١) الخلاصة : ٣٧/ ٢، ٩٣/ ١٠٥.

(٢) معراج أهل الكمال : ٥٣ ـ ٥٤/ ١٦.

(٣) معراج أهل الكمال : ٥٥.

(٤) رجال النجاشي : ١٥/ ١٣، ٢٤/ ٣٧.

احتمال تعدّدهما، إشارة الى ضعف الظهور، على أنّه لا أقلّ من التردّد.

قوله: إذ لو اعتبر[1]... إلى آخره.

نختار أوّلاً: الاعتبار، كما صرّح به في مواضع.

قوله: هو مناف... الى آخره.

فيه: أنّ اعتبارهم الأمور من باب الأصل والقاعدة، يعني: أنّ الأصل عدم اعتبار رواية غير المؤمن من حيث أنّه غير مؤمن، أمّا لو انجبر وأيّد بما يجبر ويؤيّد، فلا شبهة في عملهم بها واعتبارهم لها، كما هو معلوم. وقد مرّ بعض الكلام في الفوائد.

فلعلّ اعتماده على روايات مثل: الحسن بن علي وابنه، لما ظهر له من الجوابر والمؤيدات، وهذا هو الظاهر منه رحمه الله، ويشير إليه التأمّل فيما ذكره ونقل بالنسبة إليهم في صه.

ونقل عنه رحمه الله أنّه قال في عبدالله بن بكير: إنّه ممّن أجمعت العصابة[2]. والذي أراه: عدم جواز العمل على الموثّق إلّا أن يعتضد بقرينة، ومنه الإجماع المذكور، انتهى.

قوله: والواجب حينئذٍ... إلى آخره.

وجوبه عليه فرع الظهور المعتدّ به، وهو بعد في التردّد والتأمّل، مع أنّ تردّده عبارة عن عدم وثوقه واعتباره، فيرجع إلى الترك، والمناقشة غير المثمرة لا تناسب الفقيه.

فإن قلت: يحتمل أن يكون حصل لهم العلم في أخبار غير العدول فعملوا بها.

---

(١) في النسخة الخطية: اعتبرت.

(٢) الخلاصة: ٢٤/١٠٧.

قلت: هذا الاحتمال قطعيّ الفساد كما لا يخفى على المتتبّع، ومرّ في الفوائد ما يشير إليه.

وثانياً: عدم الاعتبار.

قوله: فالواجب... إلى آخره.

ممنوع، إذ لا يلزم من عدم الاعتبار: اعتبار مجرّد التوثيق في فاسد الاعتقاد، إذ لعلّه يعتبر في الاعتماد والعمل وثوقاً واعتداداً معتدّاً به، ولعلّه لم يحصل له من مجرّد التوثيق، بملاحظة أنّ فساد الاعتقاد ناشئ عن التقصير في أمر الدين، ولذا يكون مستحقّاً للعقاب.

فإن قلت: إعتراضنا عليه من جهة أنّه رحمه الله ربما يعتمد على فاسد المذهب ويدخله في القسم الأوّل بمجرّد التوثيق، من دون إظهار الجابر والمؤيّد.

قلت: ما ذكرت ممنوع، فإنّ عليّ بن الحسن بن فضّال، ونظائره: كأبيه، وحميد بن زياد، وعليّ بن أسباط، ومن ماثلهم، فيهم من المؤيّدات والجوابر مالا يخفى على المطّلع بأحوالهم، ولذا تراه أخرج أحمد بن الحسن عن القسم الأوّل[1] مع حكمه بتوثيقه، حيث لم يجد فيه ما وجده في أخيه علي، وأضرابه.

على أنّا نقول: عدم إظهاره الجابر ليس دليلاً على عدمه، بل ديدنه في **صه** في الغالب الترجيح والبناء من دون إظهار المنشأ، إلّا أنّه ربما يرجّح **جش** على الشيخ **وكش** **وغض** وغيرهم، وربما يرجّح الشيخ على **جش** **وكش**، وربما يرجّح **غض** على غيره، وهكذا.

ولم يبرز في الأكثر منشأ ترجيحه وبنائه والظاهر وجدانه المنشأ وترجحه

---

(١) الخلاصة: ٢٠٣/١٠.

في نفسه من الخارج والبناء عليه، فتتبّع وتأمّل وانصف[١].

وربما يَظْهر من عبارته المنشأ ولا يُظْهِر كونه منشأ، من ذلك ما في ابن بكير، قال: قال الشيخ: إنّه فطحيّ المذهب إلّا أنّه ثقة... إلى أن قال: فأنا أعتمد على روايته وإن كان فاسد المذهب[٢]. نعم قال في مواضع أُخر ما مرّ.

وممّا ذكر اندفع كثير من اعتراضات كثير ـ كالشهيد الثاني وأمثاله ـ على صه.

فإن قلت: إنّهم ذكروا للعمل بخبر الواحد شروطاً، وذكروا من جملتها: العدالة، وهذا ظاهر في اشتراطها مطلقاً.

قلت: الظاهر من دليلهم وكيفية استدلالهم في كتبهم الاستدلاليّة والرجاليّة: أنّ هذا الشرط شرط لقبول الخبر والعمل به، من دون حاجة الى التثبّت والتوقّف على التفحّص، لا أنّهم بعد التثبّت في خبر غير العدل وحصول الوثوق به وظهور حقيقته لا يعملون به أيضاً، كيف وكتبهم مشحونة من عملهم بمثله وتصريحهم بقبوله، إلّا أنّ حالاتهم مختلفة في الوثوق، وربّما يعبّرون عنه بالمقبول، والمعتبر، والمعمول به، والقوي. فصحيحهم من جملة ما يعملون به، لا هو هو بعينه.

وظنّي أنّ إطلاقهم الصحيح على خبر العادل من جهة عدم احتياجه إلى الجابر أو الجبيرة، نعم ربما يسامحون فيطلقون الصحيح على مقبولهم، وذلك بناءً على مشاركته له في الحجيّة والاعتداد، نظراً إلى أنّه لا مشاحّة في الإطلاق بعد عدم التفاوت في الثمرة.

---

(١) نهاية المقطع الاول من تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٢، ٥٩.

(٢) الخلاصة: ١٠٦/٢٤.

وبهـذا تنـدفـع اعتـراضـات كثيرة، ويظهـر عدم صحّـة الإحتجاج بتصحيحهم على توثيقهم، فتدبّر.

فإن قلت: لعلّ قبولهم قول غير العدل وعملهم بغير الصحيح بناءً على حجّية الجابر في نفسه، فيكون العمل في الحقيقة بالجابر، أو يحصل لهم بواسطة الجابر القطع بمضمونه، فيخرج بسببه عن خبر الواحد الذي ذكروا الشروط لاعتباره.

قلت: يظهر من ملاحظة كتبهم واقوالهم: أنّ جوابرهم ليست بحيث تكـون حجّة برأسها، ولا بحيث يحصل القطع منها منفردة أو منضمّة الى الضعف، وليس بناؤهم على ما ذكرت بغير خفاء.

فإن[1] **قلت**: لعلّ قبوله وقبول غيره قول غير العدل وعملهم بالأحاديث الضعيفة، غفلة منه أو تغيّر رأي.

قلت: إكثارهم ذلك، وكثرة امتزاج مقبولهم مع مردودهم بأنّهم يقبلون ويردّون وهكـذا، يأبىٰ عمّـا ذكـرت، سيّما مع اتّفاقهم على ذلك والعمل كذلك، وخصوصاً مع التصريحات الواردة منهم، كما أشرنا الى شيء منه في الفوائد.

هذا ومضافاً الى شناعة ما ذكرت وعدم مناسبة نسبتهم إليه، على أنّ في توجيه كلامهم وإثبات خطئهم لاجل الردّ عليهم ما لا يخفى، مع أنّ تغيّر الرأي لعلّه لا اعتراض فيه، فتأمل[2].

أقول: **في مشكا**: الأنماطي الثقة أو الموثّق، عنه عبدالله بن أحمد ابن نهيك[3].

---

(١) بداية المقطع الثاني من تعليقة الوحيد البهبهاني.
(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٥٩.
(٣) في المصدر: عبيدالله بن أحمد بن نهيك، وهو الصواب.

وهو عن الكاظم عليه السلام[١].

٥٢ ـ إبراهيم بن عبدالحميد الأسدي:

مولاهم البزّاز، ق[٢].

وفي **ظم**: ابن عبدالحميد، واقفي[٣].

وفي **ضا**: من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه على قول سعد بن عبدالله، واقفي، له كتاب[٤].

وفي **ست**: ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان والحسين بن عبيدالله، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب وإبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير وصفوان، عن إبراهيم.

وله كتاب النوادر، رواه حميد بن زياد، عن عوانة بن الحسين البزّاز، عنه[٥].

وفي **جش**: هو أخو محمّد بن عبدالله بن زرارة لأمّه. روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وأخواه الصباح وإسماعيل إبنا عبدالحميد، له كتاب نوادر، يرويه عنه جماعة، عنه: محمّد بن أبي عمير[٦].

وفي **صه**: وثّقه الشيخ في ست، وقال في كتاب الرجال: إنّه واقفي،

---

(١) هداية المحدثين: ١٦٧.
(٢) رجال الشيخ: ٧٨/١٤٦.
(٣) رجال الشيخ: ٢٦/٣٤٤.
(٤) رجال الشيخ: ١/٣٦٦.
(٥) الفهرست: ١٢/٧.
(٦) رجال النجاشي: ٢٧/٢٠.

من أصحاب الصادق عليه السلام.

قال سعد بن عبدالله: أدرك[١] الرضا عليه السلام ولم يسمع منه، وتركت[٢] روايته لذلك.

وقال الفضل بن شاذان: إنّه صالح[٣]، انتهى.

وقال شه: لا منافاة بين حكم الشيخ بكونه واقفياً وكونه ثقة، وكذلك قول الفضل: إنّه صالح، وحينئذٍ فلا يعارض القول بكونه واقفياً[٤]، انتهى.

وفي كش: إبراهيم بن عبدالحميد الصنعاني، ذكر الفضل بن شاذان أنّه صالح.

وقال نصر بن الصباح: إبراهيم روى[٥] عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وعن الرضا عليه السلام، وعن أبي جعفر عليه السلام، وهو واقفٌ على أبي الحسن عليه السلام، وكان يجلس في المسجد ويقول: أخبرني أبو إسحاق كذا وفعل أبو إسحاق كذا ـ يعني أبا عبدالله عليه السلام ـ كما كان غيره يقول: حدّثني الصادق عليه السلام، وحدّثني العالم، وحدّثني الشيخ، وحدّثني أبو عبدالله عليه السلام، وكان في مسجد الكوفة خلقٌ كثير من أصحابنا، فكلّ واحد منهم يكنّى عن أبي عبدالله عليه السلام باسم[٦]، انتهى ملخّصاً.

وفي تعق، على قول شه: فلا تعارض: لا يخفى تحقّق التعارض،

---

(١) في المصدر: إنّه أدرك.

(٢) في المصدر: فتركت.

(٣) الخلاصة: ١/١٩٧.

(٤) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ٩٣.

(٥) في المصدر: يروي.

(٦) رجال الكشي: ٨٣٩/٤٤٦.

فإنّ ذكره رحمه الله إيّاه في أربعة مواضع من رجاله وعدم توثيقه في شيء منها، مضافاً إلى تصريحه بأنّه واقفي مكرّراً، في غاية الظهور في عدم وثاقته عنده، سيّما بعد ملاحظة رويّته. وتوثيقه في ست من دون إشارة إلى وقفه، ظاهره عدم كونه واقفياً عنده. وكذا الحال بالنسبة إلى كلام الفضل. ودفعه يحتاج إلى نوع عناية، سيّما بالنسبة إلى الفضل بن شاذان.

والأظهر عدم كونه واقفياً لظاهر ست، وكلام الفضل، وكونه من أصحاب الرضا عليه السلام والجواد عليه السلام، لما صرّح به بعض المحقّقين من أنّ الواقفة ما كانوا يروون عن الرضّا عليه السلام ومن بعده، ويأتي في أحمد بن الحسن بن إسماعيل توقّف جش في وقفه لذلك[1].

وقال جدّي: روايته عن الرضا عليه السلام ومن بعده يدلّ على رجوعه[2].

ومما يؤيّد عدم وقفه: تصحيح المعتبر حديث وضع عائشة القمقمة في الشمس[3]، مع أنّه في سنده.

ويأتي عن العلاّمة في عيسى بن أبي منصور عدّ حديثه حسناً. ويظهر منه اعتماد كش وحمدويه والفضل وابن أبي عمير على روايته[4]. مع أنّه أكثر من الرواية عنه.

ولعلّ نسبة الوقف إليه في جخ من كلام سعد أو كلام نصر، وكلامه مع أنّه غير صريح ولا ظاهر وكلام نصر مع عدم حجيّته عند مثل شه، كيف يقاوم جميع ما ذكرنا، سيّما بعد ملاحظة التدافع بينه وبين كلام سعد، وملاحظة

---

(١) رجال النجاشي: ١٧٩/٧٤.

(٢) روضة المتقين: ٤٣/١٤.

(٣) المعتبر: ٣٩/١.

(٤) الخلاصة: ٢/١٢٢.

ما أشرنا إليه من عدم رواية الواقفي عن الرضا عليه السلام ومن بعده.

وبالجملة بعد ملاحظة ما في ضا وكلام نصر، لا يبقى وثوق بعدم كون نسبة الوقف في جخ من جهتها، وقد عرفت ما فيهما. ووجوب الجمع ولو بالتوجيه والتأويل البعيد على تقدير التسليم، فإنّما هو مع المقاومة.

وبالجملة الأقرب عندي كونه من الثقات، والله يعلم[1].

أقول: ظاهر الشيخ في ست وإن كان عدم الوقف، إلاّ أنّ كلامه رحمه الله في جخ صريح فيه. مضافاً الى ب، حيث قال: إبراهيم بن عبدالحميد ثقة، من أصحاب الكاظم عليه السلام، إلاّ أنّه واقفي، له أصل وكتاب النوادر[2].

فيجب إرجاع الظاهر الى الصريح، وكلام الفضل بن شاذان لا ينافي سوء العقيدة أصلاً.

وأمّا كلام بعض المحقّقين فبعد تسليمه، لم يثبت بعد روايته عن الرضا عليه السلام، وكونه من أصحابه عليه السلام لا يستلزمها، بل رأيت تصريح سعد بعدم سماعه منه، وهو ظاهر الشيخ رحمه الله في ضا. نعم ذكر نصر بن الصباح ذلك، وهو لا يعارض كلام سعد، مع أنّه كما ذكر ذلك ذكر وقفه أيضاً.

وقول سعد: ـ ولم يسمع منه عليه السلام وتركت روايته لذلك ـ ينادي بوقفه، إذ لو كان عدم السماع لعدم الوقف لما تركت روايته.

وأمّا تصحيح المعتبر حديثه، ففيه: عدم ثبوت إرادته رحمه الله من الصحيح المعنى المصطلح، بل الظاهر عدمه، كيف وفي سند الرواية:

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٥٩.

(٢) معالم العلماء: ٢٨/٧.

درست، ولا كلام في عدم وثاقته، وصرّح هو سلّمه الله تعالى بأنّ المحقّق وغيره من المتأخّرين أيضاً يطلقون الصحيح على المقبول كما مرّ.

وأمّا ما يأتي من عدّ العلاّمة حديثه حسناً، ففي خلاف مطلوبه أظهر، إذ لو كان إبراهيم عنده ثقة إماميّاً لحكم بصحّة حديثه، إذ ليس فيه من يتوقّف فيه سواه، فالمراد بالحسن المعنى الأعم لا محالة.

وما ذكره سلّمه الله تعالى من المؤيّدات، غير مناف للوقف، وقصاراه الوثاقة بالمعنى الأعم، فتدبّر.

ولذا في الوجيزة: ثقة، غير إمامي[١].

وذكره في الحاوي في الموثّقين[٢] وإن ذكره في الثقات أيضاً[٣]، لكنّه صرّح بأنّ ذلك لاحتمال التعدّد.

وفي مشكا: ابن عبدالحميد الواقفي الثقة[٤]، عنه ابن أبي عمير، وصفوان، وعوانة بن الحسين البزّاز، ودرست[٥].

٥٣ ـ إبراهيم بن عبدالرحمن بن أُميّة:

ابن محمّد بن عبدالله بن ربيعة الخزاعي، أبو محمّد المدني، أسند عنه، ق[٦].

٥٤ ـ إبراهيم بن عبدالله القاري:

من القارة، من خواصّ عليّ عليه السلام من مضر؛ كما في ي[٧]،

---

(١) الوجيزة: ١٤٣/ ٣٠.
(٢) حاوي الاقوال: ١٠٣٧/٩٥
(٣) حاوي الاقوال: ١١/١١.
(٤) في المصدر: الموثّق.
(٥) هداية المحدثين: ١٠.
(٦) رجال الشيخ: ١٤٦/ ٧٥.
(٧) رجال الشيخ: ٣/٣٥ وفيه: إبراهيم بن عبدالله القاري من القارة.

وقي[١]، وصه عنه[٢].

٥٥ ـ إبراهيم بن عبدة:

قال أبو عمرو الكشّي: حكي عن بعض الثقات بنيسابور، وذكر توقيعاً فيه طول[٣]، يتضمّن العتب على إسحاق بن إسماعيل وذمّ سيرته، وإقامة إبراهيم بن عبدة والدعاء له، وأمر ابن عبدة أن يَحمل ما يُحمل إليه من حقوقه الى الرازي، صه، في باب إبراهيم[٤].

وفي الكنى: قال أبو عمرو الكشّي: حكى بعض الثقات[٥]. وهو الصحيح.

وفي كش، توقيع طويل يتضمّن مدحه ونهاية جلالته، يأتي بعضه في إسحاق بن إسماعيل[٦].

وفي تعق: قوله وهو الصحيح.

أقول: في طس أيضاً كما في صه.

وفي الحاشية: هكذا بخط السيّد، والذي في نسختين عندي للاختيار إحداهما مقروءة على السيّد: حكى بعض الثقات[٧]، انتهى.

والظاهر أنّ ما في خطّ السيّد رحمه الله سهو من قلمه، وتبعه العلّامة غفلة لحسن ظنّه به، فتأمّل[٨].

---

(١) رجال البرقي: ٥.

(٢) الخلاصة: ١٩٢، وفي نسختنا منها: ابن عبيدالله القاري.

(٣) في النسخ الخطية: في طول.

(٤) الخلاصة: ٧/ ٢٤.

(٥) الخلاصة: ١٩٠/ ٣٢.

(٦) رجال الكشي: ٥٧٥ ـ ١٠٨٨/٥٧٩.

(٧) التحرير الطاووسي: ١٩.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٣.

٥٦ ـ إبراهيم بن عبيدالله بن العلاء:

المدني، قال ابن الغضائري: لا أعرفه[١]... الى أن قال: هذا لا أعتمد على روايته لطعن[٢] هذا الشيخ فيه، مع أنّي لم أقف له على تعديل من غيره، صه[٣].

وفي تعق: في نسختي من النقد: قال سعد بن عبدالله: أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه، فتركت لذلك روايته. وقال الفضل بن شاذان: إنّه صالح، انتهى.

ومرّ نظير العبارة في إبراهيم بن عبدالحميد، فتأمّل[٤].

أقول: لم أجد ما نقله سلّمه الله في نسختي من النقد، بل لم أجده في إبراهيم بن عبدالحميد أيضاً في المتن، نعم هو مذكور في حاشيته، والظاهر أنّ الناسخ رأى الحاشية مكتوبة بين الأسطر فزعمها على الاسم الأوّل، مع أنّها للثاني، لأنّ ابن عبدالحميد فيه مذكور بعد إبراهيم هذا، وقد وقع خبط في الترتيب، ولعلّه من النسّاخ.

٥٧ ـ إبراهيم بن عثمان:

المكنّى أبا أيّوب الخزّاز، الكوفي، ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد.

وأبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان، عن أحمد بن محمّد بن

---

(١) في المصدر: لا نعرفه.

(٢) في المصدر: لوجود طعن.

(٣) الخلاصة: ١٩٨ ـ ١٩٩/٨.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٤، وفيه بدل «إنّه صالح»: إبنه صالح بن العلاء المدني. وهو إشتباه.

الحسن بن الوليد[١]، عن محمّد بن الحسن بن الصفّار[٢]، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عنه، ست[٣].

وفي جش: إبراهيم بن عيسى، أبو أيّوب الخزّاز[٤]، وقيل: إبراهيم بن عثمان. روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام، ذكر ذلك أبو العبّاس في كتابه، ثقة، كبير المنزلة. عنه: الحسن بن محبوب[٥].

وفي صه: ابن عيسى، أبو أيّوب الخزّاز[٦]، كوفي، ثقة، كبير المنزلة، وقيل: ابن عثمان. روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام[٧].

وفي ق: ابن زياد أبو أيّوب الخزّاز[٨]. ثم في آخر الباب: ابن عيسى، كوفيّ، خزّاز، ويقال: ابن عثمان[٩].

وفي كش: أبو أيّوب، إبراهيم بن عيسى الخزّاز، قال محمّد بن مسعود، عن عليّ بن الحسن بن فضّال: أبو أيّوب، كوفي، اسمه إبراهيم بن عيسى، ثقة[١٠]، انتهى.

وفي رواية صحيحة في قنوت الجمعة، التصريح بأنّه ابن عيسى[١١]،

---

(١) في المصدر زيادة: عن أبيه.

(٢) في المصدر: محمّد بن الحسن الصّفار.

(٣) الفهرست: ١٣/٨.

(٤) في المصدر: الخرّاز.

(٥) رجال النجاشي: ٢٠/٢٥.

(٦) في المصدر: الخرّاز.

(٧) الخلاصة: ١٣/٥.

(٨) رجال الشيخ: ٧٩/١٤٦، وفيه بزيادة: الكوفي.

(٩) رجال الشيخ: ٢٤٠/١٥٤.

(١٠) رجال الكشي: ٦٧٩/٣٦٦.

(١١) الاستبصار ١: ١٦٠٠/٤١٧.

فتدبّر.

وفي تعق: قال المحقّق البحراني: الظاهر أنّ زياداً جدّه، وأنّه إبراهيم ابن عثمان بن زياد، وربّما نُسب الى جدّه.

وفي آخر كتاب الرهون من التهذيب[1]، التصريح بما ذكرناه، انتهى[2].

أقول: في مشكا: ابن عثمان أو ابن عيسى الثقة الخزّاز، عنه ابن أبي عمير، ومحمّد بن عيسى.

ووقع في إسناد الشيخ رواية الحسين بن سعيد، عن إبراهيم الخزّاز، عن عبدالحميد بن عواض[3].

قال في المنتقى: الحسين بن سعيد إنّما يروي عنه بالواسطة، كابن أبي عمير في الغالب، وفي الأقل صفوان بن يحيى، أو عبدالله بن المغيرة، أو فضالة عن الحسين بن عثمان عنه[4].

(وصفوان عنه، والقرينة تفرّق بينه وبين مَنْ تقدّم)[5]. وعنه الحسن بن محبوب، وعبدالله بن المغيرة البجلي الثقة، وعليّ بن الحكم الثقة، وحسين ابن عثمان، وداود بن النعمان، ويونس بن عبدالرحمن[6].

---

(١) التهذيب ٧: ١٧٩/٧٨٧.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٤.

(٣) التهذيب ٢: ٩٢/٢٤٥.

(٤) منتقى الجمان: ٢/٦٢.

(٥) ما بين القوسين لم يرد في المصدر.

وهو مذكور في جامع المقال للطريحي: ٥٣.

(٦) هداية المحدثين: ١١.

٥٨ - إبراهيم بن عربي الأسدي:

مولاهم كوفي، أسند عنه، ق[١].

٥٩ - إبراهيم بن علي بن عبدالله:

ابن جعفر بن أبي طالب الجعفري، **ضا**[٢].

ولا يبعد أن يكون ابن أبي الكرام المتقدّم.

قلت: جزم به في المجمع[٣].

٦٠ - إبراهيم بن علي الكوفي:

راوٍ، مصنّف، عالم، زاهد، قطن بسمرقند، **لم**[٤].

وفي صه: لم يروِ عن الأئمّة عليهم السلام. قال الشيخ: إنّه راوٍ... إلى آخره[٥].

ويخطرُ بالبال أنّ قول الشيخ: راوٍ، لا دلالة فيه على روايته عن الأئمّة عليهم السلام، ويدلّ عليه أيضاً ذكره في **لم**، فتأمّل.

أقول: كأنّ الميرزا رحمه الله فهم من قول العلاّمة ـ بعد قوله: لم يرو، قال الشيخ إنّه راوٍ... الى آخره ـ ظنّ العلاّمة دلالة قول الشيخ على روايته عنهم عليهم السلام، وأنّ مراده رحمه الله بيان خلاف من الشيخ. وليس كذلك، بل العلاّمة رحمه الله أخذ الاسم ومجموع الوصف من **لم**. ومراده من قولـه: لم يرو، بيان عدم روايته عنهم عليهم السلام، ومن إيراد كلام الشيخ رحمه الله، ذكر أسباب حسنه وقبول روايته، وهي كونه راوياً مصنّفاً

---

(١) رجال الشيخ: ١٤٥/٤٣.

(٢) رجال الشيخ: ٣٦٨/٢٣.

(٣) مجمع الرجال: ١/٣٥.

(٤) رجال الشيخ: ٤٣٨/٢.

(٥) الخلاصة: ٧/٢٦.

زاهداً. . . إلى آخره، فلا تغفل.

وذكره في الحاوي في قسم الحسان[١].

وفي الوجيزة: ممدوح[٢].

٦١ ـ إبراهيم بن عمر اليماني:

الصنعاني[٣]، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، ذكر ذلك أبو العبّاس وغيره، جش[٤].

وفي صه، بعد نقل ذلك عنه قال: وقال غض: إنّه ضعيف جدّاً، ثمّ قال: والأرجح عندي قبول روايته وإن حصل بعض الشك بالطعن فيه[٥].

واعترض عليه شه، بأنّ في ترجيح تعديله نظر.

أمّا أوّلاً: فلتعارض الجرح والتعديل، والأوّل مرجّح، مع انّ كُلّاً من الجارح والمعدِّل لم يذكر مُستنداً ليُنظر في أمره.

وأمّا ثانياً: فلأنّ جش نقل توثيقه وما معه عن أبي العبّاس وغيره، كما يظهـر من كلامه. والمراد بأبي العبّاس هذا: أحمد بن عقدة، وهو زيديّ المذهب، لا يعتمد على توثيقه، أو ابن نوح. ومع الاشتباه لا يفيد. وغيره مبهم لا يفيد فائدة يعتمد عليها.

وأمّا غير هذين من مصنّفي الرجال كالشيخ الطوسي وغيره، فلم ينصّوا عليه بجرح ولا تعديل، نعم قبول المصنّف روايته أعمّ من تعديله، كما يعلم من قاعدته، ومع ذلك لا دليل على ما يوجبه[٦]، انتهى.

---

(١) حاوي الأقوال: ١٧٩/٨٩٩.

(٢) الوجيزة: ١٤٤/ ٣٣.

(٣) في رجال النجاشي والخلاصة زيادة: شيخٌ من أصحابنا.

(٤) رجال النجاشي: ٢٠/٢٦.

(٥) الخلاصة: ٦/١٥.

(٦) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ٧.

وفيه: إنّ كون التـوثيق في كلام جش مجـرّد النقل غير واضح، بل الظاهر أنّه حكم منه بالتوثيق.

وإشارة الى شيوع ذلك وشهرته إن عاد: ذلك، الى التوثيق.

وربّما احتمل أن يكون إشارة الى روايته عنهما عليهما السلام، وحينئذٍ لا بحث.

على أنّ الجارح ليس بمقبول القول ـ نعم ربما قبل قوله عند الترجيح أو عدم المعـارض ـ فإنّه مع عدم توثيقه، قد كثر منه القدح في جماعة لا يناسب ذلك حالهم.

هذا، وقد يؤيّد التوثيق هنا رواية ابن أبي عمير ولو بواسطة، سيّما وهو حمّاد بن عيسى[1]، فتدبّر.

وفي ست: له أصلٌ، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد ابن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد ابن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عنه.

وأخبـرنا أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك والقاسم بن إسماعيل القرشي جميعاً، عنه[2].

وفي تعق على قول الميرزا: إنّ الجارح ليس بمقبول.

قال المحقّق الشيخ محمّد: يستفاد من صه الاعتماد على قوله، ففي ترجمة صباح بن قيس قال في القسم الثاني: إنّه أبو محمّد، كوفيّ، زيديّ، قاله غض؛ وقال: إنّ حديثه يعدّ في حديث أصحابنا ضعيفاً[3]، وقال جش:

---

(١) رجال النجاشي: ٢٠/ ٢٦، في ترجمته.

(٢) الفهرست: ٩/ ٢٠.

(٣) في التعليقة: صحيحاً، وهو اشتباه.

إنّه ثقة[١].

والظاهر من ذكره في القسم الثاني الاعتماد على **غض**، انتهى.

أقول: وكذلك فعل في جابر بن يزيد[٢]، وعبدالله بن أيّوب بن راشد[٣]، وظفر بن حمدون[٤]، وغيرهم.

وفي إدريس بن زياد ربما يظهر منه مقاومة جرحه لتعديل **جش**[٥]، وكذا في الحسين بن شاذويه[٦].

وبالجملة: من تتبّع **صه**، بل **وجش**، وجدهما يقبلان قوله مطلقاً، لا في خصوص صورة الترجيح أو عدم المعارض كسائر المشايخ. ومن تتبّع كلام **طس** وجدهُ كثيرُ الاعتمادِ عليه، عظيمُ الاعتقاد به.

وذكره الشيخ في أوّل **ست**[٧] بما سنشير إليه. وسيجيء في ترجمته ما يزيد على ذلك.

فالأولى أن يقال: إنّ بناء **صه** على الترجيح والتعديل، وترجيحه قول شيخٍ على آخر، ليس من نفس توثيقهم وجرحهم، وبمجرّد ذلك دائماً، وإن كان منشأ الترجيح ومبنى اجتهاده غير معلوم من كلامه في بعض المواضع، على ما أشرنا إليه في إبراهيم بن صالح.

على أنّا نقول: ربما كان ترجيح الجرح عنده ليس على الإطلاق، بل في صورة التساوي أو رجحان غير معتدٍّ به، ولعلّ ترجيحه هنا من رجحان

---

(١) الخلاصة: ٢/٢٣٠.

(٢) الخلاصة: ٢/٣٥.

(٣) الخلاصة: ٢٣/٢٣٨.

(٤) الخلاصة: ٣/٩١.

(٥) الخلاصة: ٢/١٢.

(٦) الخلاصة: ٢١/٥٢.

(٧) الفهرست: ١.

معتدٍّ به عنده، وجش عنده في غاية الضبط ونهاية المهارة، كما هو في الواقع كذلك.

وقول شه: أبو العبّاس مشترك.

فيه: إنّ الظاهر أنّه: ابن نوح، لأنّه شيخ **جش**، وبين جش وابن عقدة وسائط، مضافاً إلى أنّ ابن نوح جليل، والآخر عليل، والإطلاق ينصرف الى الكامل، سيّما عند أهل هذا الفن، خصوصاً جش، فإنّهم يعبّرون عن الكامل به لا الناقص، بل ربما كان تدليساً عندهم.

وقوله: ومع ذلك لا دليل على ما يوجبه.

فيه: إنّ ما اعتمدت عليه من أخبار غير الإماميّة، ومن لم يثبت توثيقه، أكثر من أن يحصى، فضلاً عن غيرك.

وبالجملة: لا يوجد من لا يعمل بغير الصحيح بناءً على الاصطلاح الجديد. مضافاً إلى أنّه لا يكاد يوجد صحيح يثبت عدالة كُلّ واحدٍ من سلسلة سنده بالنحو الذي ذكره واعتبره، وعلى تقدير وجوده، فالاقتصار عليه فاسد[١].

أقول: ما ذكره دام فضله حقٌّ لا شبهة فيه، لكنّه والميرزا قبله غفلا عن ذهاب **شه** إلى أنّ ابن الغضائري على سبيل الإطلاق: الحسين بن عبيدالله، الثقة الجليل، لا ابنه أحمد، فلا يرد عليه اعتراض الميرزا وغيره من هذه الجهة، ولا يحتاج إلى تكلّف الجواب. نعم قوله: وأما ثانياً... إلى آخره. بتمامه ليس في محلّه، فلا تغفل.

وفي مشكا: ابن عمر اليماني الثقة، عنه حمّاد بن عيسى، وهو عن

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٤ ـ ٢٥.

أبي خالد القمّاط[١].

٦٢ - إبراهيم بن عيسى:

هو أبو أيّوب على قول، وقد تقدّم.

٦٣ - إبراهيم بن الفضل الهاشمي:

المدني، أسند عنه، ق[٢].

وفي تعق: روى عنه جعفر بن بشير[٣] كما قيل، ففيه إشعار بوثاقته[٤].

٦٤ - إبراهيم الكرخي:

هو ابن أبي زياد[٥].

٦٥ - إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى:

أبو إسحاق، مولى أسلم، مدني. روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، وكان خصّيصاً، والعامّة لهذه العلّة تضعّفه.

وحكى بعض أصحابنا عن بعض المخالفين، أنّ كتب الواقدي سائرها إنّما هي كتب إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى، نقلها الواقدي وادّعاها.

وذكر بعض أصحابنا أنّ له كتاباً مبوّباً في الحلال والحرام، عن أبي عبدالله عليه السلام.

الحسين بن محمّد الأزدي، عنه، به، جش[٦].

صه الى قوله: خاصّاً به، خصّيصاً بحديثنا، والعامّة تضعّفه لذلك.

---

(١) هداية المحدثين: ١١.

(٢) رجال الشيخ: ٢٥/١٤٤.

(٣) الفقيه ٢: ٧٦٥/١٧٣، وفيه: إبراهيم بن الفضيل.

وفي طبعة جماعة المدرسين ٢: ٢٦٥/ ٢٣٨٨: إبراهيم بن الفضل.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٦.

(٥) تقدمت ترجمته برقم ٢٤.

(٦) رجال النجاشي: ١٢/١٤.

ويعد مدني: وقيل: أبو الحسن[١].

وفي ست: ابن محمّد بن يحيى[٢] أبو إسحاق، مولى أسلم من قصي، مدني. روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، وكان خاصّاً بحديثنا والعامّة تضعّفه لذلك.

ذكر يعقوب بن سفيان في تاريخه في أسباب تضعيفه عن بعض الناس: أنّه سمعه ينال من الأوّلين.

ذكر[٣] بعض ثقات العامّة، أنّ كتب الواقدي... إلى قوله: له كتاب مبوّب في الحلال والحرام، عن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام.

أخبرني أحمد بن محمّد القابوسي، عن الحسن[٤] بن محمّد بن علي الأزدي، عنه[٥].

وفي تعق: قال المحقّق البحراني: أسلم بالضم: قبيلة من الأزد، وبالفتح: قبيلة من قضاعة.

وأقصى: بفتح الهمزة، والقاف والصاد المهملة، كذا عن مشايخنا[٦].

---

(١) الخلاصة: ٦/٤.

(٢) في نسختنا من المصدر: ابن محمّد بن أبي يحيى.

(٣) في المصدر: وذكر.

(٤) كتب فوق (الحسن) في المخطوطة: الحسين ظ.

(٥) الفهرست: ١/٣، وفي نسختنا منه: أخبرنا به أحمد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازي، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الحافظ، قال: حدثنا المنذر بن محمّد القابوسي، قال: حدثنا الحسين بن محمّد بن علي الأزدي، قال: حدثنا إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى.

(٦) معراج أهل الكمال: ٧٥، والظاهر أنّ الشرح اللغوي لـ «أسلم» من الوحيد البهبهاني وليس من المحقق البحراني، كما يظهر ذلك من التعليقة.

ثمّ قال: أورده في صه في القسم الأوّل، فيدلّ على قبول روايته، مع أنّه شرط عدالة الراوي موافقاً لجمهور أصحابنا، ولا يظهر ممّا ذكر فيه عدالته[١]، انتهى.

والجواب عنه مرّ في ابراهيم بن صالح الأنماطي.

ومـا مرّ من أنّ العامّة تضعّفه لذلك، يشهد له ما عن صاحب ميزان الاعتدال: هو كذّابٌ، رافضي[٢][٣].

أقول: الذي نقله بعض الجامعين للرجال عن الكتاب المذكور هكذا: إبراهيم بن أبي يحيى، رافضي، ثقة؛ فلعلّ ذلك عنه في غيره[٤].

وفي مختصر تذكرة الذهبي: إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى الفقيه المحدِّث، أبـو إسحاق الأسلمي المدني، أحد الأعلام. ثـمّ قال: قال المؤلّف: ما كان ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث، وكان من أوعية العلم، وعمل موطّأً كبيراً، ولكنّه ضعيف عند الجماعة، ثمّ قال: وقال أبو همّام: سمعته يشتم بعض السلف.

وقال ابن معين وأبو داود: رافضي كذّاب[٥]، انتهى.

وعن تهذيب الأسماء للنووي: إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى، شيخ الشافعي.

وأبي يحيى: سمعان، ويقال له: إبراهيم بن محمّد بن أبي عطاء.

روى عنه الشافعي. اتّفق العلماء على تضعيفه وجرحه، وإن كان يرى

---

(١) معراج أهل الكمال: ٧٤.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٥٧ ـ ١٨٩/٥٨.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٦.

(٤) مجمع الرجال: ١/ ٦٣.

(٥) تذكرة الحفاظ ١: ٢٣٣/٢٤٦.

القدر[١]، انتهى.

وبعض أجلّاء العصر[٢] حَسِبَ دلالة قولهم: كان خصّيصاً والعامّة تضعّفه لذلك، على عاميّته، وأنّ سبب بغضهم إيّاه روايته لنا.

وهو عجيب منه.

وأنت إذا أحطْت بما مرّ ممّا قاله فيه مشايخ الفريقين وعلماء الطائفتين، لا أظنّك ترتاب في تشيّعه.

ولذا في الوجيزة: ممدوح[٣].

وفي ست: رحمه الله[٤].

وما مرّ من أنّ أقصى: بفتح الهمزة؛ في نسختي من ست، ونقله عنه في الحاوي: قصي، من غير همزة[٥].

وفي الصحاح: قصي، مصغراً: اسم رجل[٦].

وفي د، ضبطه أفصى، بالفاء[٧].

وفي الصحاح: أفصى: اسم رجل[٨].

وفي القاموس: أفصى: جماعة[٩].

وأمّا كون أقصى ـ بالقاف ـ اسم رجل، فلم أعثر عليه بعد، فتتبّع.

---

(١) تهذيب الأسماء ١: ٣٥/١٠٣.

(٢) هو المحقق المتقن مولانا السيد محسن البغدادي النجفي (منه قده).

(٣) الوجيزة: ١٤٤/ ٣٨.

(٤) الفهرست: ١/٣، ولم يرد فيه الترحم، وورد في نسخة القهبائي في المجمع: ٦٣/١.

(٥) حاوي الأقوال: ١١١٤/٢١٤.

(٦) الصحاح: ٢٤٦٣/٦.

(٧) رجال ابن داود: ٢٩/٣٣.

(٨) الصحاح: ٢٤٥٥/٦.

(٩) القاموس المحيط: ٣٧٤/٤.

وفي مشكا: ابن أبي يحيى، عنه الحسين بن محمّد الأزدي.

وهو عن الباقر والصادق عليهم السلام[١].

٦٦ - إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل:

روى عنه عليّ بن الحسن الطاطري[٢]، وفيها إشعار بوثاقته، لما سيأتي في ترجمته، تعق[٣].

أقول: وذلك قول الشيخ رحمه الله: إنّ الطائفة عملت بما رواه الطاطريّون[٤].

وهذا لا يشعر بوثاقة من رووا عنه أصلاً، بل ولا بمدح له مطلقاً، لأنّ المراد أنّهم لم يكونوا يتوقّفون في رواية يتّفقون في سندها بسببهم، وإن كانوا مخالفين في المذهب، لا أنّ من رووا عنه ثقة، أو فيه قوّة، فتأمّل.

٦٧ - إبراهيم بن محمّد الأشعري:

قمّي، ثقة، روى عن موسى والرضا عليهما السلام، وأخوه الفضل، وكتابهما شركة، رواه الحسن بن عليّ بن فضّال عنهما، جش[٥].

صه، الى قوله: عن الكاظم والرضا عليهما السلام[٦].

وفي ست: له كتاب بينه وبين أخيه الفضل بن محمّد، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن محمّد بن الحسين، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عنهما[٧].

---

(١) هداية المحدثين: ١٦٨.

(٢) راجع رجال النجاشي: ٤٥٦/١٧٣، ترجمة زكريّا بن يحيى الواسطيّ.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٦.

(٤) عدة الأصول: ٣٨١/١.

(٥) رجال النجاشي: ٤٢/٢٤.

(٦) الخلاصة: ٢٠/٦.

(٧) الفهرست: ١٤/٨.

وفي لم: أخو الفضل بن محمّد[1].

وفي تعق: وثّقه طس أيضاً في كتاب كشف المحجة[2][3].

أقول في مشكا: ابن محمّد الأشعري الثقة، عنه الحسن بن عليّ بن فضّال.

وهو عن الكاظم والرضا عليهما السلام[4].

٦٨ - إبراهيم بن محمّد بن بسّام:

المصري، يكنّى أبا إسحاق، روى عنه التلعكبري إجازة، **لم**[5].

٦٩ - إبراهيم بن محمّد بن سعيد:

ابن هلال بن عاصم بن سعيد[6] بن مسعود الثقفي رضي الله عنه، أصله كوفي.

وسعيد[7] بن مسعود أخو أبي عبيد بن مسعود عمّ المختار، ولاّه أمير المؤمنين عليه السلام المدائن، وهو الذي لجأ إليه الحسن عليه السلام يوم ساباط.

وانتقل أبو إسحاق إبراهيم - هذا - الى أصفهان وأقام بها، وكان زيدياً أوّلاً، ثمّ انتقل الى القول بالإمامة.

ويقال: إنّ جماعة من القمّيّين كأحمد بن محمّد بن خالد وغيره وفدوا إليه[8] إلى أصفهان وسألوه الانتقال الى قم فأبى.

---

(١) رجال الشيخ: ٧٧/٤٥١.

(٢) كشف المحجة: ١٢٥.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٦.

(٤) هداية المحدثين: ١٦٨.

(٥) رجال الشيخ: ٤٣/٤٤٥، ولم ترد فيه: إجازة.

(٦ و٧) في المصدر: سعد.

(٨) في المصدر: عليه.

وله مصنّفات كثيرة، أخبرنا بجميع هذه الكتب أحمد بن عبدون، عن عليّ بن محمّد بن الزبير القرشي، عن عبدالرحمن بن إبراهيم، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد.

وأخبرنا بكتاب المعرفة، الأجلّ المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي، والشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد رحمهما الله جميعاً، عن عليّ بن حبشي الكاتب ـ قال الشيخ أبو علي: ابن حبش بغير ياء ـ عن الحسن بن عليّ بن عبدالكريم الزعفراني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد.

ومات إبراهيم بن محمّد هذا رحمه الله سنة ثلاث وثمانين ومائتين، ست[1].

فقالوا: أصفهان، فحلف لا أروي هذا الكتاب إلاّ بها. فانتقل إليها، ورواه بها، ثِقةً منه بصحّة ما رواه فيه.

وله مصنّفات كثيرة. ثمّ عدّ بعضها ـ وكذا في ست ـ وهي تنوف على أربعين، منها: كتاب السقيفة، كتاب الردّة، كتاب فدك، كتاب المودّة في ذوي القربى، كتاب ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام، كتابان في الإمامة، كتاب المتعتين، كتاب الوصيّة.

ونحوه جش الى قوله فأبى، وزاد: وكان سبب خروجه من الكوفة أنّه عمل كتاب المعرفة، وفيه المناقب المشهورة والمثالب، فاستعظمه الكوفيّون، وأشاروا عليه بان يتركه ولا يخرجه، فقال: أيُّ البلاد أبعد من الشيعة؟

---

(١) الفهرست: ٤/٧.

ثمّ ذكر طرقاً متعدّدة إليه[١]؛ وكذا ست[٢].

وفي القسم الأوّل من صه: كان زيدياً أوّلاً ثمّ انتقل الى القول بالإمامة، وصنّف فيها وفي غيرها، ذكرنا كتبه في كتابنا الكبير. ثمّ ذكر تاريخ وفاته[٣]. وكذا جش، كما مرّ عن ست.

وفي تعق: يظهر حسنه من أمور: وفد القمّيّين إليه، وسؤال الانتقال الى قم. وإشارة الكوفيّين بعدم إخراج كتابه، وكونه صاحب مصنّفات[٤]، وملاحظة أسامي كتبه[٥]، وترحّم الشيخ عليه. وقال خالي: له مدائح كثيرة، ووثّقه طس[٦]، انتهى.

قلت: معاملة القمّيّين المذكورة ربما تشير الى وثاقته. ينبّه على ذلك ما يأتي في إبراهيم بن هاشم[٧].

٧٠ ـ إبراهيم بن محمّد بن سماعة:

أخو جعفر وحسن، ويأتي مع جعفر إن شاء الله.

وفي تعق: ربما يظهر من ترجمة أبيه وأخيه جعفر معروفيّته، بل

---

(١) رجال النجاشي: ١٦/١٩.

(٢) الفهرست: ٤ ـ ٧.

(٣) الخلاصة: ٥/١٠.

(٤) في المصدر زيادة: كثيرة.

(٥) في المصدر زيادة: وما يظهر منها.

(٦) الوجيزة ١٤٤/ ٣٩. وكتاب إقبال الأعمال: ١٥، فصل: فيما نذكره من الروايات بمعرفة أول شهر رمضان، وفيه: ورأيت كتاب الحلال والحرام لإسحاق بن إبراهيم الثقفي، الثقة... إلى آخره.

والصواب: أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي، ذكر ذلك الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة ٧: ٦١/٣٢٢.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٦.

نباهته، وتكنّيه بأبي محمّد[١].

٧١ ـ إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الختلي:

يروي عن سعد بن عبدالله وغيره من القمّيّين، وعن عليّ بن الحسن ابن فضّال، وكان رجلاً صالحاً، لم[٢].

وزاد في صه، بعد الختلي: بضمّ الخاء المعجمة بعدها تاء مثنّاة من فوق. وبعد وعن عليّ بن الحسن بن فضّال: ولم يروِ عن الأئمّة عليهم السلام[٣]، انتهى.

وفي القاموس: ختل ـ كسكر ـ: كورة بما وراء النّهر[٤].

وفي تعق: هو والد هشام بن إبراهيم المشرقي[٥].

أقول في الوجيزة: ممدوح[٦].

وفي الحاوي أيضاً ذكره في الحسان[٧].

٧٢ ـ إبراهيم بن محمّد بن عبدالله الجعفري:

أسند عنه، ق[٨].

وفي تعق: الظاهر أنّه إبراهيم بن محمّد بن علي بن عبدالله بن جعفر ابن أبي طالب، والد عبدالله الثقة الصدوق، وهو جدّ سليمان بن جعفر الجعفري المشهور.

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٦.

(٢) رجال الشيخ: ٤٣٨/٦.

(٣) الخلاصة: ٢٨/٧.

(٤) القاموس المحيط: ٣٦٦/٣.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٦.

(٦) الوجيزة: ١٤٥/٤٠.

(٧) حاوي الأقوال: ٩٠١/١٨.

(٨) رجال الشيخ: ١٤٤/٣٠.

ويأتي في ابنه عن جش أنّ أباه روى عن الباقر والصادق عليهما السلام[١][٢].

أقول: جزم بما ذكره في المجمع[٣].

واحتمل بعض كونه ابن أبي الكرام[٤]؛ وربما يبعده كون ذاك من ضا، ولم ينقل أنّه كان قر، ق أيضاً؛ وهذا قر، ق، ولم يثبت أنّه ضا أيضاً.

٧٣ - إبراهيم بن محمّد بن علي الكوفي:

أسند عنه، ق[٥].

٧٤ - إبراهيم بن محمّد بن فارس النيسابوري:

دي[٦]، وفي كر: نيسابوري[٧].

وفي صه: لا بأس في نفسه، ولكن بعض من يروي عنه[٨].

وفي كش: قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمّد بن مسعود... إلى أن قال: فقال: وأمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي هو عنه[٩].

وفي تعق: قال المحقّق البحراني: وثّقه طس[١٠].

---

(١) رجال النجاشي: ٢١٦/٥٦٢.
(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٧.
(٣) مجمع الرجال: ١/٦٨.
(٤) جامع الرواة: ١/٣٢.
(٥) رجال الشيخ: ١٤٤/٣٤.
(٦) رجال الشيخ: ٤١٠/١١.
(٧) رجال الشيخ: ٤٢٨/١٠.
(٨) الخلاصة: ٧/٢٥.
(٩) رجال الكشي: ٥٣٠/١٠١٤.
(١٠) بلغة المحدثين: ٣٢٥.

أقول: لعلّ ما ذكره أخذه ممّا في كتاب السيّد رحمه الله من قوله: **إبراهيم بن محمّد بن فارس، ثقة في نفسه، ولكن ببعض[1] من يروي[2] عنه.**

الطريق: أبو عمرو الكشّي، عن أبي النضر، انتهى.

وقال المحرّر في حاشيته: صورة الكلام في الاختيار: وأمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي عنه. هكذا في النسختين اللتين إحداهما مقروءة على السيّد، والعجب بعد هذا ممّا ذكره السيّد رحمه الله[3]، انتهى.

أقـول: لعلّ ما ذكره رحمه الله من أنّ: لا بأس، نفي لجميع أنواع البـأس، ويؤكّـده قوله: ولكن ببعض من يروي عنه، وفي ذلك إشارة إلى الوثاقة، ومرّ في الفوائد[4][5].

أقول: جعله في النقد: ري فقط، ونقل عن د أنّه جعله لم[6]، وتنظّر فيه[7].

والثاني في محلّه دون الأوّل.

هذا وفي نسختي من الاختيار أيضاً كما ذكره المحرّر. وفي التحرير وحاشيته كما مرّ.

---

(١) في التحرير: بعض.
(٢) في نسخة «ش» زيادة: هو.
(٣) التحرير الطاووسي: ٢٢/١١.
(٤) فوائد الوحيد المطبوعة ذيل رجال الخاقاني ـ الفائدة الثانية ـ: ٣١.
(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٧، باختلاف بعض الكلمات.
(٦) رجال ابن داود: ٣٣/٣٢.
(٧) نقد الرجال: ١٠١/١٣، وفيه: من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام.

لكن في حاشية شه على صه هكذا: في كش: ثقة في نفسه[١].

وهو يؤيّد ما في التحرير، إن لم يكن مأخوذاً منه.

وما في تعق من أنّ: لا بأس، نفي... إلى آخره؛ قال في الوسيط أيضاً كذلك، واستقربه[٢].

وفي الوجيزة: ممدوح[٣].

وذكره في الحاوي في الثقات[٤]، لنقل شه التوثيق عن كش، ثمّ في الحسان[٥]، لعدم عثوره على التوثيق في نسخ كتاب كش، فتدبّر.

٧٥ - إبراهيم بن محمّد بن معروف:

أبو إسحاق المذاري - بالميم المفتوحة، والذال المعجمة، والراء بعد الألف - شيخٌ من أصحابنا، ثقة. روى عن أبي علي محمّد بن عليّ بن همّام، ومن كان في طبقته، صه[٦].

وزاد جش: له كتاب المزار، أخبرنا به الحسين بن عبيدالله، عنه[٧].

وفي ست: صاحب حديث وروايات، له كتاب مناسك الحج، أخبرنا به وبرواياته أحمد بن عبدون، عنه[٨].

---

(١) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ٨.

(٢) الوسيط: ٨.

(٣) الوجيزة: ١٤٥/ ٤١.

(٤) حاوي الأقوال: ١٢/ ١٤.

(٥) حاوي الأقوال: ١٨٠/ ٩٠٢.

(٦) الخلاصة: ٥/ ١٤، وفيه: أبي علي محمّد بن همام، وكان في طبقته.

(٧) رجال النجاشي: ١٩/ ٢٣.

(٨) الفهرست: ٧/ ١١.

٧٦ ـ إبراهيم بن محمّد:

مولى[١] قريش، روى عنه التلعكبري إجازة، لم[٢].

٧٧ ـ إبراهيم بن محمّد بن ميمون:

غير مذكور في الكتابين.

وعن كتاب ميزان الاعتدال: إنّه من أجلّاء الشيعة، روى عن عابس[٣]، انتهى.

ولعلّه ابن ميمون الآتي.

٧٨ ـ إبراهيم بن محمّد الهمداني:

ضا[٤]، ج[٥]، دي[٦].

وفي صه: وكيل، كان حجّ أربعين حجّة، وروى كش في سند ـ ذكرته في الكتاب الكبير ـ عن أبي محمّد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله البرقي بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل، فقال لنا: العليل[٧] ثقة، وأيّوب بن نوح ثقة، وإبراهيم بن محمّد الهمداني وابن حمزة[٨] وأحمد بن إسحاق، ثقات جميعاً[٩].

وفي نسخة بدل العليل: العامل.

---

(١) في المصدر: إبراهيم بن محمّد بن مولى، والظاهر أنّه اشتباه.

(٢) رجال الشيخ: ٤٤٦/٤٧.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ٦٣/٢٠٣، وفيه: أجلاد الشيعة.

(٤) رجال الشيخ: ٣٦٨/١٦.

(٥) رجال الشيخ: ٣٩٧/٢.

(٦) رجال الشيخ: ٤٠٩/٨.

(٧) في الخلاصة: العامل.

(٨) في الخلاصة: وأحمد بن حمزة.

(٩) الخلاصة: ٦/٢٣.

وقال شه: في هذا الطريق من هو مطعون عليه، ومجهول العدالة، ومجهول الحال[١]، انتهى.

وفي كش: محمّد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمّد[٢]، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي... الى آخر ما نقله صه، إلاّ أنّ فيه: والغائب العليل؛ وأحمد بن حمزة، بدل: ابن حمزة[٣].

وفيه أحاديث أُخر تدلّ على جلالته[٤].

وفي تعق: يأتي في محمد بن علي بن إبراهيم، أنّ إبراهيم بن محمّد وأولاده كانوا وكلاء الناحية[٥].

ويظهر من ترجمة فارس بن حاتم، أنّ المراد بالعليل: علي بن جعفر الهماني، وكأنّه كان عليلاً[٦].

وقوله: وابن حمزة، كذا بخطّ السيّد رحمه الله، وتبعه في صه، وإلاّ ففي الإختيار أيضاً كما نقله المصنّف عن كش[٧].

أقول: ذكره الفاضل الشيخ عبد النبي الجزائري في قسم الثقات، وقال: ما ذكره المحشّي ـ يعني شه ـ من الكلام في السند غير واضح كلّه، نعم محمّد بن أحمد[٨] مشترك بين الثقة وغيره، مع قرب احتمال كونه

---

(١) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ٨.

(٢) في نسخة «م» لم يرد: علي بن محمّد.

(٣) رجال الكشي: ١٠٥٣/٥٥٧.

(٤) رجال الكشي: ١١٣٥/٦١١ و١١٣٦.

(٥) راجع رجال النجاشي: ٩٢٨/٣٤٤.

(٦) رجال الكشي: ١٠٠٥/٥٢٣، ١٠٠٩/٥٢٦.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٧.

(٨) في المصدر: ابن محمّد.

المحمودي.

ثمّ قال: في فوائد صه ما لفظه: ومنهم[١] أحمد بن إسحاق وجماعة، وقد خرج التوقيع في مدحهم. وروى أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد[٢] بن أبي عبدالله بالعسكر، فورد علينا رسول[٣] من قبل الرجل فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري، وإبراهيم بن محمّد الهمداني، وأحمد بن حمزة ابن اليسع، ثقات.

وظاهر الحال يشهد بأنّ هذا كلام الشيخ، وطريقه الى أحمد بن إدريس الى سائر رواياته في ست صحيح، وباقي الطريق واضح الصحّة.

ثمّ قال: وقد ذكرناه أيضاً في الفصل الرابع نظراً إلى ما ذكره العلاّمة هنا[٤].

ثمّ ذكره في الفصل الرابع، واعتذر بهذا العذر الواهي[٥]، وهو غريب بعد ما مرّ عنه.

٧٩ ـ إبراهيم بن محمّد بن يحيىٰ المدني:

أسند عنه، ق[٦].

أقول: هو ابن محمّد بن أبي يحيى كما في بعض نسخ جخ أيضاً، وحكم به في الوسيط[٧].

---

(١) في هامش المخطوطة: اي الوكلاء المحمودين (منه).

(٢) في المصدر: ومحمّد.

(٣) رسول، لم ترد في المصدر.

(٤) حاوي الأقوال: ١٣/ ١٧.

(٥) حاوي الأقوال: ٢١٥/ ١١٦.

(٦) رجال الشيخ: ١٤٤/ ٢٤، وفيه: إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى المدني...

(٧) الوسيط: ٨.

وفي الوجيزة ظنّهما اثنين، وقال في الأوّل: ممدوح، وفي الثاني: أسند عنه[١]، فتأمّل.

٨٠ ـ إبراهيم المخارقي:

لا يبعد كونه الخارقي المتقدّم وهو ابن زياد، إلّا أنّه وقع في كش هكذا[٢] فيما رأيت من نسخه ونسخ الاختيار. نعم في الاختيار الطاووسي بخطّ طس: إبراهيم الخارقي[٣].

وفي تعق: لا يبعد كما في النقد كونه إبراهيم بن هارون الخارقي الآتي[٤]، ويحتمل اتّحادهما، وكون أحدهما نسبة الى الجد.

وبالجملة: الظاهر الخارقي والمخارقي وهمٌ، وممّا ينبّه عليه ما سيجيء في الحسين بن سلمة[٥].

أقول: جزم في الوسيط بالاتّحاد[٦].

ولم أذكر الحسين لجهالته، والذي في ترجمته: الحسين بن سلمة الخارقي الكوفي[٧]، فتأمّل جدّاً[٨].

وفي الوجيزة: إبراهيم المخارقي ممدوح[٩]، ولم يذكر ابن زياد،

---

(١) الوجيزة: ٢ و٣.

(٢) رجال الكشي: ٧٩٤/٤١٩.

(٣) التحرير الطاووسي: ٢/١٣.

(٤) نقد الرجال: ١٠٨/١٤.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٧.

(٦) الوسيط: ٩.

(٧) رجال الشيخ: ٨٠/١٧٠، وفيه: الحسين بن سلمة، أبو عمارة الهمداني المحاربي الكوفي.

(٨) في هامش المخطوطة: وجه التأمّل إنّ كون الحسين خارقياً أي مدخل له في كون إبراهيم كذلك (منه).

(٩) الوجيزة: ٥٧/١٤٦.

فتأمّل.

٨١ - إبراهيم بن مسلم بن هلال:

الضرير، كوفيٌّ، ثقة، ذكره شيوخنا في أصحاب الأصول، **صه**[١].

وزاد **جش**: عنه حميد[٢].

أقول: في مشكا: ابن مسلم الثقة، عنه حميد[٣].

٨٢ - إبراهيم بن المفضّل بن قيس:

ابن رمانة الأشعري، مولاهم، أسند عنه، ق[٤].

٨٣ - إبراهيم بن موسى بن جعفر:

ابن محمّد بن علي بن الحسين عليه السلام، كان شيخاً كريماً[٥]، تقلّد الإمرة على اليمن في أيّام المأمون من قبل محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين الذي بايعه أبو السرايا بالكوفة، كذا في الإرشاد[٦].

وفي الكافي في باب أنّ الإمام متى يعلم أنّ الأمر صار إليه؛ رواية تدلّ على ذمّه[٧].

قلت: في سند الرواية ضعف.

وفي الوجيزة: ممدوح[٨].

---

(١) الخلاصة: ٢١/٦.

(٢) رجال النجاشي: ٢٥/٤٤.

(٣) هداية المحدثين: ١٢.

(٤) رجال الشيخ: ١٤٥/٤٧.

(٥) في المصدر: كان سخيّاً، شجاعاً، كريماً.

(٦) الإرشاد: ٢/٢٤٥.

(٧) الكافي ١: ٣١١/٢.

(٨) الوجيزة: ١٤٥/ ٤٦.

٨٤ ـ إبراهيم بن المهاجر الأزدي:

الكوفي، أسند عنه، ق[١].

٨٥ ـ إبراهيم بن مهزم الأسدي:

من بني نصر أيضاً، يعرف بابن أبي بردة، ثقة ثقة. روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام، وعمّر عمراً طويلاً.

له كتاب، محمّد بن سالم بن عبدالرحمن، عنه، به، **جش**[٢].

ونحوه صه، إلى قوله: طويلاً[٣].

وفي ست: له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن ابن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه[٤].

أقول: في مشكا: ابن مهزم، عنه الحسن بن محبوب[٥].

٨٦ ـ إبراهيم بن مهزيار:

ج[٦]، دي[٧].

وفي جش: له كتاب البشارات؛ محمّد بن عبدالجبّار، عنه، به[٨].

وفي صه: روى كش عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، أنّ أباه لمّا حضره الموت دفع إليه مالاً، وأعطاه علامة لمن يسلّم إليه المال، فدخل إليه

---

(١) رجال الشيخ: ١٤٦/٦٦.

(٢) رجال النجاشي: ٢٢/٣١.

(٣) الخلاصة: ٦/١٩.

(٤) الفهرست: ٩/٢١.

(٥) هداية المحدثين: ١٢.

(٦) رجال الشيخ: ٣٩٩/١٩.

(٧) رجال الشيخ: ٤١٠/١٠، باضافة: أهوازي.

(٨) رجال النجاشي: ١٦/١٧.

شيخ فقال: أنا العمري، فأعطاه المال.

وفي الطريق ضعف[١]، انتهى.

وحكم بصحّة طريق الصدوق رحمه الله الى بحر السقا[٢]، وهو فيه؛ وهو يعطي التوثيق.

وعدّه في ربيع الشيعة من الأبواب والسفراء للصاحب عليه السلام الّذين لا تختلف الشيعة القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم[٣].

وفي كش: في حفص بن عمر والمعروف بالعمري، وإبراهيم بن مهزيار، وابنه محمّد: أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي ـ وكان من القوم، وكان مأموناً على الحديث ـ قال: حدّثني إسحاق بن محمّد البصري، قال: حدّثني محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، ثمّ ذكر ما نقل مضمونه في صه[٤].

وفي تعق على قوله: وفي الطريق ضعف: تضعيفه بأحمد بن علي، وإسحاق بن محمّد. وفيه ما سيجيء فيهما.

وقول المصنّف: وهو يعطي التوثيق؛ فيه ما أشرنا إليه في الفوائد[٥].

هذا، ويروي عنه محمّد بن أحمد بن يحيى[٦]، ولم تستثن روايته، وفيه إشعار بوثاقته.

ويدلّ عليها أيضاً كونه وكيلاً؛ ويظهر وكالته أيضاً ممّا سيجيء في ابنه

---

(١) الخلاصة: ١٧/٦.

(٢) الخلاصة: ٢٧٩.

(٣) اعلام الورى: ٤٤٥ ـ ٤٤٦.

(٤) رجال الكشي: ١٠١٥/٥٣١.

(٥) فوائد الوحيد البهبهاني ـ الفائدة الثالثة ـ: ٥٦، المطبوعة ضمن رجال الخاقاني.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٩٢٣/٢٣٤.

محمّد، وغير ذلك[١].

أقول: في الوجيزة: ثقة، من السفراء[٢].

وفي الحاوي: ذكر الصدوق في كتاب كمال الدين ما لفظه: حدّثنا محمّد بن موسى المتوكّل[٣]، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار؛ ثمّ ذكر حديثاً مطولاً يتضمّن ثناءً عظيماً من القائم عليه السلام على إبراهيم بن مهزيار، إلّا أنّه هو الراوي[٤]. انتهى، فتأمّل.

وفي مشكا: ابن مهزيار، عنه محمّد بن عبدالجبّار[٥].

٨٧ ـ إبراهيم بن ميمون الكوفي:

ق[٦]. ثم فيهم أيضاً: إبراهيم بن ميمون بيّاع الهروي[٧]؛ ولا يبعد الاتّحاد.

وفي تعق: يأتي من المصنّف عند ذكر طرق الصدوق رحمه الله ما يشير الى حسن حاله في الجملة[٨].

ويروي عنه ابن أبي عمير بواسطة حمّاد[٩]، وكذا بواسطة معاوية بن عمّار[١٠]؛ وكذا فضالة، عن حمّاد، عنه[١١]؛ وصفوان، عن ابن مسكان

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٨.

(٢) الوجيزة: ١٤٦/ ٤٩.

(٣) في الحاوي وكمال الدين: محمّد بن موسى بن المتوكل.

(٤) حاوي الأقوال: ٢١٥/ ١١١٨، كمال الدين ٢: ٤٤٥/ ١٩.

(٥) هداية المحدثين: ١٢.

(٦) رجال الشيخ: ١٤٥/ ٤٩.

(٧) رجال الشيخ: ١٥٤/ ٢٣٦.

(٨) منهج المقال ـ الفائدة الثامنة ـ: ٤٠٨.

(٩) الكافي ٥: ٢٧٠/ ٥.

(١٠) الكافي ٤: ١٧١/ ٤.

(١١) التهذيب ٣: ٢٦٨/ ٧٦٧.

عنه[١]؛ وكذا علي بن رئاب[٢].

وفي جميع ما ذكر الإشارة[٣] الى وثاقته.

وعن قب: إنّه صدوق[٤]. وسيشير إليه المصنّف[٥].

هذا مضافاً الى ما يظهر من استقامة رواياته وكثرتها[٦].

أقول: يأتي في ترجمة عبدالله بن مسكان، أنّ إبراهيم هذا حمل جواب مسائل عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام[٧]، فيظهر أنّ الإمام عليه السلام كان يعتمد عليه؛ فهو معتمد عليه وفاقاً للمجمع[٨].

ويأتي عن تعق ما يقوّيه عند ذكر طرق الصدوق.

ومضى: ابن محمّد بن ميمون.

٨٨ ـ إبراهيم بن نصر بن القعقاع الجعفي:

كوفي، يروي عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، ثقة، صحيح الحديث، صه[٩].

وزاد جش: عنه جعفر بن بشير[١٠].

وفي قر: ابن نصر[١١].

---

(١) الكافي ٤: ٢٣٥ ـ ٢٣٦/ ١٧.

(٢) الكافي ٤: ١٠٦/ ٥.

(٣) في التعليقة: إشارة.

(٤) تقريب التهذيب ١: ٤٥/ ٢٩٣.

(٥) منهج المقال: ٤٠٨ الفائدة الثامنة.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٨.

(٧) رجال الكشي: ٣٨٢/ ٧١٦.

(٨) مجمع الرجال: ١/ ٧٥، ٤/ ٥٢ ذكر الموضوع فقط ولم يذكر فيه أنّه معتمد.

(٩) الخلاصة: ٦/ ١٦.

(١٠) رجال النجاشي: ٢١/ ٢٨.

(١١) رجال الشيخ: ١٠٤/ ١٢.

وزاد ق: القعقاع الكوفي، أسند عنه[١].

وفي ست: له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبري، عن أبي علي محمّد بن همّام، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل، عن جعفر بن بشير، عنه[٢].

وفي تعق: في رواية جعفر بن بشير عنه إشعار بالوثاقة؛ وأُسند عنه بالقوّة؛ مضافاً الى كونه ذا كتاب؛ ومضى الكلّ في الفوائد[٣].

أقول: لمّا كان التوثيق ساقطاً في كلام جش وصه من نسخته أيّده الله من رجال الميرزا رحمه الله استدل بما استدل، وهو موجود في سائر النسخ فلاحظ.

وفي مشكا: ابن نصر الثقة، عنه جعفر بن بشير[٤].

٨٩ - إبراهيم بن نصير الكشّي.

ثقة، مأمون، كثير الرواية، صه[٥]، لم[٦].

وفي ست: له كتاب رويناه بالإسناد الأول، عن حميد، عن القاسم ابن إسماعيل، عنه[٧].

والإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري[٨].

---

(١) رجال الشيخ: ١٤٥/٥٥.

(٢) الفهرست: ٩/١٨.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٨.

(٤) هداية المحدثين: ١٢، وفيه: ابن أبي النصر، والظاهر أنّه إشتباه، أو خطأ مطبعي.

(٥) الخلاصة: ٧/٢٧.

(٦) رجال الشيخ: ٤٣٩/١٤.

(٧) الفهرست: ١٠/٢٨.

(٨) ذكر الاسناد في ترجمة إبراهيم بن خالد العطّار - الفهرست -: ١٠/٢٥.

٩٠ ـ إبراهيم بن نعيم العبدي:

أبو الصباح الكناني، من عبدالقيس، وينسب الى كنانة لأنّه نزل فيهم، ق[١].

وفي جش بعد الكناني: نزل فيهم فنسب إليهم، كان أبو عبدالله عليه السلام يسمّيه الميزان لثقته، رأى أبا جعفر عليه السلام، وروى عن أبي إبراهيم عليه السلام. له كتاب، صفوان، عنه، به[٢].

وفي صه، بعد الكناني: ثقة أعتمد[٣] على قوله، سمّاه الصادق عليه السلام الميزان، قال له: أنت ميزانٌ لا عين فيه. رأى أبا جعفر الجواد عليه السلام[٤]، وروى عن أبي إبراهيم موسى عليه السلام[٥].

وفي قر: قال له الصادق عليه السلام: أنت ميزانٌ لا عين فيه، كان يسمّى الميزان من ثقته. له أصل، رواه محمّد بن إسماعيل بن بزيع ومحمّد ابن الفضل[٦] وأبو محمّد صفوان بن يحيى[٧].

وفي كش: محمّد بن مسعود، عن علي بن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء، عن بعض أصحابنا قال: قال أبو عبدالله عليه السلام لأبي الصباح الكناني: أنت ميزان، فقال له: جعلت فداك إنّ الميزان ربما كان فيه عين، فقال: أنت ميزانٌ ليس فيه عين[٨].

---

(١) رجال الشيخ: ١٤٤/٣٣.

(٢) رجال النجاشي: ١٩ ـ ٢٠/٢٤.

(٣) في الخلاصة: أعمل.

(٤) في النسخة المطبوعة: رأى أبا جعفر عليه السلام، وورد في النسخة الخطية من الخلاصة تقييده: بالجواد.

(٥) الخلاصة: ١/٣.

(٦) في نسخة «م»: محمّد بن الفضيل.

(٧) رجال الشيخ: ١٠٢/٢.

(٨) رجال الكشي: ٣٥٠/٦٥٤، وفي نسخة «م»: ليس عينٌ فيه.

محمّد بن مسعود، قال: قال علي بن الحسن بن فضّال: أبو الصباح الكناني ثقة[١]، وإنّما سمّي الكناني لأنّ منزلهُ في كنانة، وكان عبدياً[٢]، انتهى.

ويأتي ما في ست في الكنى[٣].

وفي تعق: يأتي في زياد بن المنذر عن المفيد رحمه الله أنّه من فقهاء أصحابهم عليهم السلام الأعلام... إلى آخره[٤][٥].

أقول: قال شه: ذكر كش حديث العين مرسلاً عن الصادق عليه السلام، والظاهر أنّه الأصل فيه كغيره من الأخبار الواردة في الرجال[٦].

قلت: وعلى تقدير كون المرسل هو الأصل فيه، فجزم أساطين الفن والحكم بوثاقته ـ سيّما بعد اتّفاق كلمتهم ـ كاف في هذا الباب.

هذا، وقول صه: رأى أبا جعفر الجواد عليه السلام، الظاهر أنّ القيد سهو من قلمه طاب ثراه، والعبارة مأخوذة ظاهراً من جش، ويشهد له ذكره في قر.

وفي مشكا: ابن نعيم الثقة المكنّى بأبي الصباح[٧]، عنه صفوان بن يحيى، ومحمّد بن الفضيل، والقاسم بن محمّد، وفضالة بن أيّوب، ومحمّد ابن إسماعيل بن بزيع، وعثمان بن عيسى، وعلي بن الحسن بن رباط،

---

(١) في المصدر: ثقة وكان كوفياً.

(٢) رجال الكشي: ٣٥١/٦٥٨.

(٣) الفهرست: ١٨٥/٨٣٦.

(٤) مصنفات المفيد ٩: ٣١ ـ ٣٢، العدد والرؤية.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٨.

(٦) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ٦.

(٧) في المصدر: المكنى بأبي الصباح الكناني.

ومحمّد بن إسحاق الخزاز، وظريف بن ناصح، وعبدالله بن المغيرة الثقة، وعلي بن النعمان النخعي الثقة، وعلي بن الحكم.

وهو عن صابر، ومنصور بن حازم، وعبدالله بن أبي يعفور[١].

٩١ - إبراهيم بن هارون الخارقي:

الكوفي، ق[٢].

وفي تعق: فيه ما مرّ في ابراهيم المخارقي[٣].

٩٢ - إبراهيم بن هاشم:

أبو إسحاق القمّي، أصله كوفي، انتقل الى قم. قال أبو عمرو الكشّي: تلميذ يونس بن عبدالرحمن، من أصحاب الرضا عليه السلام، هذا قول كش، وفيه نظر.

واصحابنا يقولون: أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم هو.

له كتب، عليّ ابنه، عنه، بها، جش[٤].

وكذا صه وست الى قوله: بقم، إلّا قوله: قال أبو عمرو... إلى: فيه نظر.

وزادا: وذكروا أنّه لقى الرضا عليه السلام[٥].

وزاد في صه: وهو تلميذ يونس بن عبدالرحمن، ولم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديله بالتّنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله، انتهى.

---

(١) هداية المحدثين: ١٢.

(٢) رجال الشيخ: ١٤٦/٦٨.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٩.

(٤) رجال النجاشي: ١٦/١٨.

(٥) الخلاصة: ٤/٩، الفهرست: ٤/٦.

وإنّما قيّد بالتنصيص، لأنّ ظاهر الأصحاب تلقّيهم روايته بالقبول، كما ينبّه عليه قولهم: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم.

وقال شه: ذكر الشيخ في أحاديث الخمس أنّه أدرك أبا جعفرٍ الثاني عليه السلام، وذكر له معه خطاباً في الخمس[١]، انتهى.

ثمّ زاد ست: جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ أبو عبدالله، وابن عبدون، والحسين بن عبيدالله، كلّهم عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبدالله[٢] العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه[٣].

وفي أوّل الترجمة: رضي الله عنه[٤].

وفي تعق: قول العلاّمة: ولا تعديله بالتّنصيص، إشارة الى أنّه ظاهر من الأصحاب إلاّ أنّهم لم ينصّوا عليها.

وقوله: والروايات، يشير الى ما ذكرناه في الفوائد.

وفيه ـ مضافاً الى ما ذكر ـ أنّ العلاّمة رحمه الله صحّح جملة من طرق الصدوق هو فيها، كطريقه الى عامر بن نعيم[٥]، وكردويه[٦]، وياسر الخادم[٧]. وكثيراً ما يعدّ أخباره في الصحاح كما في المختلف[٨].

بل قال جدّي: جماعة من أصحابنا يعدّون أخباره من الصحاح[٩].

---

(١) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ٧، التهذيب ٤: ١٤٠/٣٩٧.

(٢) في الفهرست: عبيدالله.

(٣) الفهرست: ٤/٦.

(٤) في نسختنا من الفهرست لم ترد الترضيّة.

(٥) الخلاصة: ٢٧٨.

(٦) الخلاصة: ٢٧٧.

(٧) الخلاصة: ٢٧٨.

(٨) مختلف الشيعة: ٤٨٧.

(٩) روضة المتقين: ١٤/٢٣.

ونقل المحقّق البحراني عن بعض معاصريه ـ والظاهر من طريقته أنّه خالي رحمه الله ـ توثيقه عن جماعة وقوّاه[١]، لأنّ اعتماد جلّ أئمّة الحديث من القمّيين على حديثه لا يتأتّى مع عدم علمهم بثقته، مع أنّهم كانوا يقدحون بأدنى شيء، كما أنّهم غمزوا في أحمد بن محمّد بن خالد مع ثقته وجلالته بأنّه يروي عن الضعفاء ويعتمد المجاهيل[٢]، مع أنّ ولده الثقة الجليل اعتمد في نقل الأخبار جلّها عنه، واعتمد ثقة الإسلام عليه مع قرب عهده به في أكثر أخباره.

قلت: وكذا سعد بن عبدالله[٣]، وعبدالله بن جعفر الحميري[٤]، ومحمّد بن يحيى[٥]، وغيرهم من الأجلّاء، وكذا كونه شيخ الإجازة، وكذا رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عنه[٦] وعدم استثنائه[٧].

وعن والد شيخنا البهائي رحمه الله: إنّي لأستحيي أنْ لا أعدّ حديثه صحيحاً[٨].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ويقوّيه أيضاً ما مرّ من نشره حديث الكوفيين بقم، سيّما بعد ملاحظة

---

(١) البلغة ـ الهامش ـ: ٣٢٦. وراجع كتاب الأربعين للمجلسي: ٥٠٧.

(٢) في المصدر ورد: المراسيل.

(٣) التهذيب ٤: ٢٠٧/٦٠١.

(٤) الفقيه ـ المشيخة ـ: ٤/٩٣.

(٥) الفقيه ـ المشيخة ـ: ٤/٩٩.

(٦) التهذيب ٤: ٢١٩/٦٣٩.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٩.

(٨) راجع معراج أهل الكمال: ٨٧ فقد نقل نص العبارة. والمذكور في وصول الأخيار للشيخ حسين بن عبدالصمد ـ والد الشيخ البهائي ـ: ٩٩: واعلم أن ما يقارب الصحيح عندنا في الاحتجاج ما رواه علي بن إبراهيم، عن أبيه. لأنّ أباه ممدوح جداً، ولم نَرَ أحداً من أصحابنا نص على ثقته، ولكنهم وثقوا ابنه. بل هو عندنا من أجلاء الأصحاب، وأكثر رواياته عن أبيه.

أنّ النشر لا يتحقّق ظاهراً إلاّ بالقبول، وأنّ انتشاره عندهم من حيث العمل والاعتماد لا مجرّد النقل، الى غير ذلك ممّا لا يحصى كثرة.

وقول جش: فيه نظر.

لعلّ وجهه عدم دركه الرضا عليه السلام باعتقاده.

وقال المحقّق الشيخ محمّد: ذكرت له وجوهاً في حاشية الفقيه، والذي يخطر الآن بالبال أنّ أوجهها كون النظر راجعاً إلى كونه من أصحاب الرضا عليه السلام، لأنّ جش ذكر في ترجمة علي بن إبراهيم الهمداني: وروى إبراهيم بن هاشم، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، عن الرضا عليه السلام... إلى أن قال: والظاهر أنّ الشيخ تبع كش[1]، فتأمّل.

أقول: ما مرّ من ذكر جش ذلك في ترجمة علي بن إبراهيم، كذا في تعق بخطّه دام فضله، والكلام المذكور مذكور في ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم[2]، فالظاهر وقوع سقط في قلمه.

وما ذكره المحقّق المذكور في وجه النظر واستوجهه لا يخلو من نظر، سيّما قوله: والظاهر أنّ الشيخ تبع كش؛ فانّه بمكان من الخفاء.

ولعلّ وجه النظر كونه تلميذ يونس، وربما يشير إليه تعقيبه بقوله: وأصحابنا يقولون أوّل من نشر... الى آخره. لأنّ أهل قم ـ كما يأتي ـ يونس عندهم ضعيف غير مقبول القول، كثير الطعن والذم؛ فاذا كانت هذه حال الشيخ عندهم، فكيف يكون التلميذ مقبولاً وكلامه مسموعاً، إلى حدّ ينشر حديث الكوفيّين عندهم وفي بلدهم، على وجه القبول منه والتسليم له.

---

(١) راجع تكملة الرجال: ١/١٠٨، وفيه: ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم الهمداني، كما في رجال النجاشي: ٣٤٤/٩٢٨ كما سينبه عليه المصنف بعد أسطر.

(٢) رجال النجاشي: ٣٤٤/٩٢٨.

هذا وربما ادّعي رواية إبراهيم هذا عن الصادق عليه السلام، لما ذكره الشيخ رحمه الله في زيادات باب الأنفال من التهذيب: عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صدقات أهل الذمّة... الحديث[1].

واستظهر الشهيد الثاني في حواشيه على الحديث إرسال الرواية، لأنّ إبراهيم **ضا**، وهو تلميذ يونس، وهو ظم **ضا**؛ مع أنّ إبراهيم روى عن الجواد عليه السلام أيضاً، فروايته عن الصادق عليه السلام لا تخلو عن بعد.

وردّه في الرواشح بأنّ الصادق عليه السلام توفّي سنة ثمان وأربعين ومائة، وهي بعينها سنة ولادة الرضا عليه السلام، وتوفّي عليه السلام سنة ثلاث ومائتين والجواد عليه السلام إذ ذاك في تسع سنين من العمر، فيمكن أن يكون لإبراهيم إذ يروي عن الصادق عليه السلام عشرون سنة، ثمّ يكون قد بقي الى زمن الجواد عليه السلام من غير بعاد[2].

قلت: نحن في غُنْية عمّا تكلّفه المحقّقان المذكوران كلاهما، والدعوى المذكورة في حيّز المنع، فانّ الرواية المذكورة بعينها حرفاً فحرفاً من دون تغيير حرف مرويّة في الكافي في باب صدقة أهل الجزية، بل في التهذيب أيضاً في باب الجزية: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن

---

(١) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٥/ ٣٧٩. لكن ورد فيه: محمّد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمّد بن مسلم...

إلّا أنّ في الطبعة الحجرية من التهذيب: ١/ ٢٥٦ ذكر السند كما في المتن، وفي هامشها ذكر الواسطة عن نسخة.

(٢) الرواشح السماوية: ٥٠.

صدقات أهل الجزية... الحديث[1]، فتدبّر.

هذا وفي الوجيزة: ممدوح كالصحيح[2].

وفي الحاوي ذكره في قسم الثقات[3]، ثمّ في قسم الحسان[4].

وفي مشكا: ابن هاشم القمّي تلميذ يونس بن عبدالرحمن، عنه ابنه علي، ومحمّد بن الحسن الصفّار، وسعد بن عبدالله، ومحمّد بن أحمد بن يحيى، وأحمد بن إسحاق بن سعد[5].

٩٣ - إبراهيم بن هراسة:

مضى في ابن رجاء.

٩٤ - إبراهيم بن يحيى:

هو ابن أبي البلاد.

٩٥ - إبراهيم بن يزيد المكفوف:

ضعيف، يقال إنّ في مذهبه ارتفاعاً، جش[6].

وزاد صه: فلا أعمل بروايته[7].

وفي كر: ابن يزيد المكفوف، وأخوه أحمد بن يزيد[8].

٩٦ - إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم:

الكندي، الطحّان، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ثقة،

---

(١) الكافي ٣: ٥/٥٦٨، التهذيب ٤: ٣٣٣/١١٣، إلّا أنّه وَرَدَ في التهذيب بدل ـ أهل الجزية ـ: أهل الذمّة.

(٢) الوجيزة: ١٤٦/ ٥٣.

(٣) حاوي الأقوال: ١٤/ ٢٢.

(٤) حاوي الأقوال: ٩٠٣/١٨٠.

(٥) هداية المحدثين: ١٢.

(٦) رجال النجاشي: ٢٤/ ٤٠.

(٧) الخلاصة: ١٩٨/ ٧.

(٨) رجال الشيخ: ٤٢٨/ ١٢ ـ ١٣. ولم يرد فيه: المكفوف.

صه[1].

وزاد جش: له كتاب نوادر، أحمد بن ميثم، عنه، به[2].

وفي ست: له كتاب رويناه بالإسناد الأوّل عن حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم، عنه[3].

والإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري.

وفي بعض النسخ بعد عنه: وهو ثقة.

قلت: منها نسختي، ونقلها عنه في المجمع أيضاً[4].

وفي مشكا: ابن يوسف الثقة، عنه أحمد بن ميثم[5].

٩٧ ـ أبي بن ثابت بن المنذر:

ابن حزام[6]، أخو حسّان، شهد بدراً وأحداً، ل[7].

وزاد صه ـ وقد[8] ذكره في القسم الأوّل ـ ترجمة ثابت[9].

ويأتي في إياس أنّه قُتل يوم بئر معونة[10].

٩٨ ـ أبي بن قيس:

قتل يوم صفّين، صه في القسم الأوّل[11].

---

(١) الخلاصة: ٦/٢٢.

(٢) رجال النجاشي: ٢٣/٣٦.

(٣) الفهرست: ١٠/٢٧.

(٤) مجمع الرجال: ١/٨١.

(٥) هداية المحدثين: ١٣. ولم يرد فيه التوثيق.

(٦) في نسخة «م»: ابن حرام.

(٧) رجال الشيخ: ٤/١٣.

(٨) في نسخة «ش»: بعد.

(٩) الخلاصة: ٢٢/١.

(١٠) الخلاصة: ٢٣/١.

(١١) الخلاصة: ٢٢/٤.

وفي كش، ما يأتي في أخويه الحارث وعلقمة[١].

٩٩ ـ أبي بن كعب:

شهد العقبة مع السبعين، وكان يكتب الوحي، آخا رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بينه وبين سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل[٢]، شهد بدراً والعقبة الثانية، وبايع لرسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، **صه** في القسم الأوّل[٣].

وزاد **ل** ـ بعد كعب ـ عدّة آباء، ثمّ قال: ويكنّى أبا المنذر[٤].

وفي **تعق**: في الوجيزة أُبي مجهول[٥].

وكتب عليه بعض الفضلاء: العجب من هذا العلاّمة كيف جعل أُبيّاً مجهولاً مع أنّ ثلاثة منهم أجلّاء ممدوحون؛ ثمّ ذكر الثلاثة المذكورين.

وببالي أنّ ما ينقل عن أُبي في فضائل السور من موضوعاته.

إلّا أنّ في المجالس ما يظهر منه جلالته وإخلاصه لأهل البيت عليهم السلام[٦][٧].

أقول: الظاهر أنّ الواضع غيره، وأنّه متأخّر عن زمن الصحابة، لأنّه اعتذر عن فعله بأنّه رأى الناس نبذوا القرآن وراء ظهورهم، واشتغلوا بالأشعار وفقه أبي حنيفة ونحوه، ففعل ذلك لترويج القرآن، ونسب الرواية الى أُبي.

كذا نقله السيّد الشريف الجرجاني في حواشي الكشّاف عن

---

(١) رجال الكشي: ١٠٠/١٥٩.

(٢) في الخلاصة: سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل.

(٣) الخلاصة: ٢٢/٢.

(٤) رجال الشيخ: ٤/١٦.

(٥) الوجيزة: ١٤٦/ ٥٩.

(٦) مجالس المؤمنين: ١/٢٣٢.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٠.

الصنعاني[١].

وقد صرّح شه في شرح الدراية ـ على ما نقل ـ بأنّ الواضع غيره[٢]، فلاحظ.

١٠٠ ـ أجلح بن عبدالله أبو حجية الكندي:

قال ابن حجر: يقال اسمهُ يحيى، صدوق، شيعي من السابعة[٣].

وقال الذهبي: وثّقه ابن معين وغيره، وضعّفه النسائي، وهو شيعي، مات سنة خمس وأربعين ومائة[٤].

وفي تعق: يأتي في يحيى بن عبدالله عن ق[٥][٦].

١٠١ ـ أحكم بن بشّار المروزي:

ج[٧].

وزاد في صه: غال لا شيء[٨].

وزاد كش على صه بعد المروزي: الكلثومي[٩].

وفيه أيضاً: أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي قال: رأيت رجلاً من أصحابنا يعرف بأبي[١٠] زينبة، فسألني عن أحكم بن بشّار المروزي، وسألني

---

(١) الكشاف: ١/٧٥، وفيه: الصغاني.

(٢) الرعاية في علم الدراية: ١٥٧.

(٣) تقريب التهذيب ١: ٤٩/٣٢٣.

(٤) ميزان الأعتدال ١: ٧٨/٢٧٤.

(٥) رجال الشيخ: ٣٣٥/٤١.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٩.

(٧) رجال الشيخ: ٣٩٩/١٧، وفيه: أحلم.

(٨) الخلاصة: ٢٠٧/٨.

(٩) في نسختنا لم ترد كلمة «الكلثومي». وذكرها في الهامش عن بعض النسخ.

(١٠) في المصدر: بابن.

عن قصّته وعن الأثر الذي في حلقه ـ وقد كنت رأيت في بعض حلقه شبه الخيط كأنّه أثر الذبح ـ فقلت له: قد سألته مراراً فلم يخبرني.

قال: فقال: كنّا سبعة نفر في حجرة واحدة ببغداد في زمان أبي جعفر الثاني عليه السلام، فغاب عنّا أحكم من عند العصر ولم يرجع إلينا في تلك الليلة، فلمّا كان من جوف الليل جاءنا توقيع من أبي جعفر عليه السلام: أنّ صاحبكم الخراساني مذبوح مطروح في لبد في مزبلة كذا وكذا، فاذهبوا وداووه بكذا وكذا، فذهبنا فوجدناه مذبوحاً مطروحاً كما قال عليه السلام، فحملناه، فداويناه بما أمر عليه السلام به، فبرئ من ذلك.

قال أحمد بن علي: كان قصّته أنّه تمتّع ببغداد في دار قوم، فعلموا به، وأخذوه وذبحوه وأدرجوه في لبد وطرحوه في مزبلة.

قال أحمد بن علي: وكان إذا ذُكِر عندهُ الرجعة فأنكرها أحد فيقول: أنا أحد المكرورين[1].

وفي تعق: الحكم بالغلو من **طس**[2]. فلعلّه في الاختيار كان كذلك. ويحتمل كون غال، مصحّف: قال، أو كون الكلثومي غالٍ مكتوباً تحت اسم أحمد، لأنّ الظاهر أنّه لقبه، وأنّه غال.

وبالجملة الحكم بمجرّد ذلك لا يخلو عن إشكال، ينبّه على ذلك مشاهدة نسخة كش وما قالوا فيها.

ويحتمل أن يكون كش زعم غلوّه ممّا روى عنه، وانّ الراوي أحمد، مع ظهور صحبته معه، ومرّ في الفوائد التأمّل في أمثال ذلك[3].

أقول: غير خفيّ على المتتبّع أنّ غلوّ القمّيّين ليس الغلو المعروف

---

(١) رجال الكشي: ١٠٧٧/٥٦٩.

(٢) التحرير الطاووسي: ٥٢/٨١.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٠.

المستلزم للكفر؛ كيف، ورئيس القمّيّين وأعلم علمائهم أبو جعفر الصدوق يقول: أوّل درجة الغلو رفع السهو عن النبي صلّىٰ الله عليـه وآله، بل يظهر من مطاوي كلمـاتهم ومبـاني عبـاراتهم عدم إرادتهم منه معناه المشهور، وسنشير إليه في نصر بن الصباح إن شاء الله ؛ إلّا أنّ الرجل يخرج من الضعف الى الجهالة.

ويمكن استظهار مدح له من الرواية المذكورة بتكلّف.

وقوله: أحد المكرورين، في بعض النسخ: المكذوبين، أي: إذا حُدّث بالرجعة كذّب.

هذا، والظاهر أنّه الحكم بن بشار الآتي وفاقاً للنقد[1]، واستظهره ولد الاُستاذ العلّامة دام علاهما.

١٠٢ ـ أحمد بن إبراهيم أبو حامد المراغي:

روى كش عن علي بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثني أبو حامد[2] أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: كتب أبو جعفر محمّد بن أحمد بن جعفر القمّي العطّار ـ وليس له ثالث في الأرض في القرب من الأصل ـ يصفنا لصاحب الناحية عليه السلام، فخرج: وقفت على ما وصفت به أبا حامد أعزّه الله بطاعته، وفهمت ما هو عليه، تمّم الله ذلك له بأحسنه، ولا أخلاه من تفضّله عليه، وكان الله وليّه، عليه أكثر السلام وأخصّه، صه[3].

وفي كش ما ذكره. وممّا زاد: قال أبو حامد: هذا في رقعة طويلة وفيها أمر ونهي الى ابن أخي كثير، وفي الرقعة مواضع قد قرضت، فدفعت الرقعة كهيئتها الى علاء بن الحسن الرازي.

---

(١) نقد الرجال: ١٦/١.

(٢) في نسخة «م» و«ش»: أبو احمد، وفي هامشيهما: أبو حامد.

(٣) الخلاصة: ١٨/٢٩.

وكتب رجل من أجلّة إخواننا يسمّى الحسن بن نضر بما خرج في أبي حامد وأنفذه إلى ابنه [١].

وفي تعق: عدّ من الحسان لذلك، وليس ببعيد وإن كان الراوي هو نفسه، لاعتناء المشايخ بشأنه ونقله في مدحه، مضافاً الى ما يظهر ممّا فيها من الإمارات الدالّة على الصدق [٢].

قلت: ولذا ذكره العلّامة في القسم الأوّل.

وفي الوجيزة: ممدوح [٣].

١٠٣ ـ أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع:

ابن عبيد بن عازب، أخي البرّاء بن عازب الأنصاري، أصله كوفي، سكن بغداد. وكان ثقةً في الحديث، صحيح الاعتقاد، له كتب، أخبرنا بها الحسين بن عبيدالله، جش [٤].

ونحوه ست الى قوله: صحيح العقيدة. وزاد: أخبرنا الشيخ أبو عبدالله، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون، وغيرهم، عنه [٥].

ومثلهما صه الى قوله: صحيح العقيدة [٦].

وممّا زاد ست وصه بعد أبي رافع: الصيمري، يكنّى أبا عبدالله.

وفي لم: روى عنه التلعكبري، وقال: روى عنّي ورويت عنه [٧].

وفي تعق: في قولهم: ثقة في الحديث، ما مرّ في الفوائد. ويشير الى

---

(١) رجال الكشي: ٥٣٤ ـ ٥٣٥/١٠١٩. وفيه: وأنفذه إلى أبيه، وفي الهامش: إلى ابنه.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٠.

(٣) الوجيزة: ١٤٧/ ٦٢.

(٤) رجال النجاشي: ٨٤/٢٠٣.

(٥) الفهرست: ٣٢/٩٦.

(٦) الخلاصة: ١٧/٢٤.

(٧) رجال الشيخ: ٤٤٥/٤١.

وثاقته رواية الأجلّة، وكونه من مشايخ الإجازة، وفي محمّد بن يعقوب الكليني ما يؤيّد(١)، ويذكره الشيخ مترضّياً في المصباح(٢)(٣).

قلت: ذكره في الحاوي في الثقات(٤).

وفي الوجيزة: ثقة(٥). فتأمّل.

وفي مشكا: ابن إبراهيم بن أبي رافع الثقة، عنه الحسين بن عبيدالله، والتلعكبري، والمفيد، وأحمد بن عبدون(٦).

١٠٤ ـ أحمد بن إبراهيم بن أحمد:

ابن المعلّى بن أسد القمّي(٧)، يكنّى أبا بشر، واسع الرواية، ثقة، روى عنه التلعكبري اجازة ولم يلقه، لم(٨).

وفي ست: ابن إبراهيم بن معلّى بن أسد العَمّي(٩)، وهو أبو بشر. والعم: هو مُرّة بن مالك بن حنظلة.

وكان ثقة في حديثه، حسن التصنيف، وأكثر الرواية عن العامّة والاخباريّين. وكان جدّه المعلّى بن أسد ـ فيما ذكر الحسين بن عبيدالله ـ من أصحاب صاحب الزنج والمختصّين به.

أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عنه(١٠).

---

(١) راجع الفهرست: ١٣٥/٦٠١، ترجمة محمّد بن يعقوب.

(٢) مصباح المتهجد: ٧٥٩.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٠.

(٤) حاوي الأقوال: ٢٠/٥٦.

(٥) الوجيزة: ١٤٧/ ٦٣.

(٦) هداية المحدثين: ١٦٩.

(٧) في المصدر: العمّي البصري.

(٨) رجال الشيخ: ٤٤٥/٤٤.

(٩) في نسختنا من المصدر: ابن إبراهيم بن أحمد بن معلى بن أسد العمّي.

(١٠) الفهرست: ٣٠/٩٠.

وفي جش كما في ست في نسبه، وزاد بعد العمّي: ينسب الى العم، وهو مُرّة بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وهم الذين انقطعوا بفارس من[1] بني تميم حتّى قال الشاعر:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر جُور فما تعرفكم العرب

ثمّ قال: وكان ثقة في حديثه، حسن التصنيف، وأكثر الرواية عن العامّة الاخباريّين... الى قوله: المختصّين به.

ثمّ قال: أخبرنا بكتبه الحسين بن عبيدالله، عن محمّد بن هارون[2] الدُبَيْلي، عنه، بها[3].

وفي صه: ابن محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلّى بن أسد العمّي، بصري، أبو بشر. كان ثقة من أصحابنا في حديثه[4].

أقول: في القاموس: العَمّ: لقب مالك بن حنظلة، أبو قبيلة، وهم العمّيّون؛ أو النسب إلى عَمّ عمّيّون، كأنّه نسبة إلى عمّي[5].

وفي مشكا: ابن إبراهيم بن أحمد الثقة، عنه أبو طالب الأنباري، ومحمّد بن وهبان، والتلعكبري لكنّه لم يلقه فمتى وجد فهو مقطوع.

وهو عن عبدالعزيز بن يحيى الجلودي[6].

١٠٥ ـ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل:

ابن داود بن حمدون، الكاتب، النديم، شيخ أهل اللغة ووجههم،

---

(١) في المصدر: عن.

(٢) في المصدر: وهبان.

(٣) رجال النجاشي: ٩٦/ ٢٣٩.

(٤) الخلاصة: ١٦/ ٢٠.

(٥) القاموس المحيط: ٤/ ١٥٤.

(٦) هداية المحدثين: ١٦٩.

أُستاذ أبي العبّاس، قرأ عليه قبل ابن الاعرابي. وكان خصّيصاً بسيّدنا أبي محمّد العسكري عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام قبله.

له كتب، جش[1]، صه إلّا: له كتب.

وزاد بعد النديم: أبو عبدالله. وبعد أبي العبّاس: ثعلب[2]. وبعد ابن الأعرابي: وتخرّج عليه[3].

وست كصه إلّا ثعلب. وزاد بعد قبله: وله معه عليه السلام مسائل وأخبار[4].

وفي تعق: ذكره في القسم الأوّل. واعترض عليه بأنّك اشترطت العدالة.

وفيه ما مرّ في إبراهيم بن صالح.

والمراد بأبي العبّاس: أحمد بن يحيى النحوي، المعروف بثعلب. ويمكن كونه المبرّد لأنّه يكنّى به أيضاً، واسمه محمّد بن يزيد، إلّا أنّ المصرّح به في صه الأوّل، كذا في المعراج[5][6].

قلت: في الوجيزة: ممدوح[7].

وذكره في الحاوي في الضعاف[8]، وكم له من مثله.

---

(١) رجال النجاشي: ٩٣/٢٣٠.

(٢) في النسخ الخطية: تغلب.

(٣) الخلاصة: ١٦/١٥.

(٤) الفهرست: ٢٧/٨٣.

(٥) معراج أهل الكمال: ٩٢ ـ ٩٣.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣١.

(٧) الوجيزة: ١٤٧/ ٦٤.

(٨) حاوي الأقوال: ٢١٩/١١٤٧.

١٠٦ ـ أحمد بن إبراهيم النبنبسني :

روى عنه كش مترحماً[١]، وفي عبدالسلام بن صالح ما يشير إليه، تعق[٢].

١٠٧ ـ أحمد بن إبراهيم :

المعروف بعلان الكليني، خيّر، فاضل، من أهل الري، لم[٣].

وزاد صه بعد الكليني : مضموم الكاف مخفّف اللام، منسوب الى قرية من الري[٤].

١٠٨ ـ أحمد بن إبراهيم بن المعلّى :

هو ابن إبراهيم بن أحمد[٥].

١٠٩ ـ أحمد بن أبي بشر السرّاج :

كوفي، مولى، يكنّى أبا جعفر، ثقة في الحديث، واقف المذهب، روى عن موسى بن جعفر عليه السلام، جش[٦]، صه[٧].

وزاد ست: أخبرنا الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عنه[٨].

وفي كش ذموم كثيرة تأتي في الحسين بن أبي سعيد المكاري.

وفي تعق: هي في ابن السرّاج، ولم يذكر أنّ اسمه أحمد، والظاهر

---

(١) رجال الكشي : ١١٤٨/٦١٥.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني : ٣٠.

(٣) رجال الشيخ : ١/٤٣٨.

(٤) الخلاصة : ٣١/١٨.

(٥) الفهرست : ٩٠/٣٠، رجال الشيخ : ٤٤/٤٤٥.

(٦) رجال النجاشي : ١٨١/٧٥.

(٧) الخلاصة : ٧/٢٠٢، وفي نسختنا منها : أحمد بن أبي بشير السرّاج.

(٨) الفهرست : ٦٤/٢٠.

أنّ المراد حيّان السرّاج.

فان كان حكم جش وموافقيه لتوهّم كون الذموم فيه، ففيه ما فيه. مع أنّه ذكره ثانياً بعنوان ابن محمّد أبو بشر[١] من دون تعرّض للوقف[٢].

قلت: لو كان حكمهم لذلك لما حكموا بوثاقته. ولم أعثر له على ترجمة بعد في الاختيار، وكذا في التحرير، والموجود: ـ كما يأتي مع الحسين كما أشار إليه سلّمه الله تعالى ـ ابن السرّاج، ولم يذكر اسمه، مع أنّ ما فيه ذكر ابن السرّاج خبر واحد، ومع ذلك في سنده ضعف. ولذا ذكره في الحاوي في الموثّقين[٣].

وفي الوجيزة: ثقة غير إمامي[٤].

وفي ب: أحمد بن أبي بشر السرّاج، الكوفي، ثقة، إلّا أنّه فطحي[٥].

هذا، واتّحاد ابن محمّد الآتي معه يحتاج الى التأمّل.

وفي مشكا: ابن أبي بشر الواقفي، عنه الحسن بن محمّد بن سماعة. وهو عن الكاظم عليه السلام[٦].

١١٠ ـ أحمد بن أبي زاهر:

واسم أبي زاهر موسى. أبو جعفر الأشعري القمّي، مولى، كان وجهاً بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، وكان محمّد بن يحيى العطّار أخصّ أصحابه، صه[٧].

---

(١) رجال النجاشي: ٢١٩/٨٩.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣١.

(٣) حاوي الأقوال: ١٠٤٢/١٩٧.

(٤) الوجيزة: ١٤٧/ ٦٧.

(٥) معالم العلماء: ٥٤/١١، وفيه: أحمد بن أبي السرّاج الكوفي، مولى، ثقة إلّا أنّه واقفي.

(٦) هداية المحدثين: ١٣.

(٧) الخلاصة: ١١/٢٠٣.

وزاد جش: وصنّف كتباً[1].

وست: أخبرنا ابن أبي جيد والحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عنه[2].

قلت: وجاهته بقم من أعلى المدح. وحديثه ليس بذلك النقي أي: ليس في المرتبة القصوى من النقاوة، وهو ليس قدحاً. وكون محمّد بن يحيى الثقة الجليل من أصحابه ناهيك به مدحاً.

ولذا في الوجيزة: ممدوح[3].

وفي مشكا: ابن أبي زاهر الممدوح في الجملة، عنه محمّد بن يحيى العطّار[4].

١١١ ـ أحمد بن أبي طالب الطبرسي:

غير مذكور في الكتابين، وسنذكره بعنوان علي بن أبي طالب.

١١٢ ـ أحمدُ بن أبي عوف:

يكنّى أبا عوف، من أهل بخارى، لا بأس به، لم[5]، صه[6].

قلت: هو في القسم الأوّل، لما مضى في الفوائد.

في الوجيزة ممدوح[7].

---

(١) رجال النجاشي: ٢١٥/٨٨.

(٢) الفهرست: ٧٦/٢٥.

(٣) الوجيزة: ١٤٧/ ٦٨.

(٤) هداية المحدثين: ١٣.

(٥) رجال الشيخ: ١٧/٤٤٠.

(٦) الخلاصة: ٣٣/١٨.

(٧) الوجيزة: ١٤٧/ ٦٩.

١١٣ ـ أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب:

في محمّد بن يعقوب الكليني[١] رحمه الله ما يشعر بحسن حاله، تعق[٢].

١١٤ ـ أحمد بن إدريس بن أحمد:

أبو علي الأشعري، القمّي، كان ثقةً، فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية، له كتاب النوادر، ومات بالقرعاء سنة ستّ وثلاثمائة من طريق مكّة على طريق الكوفة، جش[٣].

ونحوه صه[٤]. وست، وزاد بعد كتاب النوادر: كبير كثير الفوائد.

الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، عنه[٥].

وفي لم: كان من القُوّاد، روى عنه التلعكبري[٦].

وفي تعق: الأشعر: أبو قبيلة باليمن. والقرعاء ـ بالقاف والمهملتين ـ: منهل بطريق مكّة بين القادسيّة والعقبة، كذا في المعراج[٧][٨].

قلت: كذا ذكرهما في القاموس[٩].

---

(١) في المصدر: أحمد بن محمّد بن يعقوب الكليني، والصواب ما في المتن، راجع رجال النجاشي: ١٠٢٦/٣٧٧ ترجمة محمّد بن يعقوب الكليني.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣١. وورد فيها: ما يشير في الجملة، بدل: ما يشعر.

(٣) رجال النجاشي: ٢٢٨/٩٢.

(٤) الخلاصة: ١٤/١٦.

(٥) الفهرست: ٨١/٢٦، وفيه: أحمد بن محمّد بن جعفر بن سفيان البزوفري، عنه.

(٦) رجال الشيخ: ٣٧/٤٤٤.

(٧) معراج أهل الكمال: ١٠٠ ـ ٣٨/١٠١.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣١.

(٩) القاموس المحيط: ٥٩/٢، ٦٧/٣.

وزاد في الصحاح ـ بعد أبو قبيلة من اليمن ـ: وهو أشعر بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[١].

وفي مشكا: ابن إدريس الثقة أبو علي الأشعري، عنه: أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، والتلعكبري، ومحمّد بن يعقوب، والحسن بن حمزة العلوي.

وهو عن محمّد بن عبدالجبّار، ومحمّد بن أحمد بن يحيى، ومحمّد ابن الحسن بن الوليد[٢].

١١٥ ـ أحمد بن إسحاق الرازي:

ثقة، دي[٣].

وزاد في صه: أورد كش ما يدلّ على اختصاصه بالجهة المقدّسة، وقد ذكرته في الكتاب الكبير[٤].

ولم أجد في كش من ذلك. نعم فيه من ذلك في حقّ أحمد بن إسحاق القمّي[٥]، ويأتي.

ولا يبعد اتّحادهما، ولكنّ الظاهر من كلامه تغايرهما، وربما يحتمل في شيء منه أن يكون في حقّ الرازي والله العالم.

قلت: مرّ في إبراهيم بن محمّد أنّ أحمد بن إسحاق ثقة بنصّ الإمام عليه السلام، والظاهر أنّه هو كما فهمه في الحاوي[٦]، وغيره.

---

(١) الصحاح: ٢/٧٠٠.

(٢) هداية المحدثين: ١٣.

(٣) رجال الشيخ: ١٤/٤١٠.

(٤) الخلاصة: ٦/١٤.

(٥) رجال الكشي: ١٠٥١/٥٥٦.

(٦) حاوي الأقوال: ٥٨/٢١.

ويأتي عن الميرزا في الذي بعيده أنّه هو.

وفيه تأمّل، يشير إليه ما يأتي في الكنى في الرازي.

١١٦ ـ أحمد بن إسحاق بن عبدالله:

ابن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري، أبو علي القمي، ثقة، كان وافد القمّيين. روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام، وكان خاصّة أبي محمّد عليه السلام، وهو شيخ القمّيين. رأى صاحب الزمان عليه السلام، صه[1].

جش الى قوله: أبي محمّد عليه السلام، إلاّ التوثيق، وأبو علي[2].

وزاد: قال أبو الحسن عليّ بن عبد الواحد الحميري[3] رحمه الله وأحمد بن الحسين رحمه الله: رأيت من كتبه كتاب علل الصوم، ثمّ قال: وأخبرني إجازة أبو عبدالله القزويني، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن سعد، عنه، بكتبه[4].

وفي ست بعد أبو علي: كبير القدر، وكان من خواصّ أبي محمّد عليه السلام، ورأى صاحب الزمان عليه السلام، وهو شيخ القمّيين ووافدهم.

له كتب، الحسين بن عبيدالله وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن سعد بن عبدالله، عنه[5].

وفي ج: ابن إسحاق بن سعد الأشعري القمّي[6].

---

(١) الخلاصة: ٨/١٥.

(٢) في نسختنا من المصدر ورد: أبو علي.

(٣) في المصدر ورد: الخُمْري.

(٤) رجال النجاشي: ٢٢٥/٩١.

(٥) الفهرست: ٧٨/٢٦.

(٦) رجال الشيخ: ١٣/٣٩٨.

وزاد كر: ثقة[١].

والظاهر أنّه ابن عبدالله بن سعد، نسب الى جدّه.

ومرّ في إبراهيم بن محمّد الهمداني توثيق صاحب الزمان عليه السلام إيّاه، ويأتي إن شاء الله في أواخر الكتاب أيضاً[٢].

وفي ربيع الشيعة: إنّه من الوكلاء والسفراء والأبواب المعروفين الذين لا تختلف الاماميّة القائلون بامامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم[٣].

وفي كش: محمّد بن عليّ بن القاسم القمّي، قال: حدّثني أحمد بن الحسين القمّي الآبي أبو علي، ثمّ ذكر ما يدلّ على نهاية جلالة أحمد بن إسحاق[٤].

أقول: مرّ في الذي قبله ذكره.

وحكم في مشكا بتعدّدهما فقال: ابن إسحاق بن سعد الثقة، عنه: سعد بن عبدالله، ومحمّد بن الحسن الصفّار، والحسن بن محمّد[٥]، وعليّ ابن إبراهيم، ومحمّد بن يحيى العطّار.

وهو عن الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام[٦].

ثمّ قال: ابن إسحاق بن عبدالله، عنه سعد بن عبدالله، والعبّاس بن معروف، مع إمكان الاتّحاد[٧].

---

(١) رجال الشيخ: ١/٤٢٧.

(٢) يأتي في الخاتمة في الفائدة الثالثة، عند ذكره أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري.

(٣) إعلام الورى: ٤٨٨.

(٤) رجال الكشي: ١٠٥١/٥٥٦.

(٥) في المصدر: الحسين بن محمّد.

(٦) هداية المحدثين: ١٣.

(٧) هداية المحدثين: ١٦٩.

١١٧ ـ أحمد بن إسماعيل السليماني:

أبو علي، روى عنه الثقة الجليل عليّ بن محمّد الخزّاز في الكفاية مترحّماً[1]، وهو دليل الحسن، **تعق**[2].

١١٨ ـ أحمد بن إسماعيل بن عبدالله:

أبو علي، بَجَلِي، عربي، من أهل قم، يلقّب سمكة: كان من أهل الفضل والأدب والعلم، ويقال إنّ عليه قرأ أبو الفضل محمّد بن الحسين بن العميد. وله عدّة كتب لم يصنّف مثلها.

وكان إسماعيل بن عبدالله من غلمان أحمد بن أبي عبدالله البرقي وممّن تأدّب عليه.

أخبرنا محمّد بن محمّد، عن جعفر بن محمّد، عنه، **جش**[3].

ست الى قوله: تأدّب عليه إلّا أنّ ليس فيه: يلقّب سمكة، بل جعله: ابن إسماعيل بن سمكة بن عبدالله. **وفيه**: وعليه قرأ. وبدل غلمان: أصحاب[4].

وفي لم: ابن إسماعيل بن سمكة القمّي، أُستاذ ابن العميد[5].

وصه كست، وزاد: هذا خلاصة ما وصل إلينا في معناه، ولم ينصّ عليه علماؤنا بتعديل، ولم يرد[6] فيه جرح، فالأقوى قبول روايته لسلامتها عن المعارض[7].

---

(١) كفاية الأثر: ٥٣، ولم يرد الترحّم.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣١.

(٣) رجال النجاشي: ٢٤٢/٩٧.

(٤) الفهرست: ٩٣/٣١.

(٥) رجال الشيخ: ١٠٣/٤٥٥.

(٦) في المصدر: لم يرو.

(٧) الخلاصة: ٢١/١٦. وفيها: مع سلامتها عن المعارض.

وقال شه: ما ذكره غايته أنّه يقتضي المدح، فقبول المصنّف روايته مرتّب على قبول مثله.

وأمّا تعليله بسلامتها عن المعارض، فعجيب لا يناسب أصله في الباب، فانّ السلامة عن المعارض مع عدم العدالة إنّما يكفي على أصل من يقول بعدالة من لا يعلم فسقه، والمصنّف لا يقول به، لكنّه يتّفق منه في هذا القسم كثيراً[1].

وفي تعق: قال في المعراج: هو في غاية الجودة والمتانة[2]، كيف ولو صحّ تعليله المذكور لزم قبول[3] رواية مجهول الحال ـ كما هو المنقول عن أبي حنيفة ـ ولم يقل به أحد من أصحابنا. لكنّه رحمه الله اتّفق له مثل هذا كثيراً غفلة، والمعصوم من عصمه الله[4].

أقول: هذا الاعتراض منهما عجيب، لأنّ الظاهر من قوله: قبول روايته، التفريع على ما ذكره سابقاً من المدح، كما أشار إليه في أوّل كلام شه أيضاً، ومعلوم من مذهبه وروّيته في غير صه[5] من كتب الأُصول والفقه.

ويؤيّد ما قلناه قول شيخنا البهائي: هذا يعطي عمل المصنّف بالحديث الحسن، فإنّ هذا الرجل إمامي ممدوح، انتهى.

وقوله: لسلامتها، أيّ إذا سَلِمَتْ قبلت. وفي نسخة: مع سلامتها، ولم يرد ما فهماه قطعاً. وصرّح بما ذكرناه في حميد بن زياد.

وعلى تقدير كون الباء سببيّة يكون المراد: إنّ قبول قول مثل هذا

---

(١) لم يرد هذا المقطع في النسخة الموجودة عندنا من تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة.

(٢) كلمة: والمتانة، لم ترد في المعراج.

(٣) في التعليقة: قبوله.

(٤) معراج أهل الكمال: ١٠١ / ٣٩.

(٥) في التعليقة: في صه وغيره...

الممـدوح بسبب سلامتها عن المعارض. لكنّه خلاف الظاهر، لأنّ ظاهره على هذا كون جميع رواياته سالمة عن المعارض، وفيه ما فيه.

وبالجملة: ما هذا إلّا غفلة بيّنة منهما[١].

أقول: ما أفاده سلّمه الله تعالى في غاية الجودة، إلّا أنّ استلزام سببيّة الباء كون جميع رواياته سالمة غير معلوم. بل المراد أنّها من حيث هي هي مقبولة، لسلامتها عمّا يعارض القبول، أي: الجرح.

هذا، وما مرّ عن **ست**، وتبعه **صه** من أنّ: إسماعيل بن سمكة، ينافيه **قولهما بعيده**: كان إسماعيل بن عبدالله[٢]... الى آخره.

فاذاً الصحيح ما في **جش**، وكلمة: ابن، في كلامهما ـ بعد إسماعيل ـ زائدة.

ويؤيّده أيضاً ما في **لم** على ما في الحاوي: ابن إسماعيل سمكة بن عبدالله[٣].

وفي الوجيزة: ممدوح[٤].

وفي الحاوي ذكره في الضعاف، قال: لأنّ المدح المذكور غير مفيد للمطلوب[٥]، فتأمّل جدّاً.

وفي مشكا: ابن إسماعيل سمكة الفاضل، عنه جعفر بن محمّد بن قولويه، ومحمّد بن الحسين بن العميد.

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٢.

(٢) إلّا أنّ الوارد في الفهرست: كان إسماعيل بن سمكة بن عبدالله...

(٣) لدينا نسختان من الحاوي، والمنقول فيهما عن **لم**، احدها: ابن اسماعيل بن سمكة... والثانية: ابن اسماعيل سمكة....

(٤) الوجيزة: ١٤٨/ ٧٢.

(٥) حاوي الأقوال: ٢١٩/١١٤٩.

وهو عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي[١].

١١٩ ـ أحمد بن إسماعيل الفقيه:

صاحب كتاب الإمامة، **صه**[٢].

وزاد **لم**: من تصنيف عليّ بن محمّد الجعفري، روى عنه التلعكبري إجازة[٣].

وفي **تعق**: الوصفان يشيران الى الوثاقة، وذكره في **لم** هكذا: أحمد ابن إسماعيل الفقيه، صاحب... الى آخره.

والمصنّف أدرج لفظ **صه**. و**د**[٤] زاد: **لم**، في البين[٥]. فتأمّل[٦].

أقول: في نسخته سلّمه الله تعالى من رجال الميرزا رحمه الله بعد كتاب الإمامة: **صه**، وزاد **د**: **لم**. وهو غلط من النسّاخ، فانّ الذي في سائر النسخ: وزاد **لم**: من تصنيف... إلى آخره[٧].

وهو معنى صحيح لا خفاء فيه.

هذا، وفي **ب** كما في **ست**، إلى قوله: الجعفري[٨].

ولم يذكره في الوجيزة، فتأمّل.

وفي **مشكا**: ابن اسماعيل الفقيه، عنه التلعكبري[٩].

---

(١) هداية المحدثين: ١٧٠.

(٢) الخلاصة: ١٩/٣٦، وفيه: أحمد بن اسماعيل بن الفقيه.

(٣) رجال الشيخ: ٤٤٦/٥٠.

(٤) كلمة: د، لم ترد في المصدر.

(٥) رجال ابن داود: ٣٦/٦٠.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٢.

(٧) منهج المقال: ٣٢.

(٨) معالم العلماء: ٢٤/١١٦.

(٩) هداية المحدثين: ١٧٠.

١٢٠ ـ أحمد بن بشير البرقي:

في لم: أحمد بن الحسين بن سعيد وأحمد بن بشير البرقي، روى عنهما محمّد بن أحمد بن يحيى[١]، وهما ضعيفان، ذكر ذلك ابن بابويه[٢].

وفي صه زاد بعد ضعيفان: قال الشيخ الطوسي رحمه الله[٣].

وفي تعق: الظاهر أنّ ذلك لاستثنائهما من رجال محمّد بن أحمد، وفيه ما سيجيء فيه[٤].

قلت: لكنّه يخرج الرجل من الضعف إلى الجهالة.

وفي مشكا: ابن بشير، عنه محمّد بن أحمد بن يحيى[٥].

١٢١ ـ أحمد بن جعفر بن سفيان:

البزوفري، يكنّى أبا علي، ابن عمّ أبي عبدالله، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة خمس وستّين وثلاثمائة، وله منه إجازة. وكان يروي عن أبي علي الأشعري.

أخبرنا عنه محمّد بن محمّد بن النعمان، والحسين بن عبيدالله، **لم**[٦].

ولا يبعد كونه ابن محمّد بن جعفر الصولي الآتي، وربما يؤيّده ما في **ست**، في ترجمة أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن جعفر بن

---

(١) في رجال الشيخ: أحمد بن محمد بن يحيى، والصواب ما في المتن، لأنّ المقصود منه: محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمي صاحب كتاب نوادر الحكمة.

(٢) رجال الشيخ: ٤٤٧/٥٤، ٥٥.

(٣) الخلاصة: ٢٠٥/١٩.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٢.

(٥) هداية المحدثين: ١٤.

(٦) رجال الشيخ: ٤٤٣/٣٥.

سفيان[١]. فيكون في لم منسوباً إلى جدّه، وترك نسبة الصولي.

وفي تعق: قوله: ابن عمّ أبي عبدالله، أي: الحسين بن عليّ بن سفيان البزوفري الجليل، وكونه من مشايخ الاجازة يشير إلى وثاقته[٢].

أقول: في مشكا: ابن جعفر بن سفيان البزوفري، عنه التلعكبري.

وهو عن أبي علي الأشعري أحمد بن إدريس[٣].

١٢٢ ـ أحمد بن جعفر بن محمّد بن إبراهيم:

ابن موسى بن جعفر العلوي الحميري[٤]، يكنّى أبا جعفر. روى عنه التلعكبري وسمع منه في سنة سبعين وثلاثمائة. وكان يروي عن حميد، **لم**[٥].

وفي تعق: في المعراج: إنّه شيخ الاجازة، وظاهر **لم** ذلك، وهو يشير إلى وثاقته[٦].

١٢٣ ـ أحمد بن الحارث كوفي:

غمز أصحابنا فيه، وكان من أصحاب المفضّل بن عمر. أبوه روى عن أبي عبدالله عليه السلام.

له كتاب، رواه عنه الحسن بن محمّد بن سماعة، **جش**[٧].

وفي صه: ابن الحارث الأنماطي، من أصحاب الكاظم عليه السلام،

---

(١) الفهرست: ٢٦/٨١.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٣.

(٣) هداية المحدثين: ١٤.

(٤) في المصدر: الحيري.

(٥) رجال الشيخ: ٤٤١/٢٩، وفيه: أحمد بن جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم ابن موسى...

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٣.

(٧) رجال النجاشي: ٩٩/٢٤٧.

واقفي، وكان من أصحاب... إلى آخره[١].

وفي كش: حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى، أنّ أحمد بن الحارث الأنماطي كان واقفياً[٢].

وفي ظم: ابن الحارث الأنماطي[٣]. ثمّ فيه: ابن الحارث واقفي[٤].

وفي ست: ابن الحارث، له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عنه[٥].

والظاهر اتّحاد الكل، وهو: الأنماطي الواقفي.

وفي تعق: في النقد: أحمد بن الحارث، روى عنه المفضّل بن عمر ق جخ[٦][٧]، فتأمّل[٨].

قلت: لم أعرف وجهاً للتأمّل، ويأتي بعيده عن ق ما نقله عنه، فتدبّر.

١٢٤ ـ أحمد بن الحارث:

روى عنه المفضّل بن عمر، قي[٩].

وزاد ق: وأحمد بن أبي الأكراد[١٠]. وربما يحتمل كونه الأنماطي

---

(١) الخلاصة: ٥/٢٠٢.

(٢) رجال الكشي: ٨٩٢/٤٦٨.

(٣) رجال الشيخ: ١٩/٣٤٣.

(٤) رجال الشيخ: ٣٢/٣٤٤.

(٥) الفهرست: ١١٢/٣٦.

(٦) رجال الشيخ: ٢٢٩/١٥٣.

(٧) نقد الرجال: ٢٧/١٩.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٣، ولم ترد فيه عين العبارة.

(٩) رجال البرقي: ٢١.

(١٠) رجال الشيخ: ٢٢٩/١٥٣، وبرقم ٢٣٠: أحمد بن أبي الأكراد، والظاهر أنّه لا ربط له بالأول.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

المذكور.

١٢٥ ـ أحمد بن الحارث الزاهد:

ضا جخ، عاميّ، **د**[١].

ولم أجده في **جخ** ولا غيره.

١٢٦ ـ أحمد بن الحسن بن إسماعيل:

ابن شعيب بن ميثم التمّار، أبو عبدالله[٢]، مولى بني أسد الميثمي، من أصحاب الكاظم عليه السلام، واقفي. قال **جش**: وهو على كلّ حال[٣] ثقة[٤] معتمد عليه.

وعندي فيه توقّف، **صه**[٥].

وفي **جش** بعد بني أسد: قال أبو عمرو الكشّي: كان واقفاً؛ وذكر هذا عن حمدويه، عن الحسن بن موسى الخشّاب، قال: أحمد بن الحسن واقف[٦].

وقد روى عن الرضا عليه السلام. وهو على كلّ حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه.

له كتاب نوادر، يعقوب بن يزيد، وعبيدالله بن أحمد بن نهيك، والحسن بن محمّد بن سماعة، عنه بكتابه عن الرجال، وعن أبان بن عثمان[٧].

---

(١) رجال ابن داود: ٢٢٧ / ١٩.

(٢) قوله: ابو عبدالله، لم يرد في المصدر.

(٣) في المصدر: وجه.

(٤) في المصدر: ثقة صحيح الحديث.

(٥) الخلاصة: ٢٠١ / ٤.

(٦) رجال الكشي: ٤٦٨ / ٨٩٠.

(٧) رجال النجاشي: ٧٤ / ١٧٩.

وفي ست بعد بني أسد: كوفي، صحيح الحديث سليم. روى عن الرضا عليه السلام. وله كتاب النوادر، أخبرنا به الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد الأنباري الكاتب، عن محمّد بن الحسن بن زياد، عنه.

ورواه حميد بن زياد، عن أبي العبّاس عبيدالله بن أحمد بن نهيك، عنه[١].

وفي تعق: في العيون أيضاً أنّه واقفي[٢]. وربما يظهر من جش توقّفه فيه، والظاهر أنّه لروايته عن الرضا عليه السلام، ويشير إليه قوله: وقد روى... إلى آخره.

وقال جدّي: روايته عنه عليه السلام تدلّ على رجوعه، فانّهم كانوا أعادي له عليه السلام[٣][٤].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

قلت: ربما كان الوقف بعد الرواية.

ولذا في الوجيزة: موثّق[٥]؛ وذكره في الحاوي في الموثّقين[٦]؛ إلاّ أنّ في ب ذكر روايته عنه عليه السلام من دون تعرّض للوقف[٧]، فتدبّر.

وفي مشكا: ابن الحسن الميثمي الثقة، عنه محمّد بن الحسن بن زياد، وعبيدالله بن أحمد بن نهيك، والحسن بن محمّد بن سماعة، ويعقوب

---

(١) الفهرست: ٢٢/٦٦.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٠/١.

(٣) روضة المتقين: ١٤/٤٣.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٣.

(٥) الوجيزة: ١٤٨/ ٧٩.

(٦) حاوي الأقوال: ١٩٧/١٠٤٤.

(٧) معالم العلماء: ١٢/٥٦.

ابن يزيد، وموسى بن عمر[1].

١٢٧ ـ أحمد بن الحسن الاسفرايني:

أبو العبّاس المفسّر الضرير، له كتاب المصابيح في ذكر ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام، وهو كتاب حسن كثير الفوائد، سمعت أبا العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح يمدحه ويصفه، **جش**[2].

ومثله ست إلى قوله: كثير الفوائد.

وزاد: أخبرنا به عدّة من أصحابنا، منهم محمّد بن محمّد بن النعمان والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون وغيرهم، عن أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، عن أبي طالب محمّد بن أحمد بن إسحاق بن البهلول، عنه[3].

أقول: في ب، إلى قوله: حسن[4].

وأخبرناك: بأنّ ذكر الرجل فيه وفي جش وست من دون تعرّض لفساد المذهب يدلّ على كونه إمامياً عندهم، فاذا أضيف إليه كونه ذا كتاب ـ سيّما في أهل البيت عليهم السلام ـ خصوصاً وأن يصفه جماعة من أساطين الفن ويمدحه، يدخل في سلك الحسان لا محالة.

فذكر الحاوي إيّاه في قسم الضعاف[5] ليس ينكر.

لكن الكلام مع العلاّمة المجلسي في عدم ذكره في الوجيزة، مع ذكره أحمد بن حاتم بن ماهويه[6] وأمثاله، فتدبّر.

---

(١) هداية المحدثين: ١٧٠، ولم يرد فيه التوثيق.

(٢) رجال النجاشي: ٢٣١/٩٣.

(٣) الفهرست: ٨٤/٢٧.

(٤) معالم العلماء: ٧٥/١٥.

(٥) حاوي الأقوال: ١١٦٥/٢٢٣، وفيه: ابن الحسين الأسفراني.

(٦) الوجيزة: ١٤٨/ ٧٤.

١٢٨ ـ أحمد بن الحسن بن الحسين:

اللؤلؤي، ثقة ـ وليس بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي ـ كوفي. وله كتاب اللؤلؤة[1]، أخبرنا به الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن أبي زاهر، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عنه، **ست**[2]؛ **صه إلى** قوله: كوفي[3].

وجش كست حتّى السند، إلّا التوثيق. وفيه: وليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤي[4].

أقول: في مشكا: ابن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عنه الحسن بن الحسين اللؤلؤي[5].

١٢٩ ـ أحمد بن الحسن الرازي:

يكنّى أبا علي، خاصّي، روى عن أبي الحسين الأسدي. روى عنه التلعكبري، وله منه إجازة، **لم**[6].

وفي تعق: كونه من مشايخ الاجازة يشير إلى وثاقته[7].

قلت: في الوجيزة: ممدوح[8].

وفي مشكا: ابن الحسن الرازي، عنه التلعكبري[9].

---

(١) في نسخة «م»: اللؤلؤ.

(٢) الفهرست: ٦٩/٢٣.

(٣) الخلاصة: ١٠/١٥.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٥/٧٨.

(٥) هداية المحدثين: ١٧٠.

(٦) رجال الشيخ: ٣٨/٤٤٤.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٣.

(٨) الوجيزة: ٧٨/١٤٨.

(٩) هداية المحدثين: ١٧٠.

١٣٠ ـ أحمد بن الحسن بن عبدالملك:

روى عنه ابن الزبير، روى عن الحسن بن محبوب، لم[1].

ويأتي عن غيره: ابن الحسين.

١٣١ ـ أحمد بن الحسن بن علي:

ابن محمّد بن فضّال بن عمر بن أعين[2] ـ مولى عكرمة بن ربعي الفيّاض ـ أبو الحسين، وقيل: أبو عبدالله. يقال: إنّه كان فطحيّاً، وكان ثقة في الحديث، روى عنه أخوه عليّ بن الحسن. ومات[3] سنة ستّين ومائتين، جش[4].

ونحوه ست؛ وزاد: أبو الحسين بن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عنه[5].

وكست صه، إلّا السند؛ وزاد: أنا أتوقّف في روايته[6].

ويأتي في أخيه محمّد عن محمّد بن مسعود أيضاً كونه فطحيّاً.

وفي تعق: يأتي في الحسن بن علي قوله: حرّف محمّد بن عبدالله على أبي، مع أنّ الظاهر رجوع أبيه. فالظاهر أنّ قول جش: وكان ثقة، أيضاً من مقول القول، لأنّ فطحيّته أظهر وأشهر من وثاقته.

هذا، وذكر في العدّة أنّ الطائفة عملت بما رواه بنو فضّال[7]؛ وطريق

---

(١) رجال الشيخ: ٨٩/٤٥٣، وفيه: ابن عبدالملك الأودي.

(٢) في المصدر: ابن محمّد بن علي بن فضال بن عمر بن أيمن.

(٣) في نسخة «م»: مات.

(٤) رجال النجاشي: ١٩٤/٨٠.

(٥) الفهرست: ٧٢/٢٤.

(٦) الخلاصة: ١٠/٢٠٣.

(٧) عدّة الأصول: ٣٨١/١.

البناء والعمل ـ بالنحو الذي ظهر عندي ـ مرّ في الفوائد(١).

أقول: في مشكا: ابن الحسن بن عليّ بن فضّال الفطحي الثقة، عنه عليّ بن الحسن أخوه، والصفّار، ومحمّد بن أحمد بن يحيى، ومحمّد بن عليّ بن محبوب كما في كتابي الشيخ(٢)، وإن كان في ترك الواسطة بينهما نظر، فإنّه شائع في تضاعيف طرق الكتاب، وإثبات الواسطة قليل.

وهو عن عمرو بن سعيد.

وكثيراً ما يرد عليّ بن الحسن مطلقاً عن أحمد بن الحسن مطلقاً، والمراد بهما هما(٣).

١٣٢ ـ أحمد بن الحسن القطّان:

كثيراً ما يروي عنه الصدوق مترضّياً(٤).

وقال في كمال الدين: حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان، المعروف بأبي عليّ بن عبد ربّه الرازي، وهو شيخ كبير لأصحاب الحديث(٥).

وفي نسخة منه ومن الخصال: ابن الحسين.

وفي الأمالي: أحمد بن الحسن القطّان، المعروف بأبي عليّ بن عبد ربّه(٦)، المعدل(٧).

والظاهر أنّه من مشايخه، تعق(٨).

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٢٩٢/٣١٦، الاستبصار ١: ٩٣٣/٢٦٠.

(٣) هداية المحدّثين: ١٧٠.

(٤) التوحيد: ٥/٤٠٦.

(٥) كمال الدين: ٦٧/١.

(٦) من قوله: الرازي إلى هنا ساقط من نسخة «ش».

(٧) أمالي الصدوق: ٤٥٤. وفيه وفي التعليقة: العدل.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٤، باختلاف.

قلت: الذي في نسخة من كمال الدين: حدّثنا أحمد بن محمّد بن الحسن القطّان، وكان شيخاً لأصحاب الحديث ببلد الري، يعرف بأبي عليّ ابن عبد ربّه.

١٣٣ ـ أحمد بن الحسين بن أحمد:

النيسابوري، الخزاعي، نزيل الري، والد الشيخ الحافظ عبدالرحمن، عدل، عين، قرأ على السيّدين المرتضى والرضي رضوان الله عليهما والشيخ أبي جعفر رحمه الله.

له الأمالي في الأخبار أربع مجلّدات. وكتاب عيون الأحاديث، والروضة في الفقه والسنن، والمفتاح في الأُصول والمناسك.

أخبرنا الشيخ الإمام السعيد ترجمان كلام الله جمال الدين أبو الفتوح الحسين بن عليّ بن محمّد[1] الخزاعي الرازي النيسابوري، عن والده، عن جدّه، عنه، **عه**[2].

١٣٤ ـ أحمد بن الحسين بن سعيد:

ابن حمّاد بن سعيد[3] بن مهران، مولى عليّ بن الحسين عليهما السلام، أبو جعفر الأهوازي، الملقّب دندان.

روى عن جميع شيوخ أبيه إلّا حمّاد بن عيسى، فيما زعم أصحابنا القمّيّون، وضعّفوه، وقالوا: هو غال، وحديثه يعرف وينكر. عنه محمّد بن الحسن الصفّار، **جش**[4].

وكذا **صه** و**ست** إلى قوله: وينكر؛ وزاد **ست**: الحسين بن عبيدالله

---

(١) في المصدر زيادة: ابن أحمد.

(٢) فهرست الشيخ منتجب الدين: ١/٧.

(٣) في الخلاصة: سعد.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٣/٧٧.

وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عنه[١].

وزاد **صه** على **جش**: وقال ابن الغضائري: وحديثه فيما رأيته سالم، والذي أعتمد عليه التوقّف فيما يرويه[٢].

وفي **تعق**: في المعراج: لا وجه لتوقّفه، مع سلامة القدح عن المعارض[٣].

وفيه: ما أشرنا في إبراهيم بن صالح، ومرّ في الفوائد التأمّل في غلوّ القمّيّين[٤]، وأحاديثه في كتب الحديث صريحة في خلافه، مضافاً الى أنّ **جش** و**ست** لم يحكما به، بل نقلا عن الغير، وابن الغضائري مع كثرة غمزه لم يغمز عليه[٥].

قلت: ويؤيّده: أنّ في **ب** ذكره وذكر مصنّفاته، ولم يتعرّض لقدح أصلاً[٦]؛ فهو عنده إمامي. وكونه صاحب مصنّفات مدح كما لا يخفى، فتدبّر.

وفي **مشكا**: ابن الحسين بن سعيد، عنه محمّد بن الحسن الصفّار[٧].

١٣٥ ـ أحمد بن الحسين بن عبدالملك:

أبو جعفر الأزدي، كوفيّ، ثقة، مرجوع إليه. ما يعرف له مصنّف، غير

---

(١) الفهرست: ٢٢/٦٧.

(٢) الخلاصة: ٢٠٢/٨.

(٣) معراج أهل الكمال: ١١٠/٤٦.

(٤) فوائد الوحيد البهبهاني المطبوع ذيل رجال الخاقاني: ٣٨.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٤، باختلاف.

(٦) معالم العلماء: ١٢/٥٧.

(٧) هداية المحدثين: ١٧١.

أنّه جمع كتاب المشيخة وبوّبه على أسماء الشيوخ، **جش**[١].

ونحوه **ست**؛ وزاد: سمعنا هذه النسخة من أحمد بن عبدون، قال: سمعتها من عليّ بن محمّد بن الزبير، عنه. وفيه: الأودي، بدل: الأزدي[٢].

وصه كجش إلى قوله: مرجوع إليه؛ وزاد: أعتمد على روايته[٣].

وفي **لم**: ابن الحسن بن عبدالملك الأودي، روى عنه ابن الزبير. روى عن الحسن بن محبوب[٤].

لكنّ الذي في طريقه الى ابن محبوب[٥]، ومشيخة **التهذيب**: الحسين، وفيها أيضاً: الأزدي[٦].

وفي **د**: ومنهم من يقول: الأزدي، وليس بشيء. وأود: اسم رجل[٧].

قلت: في حواشي الشيخ حسن رحمه الله على **صه**: قد تتبّعت الكتب لتحقيق ضبط هذه الكلمة، فرأيتها مضطربة، فالتصحيف واقع قطعاً؛ ولكنّ الموجود في مظانّ الصحّة، والمتكرّر كثيراً هو: الأودي، انتهى.

وفي **الحاوي**: الموجود في باب الأحداث من **التهذيب**، وفي باب

---

(١) رجال النجاشي: ١٩٣/٨٠.

(٢) الفهرست: ٧١/٢٣.

(٣) الخلاصة: ١١/١٥.

(٤) رجال الشيخ: ٨٩/٤٥٣.

(٥) في الفهرست: ٤٧، في ترجمة الحسن بن محبوب: الحسين بن عبدالملك الأزدي، إلّا أنّ في مجمع الرجال: ١٤٦/٢، نقلاً عن الفهرست: أحمد بن الحسين بن عبدالملك الأودي.

(٦) تهذيب الأحكام ـ المشيخة ـ ١٠: ٣٠/٥٨.

(٧) رجال ابن داود: ٦٩/٣٧.

الاستحاضة: ابن عبدالملك الأودي[١]؛ وربما يوجد في بعض المواضع[٢]: ابن عبدالكريم الأودي عن الحسن بن محبوب[٣]، وهو غلط من النسّاخ[٤].

وفي مشكا: ابن الحسين بن عبدالملك الأودي، عليّ بن محمّد بن الزبير، وابن عقدة، عنه. وهو عن الحسن بن محبوب.

وسبق أحمد بن الحسن بن عبدالملك، فلا تغفل عن احتمال الاتّحاد، بل هو الظاهر[٥].

١٣٦ ـ أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري:

في تعق: سيذكره المصنّف في باب المصدّر بابن[٦].

وهو من المشايخ الأجلّة، والثقات الذين لا يحتاجون الى التنصيص بالوثاقة، ويذكر المشايخ قوله في الرجال ويعدّونه في جملة الأقوال، ويأتون به في مقابلة أقوال أعاظم الرجال، ويعبّرون عنه بالشيخ، ويذكرونه مترحّماً.

وهو المراد بابن الغضائري على الاطلاق، كما صرّح به المصنّف في آخر الكتاب، وجماعة من المحقّقين[٧]، ويظهر من تصريح العلّامة في المقامات، منها في اسماعيل بن مهران[٨]، وكذا طس، منها في شريف بن

---

(١) التهذيب ١: ٣٠/٨٠، ١٦٨/٤٨٢.

(٢) في الحاوي زيادة: الحسين.

(٣) التهذيب ١: ١٢٢/٣٢٤.

(٤) حاوي الأقوال: ٢٢/٦٠.

(٥) هداية المحدثين: ١٧١.

(٦) منهج المقال: ٣٩٨.

(٧) منهم السيد الداماد في الرواشح السماوية: ١١١ الراشحة الخامسة والثلاثون. والمجلسي الأول في روضة المتقين: ١٤/٣٣٠. والمجلسي الثاني في بحار الأنوار: ١/٢٢، وغيرهم.

(٨) الخلاصة: ٨/٦.

سابق[١].

ويدلّ عليه قول الشيخ في أوّل ست: ولم يتعرّض أحد منهم لاستيفاء جميعه ـ أي الرجال ـ إلّا ما كان قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله رحمه الله، فإنّه عمل كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول[٢].

وقال طس في كتابه الجامع للرجال: وعن كتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري[٣].

وعن الشهيد الثاني الحكم بأنّه والده[٤].

وربما يكون وهماً نشأ من صه في سهل بن زياد، حيث قال: ذكر ذلك ابن نوح وأحمد بن الحسين، ثمّ قال: وقال ابن الغضائري: إنّه كان ضعيفاً[٥].

لكن بعد ملاحظة جش[٦]، ومعرفة أنّ صه مأخوذة منه، ربما يرتفع الوهم، سيّما مع ملاحظة ما ذكرنا، بل بعد التتبّع لا يبقى شبهة في أنّ مثل هذا الكلام عن أحمد، وأنّه المعهود بالجرح والتعديل.

واحتمال إطلاق العلّامة ابن الغضائري على الحسين في خصوص المقام إعتماداً على القرينة بعيد، لعدم معهوديّة ما ذكره عنه، بل عدم معهوديّة النقل، فتأمّل.

---

(١) التحرير الطاووسي: ١٥٣.

(٢) الفهرست: ١، وفيه: أبو الحسن.

(٣) التحرير الطاووسي: ٥.

(٤) قال الشهيد الثاني في إجازته للشيخ حسين بن عبدالصمد، والد الشيخ البهائي: ومصنفات ومرويات الشيخ أبي عبدالله الحسين بن عبيدالله الغضائري التي من جملتها كتاب الرجال. راجع البحار: ١٠٨/١٥٩.

(٥) الخلاصة: ٢٢٨/٢.

(٦) رجال النجاشي: ١٨٥/٤٩٠.

قال الشيخ محمد: مراد العلاّمة من قوله: قال ابن الغضائري... إلى آخره، بيان عبارته، إذ جش اختصرها.

ومن قوله: وأحمد بن الحسين، عبارته بعينها نقلها عنه. وقوله: قال ابن الغضائري، ابتداء كلامه، فتأمّل.

لأنّ الذي ذكره مغاير لما ذكره ابن الغضائري، فانّه قال: ضعيف في الحديث غير معتمد فيه. وابن الغضائري: ضعيف جدّاً فاسد الرواية والمذهب.

مع أنّه ربما لا يظهر من عبارة جش أنّ ابن الغضائري ضعّفه، إذ ربما يظهر أنّ ابتداء ما ذكره عن ابن الغضائري: وكان أحمد... إلى آخره.

ولم يذكر أيضاً قوله: فاظهر البراءة... إلى آخره.

فلذا ذكر عبارته بعينها ولم يقل: قال أحمد، مكان: ابن الغضائري، لئلاّ يتوهّم كونه من جش أيضاً، فيحصل اختلال، فتدبّر.

نعم في عبدالله بن أبي زيد عن جش، قال أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله، عن أبي غالب الزراري: كنت أعرف أبا طالب واقفاً، ثمّ عاد الى الإمامة[1].

لكنّ هذا مع ندرته، ليس برويّة ما ينقل عن ابن الغضائري. وكذا ما في أحمد بن القاسم[2].

ويزيد ما ذكرناه وضوحاً: أنّ جش أو غيره لم يذكر للحسين كتابين في الرجال، بل ولا كتاباً. نعم له كتاب التاريخ.

وفي صه في عمر بن ثابت: ضعيف جدّاً، قاله ابن الغضائري؛ وقال

---

(١) رجال النجاشي: ٦١٧/٢٣٢، وفيه: عبيدالله بن أبي زيد.

(٢) رجال النجاشي: ٢٣٤/٩٥.

في كتابه الآخر. . . إلى آخره[١].

مع أنّه ربما يقول: حدّثني أبي، ولم يعهد للحسين أب يعد في هذه المقامات، فتتبّع.

وقال في النقد: أحمد بن الحسين بن عبيدالله[٢] الغضائري، صنّف كتاب الرجال المقصور على ذكر الضعفاء، والظاهر أنّ ابن الغضائري الذي ينقل عنه في صه كثيراً هو هذا، كما صرّح به في إسماعيل بن مهران[٣] وأبي الشداخ[٤][٥][٦].

أقول: جزم ولده الفاضل أيضاً بكونه هو، وبالغ في الردّ على الشهيد الثاني؛ ثمّ قال: وعلى ما اخترنا، يكفي في توثيق ابن الغضائري إعتناء المشايخ والفضلاء بأقواله وجرحه وتعديله، سيّما العلاّمة ومن تأخّر عنه، انتهى.

وصرّح بذلك أيضاً في الحاوي[٧].

وفي **مل**: أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري، له كتاب الرجال، من المعاصرين للشيخ، وثّقه العلاّمة[٨]، انتهى.

وفي أوائل البحار: إنّ كونه أحمد لعلّه أقوى[٩]. وفي موضع آخر: هو

---

(١) الخلاصة: ٢٤١/ ١٠.

(٢) في المصدر زيادة: ابن إبراهيم.

(٣) الخلاصة: ٨/ ٦.

(٤) الخلاصة: ١٩١/ ٣٧.

(٥) نقد الرجال: ٢٠/ ٤٤.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٥.

(٧) حاوي الأقوال: ٨.

(٨) أمل الآمل ٢: ١٢/ ٢٤.

(٩) بحار الأنوار: ١/ ٢٢.

الظاهر[١].

وقال المحقّق الشيخ محمّد عند ذكر كلام للعلاّمة ـ يأتي في ترجمة حذيفة بن منصور ـ: لا يخفى دلالة كلام العلاّمة هنا على تعديل ابن الغضائري؛ ثمّ قال: وإنّما المقصود هنا التنبيه على أنّ العلاّمة قائل بتوثيق ابن الغضائري، وهو أحمد، كما ذكرته في موضع آخر.

وعن السيّد الداماد في مواضع من حواشيه على الاختيار: اختياره[٢].

وكذا في الرواشح، قال: وكان شريك شيخنا النجاشي في القراءة على أبيه أبي عبدالله الحسين بن عبيدالله[٣].

قلت: ربما يظهر من ترجمة عليّ بن محمّد بن شيران[٤]، بل وترجمة عبدالله بن أبي عبدالله[٥]، أنّ جش كان يقرأ عليه أيضاً، فلاحظ.

وفي المجمع: إنّه شيخ الشيخ والنجاشي، وعالم عارف جليل كبير في الطائفة[٦].

هذا، وما مرّ من المناقشة في كلام الشيخ محمّد في تصحيح كلام العلاّمة، لعلّه ليس بمكانه؛ بل الأمر كما ذكره رحمه الله، فانّ كلمتي: ابن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله، آخر كلام جش الذي نقله العلاّمة، وقوله: وقال ابن الغضائري، إبتداء كلام من العلاّمة رحمه الله، كما هو ظاهر لمن لاحظ الترجمة المذكورة؛ ولا منافاة[٧] أصلاً، سوى أنّ ما ذكره جش نقل

---

(١) بحار الأنوار: ١/ ٤١.

(٢) إختيار معرفة الرجال: ١/ ١١٩.

(٣) الرواشح السماوية: ١١٢.

(٤) رجال النجاشي: ٢٦٩/ ٧٠٥.

(٥) رجال النجاشي: ٢١٩/ ٥٧٢.

(٦) مجمع الرجال: ١/ ١٠٨.

(٧) ولا مغايرة، (خ ل).

بالمعنى، وما ذكره العلاّمة عين عبارته.

قوله سلّمه الله تعالى: فانّه قال: ضعيف في الحديث غير معتمد، وابن الغضائري: ضعيف جدّاً فاسد الرواية؛ ذلك غير مضرّ في مقام النقل بالمعنى.

وقوله دام فضله: إذ ربما يظهر أنّ ابتداء ما ذكره عن ابن الغضائري: وكان أحمد... إلى آخره، خفيّ جدّاً، إذ القدر المتيقّن فيه كونه مقول القول هو قوله: وقد كاتب... إلى آخره، والباقي سواء في الظهور والخفاء.

وقوله: ولم يذكر البراءة، فيه ما ذكرناه أوّلاً.

وقوله: ولذا ذكر عبارته بعينها، ربما يكون الباعث بيان ما قاله ابن الغضائري وحده فيه، إذ الذي نقله جش كلام ابن الغضائري وابن نوح كليهما، فتدبّر.

١٣٧ ـ أحمد بن الحسين بن عبيدالله:

المهراني، الآبي، له ترتيب الأدلّة فيما يلزم خصوم الإماميّة وغيره، ب.

وفي تعق: هو أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن عبيدالله[١] بن مهران الآبي العروضي، يروي عنه الصدوق مترضّياً[٢][٣].

قلت: في نسختي من ب بعد الإماميّة: دفعه عن الغيبة والغائب، المكافاة في المذهب في النقض على أبي خلف[٤].

---

(١) في المصدر زيادة: ابن محمّد.
(٢) كمال الدين ٢: ٤٧٦/٢٦.
(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٥.
(٤) معالم العلماء: ٢٤/١١٣.

١٣٨ ـ أحمد بن الحسين بن عمر:

ابن يزيد الصيقل، أبو جعفر، كوفيّ، ثقة من أصحابنا، وجدّه عمر ابن يزيد بيّاع السابري، يروي[١] عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، **صه**[٢].

وزاد **جش**: له كتب، لا نعرف[٣] منها إلاّ النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عنه.

وقال أحمد بن الحسين رحمه الله: له كتاب في الإمامة، أخبرنا به أبي، عن العطّار، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر، عنه[٤].

أقول: في مشكا: ابن الحسين بن عمر الثقة، عنه محمّد بن أحمد ابن يحيى، وأحمد بن أبي زاهر[٥].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١٣٩ ـ أحمد بن الحسين بن يحيى:

ابن سعيد الهمداني[٦]، أبو الفضل، بديع الزمان، الشاعر المشهور، فاضل جليل، إمامي المذهب، حافظ، أديب، منشئ؛ له مقامات عجيبة، وله ديوان شعر، وكان عجيب البديهة والحفظ، **مل**[٧].

وهو غير مذكور في الكتابين.

---

(١) في المصدر: روى.

(٢) الخلاصة: ١٩/٤١.

(٣) في المصدر: لا يعرف.

(٤) رجال النجاشي: ٨٣/٢٠٠.

(٥) هداية المحدثين: ١٧١.

(٦) في المصدر: أحمد بن الحسين بن يحيى الهمذاني.

(٧) أمل الآمل ٢: ١٣/٢٦.

١٤٠ ـ أحمد بن حمّاد:

ج[1]. وزاد كر: المحمودي، يكنّى أبا علي[2].

وفي صه: ابن حمّاد المروزي، روى الكشّي أنّ الماضي[3] عليه السلام كتب إليه يقول له: قد مضى أبوك رضي الله عنه وعنك، وهو عندنا على حال محمودة، ولن تبعد من تلك الحال، وروى عنه أشياء رديّة تدلّ على ترك العمل بروايته، وقد ذكرتها في الكتاب الكبير. والأولى عندي التوقّف عمّا يرويه[4].

وفي كش في أحمد بن حمّاد المروزي: محمّد بن مسعود، قال: حدّثني أبو علي المحمودي محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي، قال: كتب أبو جعفر عليه السلام الى أبي . . . إلى أن قال: قال المحمودي: قد كتب[5] إليّ الماضي . . . إلى آخر ما مرّ عن صه[6].

ويأتي في ابنه محمّد، وفيه: وجدت في كتاب أبي عبدالله الشاذاني[7]، سمعت الفضل بن شاذان يقول: التقيت مع أحمد بن حمّاد المتشيّع وكان ظهر له منه الكذب، فكيف غيره[8].

عليّ بن محمّد القتيبي، عن الزفري بكر بن زفرة الفارسي، عن الحسن بن الحسين أنّه قال: استحلّ أحمد بن حمّاد منّي مالاً له خطر، ثمّ

---

(١) رجال الشيخ: ٩/٣٩٨.

(٢) رجال الشيخ: ٨/٤٢٨.

(٣) في المصدر: أن الباقر.

(٤) الخلاصة: ١٧/٢٠٤.

(٥) في المصدر: وكتب.

(٦) رجال الكشي: ١٠٥٧/٥٥٩.

(٧) في المصدر: زيادة: بخطه.

(٨) رجال الكشي: ١٠٥٨/٥٦٠.

ذكر أنّه كتب الى أبي الحسن عليه السلام يشكوه، فكتب عليه السلام: خوّفه بالله، ففعل ولم ينفع؛ فعاوده برقعة أُخرى، فكتب عليه السلام: إذا لم يجد[١] فيه التخويف بالله كيف نخوّفه[٢] بأنفسنا[٣].

محمّد بن مسعود، قال: حدّثني أبو علي المحمودي، قال: حدّثني أبي؛ ثمّ ذكر احتجاجاً حسناً له مع أبي الهذيل العلّاف في الإمامة[٤].

هذا، والظاهر أنّ أحمد بن حمّاد: مروزي، لكن ابنه: محمّد، هو المكنّى بأبي علي الملقّب بالمحمودي، من أصحاب العسكري عليه السلام.

وجعل الشيخ هذه الكنية واللقب لأحمد، وعدّه من رجاله عليه السلام، سهو من قلمه، كما يأتي في محمّد ابنه. وقد عرفت من كش أنّ الماضي عليه السلام كتب الى محمّد ابنه لا إليه، كما في صه.

قلت: قد سبقه طس فيه وفي التوقّف في روايته[٥].

ولا يخفى أنّه لا صراحة في خبري الذم في كونه المراد؛ مضافاً إلى جهالة سند الثاني؛ وعلى فرض التسليم فهو معارض بترضّي الإمام عنه بعد موته، وقوله: قد مضى وهو عندنا على حال محمودة، والراوي ليس إلّا محمّد ابنه.

ويأتي عن صه[٦] وطس[٧] جلالته، والراوي عنه محمّد بن مسعود،

---

(١) في المصدر: يحل.

(٢) في المصدر: فكيف تخوفه.

(٣) رجال الكشي: ٥٦١/١٠٥٩.

(٤) رجال الكشي: ٥٦١/١٠٦٠.

(٥) التحرير الطاووسي: ٥٥/٣٢.

(٦) الخلاصة: ١٥٢/٧٢.

(٧) التحرير الطاووسي: ٥٢٧/٣٨٨.

وحاله معلوم.

فما في الوجيزة من أنّه مختلف فيه[١]؛ ليس بمكانه.

وأمّا صه وطس، فتوقّفهما لظنّهما أنّه هو الراوي للمدح، فتدبّر.

١٤١ ـ أحمد بن حمزة بن بزيع:

قال حمدويه عن أشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد بن بزيع[٢] كانا في عداد الوزراء، **كش**[٣].

وزاد صه وقد ذكره في القسم الأوّل: وهذا لا يثبت به[٤] عندي عدالته[٥].

وبخطّ الشهيد الثاني: هذا لا يقتضي مدحاً ـ فضلاً عن العدالة ـ إن لم يكن إلى الذنب أقرب، وحينئذٍ فلا وجه لادراجه في هذا القسم[٦].

وفي **تعق**: فيه إيماء إلى الجلالة، وقربه إلى الذنب بعد اقترانه بمحمّد ابن إسماعيل كما ترى[٧].

قلت: إحتمل في المجمع كونه المذكور في إبراهيم بن محمّد الهمداني[٨]، فيكون ثقة، فتأمّل.

١٤٢ ـ أحمد بن حمزة بن عمران:

القمّي، يأتي في عمران بن عبدالله ما يشير إلى كونه معتمداً، **تعق**[٩].

---

(١) الوجيزة: ١٤٩/ ٨٣، وفيها: ممدوح، وفي النسخ الخطيّة منها: مختلف فيه.

(٢) في المصدر: أحمد بن حمزة بن بزيع.

(٣) رجال الكشي: ٥٦٤/١٠٦٥.

(٤) لم يرد في المصدر: به.

(٥) الخلاصة: ١٨/ ٣٠.

(٦) في نسختنا من تعليقة الشهيد الثاني لم ترد هذه العبارة.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٥.

(٨) مجمع الرجال: ١/ ١١٢.

(٩) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٥.

١٤٣ ـ أحمد بن حمزة بن اليسع :

ابن عبدالله القمّي، روى أبوه عن الرضا عليه السلام، ثقة ثقة، **صه**[١].

وزاد **جش**: له كتاب نوادر[٢].

وفي **دي**: ابن حمزة بن اليسع، قمّي، ثقة[٣].

وتقدّم توثيق القائم عليه السلام إيّاه في إبراهيم بن محمّد الهمداني.

أقول: في **مشكا**: ابن حمزة بن اليسع الثقة، عنه عبدالله بن جعفر الحميري.

ويعرف بوروده في طبقة رجال الهادي عليه السلام؛ وأمّا أبوه، فممّن روى عن الرضا عليه السلام[٤].

١٤٤ ـ أحمد بن الخضر بن أبي صالح :

الخجندي، ذكره الصدوق مترضّياً، وكنّاه بأبي العبّاس[٥]، **تعق**[٦].

١٤٥ ـ أحمد بن الخضيب :

في الإرشاد والكشف حديث يدلّ على ذمّه، وأنّه طالب الهادي عليه السلام بالانتقال من داره وتسليمها إليه، ودعا عليه السلام عليه، وقتل بعد أيّام[٧].

---

(١) الخلاصة: ١٤/٥.

(٢) رجال النجاشي: ٩٠/٢٢٤.

(٣) رجال الشيخ: ٤٠٩/٢. وفيه: القمّي ثقة.

(٤) هداية المحدثين: ١٧١.

(٥) كمال الدين ٢: ٥٠٩/٣٩.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٥.

(٧) الارشاد: ٢/٣٠٦، وفيه: الخصيب، وكشف الغمّة: ٢/٣٨٠.

ونحوه في الكافي[١].

١٤٦ ـ أحمد بن داود بن سعيد:

الفزاري، يكنّى أبا يحيى الجرجاني، كان من أجلّة[٢] أصحاب الحديث من العامّة، ورزقه الله هذا الأمر. وله كتب كثيرة ذكرناها في كتابنا الكبير، وصنّف في الردّ على أهل الحشو كتباً متعدّدة، صه[٣].

ست إلى: هذا الأمر؛ وزاد: وله تصنيفات كثيرة في فنون الاحتجاجات على المخالفين.

وذكر محمّد بن إسماعيل النيسابوري أنّه هجم عليه محمّد بن طاهر، وأمر بقطع لسانه ويديه ورجليه ويضرب[٤] ألف سوط ويصلبه، لسعاية كان سعى بها إليه معروفة، سعى بها محمّد بن يحيى الرازي وابن البغوي وإبراهيم بن صالح[٥].

وفي كش: قال أبو عمرو: أبو يحيى الجرجاني اسمه أحمد بن داود ابن سعيد الفزاري، وكان من أجلّة... إلى قوله: في الردّ على أصحاب الحشو تصنيفات كثيرة، وألّف من فنون الاحتجاجات كتباً ملاحاً.

وذكر محمّد بن إسماعيل النيسابوري[٦]، ... إلى آخر ما ذكره ست[٧].

وفي لم: كان عامياً متقدّماً في علم الحديث ثمّ استبصر، له كتب[٨].

---

(١) الكافي ١: ٤١٩/٦.

(٢) في المصدر: جملة.

(٣) الخلاصة: ٢٦/١٧.

(٤) في المصدر: ويضرب.

(٥) الفهرست: ١٠٠/٣٣.

(٦) في المصدر: بنيسابور.

(٧) رجال الكشي: ١٠١٦/٥٣٢.

(٨) رجال الشيخ: ١٠٧/٤٥٦.

وفي تعق: في المعراج: ذكره صه في القسم الأوّل، مع أنّه لم يعدّله أحد من الأصحاب، مع أنّه كان عاميّاً، وتاريخ رجوعه غير معلوم، وكذا تاريخ الرواية، وهذا يقتضي الترك وإدخال روايته في الضعيف[1]، انتهى.

وظهر الجواب عن الأوّل في الفوائد.

وعن الثاني: أنّ هذا القسم ليس موضوعاً لمن يقبل جميع رواياته من أوّل عمره إلى آخره. كيف، وكثير منهم لا تأمّل - حتّى للمعترض - فيه، كابن المغيرة وابن أبي نصر وأمثالهما. على أنّ الظاهر أنّ رواياته المختصّة بمذهبنا صادرة عنه حال الاستقامة، مع أنّه يمكن أن يظهر ذلك من نفس رواياته أو الامور الخارجة، والمعتبر حتّى عنده في أمثال المقام الظن. على أنّ قولهم: ثقة، لا يقتضي الوثاقة من أوّل العمر إلى آخره، بل هو خلاف الظاهر، فيرد ما ذكر في جميع الثقات، والجواب الجواب[2].

قلت: يأتي في الكنى ذكره من جش وغيره.

وفي الحاوي ذكره في الضعاف[3].

وفي الوجيزة: ممدوح[4].

١٤٧ - أحمد بن داود بن علي:

القمّي، أخو شيخنا الفقيه القمّي، كان ثقة ثقة، كثير الحديث، صحب أبا الحسن عليّ بن الحسين بن بابويه، جش[5].

صه، إلّا تكرار التوثيق؛ وبدل أخو شيخنا الفقيه: أبو الحسين؛ وليس

(١) معراج أهل الكمال: ١١٦.
(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٦.
(٣) حاوي الأقوال: ١١٦٦/٢٢٤.
(٤) الوجيزة: ١٤٩/ ٨٦.
(٥) رجال النجاشي: ٢٣٥/٩٥.

بعد صحب: أبا الحسن[١].

وزاد ست على صه: له كتاب النوادر، كثير الفوائد؛ أخبرنا به الحسين ابن عبيدالله، عن أبي الحسن محمّد بن أحمد بن داود، عن أبيه[٢].

قلت: في الحاوي الصواب بدل أخو شيخنا: أبو شيخنا، كما يستفاد من ترجمة ولده محمّد، ويأتي أنّه شيخ هذه الطائفة[٣].

وفي مشكا: ابن داود القمّي الثقة، عنه محمّد ابنه؛ وهذا المذكور ممّن صحب عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي[٤].

١٤٨ ـ أحمد بن رباح بن أبي نصر:

السَّكوني، مولى، روى عن الرجال، له كتاب يرويه جماعة، عنه عليّ ابن الحسن الطاطري، جش[٥].

وفي ست: ابن رباح، له كتاب، أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد، عن ابن نهيك، عنه[٦].

وفي تعق: في رواية الطاطري عنه إشعار بوثاقته، وفي رواية الجماعة كتابه إشعار بالاعتماد، وكذا في روايته عن جماعة[٧].

قلت: مضافاً إلى أنّ ظاهر جش وست كونه إماميّاً، وكذا: ب، حيث ذكره وقال: له كتاب[٨]؛ لكن في إشعار رواية الطاطري عنه بوثاقته شيء

(١) الخلاصة: ١٦/ ١٧.

(٢) الفهرست: ٢٩/ ٨٧.

(٣) حاوي الأقوال: ٢٢/ ٦٣.

(٤) هداية المحدثين: ١٧٢.

(٥) رجال النجاشي: ٩٩/ ٢٤٩.

(٦) الفهرست: ٣٦/ ١١٣.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٦.

(٨) معالم العلماء: ٢٢/ ١٠٣.

عرفته.

وفي **مشكا**: ابن رباح[1]، عنه عليّ بن الحسن الطاطري، وعبيدالله ابن أحمد بن نهيك[2].

١٤٩ ـ أحمد بن رزق الغمشاني:

بالغين المعجمة المضمومة والشين المعجمة والنون بعد الألف، بجليّ، ثقة، صه[3]، **جش** إلّا الترجمة[4].

وفي **ست**: ابن رزق الغمشاني، له كتاب؛ أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي محمّد هارون بن موسى، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن يحيى بن زكريّا بن شيبان وعليّ بن الحسن بن فضّال، عن العبّاس بن عامر القصباني، عنه[5].

قلت: في **مشكا**: ابن رزق الثقة، عنه العبّاس بن عامر، ومحمّد بن الحسن الصفّار[6].

١٥٠ ـ أحمد بن رشيد بن خيثم:

العامري الهلالي. قال ابن الغضائري: إنّه زيدي، يدخل حديثه في حديث أصحابنا، ضعيف فاسد، صه[7].

وقريب منها د[8].

---

(١) في نسخة «م»: رياح.

(٢) هداية المحدثين: ١٤.

(٣) الخلاصة: ٢٠/٤٨. وفيها: ابن زرق الغمشاني.

(٤) رجال النجاشي: ٩٨/٢٤٣.

(٥) الفهرست: ٣٥/١٠٦.

(٦) هداية المحدثين: ١٤.

(٧) الخلاصة: ٢٠٥/٢١. وفيها: ابن خيثم العامري.

(٨) رجال ابن داود: ٢٢٨/٢٦.

١٥١ ـ أحمد بن رميح المروزي:

له إثبات الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب في ذكر القائم عليه السلام[١]، ب[٢].

قلت: ظاهره كونه من علماء الامامية.

١٥٢ ـ أحمد بن زياد بن جعفر:

الهمذاني ـ بالذال المعجمة ـ كان رجلاً ثقة، ديّناً، فاضلاً، رضي الله عنه، صه[٣].

وفي تعق: زاد في كمال الدين: عليه رحمة الله ورضوانه[٤]؛ وأكثر فيه من الرواية عنه[٥].

أقول[٦]: زاد في الحاوي: بغير واسطة؛ ثمّ قال: وكأنّ العلّامة استفاد توثيقه من هذه العبارة، وهي كافية في ذلك[٧]، انتهى.

وفي الوجيزة: ثقة[٨].

وفي مشكا: ابن جعفر الهمداني، عنه الصدوق؛ أثنى عليه في إكمال الدين فقال: كان رجلاً ثقة ديّناً فاضلاً[٩]؛ ولا يبعد أن يكون استفادة العلّامة توثيقه من هذا الكتاب[١٠].

---

(١) في المصدر: في كتاب ذكر قائم آل محمّد عليه السلام.

(٢) معالم العلماء: ١١٧/٢٤. وفيه: أبو سعيد أحمد....

(٣) الخلاصة: ٣٧/١٩.

(٤) كمال الدين ٢: ٣٦٩، وفيه: رحمةُ الله عليه ورضوانه.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٦.

(٦) في نسخة «ش»: قلت.

(٧) حاوي الأقوال: ٦٥/٢٢، باختلاف.

(٨) الوجيزة ١٤٩/ ٩٠.

(٩) كمال الدين: ٣٦٩.

(١٠) هداية المحدثين: ١٧٢.

١٥٣ ـ أحمد بن زياد الخزّاز[١]:

واقفي، ظم[٢].

وزاد في صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام[٣].

أقول: في مشكا: ابن زياد الخزّاز الذي يذكر في أصحاب الكاظم عليه السلام؛ في الفقيه: روى أحمد بن أبي نصر[٤] البزنطي، عن أحمد بن زياد، قال: سمعت[٥] أبا الحسن عليه السلام[٦][٧].

١٥٤ ـ أحمد بن سابق:

روى كش بطريق غير معلوم الصحّة أنّ الرضا عليه السلام لعنه؛ والوجه عندي التوقّف فيما يرويه، صه[٨].

وفي كش: نصر بن الصباح، عن أبي يعقوب إسحاق بن محمّد البصري، عن محمّد بن عبدالله بن مهران، عن سليمان بن جعفر الجعفري، قال: كتب أبو الحسن عليه السلام إلى يحيى بن أبي عمران وأصحابه:

عافانا الله وإيّاكم، انظروا أحمد بن سابق لعنه الله الأغم[٩] الأشج فاحذروه[١٠].

---

(١) في نسخة «م»: الخزار.

(٢) رجال الشيخ: ٢٢/٣٤٣.

(٣) الخلاصة: ١/٢٠١.

(٤) في الفقيه: أحمد بن محمّد بن أبي نصر...

(٥) في المصدر: سألت.

(٦) الفقيه ٤: ٥٤٩/١٥٨.

(٧) هداية المحدثين: ١٧٢.

(٨) الخلاصة: ١٦/٢٠٤.

(٩) في المصدر: الأعثم، وفي نسخة منه: الأعسم.

(١٠) في المصدر: واحذروه.

قال أبو جعفر: ولم يكن أصحابنا يعرفون أنّه أشجّ، أو به شجّة، حتّى كشف رأسه وإذا به شجّة.

قال أبو جعفر محمّد بن عبدالله: وكان أحمد قبل هذا يظهر القول بهذه المقالة، فما مضت الأيّام حتّى شرب الخمر ودخل في البلايا[1].

وفي تعق: في الوجيزة: ثقة. والظاهر أنّه سهو من النسّاخ[2].

قلت: الظاهر اختصاصه بنسخته سلّمه الله تعالى، فانّ في سائر نسخها: ضعيف[3].

هذا، وقول صه: غير معلوم الصحّة، الظاهر أنّه معلوم الضعف؛ إلّا أنّ قول كش: ـ قال أبو جعفر... إلى آخره ـ بعنوان الجزم ـ والظاهر أنّه الحميري ـ كاف، إلّا أنّه لا ثمرة مهمّة.

١٥٥ ـ أحمد بن السري:

واقفي، ظم[4].

وزاد صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام[5].

١٥٦ ـ أحمد بن سلامة الجزائري:

فاضل، صالح، فقيه، معاصر؛ كان قاضي حيدر آباد. له شرح الإرشاد في الفقه وغير ذلك، مل[6].

وهو غير مذكور في الكتابين.

---

(١) رجال الكشي: ١٠٤٣/٥٥٢.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧.

(٣) الوجيزة: ١٥٠/ ٩٢.

(٤) رجال الشيخ: ٢٣/٣٤٣.

(٥) الخلاصة: ٢/٢٠١.

(٦) أمل الآمل ٢: ٢٩/١٥. وفيه: أحمد بن سلام...

١٥٧ ـ أحمد بن صبيح :

أبو عبدالله الأسدي، كوفيّ، ثقة؛ والزيديّة تدّعيه، وليس بصحيح، **جش**[١].

ست، صه، إلّا أنّ فيهما: وليس منهم.

وزاد **صه** بعد صبيح: بالمهملة المفتوحة والباء الموحّدة ثمّ الحاء المهملة[٢].

وزاد **ست**: له كتاب التفسير؛ عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل، عن جعفر بن محمّد الحسني، عنه.

وكتاب النوادر؛ الحسين بن عبيدالله، عن محمّد بن الحسن بن هارون الكندي[٣]، عن محمّد بن الحسين بن حفص[٤] الخثعمي[٥]، عن الحسن ابن عليّ بن بزيع، عنه[٦].

أقول: في **مشكا**: ابن صبيح الثقة، عنه جعفر بن محمّد الحسني، والحسن بن عليّ بن بزيع[٧].

١٥٨ ـ أحمد بن عامر بن سليمان :

ابن صالح بن وهب بن عامر، وهو الذي قتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام بكربلاء. ثمّ ساق نسبه إلى قطرة[٨] بن طي. وقال: ويكنّى

---

(١) رجال النجاشي: ١٨٤/٧٨.

(٢) الخلاصة: ٩/١٥.

(٣) في المصدر: محمّد بن محمد بن الحسين بن هارون الكندي.

(٤) في نسخة «م»: جعفر.

(٥) في المصدر: محمّد بن حفص الخثعمي.

(٦) الفهرست: ٦٨/٢٢.

(٧) هداية المحدثين: ١٤.

(٨) في المصدر: فطرة.

أحمد بن عامر: أبا الجَعْد.

قال عبدالله ابنه ـ فيما أجازنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم ـ: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عبدالله، قال: ولد أبي سنة سبع وخمسين ومائة، ولقي الرضا عليه السلام سنة أربع وتسعين ومائة، ومات الرضا عليه السلام بطوس سنة اثنين ومائتين، يوم الثلاثاء لثمان عشر خلون من جمادى الأُولى، وشاهدت أبا الحسن وأبا محمّد عليهما السلام، وكان أبي مؤذّنهما... إلى أن قال:

دفع إليّ هذه النسخة نسخة[1] عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي، أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى الجندي شيخنا رحمه الله، قرأتها عليه، حدّثكم أبو الفضل عبدالله بن أحمد بن عامر، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا الرضا عليه السلام.

والنسخة حسنة، **جش**[2].

١٥٩ ـ أحمد بن عائذ:

قر[3]. وزاد **صه**: بالذال المعجمة، أبو حبيب الأحمسي البجلي، مولى، ثقة.

كان صحب أبا خديجة سالم بن مكرم وأخذ عنه وعرف به، وكان حلّالاً.

قال **كش**: قال محمّد بن مسعود: سألت أبا الحسن عليّ بن الحسن ابن فضّال عن أحمد بن عائذ كيف هو؟ فقال: صالح، كان يسكن بغداد.

---

(١) في المصدر: رفع إليّ هذه النسخ نسخة...

(٢) رجال النجاشي: ١٠٠/ ٢٥٠.

(٣) رجال الشيخ: ١٠٧/ ٤٥.

وقال أبو الحسن: أنا لم ألقه[١].

وكذا جش إلى قوله: حلّالاً[٢]، إلّا الترجمة، وفيه: ابن حبيب. وزاد: عليّ بن الحسين بن عمرو الخزّاز[٣]، عنه، بكتابه[٤].

وفي كش ما ذكره صه[٥].

وفي ق: ابن عائذ بن حبيب، العبسي الكوفي أبو علي، أسند عنه[٦].

وفي د أيضاً: ابن حبيب[٧].

فالظاهر أنّ: أبو، في صه سهوٌ من قلم الناسخ.

قلت: في مشكا: ابن عائذ الثقة، عنه عليّ بن الحسين بن عمرو[٨] الخزّاز.

وهو عن أبي خديجة سالم بن مكرم[٩].

١٦٠ ـ أحمد بن العبّاس النجاشي:

الأسدي، مصنّف هذا الكتاب، (أطال الله بقاه، وأدام علوّه ونعماه)[١٠]. له كتاب الجمعة وما ورد فيه من الأعمال، وكتاب الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل، وكتاب أنساب نصر[١١] بن قعين وأيامهم وأشعارهم،

---

(١) الخلاصة: ١٨/ ٢٨.
(٢) في نسخة «م»: خلّالاً.
(٣) في نسخة «م»: الخزار.
(٤) رجال النجاشي: ٩٨ ـ ٩٩/ ٢٤٦.
(٥) رجال الكشي: ٣٦٢/ ٦٧١.
(٦) رجال الشيخ: ١٤٣/ ١٤.
(٧) رجال ابن داود: ٣٨/ ٨٢.
(٨) في المصدر: عمر.
(٩) هداية المحدثين: ١٤.
(١٠) ما بين القوسين لم يرد في طبعة جماعة المدرسين قم، ومذكور في طبعة دار الأضواء بيروت.
(١١) في نسخة «م»: نضر.

وكتاب مختصر الأنوار ومواضع النجوم التي سمّتها العرب، **جش**[١].

وفي تعق: يأتي في أحمد بن علي عن المصنّف ما يناسب المقام[٢].

أقول: وسنذكر هناك جملة من الأوهام من قلم جملة من الأجلّة الأعلام.

١٦١ ـ أحمد بن العبّاس النجاشي:

الصيرفي المعروف بابن الطيالسي، يكنّىٰ أبا يعقوب، سمع منه التلعكبري سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة وله منه إجازة، وكان يروي دعاء الكامل، **لم**[٣].

وفي تعق: في كونه من مشايخ الإجازة إشعار بالوثاقة[٤].

١٦٢ ـ أحمد بن عبدالله بن أحمد:

ابن أبي عبدالله البرقي.

في تعق: سيجيء في طريق الفقيه إلى محمّد بن مسلم[٥]؛ وتصحيح العلّامة بعض روايات ابن مسلم مع النسبة إلى الصدوق على وجه ظاهره أنّه من الفقيه.

وقال جدّي: الظاهر أنّه ثقة عند الصدوق، لاعتماده في كثير من الروايات عليه[٦]، انتهى.

ويحتمل كونه ابن بنت البرقي الذي يروي عنه، بأن يكون عبدالله بن

---

(١) رجال النجاشي: ١٠١/٢٥٣.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧.

(٣) رجال الشيخ: ٤٤٦/٤٥.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧.

(٥) الفقيه ـ المشيخة ـ: ٤/٦.

(٦) روضة المتقين: ١٤/٧٤.

بنتـه، فنسب إلى جدّه، أو يكون والد عبدالله هو محمّد بن أبي القاسم، فلاحظ ترجمته[١]. ويؤيّده تكنّي[٢] محمّد بأبي عبدالله. لكن كون محمّد ابن بنته[٣] ربما يبعد روايته عنه، فتأمّل.

أو يكون ابن بنت البرقي لقب أحمد، ويكون عبدالله صهر البرقي، كما نذكره[٤] في عليّ بن أبي القاسم، فلاحظ.

وفي المعراج: وقد يعدّ من مشايخ الإجازات، وغير بعيد. بل لا يبعد أن يكون عبدالله بن أُميّة الذي يروي عنه الكليني ـ وهو أحد العدّة التي يروي عن أحمد بن محمّد بن خالد بواسطتها ـ هو هذا الرجل؛ وأُميّة تصحيف: ابنته، ليوافق ما في ترجمة البرقي وغيرها: أنّ الراوي عنه أحمد ابن بنته؛ وإلى هذا مال المحقّق الشيخ محمّد[٥]، انتهى[٦].

قلت: في شرح المقدّس الصالح على الكافي: أحمد بن عبدالله ابن بنت أحمد بن محمّد البرقي[٧].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامى

١٦٣ ـ أحمد بن عبدالله بن أحمد:

ابن جلّين الـدوري، أبو بكر[٨] الورّاق، كان من أصحابنا، ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته، **صه**[٩].

---

(١) رجال النجاشي: ٩٤٧/٣٥٣.

(٢) في التعليقة: تكنية.

(٣) في التعليقة: أحمد ابن ابن بنته.

(٤) في التعليقة: سنذكره.

(٥) الموجود في المعراج في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي: ١٦٣ عند شرحه للطريق قال: أحمد بن عبدالله بن البرقي ولا أعلم حاله.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧.

(٧) شرح أُصول الكافي للمازندراني: ٨٨/٢.

(٨) في المصدر: أبو بكير.

(٩) الخلاصة: ٢٥/١٧.

وزاد جش: لا نعرف له إلّا كتاباً واحداً في طرق من روى ردّ الشمس، وما يتحقّق بأمرنا؛ مع اختلاطه بالعامّة، وروايته عنهم وروايتهم عنه.

دفع إليّ شيخ الأدب أبو أحمد عبدالسلام بن الحسين البصري رحمه الله كتاباً بخطّه قد أجاز له جميع روايته[١].

وزاد ست على صه: له كتاب في طرق من روى ردّ الشمس؛ الحسين ابن عبيدالله، عنه، به[٢].

وفي لم بعد الورّاق: ثقة، روى عنه ابن الغضائري[٣].

أقول: لم أجد في عدّة نسخ من رجال الميرزا نقل التوثيق عن ست، ولا ذكر لم. والموجود فيهما كما ذكرناه.

ونقله عنهما أيضاً في الحاوي[٤]، والمجمع[٥]، والنقد[٦]، وقبلهم د[٧]، فلاحظ.

هذا، وقول جش: وما يتحقّق بأمرنا، الظاهر أنّه معطوف على طرق من روى ردّ الشمس ـ أي: في ذكر ما يتحقّق بأمر الشيعة، أي الإمامة، يعني: مع إختلاطه بهم، وروايته عنهم، وروايتهم عنه، كتب كتاباً في أمر الإمامة وتحقيق حقيّته ـ وفاقاً لبعض الأجلّاء[٨].

والفاضل الشيخ عبدالنبي الجزائري والمحقّق الشيخ محمّد فهما

(١) رجال النجاشي: ٨٥/٢٠٥، وفيه: أجاز له فيه جميع رواياته.

(٢) الفهرست: ٩٧/٣٢.

(٣) رجال الشيخ: ٤٥٥/١٠٥.

(٤) حاوي الأقوال: ٦٨/٢٣.

(٥) مجمع الرجال: ١٢٠/١.

(٦) نقد الرجال: ٧٣/٢٣.

(٧) رجال ابن داود: ٨٥/٣٨.

(٨) قوله: وفاقاً لبعض الاجلاء، في نسخة «ش» وردت بعد قوله: ردّ الشمس.

الخلاف، ومنافاة كلام جش لِما ذكره الشيخ؛ بل المنافاة بين كلامي جش كما صرّح به الأخير، وهما قوله: كان من أصحابنا ثقة، ثمّ قوله: وما يتحقّق بأمرنا. وكأنّهما جعلا: ما، نافية، فتأمّل جدّاً.

وفي أنساب السمعاني: أحمد بن عبدالله بن أحمد بن جلّين الدُوري الجليني الولاء[1]، من أهل بغداد، حدّث عن أحمد بن القاسم البغوي... إلى أن قال: وكان رافضياً مشهوراً بذلك، وكانت ولادته سنة تسع وتسعين ومائتين، وأوّل كتابة[2] الحديث في سنة ثلاثة عشر وثلاثمائة، ومات في شهر رمضان سنة تسع وسبعين وثلاثمائة[3].

وعن كتاب ميزان الاعتدال: أحمد بن عبدالله بن جلّين، عن أبي القاسم البغوي، رافضي بغيض، كان ببغداد[4].

وفي مشكا: ابن جلّين الثقة، عنه الحسين بن عبيدالله الغضائري[5].

١٦٤ ـ أحمد بن عبدالله بن أحمد:

ابن الرفاء، أخونا، مات قريب السن، رحمه الله؛ له كتاب الجمعة، جش. كذا نقل في د عن جش[6].

والذي وجدته فيه: ابن عبد... إلى آخره[7].

---

(١) في المصدر: الرواق.

(٢) في المصدر: كتابته.

(٣) أنساب السمعاني: ٣/٢٨٧، ما مذكور عن أنساب السمعاني في المتن، أثبتناه من نسخة «ش»، ولم يرد في نسخة «م».

(٤) ميزان الاعتدال ١: ١٠٩/٤٢٦.

(٥) هداية المحدثين: ١٧٣.

(٦) رجال ابن داود: ٣٩/ ٨٦، وفيه: أحمد بن عبدالله بن أحمد الرفا.

(٧) رجال النجاشي: ٨٧/ ٢١٢، وفيه: أحمد بن عبدالله بن أحمد الرفا.

قلت: كذا أيضاً وجدته؛ ونقله في الحاوي(١).

وفي الوجيزة: ممدوح(٢).

١٦٥ ـ أحمد بن عبدالله الاصفهاني:

الحافظ أبو نعيم ـ بالنون المضمومة ـ؛ قال شيخنا محمّد بن عليّ بن شهرآشوب: إنّه عامّي، صه(٣).

قلت: في ب: أحمد بن عبدالله الاصفهاني، الحافظ أبو نعيم، عاميّ(٤)، إلّا أنّ له: منقبة المطهّرين ومزيّة(٥) الطيّبين وما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام(٦)، انتهى.

وفي تاريخ ابن خلّكان: ولد في رجب سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، وتوفّي في صفر، وقيل: في محرّم سنة خمس وثلاثين وأربعمائة بأصفهان(٧).

١٦٦ ـ أحمد بن عبدالله بن أميّة:

مرّ في ترجمة أحمد بن عبدالله بن أحمد ما ينبغي أن يلاحظ(٨)؛ ويأتي عند ذكر العدّة. والظاهر منه كونه من مشايخه؛ وظاهره كونه من المعتمدين، بل والثقات، تعق(٩).

---

(١) حاوي الأقوال: ٢٢٥/١١٧٦.

(٢) الوجيزة: ١٥٠/ ٩٩.

(٣) الخلاصة: ٢٠٥/٢٤ وفيه: أحمد بن عبيدالله الاصفهاني.

(٤) في المصدر: عاميّ المذهب.

(٥) في المصدر: ومرتبة.

(٦) معالم العلماء: ٢٥/١٢٣.

(٧) وفيات الأعيان ١: ٩١/٣٣ وفيه: ولد في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: أربع وثلاثين، وتوفيّ في صفر، وقيل: في محرم سنة ثلاثين وأربعمائة باصفهان.

(٨) في المصدر: فيه ما أشرنا إليه آنفاً.

(٩) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧.

١٦٧ ـ أحمد بن عبدالله بن جعفر:

الحِمْيَري، له مكاتبة، صه[١].

وفي تعق وجش في ترجمة أخيه محمّد[٢].

١٦٨ ـ أحمد بن عبدالله بن عيسى:

ابن مصقلة بن سعد القمّي الأشعري، ثقة؛ له نسخة عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، **صه**[٣].

وزاد جش: روى محمّد بن عبدالرحمن بن سَلام[٤]، عنه، عن محمّد ابن عليّ بن موسى عليهم السلام[٥].

١٦٩ ـ أحمد بن عبدالله الكرخي:

عليّ بن محمّد القتيبي، قال: حدّثني طاهر[٦] بن محمّد بن عليّ بن بلال وسألته عن أحمد بن عبدالله الكرخي ـ إذ رأيته يروي كتباً كثيرة عنه ـ فقال: كان كاتب إسحاق بن إبراهيم فتاب وأقبل على تصنيف الكتب، وكان أحد غلمان يونس بن عبدالرحمن رحمه الله، ويعرف بابن خانِبة[٧]، وكان من العجم، **كش**[٨].

ويأتي: ابن عبدالله بن مهران.

---

(١) الخلاصة: ١٩/٣٨.

(٢) رجال النجاشي: ٣٥٤/٩٤٩، تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧.

(٣) الخلاصة: ٢٠/٥١.

(٤) في نسخة «ش»: سلامة.

(٥) رجال النجاشي: ١٠١/٢٥٢.

(٦) في المصدر: أبو طاهر.

(٧) في المصدر: ويُعرف به، وهو يُعرف بابن خانبة.

(٨) رجال الكشي: ٥٥٦/١٠٧١.

١٧٠ ـ أحمد بن عبدالله الكوفي:

صاحب إبراهيم بن إسحاق الأحمر[١]، يروي عنه كتب إبراهيم كلّها. روى عنه التلعكبري إجازة، لم[٢].

وفي تعق: فيه إشعار بوثاقته[٣].

أقول: في مشكا: ابن عبدالله الكوفي، عنه التلعكبري إجازة[٤].

١٧١ ـ أحمد بن عبدالله بن متوّج البحراني:

غير مذكور في الكتابين، ونذكره بعنوان ابن متوّج لاشتهاره به.

١٧٢ ـ أحمد بن عبدالله بن محمّد:

ابن عمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، الهاشمي المدني، أسند عنه، ق[٥].

١٧٣ ـ أحمد بن عبدالله بن مهران:

المعروف بابن خانبة، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقات، لا نعرف له إلّا كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة، حسن جيّد صحيح، **جش**[٦].

وكذا **ست وصه**[٧] إلى قوله: الثقات. وزادا: وما ظهر له رواية، وصنّف كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة[٨].

وزاد في **صه**: وكان كاتب،... إلى آخر ما مرّ عن كش في ابن

---

(١) في المصدر: الأحمري.

(٢) رجال الشيخ: ٤٤٦/٤٨.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧.

(٤) هداية المحدثين: ١٧٣.

(٥) رجال الشيخ: ١٤٢/١.

(٦) رجال النجاشي: ٩١/٢٢٦ وفيه: ولا نعرف.

(٧) في نسخة «ش»: قدم صه على ست.

(٨) الفهرست: ٢٦/٧٩.

عبدالله الكرخي[1].

وفي لم... إلى أن قال: أبو جعفر، ثقة[2].

والظاهر أنّه الكرخي السابق.

وفي تعق: يأتي أيضاً في ترجمة محمّد بن عبدالله بن مهران اتّصافه بالكرخي، بل بملاحظته لا يبقى شبهة في الاتّحاد، ويأتي فيه أنّه له مكاتبة إلى الرضا عليه السلام[3].

قلت: لا شبهة في الاتّحاد مع قطع النظر عمّا يأتي، لوقوع التصريح في المقامين بأنّه ابن خانبة.

وتوهّم د التعدّد[4]، ولا منشأ له.

هذا، وما مرّ عن تعق من أنّه يأتي في ترجمة محمّد بن عبدالله بن مهران، كذا بخطّه دام فضله، وقد سقط من قلمه كلمتان، فإنّه محمّد بن أحمد بن عبدالله، وهو ابن أحمد هذا، فلاحظ.

وفي مشكا: ابن عبدالله بن مهران الكرخي، عنه طاهر بن محمّد بن عليّ بن بلال؛ ويعرف بوقوعه في طبقة يونس بن عبدالرحمن لأنّه أحد غلمانه[5].

١٧٤ ـ أحمد بن عبدالملك المؤذّن:

أبو صالح، عامّي، له كتاب الأربعين في فضائل الزهراء عليها

---

(١) الخلاصة: ١٥/١٣، رجال الكشي: ١٠٧١/٥٦٦.

(٢) رجال الشيخ: ٩٣/٤٥٣.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧، باختلاف.

(٤) رجال ابن داود: ٨٩/٣٩ ـ ٩٠.

(٥) هداية المحدثين: ١٧٣.

السلام، ب[1].

١٧٥ ـ أحمد بن عبدالواحد بن أحمد:

البزّاز، أبو عبدالله، شيخنا المعروف بابن عبدون. له كتب، وكان قويّاً في الأدب[2]، قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب.

وكان قد لقى أبا الحسن عليّ بن محمّد القرشي المعروف بابن الزبير. وكان علوّاً في الوقت، **جش**[3].

وفي لم: أحمد بن عبدون، المعروف بابن الحاشر، يكنّىٰ أبا عبدالله، كثير السماع والرواية، سمعنا منه، وأجاز لنا جميع ما رواه، مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة[4].

وفي صه: قال **جش**: شيخنا[5] المعروف بابن عبدون.

وقال الشيخ: أحمد بن عبدون، ويعرف بابن الحاسر[6]، **انتهى**.

ويستفاد من كلام العلّامة في بيان طرق الشيخ في كتابيه[7] توثيقه في مواضع[8].

وفي تعق: وذلك لحكمه بالصحّة مع كونه في الطريق. ولا يخلو من

---

(١) معالم العلماء: ٢٥/١٢٤، وفيه: عامّي المذهب إلّا أنّ له كتاب الأربعين.

(٢) في نسخة «ش»: وقد.

(٣) رجال النجاشي: ٢١١/٨٧.

(٤) رجال الشيخ: ٤٥٠/٦٩.

(٥) في المصدر: وكان شيخنا...

(٦) الخلاصة: ٢٠/٤٧ وفيه: الحاسر بدل: الحاسر.

(٧) في نسخة «ش»: كتابه.

(٨) يذكر العلّامة طريق الشيخ الطوسي الى الشيخ الكليني بالصحة، وفي الطريق ابن عبدون، راجع: الخلاصة: ٢٧٥ و٢٧٦، وتهذيب الاحكام ـ المشيخة ـ: ١٠/٢٧، والاستبصار ـ المشيخة ـ: ٤/٣٠٩.

تأمّل، سيّما بملاحظة اضطرابه رحمه الله في البناء على الصحّة كما لا يخفى على المتتبّع أحواله.

والعجب من المحقّق البحراني أنّه ذكر في المعراج ما ذكره المصنّف[١]، ونقل بعد ذلك بوريقات حكم العلاّمة بصحّة حديث أبان بن عثمان مع الاعتراف والتصريح بكونه فطحيّاً[٢].

نعم، كثرة حكمه بالصحّة تشعر بالتوثيق؛ وكذا كونه شيخ الإجازة؛ وكذا كونه كثير الرواية؛ وأولى منه كونه كثير السماع، الظاهر في الأخذ عن كثير من المشايخ.

وبالجملة: الظاهر جلالته بل وثاقته لِما ذكر.

وفي البلغة: المعروف من أصحابنا عدّ حديثه في الصحيح، ولعلّه كافٍ في توثيقه، مع أنّه من مشايخ الإجازة المشاهير.

وفي وجيزة شيخنا المعاصر أنّه ممدوح، ويعدّ حديثه صحيحاً[٣]؛ وعليه سؤال يمكن دفعه بالعناية[٤]، انتهى.

وما ذكره من[٥] المعروفيّة من الأصحاب محلّ تأمّل، إذ لم يوجد إلاّ من العلاّمة رحمه الله وذلك في مواضع، وربما تبعه بعض غفلةً، وهو أيضاً معترف.

وما ذكره خالي لا غبار عليه أصلاً.

هذا، ويستند جش إلى قوله ويعتمد عليه، منه ما في داود بن كثير[٦].

---

(١) معراج أهل الكمال: ٦.

(٢) معراج أهل الكمال: ٢١.

(٣) الوجيزة: ١٥٠/ ١٠١.

(٤) بلغة المحدثين: ٣٢٨، وفيها: وعليه سؤال يمكن دفعه بالعبارة.

(٥) في نسخة «ش»: في.

(٦) رجال النجاشي: ١٥٦/ ٤١٠.

وكذا الشيخ، ويذكره مترحّماً[(١)][(٢)].

أقول: ذكره في الحاوي في خاتمة قسم الثقات[(٣)]؛ وقد عقدها لمن لم ينصّ على توثيقه، لكن يستفاد من قرائن أُخر.

وما مضىٰ من قوله: وكان علوّاً[(٤)]، لعلّ المعروف بالمهملة، وربما فهم دلالته على المدح؛ وقرأه في الحاوي بالمعجمة.

وفي مشكا: ابن عبدالواحد بن عبدون، بوقوعه في طبقة الشيخ رحمه الله وجش، لأنّهما رويا عنه وأجاز لهما[(٥)].

١٧٦ ـ أحمد بن عبيدالله بن يحيى:

ابن خاقان، له مجلس يصف فيه أبا محمّد الحسن بن عليّ العسكري عليهما السلام.

ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عنه، ست[(٦)].

وفي الإرشاد: كان شديد النصب والانحراف عن أهل البيت عليهم السلام[(٧)].

وفي تعق: وكذا في الكافي[(٨)]، وكمال الدين[(٩)][(١٠)].

---

(١) الفهرست: ١٠٣/٤٤٤.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٧.

(٣) حاوي الأقوال: ١٧٠/٦٩٨.

(٤) في نسخة «ش»: غلوّاً.

(٥) هداية المحدثين: ١٤.

(٦) الفهرست: ٣٥/١٠٢.

(٧) الإرشاد: ٢/٣٢١.

(٨) الكافي ١: ٤٢١/١.

(٩) كمال الدين: ٤٠.

(١٠) لم أجده في نسخة التعليقة المطبوعة والخطية.

أقول: في مشكا: ابن عبيدالله، عنه جعفر بن عبدالله الحميري[١].

١٧٧ ـ أحمد بن علويّة الاصفهاني:

المعروف بابن الأسود الكاتب، له دعاء الاعتقاد تصنيفه، لم[٢].

وفي جش: أحمد بن علويّة الاصفهاني، أخبرنا ابن نوح، عن محمّد ابن عليّ بن أحمد بن هشام أبو جعفر القمّي، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد ابن محمّد بن بشير البطّال[٣] بن بشير الرحّال ـ قال: وسمي الرّحال لأنّه رحل خمسين رحلة من حجّ إلى غزو ـ قال: حدّثنا أحمد بن علويّة بكتابه الاعتقاد في الأدعية[٤].

وفي تعق: في ضح: له كتاب الاعتقاد في الأدعية؛ وله النونية المسمّاة بالألفيّة وبالمحبرة[٥]، وهي ثمانمائة وثلاثون بيتاً، وقد عرضت على أبي حاتم السجستاني فقال: يا أهل البصرة غلبكم والله شاعر أصفهان في هذه القصيدة وفي[٦] أحكامها وكثرة فوائدها[٧]، انتهى.

ولعلّه أخو الحسن الثقة.

وقال جدّي: لعلّ المراد بدعاء الاعتقاد دعاء العديلة[٨][٩].

---

(١) هداية المحدثين: ١٥.

(٢) رجال الشيخ: ٥٦/٤٤٧.

(٣) في المصدر: بشر بن البطّال.

(٤) رجال النجاشي: ٢١٤/٨٨.

(٥) في نسخة «ش»: وبالمجبرة، وفي التعليقة: والمجمرة، وفي الايضاح: والمحبرة.

(٦) في المصدر: في.

(٧) ايضاح الإشتباه: ٦٩/١٠٤.

(٨) روضة المتقين: ٣٧/١٤.

(٩) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٨.

أقول: في ب كما في ضح بتمامه، إلّا قوله: في الأدعية[١].

وذكره في الخاتمة في شعراء أهل البيت المجاهرين ووصفه بالشيخ[٢].

وكون المراد بدعاء الاعتقاد دعاء العديلة، ينافيه قولهم: كتاب الاعتقاد في الأدعية، وكذا ما في لم: دعاء الاعتقاد تصنيفه، فتدبّر.

وفي مشكا: ابن علويّة، عنه محمّد بن عامر، ومحمّد بن أحمد بن بشير البطّال .بن بشير الرحّال[٣].

١٧٨ ـ أحمد بن عليّ بن إبراهيم:

روى عنه أبو جعفر، لم[٤]. يعني: ابن بابويه.

وفي تعق: هو ابن عليّ بن إبراهيم بن هاشم المشهور، يروي عنه الصدوق مترضّياً[٥] مترحّماً[٦]، وقد أكثر من الرواية عنه[٧].

أقول: في مشكا: ابن عليّ بن إبراهيم، عنه أبو جعفر بن بابويه[٨].

١٧٩ ـ أحمد بن عليّ بن إبراهيم:

ابن محمّد بن الحسن بن محمّد[٩] بن عبيدالله بن الحسين بن عليّ

---

(١) معالم العلماء: ١١٠/٢٣، وفيه: له كتب منها كتاب دعاء، بدل: كتاب الاعتقاد في الأدعية.

(٢) معالم العلماء: ١٤٨، إلّا أنّه لم يصفه بـ: الشيخ.

(٣) هداية المحدثين: ١٥/ ٢٠ وفيه: أحمد بن بشير بن البطّال...

(٤) رجال الشيخ: ٦١/٤٤٩.

(٥) عيون أخبار الرضا ١: ١١/٨٨.

(٦) معاني الأخبار: ٣/٣٢، عيون أخبار الرضا: ٢/ ٢٤٢.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٨.

(٨) هداية المحدثين: ١٧٣.

(٩) ابن محمّد، لم ترد في المصدر.

ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، يكنّى أبا العبّاس الكوفي الجوّاني؛ روى عنه التلعكبري أحاديث يسيرة، وسمع منه دعاء الحريق، وله منه إجازة، لم[1].

وفي **تعق**: يأتي في الألقاب ما يرشد إليه[2].

وفي ترجمة والده عليّ أنّه الجوّاني.

أقول: في **مشكا**: ابن عليّ بن إبراهيم بن محمّد، عنه التلعكبري[3].

١٨٠ ـ أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي:

غير مذكور في الكتابين.

وفي **مل**: الشيخ أبو منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي، عالم فاضل[4] محدّث ثقة؛ له كتاب الاحتجاج على أهل اللجاج، حسن كثير الفوائد. يروي عن السيد العالم العابد أبي جعفر مهدي بن أبي حرب الحسيني المرعشي[5]، انتهى.

وفي **ب**: شيخي أحمد بن أبي طالب الطبرسي، له: الكافي في الفقه حسن، والاحتجاج، ومفاخر الطالبيّة، وتاريخ الأئمّة عليهم السلام، وفضائل الزهراء عليها السلام[6].

١٨١ ـ أحمد بن علي:

أبو العبّاس، وقيل: أبو علي، الرازي الخضيب الأيادي؛ لم يكن

---

(١) رجال الشيخ: ٤٤١/٢٨.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٨.

(٣) هداية المحدثين: ١٧٣.

(٤) في المصدر زيادة: فقيه.

(٥) أمل الآمل ٢: ١٧/٣٦.

(٦) معالم العلماء: ٢٥/١٢٥، وأضاف فيه: كتاب الصلاة.

بذاك[١] الثقة في الحديث، ويتّهم[٢] بالغلو، وله كتاب الشفاء والجلاء في الغيبة، حسن.

الحسين بن عبيدالله، عن محمّد بن أحمد بن داود وهارون بن موسى جميعاً، عنه، ست[٣].

وزاد صه بعد في الغيبة: استحسنه الشيخ الطوسي.

قال ابن الغضائري: حدّثني أبي أنّه كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه نعرفه تارة وننكره أُخرى[٤]، انتهى.

وفي جش بعد الأيادي: قال أصحابنا: لم يكن بذاك، وقيل: فيه غلوّ وترفّع[٥].

وفي لم بعد الأيادي: متّهم بالغلو[٦].

وفي تعق: مرّ في الفوائد التأمّل منّا، ويومي إليه هنا ظاهر جش، ورواية الأجلّاء عنه تومئ إلى الاعتماد[٧].

أقول: في ب بعد الأيادي: يتّهم بالغلو؛ له الجلاء، الشفاء في الغيبة حسن، الفرائض، الآداب[٨]، انتهى.

هذا، ودلالة قولهم: لم يكن بذاك الثقة، أو: لم يكن بذاك، على المدح أقرب منه إلى الذم، وقد مرّ في الفوائد عن الأُستاذ العلّامة دام

---

(١) في المصدر: بذلك.

(٢) في المصدر: ومتهم.

(٣) الفهرست: ٣٠/٩١ وفيه: أحمد بن عليّ الخضيب الأيادي يكنّى أبا العبّاس...

(٤) الخلاصة: ٢٠٤/١٤ وفيه: وحديثه يعرف تارة وينكر أخرى.

(٥) رجال النجاشي: ٩٧/٢٤٠.

(٦) رجال الشيخ: ٤٥٥/١٠١.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٨.

(٨) معالم العلماء: ١٨/٨٢.

علاه(١)، فلاحظ.

وفي مشكا: ابن علي أبو العبّاس، عنه التلعكبري أيضاً ـ والمائز القرينة(٢) ـ وعنه محمّد بن أحمد بن داود(٣).

١٨٢ ـ أحمد بن عليّ بن أحمد النجاشي:

غير مذكور في الكتابين.

وفي كتاب قبس المصباح للصهرشتي: أخبرنا الشيخ الصدوق أبو الحسين أحمد بن عليّ بن أحمد بن النجاشي الصيرفي المعروف بابن الكوفي ببغداد، في آخر شهر ربيع الأول سنة اثنين وأربعين وأربعمائة، وكان شيخاً بهيّاً، ثقة، صدوق اللسان عند المخالف والمؤالف، رضي الله عنه.

١٨٣ ـ أحمد بن علي بن أحمد:

ابن العبّاس بن محمّد بن عبدالله بن إبراهيم بن محمّد بن عبدالله النجاشي(٤)، الذي ولي الأهواز، وكتب إلى أبي عبدالله عليه السلام يسأله، وكتب إليه رسالة عبدالله بن النجاشي المعروفة، ولم يُرَ لأبي عبدالله عليه السلام مصنَّف غيره، جش(٥).

وزاد صه: وكان أحمد يكنّىٰ أبا العبّاس رحمه الله، ثقة معتمد عليه عندي(٦)، له كتاب الرجال، نقلنا عنه في كتابنا هذا وفي غيره(٧) أشياء كثيرة.

---

(١) مرّ في المقدمة الخامسة من هذا الكتاب.

(٢) في المصدر: المائز بينهما القرينة.

(٣) هداية المحدثين: ١٧٣.

(٤) في المصدر: ابن النجاشي.

(٥) رجال النجاشي: ١٠١/٢٥٣.

(٦) لم ترد في المصدر: عندي.

(٧) في المصدر: نقلنا منه في كتابنا هذا وغيره.

(وتوفّي أبو العبّاس أحمد[1] رحمه الله بمطيرآباد[2] في جمادى الأُولى سنة أربعمائة وخمسين[3]، وكان مولوده في صفر سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة)[4][5]، انتهى.

ثمّ ذكره في جش بعد اسم آخر فقال: أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي، مصنّف هذا الكتاب... إلى آخر ما مرّ آنفاً[6].

ويحتمل أن يكون ذكره ثانياً في جش إلحاقاً من التلامذة، توهّماً منهم عدم دخوله فيما سبق، لاشتهاره بابن العبّاس دون ابن علي.

أو يكون تكراراً منه وإعادة لذكر الكتب، ويكون نسب إلى الجدّ الأعلى اختصاراً.

أو يكون المراد بابن العباس جدّه فألحق الكتب، وكونه مصنّف الكتاب وهماً.

أقول: في الوسيط: وكأنّه ـ أي الاسم الثاني ـ وهم[7].

وحذا الشيخ يوسف البحراني أيضاً حذو الميرزا، فزعم أنّ في جش ثلاث تراجم كما زعمه الميرزا، ثمّ ذكر المحامل المذكورة معتمداً عليها[8].

وظاهر مل أيضاً فهم التعدّد، حيث ذكر في ترجمته ما مرّ آنفاً بعنوان:

---

(١) في المصدر لم ترد: أحمد.

(٢) في المصدر: بمطرآباد.

(٣) في المصدر: خمسين وأربعمائة.

(٤) ما بين القوسين لم يرد في نسخة «ش».

(٥) الخلاصة: ٢٠ ـ ٢١.

(٦) رجال النجاشي: ١٠١/٢٥٣.

(٧) الوسيط: ١٦.

(٨) لؤلؤة البحرين: ٤٠٤ ـ ٤٠٧.

ابن العبّاس، ثمّ قال: ووثّقه العلاّمة إلاّ أنّه قال: أحمد بن عليّ بن أحمد ابن العبّاس... إلى آخره[1].

ولا يخفى أنّا في مندوحة عن جميع هذه الاحتمالات، والاسم الذي أشار إليه الميرزا بقوله: بعد اسم آخر، وتبعه فيه الشيخ يوسف البحراني لا أصل له أصلاً؛ فانّ في جش بعد قوله: مصنّف غيره، هكذا: ابن عثيم بن أبي السمّال سمعان بن هبيرة الشاعر... إلى آخره. وهو الذي ظنّه الميرزا ومن تبعه اسماً آخر، وليس هو اسماً آخر، بل هو تتمّة للترجمة السابقة؛ يدلّ عليه ما يأتي في باب العين: عبدالله بن النجاشي بن عثيم بن سمعان، يروي عن أبي عبدالله عليه السلام رسالة منه إليه... إلى آخره[2].

وعثيم كما ترى جدّ عبدالله بن النجاشي، ومن أجداد النجاشي صاحب الترجمة.

وفي بعض النسخ المغلطة قبل ابن عثيم لفظة: أحمد، وهو الذي أوهم من زعمه اسماً برأسه.

ويؤيّد ما قلناه خلوّ كتب الرجال من ترجمة لأحمد بن عثيم، فانّي تصفّحت بمظانّه من ست وجخ وصه وضح ود وب، ولم أجد له أثراً، ولم ينقله أحد عن جش سوى الميرزا.

والذي في النقد[3] والحاوي[4] وضح[5]، كما ذكرنا من غير لفظة: أحمد. وكذا نسخة جش الّتي لولد الأُستاذ العلاّمة.

---

(١) أمل الآمل ٢: ١٥/ ٣٠.

(٢) رجال النجاشي: ٢١٣/٥٥٥.

(٣) نقد الرجال: ٢٥/ ٩٣.

(٤) حاوي الأقوال: ٢٤/ ٧٢.

(٥) إيضاح الاشتباه: ١١٢/٩١.

هذا، والاسم السابق أيضاً تتمّة له، فانّ في جش هكذا: أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس... إلى قوله: مصنّف غيره، ثمّ قال: ابن عثيم ابن أبي السمّال. وساق نسبه إلى معد بن عدنان، ثمّ قال: أحمد بن العبّاس النجاشي... إلى آخره.

ومراده: أنّ أحمد بن عليّ المذكور المسرود نسبه هو أحمد بن العبّاس، أي المعروف بهذه النسبة المشتهر بها؛ فانّه لا ريب في كون اسم والده عليّاً، واشتهاره بجدّه العبّاس. وكلمة: أحمد، الثانية ينبغي أن تكتب بالسواد؛ وبالحمرة سهو.

قال في الحاوي: قد كرّر جش اسمه، فذكره مع نسبه أوّلاً، وأعاده مع كُتبِه ثانياً؛ فلا يتوهّم التعدّد بسبب التكرار. وتركه لأبيه وجدّه لأنّه لمّا أوضح نسبه أوّلاً اقتصر على نسبته إلى جدّ أبيه ثانياً، إذ المقصود حينئذٍ إيضاح كونه مصنّف الكتاب، وصاحب الكتب المعدودة؛ ومثل هذا كثير في العبارات وواقع في المحاورات[١]، انتهى.

وقد قارب رحمه الله من الصواب.

وأجاد في النقد حيث قال: توهّم بعض الفضلاء أنّ أحمد بن العبّاس النجاشي غير أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشي المصنّف لكتاب الرجال، بل هو جدّه، وليس له كتاب الرجال، وهذا ليس كلام المصنّف بل هو ملحق. وكأنّ النسخة[٢] الّتي كانت عنده من جش: أحمد بن العبّاس النجاشي، كان بالحمرة؛ فوقع ما وقع[٣]، انتهى. فتدبّر.

---

(١) حاوي الأقوال: ٧٢/٢٤.

(٢) في المصدر: وكأنّ في النسخة.

(٣) نقد الرجال: ٩٣/٢٥.

١٨٤ ـ أحمد بن عليّ البلخي:

الرجل الصالح، أجاز التلعكبري، صه[١]، لم[٢].

قلت: في الوجيزة: ممدوح[٣].

وفي الحاوي ذكره في الحسان[٤]، فتدبّر.

١٨٥ ـ أحمد بن عليّ بن الحسن:

ابن شاذان أبو العبّاس القاضي القمّي، شيخنا الفقيه، حسن المعرفة، صه[٥].

وزاد في **جش**: صنّف كتابين لم يصنِّف غيرهما، كتاب زاد المسافر، وكتاب الأمالي؛ أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن رحمهما الله[٦]، انتهى.

إلّا أنّ في عامّة نسخه حتّى بخطّ **طس**: الفامي.

وفي **ضح** أيضاً: الفامي، بالفاء والميم بعد الألف[٧].

وفي بعض نسخ **لم**: العامي.

قلت: في الوجيزة: ممدوح[٨].

وفي الحاوي ذكره في الضعاف وقال: الرجل مجهول[٩]، فتأمّل

---

(١) الخلاصة: ١٩/٣٥.

(٢) رجال الشيخ: ٤٤٦/٤٩.

(٣) الوجيزة: ١٥١/ ١٠٨.

(٤) حاوي الأقوال: ١٨٠/٩٠٥.

(٥) الخلاصة: ١٩/٤٢، وفيه: أحمد بن علي بن شاذان، أبو العباس القاضي. انتهى، علماً أنّ في النسخة الخطية من الخلاصة: ١٤، كما في المتن.

(٦) رجال النجاشي: ٨٤/٢٠٤.

(٧) ايضاح الاشتباه: ١٠٢/٦٣.

(٨) الوجيزة: ١٥١/ ١٠٥.

(٩) حاوي الاقوال: ٢٢٥/١١٧٣.

جدّاً.

وفي مشكا: ابن عليّ بن الحسن، عنه ابنه أبو الحسن[١].

١٨٦ ـ أحمد بن علي بن سعيد الكوفي:

أبو الحسين[٢]، في ترجمة الكليني رحمه الله ما يشير إلى حسن حاله وأنّه من مشايخ المرتضى رضي الله عنه، **تعق**[٣].

قلت: هذا هو ابن عليّ الكوفي أبو الحسين الآتي، ولعلّه سلّمه الله ذكره على حِدَة لاختلاف عنوانيه، فتأمّل.

١٨٧ ـ أحمد بن عليّ بن عبّاس:

ابن نوح[٤] السيرافي، نزيل البصرة؛ كان ثقة في حديثه، مُتقناً لِما يرويه، فقيهاً بصيراً بالحديث والرواة[٥]، وهو أُستاذنا وشيخنا ومن استفدنا منه.

وله كتب كثيرة، أعرف منها: كتاب المصابيح في ذكر من روى عن الأئمّة عليهم السلام[٦]، كتاب الزيادات على أبي العبّاس بن سعيد في رجال جعفر بن محمّد عليهما السلام مستوفى، **جش**[٧].

صه إلى قوله: ومن استفدنا منه؛ وزاد قبل وهو أُستاذنا: قال النجاشي[٨].

---

(١) هداية المحدثين. . . ، جامع المقال: ٩٨.

(٢) في المصدر لم يرد: ابو الحسين.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٨، باختلاف.

(٤) في المصدر: أحمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح. . .

(٥) في المصدر: والرواية.

(٦) في المصدر زيادة: لكلّ إمام.

(٧) رجال النجاشي: ٨٦/٢٠٩.

(٨) الخلاصة: ١٩/٤٥.

ويأتي عن الشيخ وصه: ابن محمّد بن نوح[١]، وهو هذا.

١٨٨ ـ أحمد بن عليّ العلوي:

مكّي، **لم**[٢]. وهو ابن عليّ بن محمّد الآتي.

١٨٩ ـ أحمد بن عليّ الفائدي:

بالفاء والمثنّاة من تحت بعد الألف والمهملة، أبو عمرو[٣] القزويني؛ شيخ، ثقة، من أصحابنا، وجيه في بلده، **صه**[٤].

ست إلّا الترجمة؛ وكذا **جش إلىٰ** قوله: وجيه[٥].

وزاد ست: له كتاب نوادر، كبير[٦]؛ أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي عبدالله الحسين بن عليّ الشيباني[٧] القزويني، عن عليّ بن حاتم القزويني، **عنه**[٨].

ثمّ زاد جش: له كتاب كبير، نوادر؛ أخبرناه إجازة أبو عبدالله القزويني، عن أبي الحسن عليّ بن حاتم، **عنه**[٩].

وفي لم: ثقة، روى عنه ابن حاتم القزويني[١٠].

أقول: في مشكا: ابن عليّ الفائدي، عنه عليّ بن حاتم[١١].

---

(١) الفهرست: ١١٧/٣٧، الخلاصة: ٢٧/١٨.

(٢) رجال الشيخ: ٩٠/٤٥٣ وفيه: العلوي العقيقي مكي.

(٣) في نسخة «م»: أبو عمر.

(٤) الخلاصة: ١٩/١٦.

(٥) في نسخة «م» والمصدر: وجه، والموجود في رجال النجاشي بدل أبو عمرو: أبو عمر.

(٦) في المصدر: له كتاب النوادر وهو كتاب كبير.

(٧) في المصدر: ابن شيبان.

(٨) الفهرست: ٨٩/٣٠.

(٩) رجال النجاشي: ٢٣٧/٩٥.

(١٠) رجال الشيخ: ٩٩/٤٥٤.

(١١) هداية المحدثين: ١٧٣.

١٩٠ ـ أحمد بن عليّ بن كلثوم:

من أهل سرخس، متّهم بالغلو، لم[١].

وزاد صه: قال كش: كان من القوم، وكان مأموناً على الحديث؛ والوجه ردّ روايته[٢].

وما نقله عن كش مرّ في إبراهيم بن مهزيار [٣].

وفي تعق: قوله: كان من القوم، لا يبعد كونه إشارة إلى الغلاة أو إلى العامّة، كما هو المعهود من كتب الحديث [٤]، ويحتمل الشيعة. وقال جدّي: أو الفقهاء [٥]، فتأمّل [٦].

قلت: الأقرب في أمثال المقام الأوّل، ويشير إليه أيضاً ما في لم.

وكيف كان، فقول كش: كان مأموناً على الحديث، يعطي قبول حديثه، مضافاً إلى ما عرفت من عدم إرادة الغلو بمعناه الحقيقي، سيّما وأن يعترفوا بأنّه تهمة.

١٩١ ـ أحمد بن عليّ الكوفي:

أبو الحسين، لم جخ، روى عن الكليني؛ أخبرنا [٧] عنه عليّ بن الحسين المرتضى رضي الله عنه، د[٨].

---

(١) رجال الشيخ: ٤٣٨/٤.

(٢) الخلاصة: ٢٠٥/١٨ وفيه: والوجه عندي ردّ روايته.

(٣) رجال الكشي: ٥٣١/١٠١٥.

(٤) في المصدر: الأخبار.

(٥) روضة المتقين: ١٤/٣٨.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٩.

(٧) في المصدر: أخبرنا به.

(٨) رجال ابن داود: ٤١/١٠٤، وفيه: رحمه الله، بدل: رضي الله عنه.

والذي في جخ: أحمد بن محمّد بن عليّ الكوفي[١]؛ كما نقله د أيضاً.

نعم في طريق[٢] ست: المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن عليّ ابن سعيد الكوفيّ، عن محمّد بن يعقوب[٣]، فتدبّر.

١٩٢ ـ أحمد بن عليّ الماهابادي:

غير مذكور في الكتابين.

وفي عه: الشيخ الأفضل أحمد بن عليّ الماهابادي، فاضل متبحّر، له كتاب شرح اللمعة[٤]، وكتاب البيان في النحو، وكتاب التبيان في التصريف، والمسائل النادرة في الإعراب؛ أخبرنا بها سبطه الإمام العلّامة أفضل الدين الحسن بن عليّ الماهابادي، عن والده، عنه[٥].

١٩٣ ـ أحمد بن عليّ بن محمّد:

ابن جعفر بن عبدالله بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام العلوي العقيقي.

كان مقيماً بمكّة، وسمع أصحابنا الكوفيّين وأكثر منهم؛ وصنّف كتباً، وقع إلينا منها كتاب المعرفة، كتاب فضل المؤمن، كتاب تاريخ الرجال، كتاب مثالب الرجلين والمرأتين، جش[٦].

ست، وفيه بدل وقع إلينا: كثيرة؛ ويدل مثالب الرجلين والمرأتين:

---

(١) رجال الشيخ: ٧٠/٤٥٠.

(٢) في نسخة «ش»: طُرق.

(٣) الفهرست: ٦٠١/١٣٦.

(٤) في المصدر: شرح اللمع.

(٥) فهرست منتجب الدين: ١٤/١٤.

(٦) رجال النجاشي: ١٩٦/٨١.

الوصايا[١]. وزاد: أخبرنا بكتبه وسائر رواياته أحمد بن عبدون، قال: أخبرنا أبـو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن أحمد العقيقي، عن أبيه[٢].

وفي تعق: في الوجيزة: ممدوح[٣].

وفي المعراج: ربما يظهر المدح من العبارة[٤].

قلت: يشير إليه كونه كثير التصنيف، وكذا كونه كثير السماع، ويؤيّده ملاحظة أسامي كتبه[٥].

قلت: بعد ما عرفت أنّ الشيخ وجش إذا ذكرا الرجل من دون تعرّض لفساد المذهب هو عندهما إمامي؛ وأُضيف إلى ذلك كونه ذا تصانيف.

فالرجل من العلماء الإماميّة والفضلاء الاثني عشريّة، مضافاً إلى ما ذكره في تعق.

وفي مشكا: ابن عليّ بن محمّد بن جعفر، عنه عليّ بن أحمد ابنه[٦].

١٩٤ ـ أحمد بن عليّ بن مهدي:

ابن صدقة بن هشام بن غالب بن محمّد بن عليّ البرقي الأنصاري، يكنّى أبا علي؛ سمع منه التلعكبري بمصر سنة أربعين وثلاثمائة، عن أبيه، عن الرضا عليه السلام، وله منه إجازة، لم[٧].

---

(١) في الفهرست ذكر كتاب مثالب الرجلين والمرأتين، إلّا أنّه قدّمه على كتاب تاريخ الرجال، ثم قال: وله كتاب الوصايا.

(٢) الفهرست: ٢٤/٧٣.

(٣) الوجيزة: ١٥١/ ١٠٩.

(٤) معراج أهل الكمال: ١٣٨/٦٥.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٩.

(٦) هداية المحدثين: ١٧٣.

(٧) رجال الشيخ: ٤٤٣/٣٣.

وفي **تعق**: كونه شيخ الإجازة يشير إلى الوثاقة[١].

قلت: يظهر من هذه الترجمة رواية التلعكبري عن الرضا عليه السلام بواسطتين، وهو في غاية البعد؛ فانّه عليه السلام توفّي سنة ثلاث ومائتين، قبل تاريخ هذا السماع بمائتين وسبع وعشرين سنة[٢]، وفي السند سقط ظاهراً، فلاحظ!

وفي **مشكا**: ابن عليّ بن مهدي، عنه التلعكبري[٣].

١٩٥ ـ أحمد بن عليّ النخّاس:

غير مذكور في الكتابين.

وفي **مل**: أبو الحسن عليّ بن أحمد النخّاس[٤]، ذكره العلاّمة في إجازته[٥]: من مشايخ الشيخ الطوسي، من رجال الخاصّة[٦].

١٩٦ ـ أحمد بن عليّ بن نوح:

هو أحمد بن عليّ بن العبّاس، **تعق**[٧].

١٩٧ ـ أحمد بن عمرو بن سعيد:

يروي عنه عبدالله بن المغيرة، وفيها[٨] إشعار بالاعتماد عليه، **تعق**[٩].

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٩.

(٢) الصواب: مائة وسبع وثلاثين.

(٣) هداية المحدثين: ١٧٣.

(٤) في المصدر: أحمد بن عليّ بن النحّاس.

(٥) في المصدر: في إجازاته.

(٦) أمل الآمل ٢: ٢٠/٤٧.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٩.

(٨) في المصدر: وفيه.

(٩) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٩.

١٩٨ ـ أحمد بن عمرو بن المنهال:

لا أعرف غير هذا. له كتاب نوادر؛ أحمد بن ميثم بن أبي نعيم، عنه، به، **جش**[١].

وفي ست: له روايات، رويناها بالاسناد الأوّل، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عنه[٢].

والإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد[٣].

قلت: ظاهرهما كونه من الإماميّة؛ ويأتي في أبيه: له ولدان أحمد والحسن من أهل الحديث، فتدبّر.

وفي مشكا: ابن عمرو المنهال، عنه أحمد بن ميثم[٤].

١٩٩ ـ أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي:

ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام وعن أبيه عليه السلام من قبل. وهو ابن عمّ عبيدالله وعبدالأعلى وعمران ومحمّد الحلبيّين؛ روى أبوهم عن أبي عبدالله عليه السلام، وكانوا ثقات، **صه**[٥].

وزاد جش: الحسن بن عليّ بن فضّال، عنه، بكتابه[٦].

وفي كش: خلف بن حمّاد، عن أبي سعيد الآدمي، عنه، قال: دخلت على الرضا عليه السلام بمنى، فقلت له: جعلت فداك، كنّا أهل

---

(١) رجال النجاشي: ١٩١/٨٠.

(٢) الفهرست: ١١٦/٣٧.

(٣) ذكر الاسناد في الفهرست: ١١٢/٣٦.

(٤) هداية المحدثين: ١٧٤.

(٥) الخلاصة: ٥٠/٢٠.

(٦) رجال النجاشي: ٢٤٥/٩٨.

بيت عطية[١] وسرور ونعمة، وأنّ الله تعالى قد أذهب ذلك[٢] كلّه، حتّى احتجت[٣] إلى من كان يحتاج إلينا.

فقال لي: يا أحمد ما أحسن حالك.

قلت: جعلت فداك، حالي ما أخبرتك.

فقال لي: يا أحمد أيسرّك أنّك على بعض ما عليه هؤلاء[٤] ولك الدنيا مملوءة ذهباً؟

فقلت: لا والله يا بن رسول الله.

فضحك، ثمّ قال: فمن أحسن حالاً منك وبيدك صناعة لا تبيعها بملء الأرض[٥] ذهباً، ألا أبشّرك؟

قلت: نعم سرّني[٦] الله بك وبآبائك... إلى أن قال: رضيت يا أحمد؟

قلت: عن الله تعالى وعنكم أهل البيت[٧].

أقول: في مشكا: ابن عمر بن أبي شعبة الحلبي الثقة، عنه الحسن ابن عليّ بن فضّال، والحسن بن عليّ الوشّاء، ويعقوب بن يزيد[٨].

٢٠٠ ـ أحمد بن عمر الحلاّل:

يبيع الحل ـ يعني الشيرج ـ روى عن الرضا عليه السلام، وله عنه

---

(١) في المصدر: غبطة.

(٢) في المصدر: بذلك.

(٣) في المصدر: احتجنا.

(٤) في المصدر زيادة: الجبّارون.

(٥) في المصدر: الدنيا.

(٦) في المصدر: فقد سرّني، بدل: قلت: نعم سرّني.

(٧) رجال الكشي: ٥٩٧/١١١٦.

(٨) هداية المحدثين: ١٧٣.

مسائل، عنه عبدالله بن محمّد، جش[١].

وفي ضا بعد الحل: كوفي، أنماطي، ثقة، رديّ الأصل[٢].

وفي صه بعد الحل: وهو الشيرج، ثقة، قاله الشيخ؛ وقال: إنّه رديء الأصل؛ فعندي توقّف في قبول روايته[٣].

وفي لم: روى عنه محمّد بن عيسى اليقطيني[٤].

وفي ست: له كتاب؛ ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن عليّ الكوفي، عنه[٥].

وفي تعق: الظاهر أنّ الرداءة من أنّ فيه أغلاطاً كثيرة، من تصحيف وتحريف وسقط وغيرها؛ ولعلّها من النسّاخ، على قياس ما ذكروه في رجال كش ونشاهده. فظهر وجه إيراده العلاّمة في القسم الأوّل.

وتوقّفه في روايته لاحتمال كونها من أصله، بل لعلّ هذا هو الراجح وإن كان هو في نفسه معتمداً.

وقيل: المراد عدم الاعتماد عليه لانتفاء القرائن الموجبة له.

وقيل: المراد عدم استقامة الترتيب، أو جمعه للصحيح والضعيف.

ويحتمل كون المراد فساد أصله ممّا ظهر من الخارج، وهو أقرب منهما.

وفي المعراج: يحتمل أن يريد به أنّه غير شريف النسب. وقرّبه بأنّ المذكور في ست: أنّ له كتاباً، فلو أراد رداءة كتابه لوجب أن يقول: رديء[٦].

(١) رجال النجاشي: ٢٤٨/٩٩.

(٢) رجال الشيخ: ١٩/٣٦٨.

(٣) الخلاصة: ٤/١٤.

(٤) رجال الشيخ: ٥١/٤٤٧.

(٥) الفهرست: ١٠٣/٣٥.

(٦) معراج أهل الكمال: ١٤٠ ـ ١٤١.

ولا يخفى ما فيه[1].

أقول: في مشكا: ابن عمر الحلّال، عنه عبدالله بن محمّد، ومحمّد ابن عليّ الكوفي، ومحمّد بن عيسى، وموسى بن القاسم، والحسين بن سعيد[2].

٢٠١ ـ أحمد بن عمران الحلبي:

يأتي في عمّه عبيدالله بن علي أنّ آل أبي شعبة بيت مشهور في أصحابنا... إلى أن قال: كانوا جميعاً ثقات، مرجوعاً إليهم فيما يقولون.

وفي المتوسّط في ترجمة عمر بن أبي شعبة قال: وتوثيق آل أبي شعبة مجملاً يظهر منه توثيقه[3].

وسنشير إلى تحقيق الحال فيه، تعق[4].

قلت: في المجمع كما في المتوسّط[5].

٢٠٢ ـ أحمد بن عيسى بن جعفر:

العلوي، ثقة، من أصحاب العياشي، صه[6]، لم[7].

والمعروف وصفه بالزاهد، والله العالم.

وفي تعق: منه ما يأتي في عليّ بن محمّد بن عبدالله القزويني وغيره[8].

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٩، باختلاف.

(٢) هداية المحدثين: ١٧٤.

(٣) الوسيط: ١٧٧.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٠.

(٥) مجمع الرجال: ١/١٣٢.

(٦) الخلاصة: ٣٢/١٨، وفيه: العلوي العُمَري.

(٧) رجال الشيخ: ٤٣٩/٧، وفيه: العلوي العُمَري.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٠.

٢٠٣ ـ أحمد بن عيسى بن محمّد:

الخشّاب، الحلبي، أبو الفتح، فقيه ديّن، عه[١].

وهو غير مذكور في الكتابين.

٢٠٤ ـ أحمد بن فارس بن زكريّا:

له كتب، منها: كتاب المعاش والكسب، وكتاب الميرة، وكتاب ما جاء في أخلاق المؤمنين، ست[٢].

وقال ابن خلّكان: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا بن محمّد بن حبيب الرازيّ اللغويّ؛ كان إماماً في علوم شتّى، خصوصاً اللغة فإنّه أتقنها؛ وألّف كتابه المجمل في اللغة، وهو على اختصاره جمع شيئاً كثيراً؛ وله كتاب حلية الفقهاء[٣].

وفي **تعق**: ربما يحتمل من هذا كونه من العامّة؛ فما في البلغة من أنّه ممدوح[٤]، لا يخلو من نظر بعد ملاحظة الاصطلاح في الممدوح؛ نعم ربما يستفاد تشيّعه من ست، فتأمّل[٥].

قلت: لعلّ استفادة تشيّعه منه لما ذكرناه غير مرّة من ذكره فيه من دون تعرّض لفساد المذهب؛ وكذا: ب، فانّه ذكره فيه أيضاً كما في ست[٦].

وفي كمال الدين: سمعت شيخاً من أصحاب الحديث يقال له: أحمد بن فارس الأديب[٧]، فتدبّر.

---

(١) فهرست منتجب الدين: ٩/١٢.

(٢) الفهرست: ١٠٩/٣٦.

(٣) وفيات الأعيان ١: ٤٩/١١٨.

(٤) بلغة المحدثين: ٣٢٩.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني...

(٦) معالم العلماء: ٩٩/٢١.

(٧) كمال الدين: ٢٠/٤٥٣ وفيه: وسمعنا...

٢٠٥ ـ أحمد بن فهد الحلّي:

غير مذكور في الكتابين.

وفي مل: الشيخ جمال الدين أحمد بن فهد الحلّي، عالم فاضل ثقة صالح زاهد عابد، ورع، جليل القدر. له كتب، منها: المهذّب شرح المختصر النافع، وعدّة الداعي، والمقتصر، والموجز، وشرح الألفيّة للشهيد، والمحرّر، والتحصين، والدرّ الفريد في التوحيد.

روى[١] عن تلامذة الشهيد، رحمه الله[٢]، انتهىٰ.

وقال الشيخ يوسف البحراني: الشيخ جمال الدين أبو العبّاس أحمد ابن شمس الدين محمّد بن فهد الحلّي الأسدي، فاضل عالم[٣] فقيه مجتهد زاهد عابد ورع تقي نقي، إلّا أنّ له ميلاً إلى مذهب الصوفيّة، بل تفوّه به في بعض مصنّفاته... إلى أن قال: توفّي رحمه الله في السنة الحادية والأربعين بعد الثمانمائة، وقد بلغ من العمر خمساً وثمانين سنة.

ثمّ ذكر مصنّفاته، وزاد: ورسالة في معاني أفعال الصلاة[٤] وترجمة أذكارها حسنة الفوائد، ورسالة اللمعة الجليّة في معرفة النيّة ـ وربما تصحّف بالمهملة وهو غلط ـ ورسالة نبذة الباغي[٥] فيما لا بُدّ منه من آداب الداعي ـ وهو ملخّص كتاب عدّة الداعي ـ ورسالة مصباح المبتدي وهداية المقتدي في فقه الصلاة ـ على ما نسبه إليه بعض الفضلاء ـ ورسالة كفاية المحتاج[٦]

---

(١) في المصدر: يروي.

(٢) أمل الآمل ٢: ٢١ / ٥٠، ولم يرد فيه الترحم.

(٣) عالم، لم ترد في المصدر.

(٤) في المصدر: ورسالة في معاني الصلاة.

(٥) في المصدر: نبذة الباقي.

(٦) في المصدر: ورسالة في كفاية المحتاج.

في مناسك الحاج، ورسالة موجزة في نيّات الحج[١]، ورسالة مختصرة في واجبات الصلاة، ورسالة في تعقيبات الصلاة[٢]، انتهى.

أقـول: وقبره قدّس سرّه في كربلاء المشرّفة، مزار معروف[٣] وعليه قبّـة، وهو بالقرب من موضع مخيّم سيّد الشهداء عليه السلام، في بستان لنقيب العلويّين في البلدة المشرّفة المزبورة.

وقوله: إلّا أنّ له ميلاً... إلى آخره، يأتي ما فيه عن تعق في أحمد بن محمّد بن نوح[٤]، فلاحظ.

٢٠٦ ـ أحمد بن الفضل الخزاعي:

واقفي، ظم[٥].

وزاد في صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام[٦].

وفي كش: حمدويه، عن بعض أشياخه: أحمد بن الفضل الخزاعي قيل: إنّه واقفي[٧].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

٢٠٧ ـ أحمد بن القاسم:

رجل من أصحابنا، رأينا بخطّ الحسين بن عبيدالله كتاباً له: إيـمان أبي طالب، جش[٨].

أقول: ظاهره كونه من العلماء الإماميّة، ولا يبعد اتّحاده مع الآتي

---

(١) في هامش النسخ الخطية والمصدر: منافيات الحج.

(٢) لؤلؤة البحرين: ١٥٥.

(٣) في نسخة «ش»: يُعرف.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٧.

(٥) رجال الشيخ: ٢٩/٣٤٤.

(٦) الخلاصة: ٣/٢٠١.

(٧) رجال الكشي: ١٠٤٩/٥٥٦ ولم يرد فيه: قيل إنه.

(٨) رجال النجاشي: ٢٣٤/٩٥.

بعيده.

٢٠٨ ـ أحمد بن القاسم بن أبي كعب:

يكنّى أبا جعفر، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة ثمان وعشرين وما بعدها ـ أي بعد الثلاثمائة ـ وله منه إجازة، **لم**[١].

قلت[٢]: في مشكا: ابن القاسم بن أبي كعب، عنه التلعكبري[٣].

٢٠٩ ـ أحمد بن القاسم بن طرخان:

قال ابن الغضائري: إنّه ضعيف، **صه**[٤].

ولا يبعد كونه المتقدّم؛ إلّا أنّ في **د**: أنّ هذا أبو السرّاج[٥]، وفي **لم**: أنّ ذاك أبو جعفر[٦]، فتدبّر.

٢١٠ ـ أحمد بن كلثوم:

مضى بعنوان ابن عليّ بن كلثوم، **تعق**[٧].

٢١١ ـ أحمد بن محمّد بن إبراهيم:

ابن أحمد بن المعلّى بن أسد؛ هو ابن إبراهيم بن أحمد.

٢١٢ ـ أحمد بن محمّد بن إبراهيم العجلي:

يروي عنه الصدوق مترضّياً[٨]؛ ويحتمل كونه المتقدّم، **تعق**[٩].

---

(١) رجال الشيخ: ٤٠/٤٤٤ وفيه: سمع منه سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وما بعدها.

(٢) في نسخة «ش»: أقــول.

(٣) هداية المحدثين: ١٥.

(٤) الخلاصة: ٢٣/٢٠٥.

(٥) رجال ابن داود: ٣٦/٢٢٩.

(٦) رجال الشيخ: ٤٠/٤٤٤.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٠.

(٨) الخصال: ٢٠٣/١٥٨، وفيه: أحمد بن محمّد بن هيثم العجلي، إلّا انّ في وسائل الشيعة ٦: ٨/٣٥٢ نقل الحديث عن الخصال وفيه: ابن إبراهيم، فتأمّل.

(٩) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٠.

٢١٣ ـ أحمد بن محمّد:

أبو بشر السرّاج؛ أخبرنا ابن شاذان، عن العطّار، عن الحميري، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عنه، جش[١].

وفي تعق: الظاهر أنّ الواو سهو من الناسخ، لما مرّ من أنّه ابن أبي بشر؛ ويأتي في معاوية بن ميسرة وفي باب المصدّر بابن[٢].

قلت: ما يأتي فيهما ليس فيه زيادة على ما ذكره دام فضله.

ولا يخفى أنّ ابن أبي بشر يروي عنه ابن سماعة، وهو ظم[٣]. وهذا يروي عنه ابن أبي الخطّاب، وهو ج[٤]، دي[٥]، فتأمّل.

وفي مشكا: ابن محمّد أبو بشر السرّاج، عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب[٦].

٢١٤ ـ أحمد بن محمّد:

أبو عبدالله الآملي الطبري، ضعيف جدّاً، لا يلتفت إليه. له كتاب الوصول إلى علم[٧] الأصول، وكتاب الكشف؛ أخبرناه إجازة ابن عبدون، عن محمّد بن محمّد بن هارون الطحّان الكندي، عنه، جش[٨].

صه، إلى: إليه؛ وزاد قبل الآملي: الخليلي، الذي يقال له: غلام

---

(١) رجال النجاشي: ٨٩/٢١٩.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٠، باختلاف.

(٣) رجال الشيخ: ٣٤٨/٢٤.

(٤) رجال الشيخ: ٤٠٧/٢٨.

(٥) رجال الشيخ: ٤٢٣/٢٣.

(٦) هداية المحدثين: ١٧٦.

(٧) المصدر: معرفة.

(٨) رجال النجاشي: ٩٦/٢٣٨، وفيه: أخبرنا إجازة...

خليل؛ وبعد إليه: كذّاب، وضّاع للحديث، فاسد[١].

وفي بعض نسخ جش: أبي عبدالله[٢]. ونسخ د[٣]. لذلك مختلفة.

أقـول: في مشكـا: ابن محمّد أبو عبدالله الأملي، عنه محمّد بن محمّد بن هارون الطحّان[٤].

٢١٥ ـ أحمد بن محمّد:

أبي الغريب الصيني[٥]، يكنّىٰ أبا الحسن، نزل[٦] بغداد، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة، وله منه إجازة، لم[٧].

أقـول: في مشكا: ابن محمّد بن أبي الغريب، عنه التلعكبري[٨].

٢١٦ ـ أحمد بن محمّد بن أبي نصر:

زيد، مولى السكـون، أبـو جعفر المعروف بالبزنطي، كوفي، لقي الرضا عليه السلام وأبا جعفر عليه السلام، وكان عظيم المنزلة عندهما. وله كتب، منها: الجامع.

مات سنة إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاة الحسن بن عليّ بن فضّال بثمانية أشهر، جش[٩].

وفي ست بعد أبو جعفر: وقيل أبو علي؛ وبعد الرضا عليه السلام:

---

(١) الخلاصة: ٢٠٥/٢٠ وفيه: فاسد المذهب.

(٢) الظاهر أنّ الصواب: ابن عبدالله، راجع منهج المقال: ٤٠.

(٣) رجال بن داود: ٤٢/٢٣٠.

(٤) هداية المحدثين: ١٧٦ وفيه: محمّد بن هارون الطحان.

(٥) في المصدر: أحمد بن محمّد بن أبي الغريب الضبّي.

(٦) في المصدر: نزيل.

(٧) رجال الشيخ: ٣٢/٤٤٢.

(٨) هداية المحدثين: ١٧٦.

(٩) رجال النجاشي: ١٨٠/٧٥.

وكان عظيم المنزلة عنده، وروى عنه كتاباً.

وله من الكتب كتاب الجامع؛ أخبرنا به عدّة من أصحابنا منهم: الشيخ وابن عبدون والحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن سليمان الرازي(١)، قال: حدّثنا(٢) خال أبي محمّد بن جعفر وعمّ أبي عليّ بن سليمان، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عنه.

وابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد(٣)، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ومحمّد بن عبدالحميد العطّار جميعاً، عنه.

وله كتاب النوادر؛ أحمد بن محمّد بن موسى، عن أحمد بن محمّد ابن سعيد، عن يحيى بن زكريّا بن شيبان، عنه.

ومات سنة إحدى وعشرين ومائتين(٤).

إلّا أنّ في جش، ابن محمّد بن عمرو بن أبي نصر(٥).

وصه كست إلى قوله: عنده؛ وزاد: وهو ثقة(٦)، جليل القدر، وكان له اختصاص بأبي الحسن الرضا عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام؛ أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه وأقرّوا له بالفقه.

مات رحمه الله سنة إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاة الحسن بن عليّ ابن فضّال بثمانية أشهر(٧).

---

(١) في المصدر: الزراري.

(٢) في المصدر: حدّثنا به.

(٣) محمّد بن الحسن بن الوليد، لم ترد في المصدر.

(٤) الفهرست: ١٩/٦٣.

(٥) رجال النجاشي: ٧٥/١٨٠.

(٦) والفهرست أيضاً زاد: ثقة، بعد قوله: كوفي.

(٧) الخلاصة: ١٣/١.

وتبع في ذلك جش. وقد ذكر أنّ الحسن بن عليّ بن فضّال مات سنة أربع وعشرين ومائتين[١]؛ وكذا د[٢].

وعلى هذا تكون وفاته قبل وفاة الحسن بثلاث سنين، لا بعدها بثمانية أشهر.

والظاهر أنّ هذه نسبة وفاة الحسن بن محبوب إلى وفاة ابن فضّال ذكرت هنا سهواً، والله العالم.

وفي ضا: ثقة[٣]. وزاد ظم: جليل القدر[٤].

وفي كش حكاية الإجماع[٥]، وأحاديث كثيرة في جلالته[٦].

وفي تعق: في العيون، في الصحيح عنه، قال: كنت شاكّاً في أبي الحسن الرضا عليه السلام، فكتبت إليه كتاباً أسأله فيه الاذن عليه، وقد أضمرت في نفسي إذا دخلت عليه أسأله عن ثلاث آيات... إلى أن قال: وكتب عليه السلام بجواب ما أردت أن أسأله عنه من الآيات الثلاث[٧].

وعن العدّة: إنّه لا يروي إلّا عن الثقة[٨].

وفي أوائل الذكرى: إنّ الأصحاب أجمعوا على قبول مراسيله، كابن

---

(١) الخلاصة: ٢/٣٩.

(٢) رجال ابن داود: ٤٤٢/٧٦.

(٣) رجال الشيخ: ٢/٣٦٦.

(٤) رجال الشيخ: ٣٤/٣٤٤.

(٥) رجال الكشي: ١٠٥٠/٥٥٦.

(٦) رجال الكشي: ١٠٩٩/٥٨٧، ١١٠٠/٥٨٨ و١١٠١.

(٧) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٨/٢١٢.

(٨) عدة الأصول: ٣٨٧/١.

أبي عمير وصفوان بن يحيى[١].

وعن السرائر: البزنط: ثياب معروفة[٢].

والسَكون ـ بفتح السين ـ حيّ باليمن[٣][٤].

أقول: في مشكا: يعرف ابن أبي نصر بوقوعه آخر السند مقارناً للرضا والجواد عليهما السلام، وبرواية الحسين بن سعيد عنه، ومحمّد بن الحسين ابن أبي الخطّاب، وأبي طالب عبدالله بن الصلت، وأحمد بن هلال، ويحيى ابن سعيد الأهوازي، ومحمّد بن عبدالله بن زرارة.

وفي التهذيب: عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد بن عليّ ابن أبي عبدالله، عن أبي الحسن عليه السلام[٥].

فقال في المدارك: الجواب بالطعن في السند بجهالة الراوي[٦]، انتهى.

وعنه محمّد بن عيسى، ومحمّد بن عبدالحميد العطّار، ومحمّد بن عبدالله بن مهران، ومحمّد بن يحيى، وأحمد بن محمّد بن خالد، وأحمد ابن محمّد بن عيسى، ويحيى بن زكريّا بن شيبان، ومحمّد بن يزداد، والحسن ابن عليّ بن النعمان، وعليّ بن مهزيار، وموسى بن عمر بن يزيد الصيقل، ويعقوب بن يزيد، وإبراهيم بن هاشم.

وهو عن أبان بن عثمان الأحمر، وعن عبدالله بن المغيرة، ومحمّد بن

(١) ذكرى الشيعة: ٤.

(٢) السرائر: ٣/٥٥٣.

(٣) لسان العرب: ١٣/٢١٨.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٠.

(٥) التهذيب ٤: ١٢٤/٣٥٦.

(٦) مدارك الاحكام: ٥/٣٧٥.

حمران.

ووقع في أسانيد الشيخ رواية محمّد بن أحمد بن يحيى، عن ابن أبي نصر[١].

والظاهر أنّ الواسطة ساقطة، مثل أحمد بن محمّد بن عيسى، لأنّه ليس من طبقة من يروي عنه[٢].

٢١٧ ـ أحمد بن محمّد الأردبيلي:

أمره في الجلالة والثقة والأمانة أشهر من أن يذكر، وفوق ما تحوم[٣] حوله العبارة؛ كان متكلّماً، فقيهاً، عظيم الشأن، جليل القدر، رفيع المنزلة، أورع أهل زمانه وأعبدهم وأتقاهم. له مصنّفات، منها كتاب آيات الأحكام.

توفّي رحمه الله في شهر صفر سنة ثلاث وتسعين وتسعمائة، في المشهد المقدّس الغروي، نقد[٤].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

عنه تعق، وقال: قلت: من مصنّفاته شرحه على الإرشاد لم يصنّف مثله، وحاشيته على شرح المختصر العضدي، وغير ذلك[٥].

أقول: في مل: كان عالماً فاضلاً مدقّقاً عابداً ثقةً ورعاً، جليل القدر عظيم الشأن. ثمّ ذكر من جملة كتبه: حديقة الشيعة[٦].

وفي إجازة الشيخ يوسف البحراني: كان عالماً عاملاً محقّقاً مدقّقاً

(١) التهذيب ٣: ١٩٧/٥٧.
(٢) هداية المحدّثين: ١٧٤.
(٣) في نسخة «م»: يحوم.
(٤) نقد الرجال: ٢٩/١٢٦.
(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٩/١٢٦.
(٦) أمل الآمل ٢: ٢٣/٥٧.

زاهداً[١] ورعاً، لم يسمع بمثله في الزهد والورع، له مقامات وكرامات[٢].

ذكره شيخنا المجلسي في البحار في جملة من رأى القائم عليه السلام[٣] وأنّه قد انفتحت له أقفال الروضة المقدّسة الغرويّة وكلّمه الإمام عليه السلام؛ في حكاية طويلة. . . إلى أن قال:

والذي وقفنا عليه ـ يعني من شرح الإرشاد ـ ما يتعلّق بالعبادات كملاً، والمتاجر كملاً، وكتاب الصيد والذباحة إلى آخر الكتاب. وأمّا ما يتعلّق بالنكاح وتوابعه فلم نقف عليه ولم نسمع به؛ والظاهر أنّ هذا هو الذي برز في قالب التصنيف.

وكان رحمه الله مجتهداً صرفاً كالعلاّمة الحلّي ونحوه، عطّر الله مراقدهم. وله أيضاً كتاب حديقة الشيعة. . . إلى آخر كلامه رحمه الله[٤].

وفي كتاب الأنوار النعمانية للسيّد نعمة الله الجزائري: حدّثني أوثق مشايخي علماً وعملاً أنّ لهذا الرجل ـ وهو المولى الأردبيلي رحمه الله ـ تلميذاً من أهل تفريش اسمه مير علاّم[٥]، وقد كان بمكان من الفضل والورع.

قال ذلك التلميذ[٦]: قد كانت لي حجرة في المدرسة المحيطة بالقبّة الشريفة، فاتّفق أنّي فرغت من مطالعتي وقد مضى جانب كثير من الليل، فخرجت من الحجرة أنظر في حوش الحضرة، وكانت ليلة شديدة الظلام؛

---

(١) في المصدر زيادة: عابداً.

(٢) في اللؤلؤة: له كرامات ومقامات.

(٣) بحار الأنوار: ٥٢/١٧٤.

(٤) لؤلؤة البحرين: ١٤٨/٦١.

(٥) في المصدر: فيض الله، (خ ل).

(٦) في المصدر زيادة: إنّه.

فرأيت رجلاً مقبلاً إلى الحضرة الشريفة، فقلت: لعلّ هذا سارق جاء ليسرق شيئاً من القناديل. فنزلت وأتيت إلى قربه[١] وهو لا يراني فمضى إلى الباب ووقف، فرأيت القفل وقد[٢] سقط وفتح له الباب الثاني والثالث على هذا الحال، فأشرف على القبر فسلّم وأتى من جانب القبر ردّ السلام؛ فعرفت صوته، فاذا هو يتكلّم مع الإمام عليه السلام في مسألة علميّة.

ثمّ خرج من البلدة[٣] متوجّهاً إلى مسجد الكوفة، فخرجت خلفه وهو لا يراني؛ فلمّا وصل إلى محراب المسجد، سمعته يتكلّم مع رجل آخر بتلك المسألة.

فرجع ورجعت خلفه وهو لا يراني[٤]. فلمّا بلغ إلى باب البلد أضاء الصبح، فأعلنت نفسي له وقلت[٥]: يا مولانا كنت معك من الأوّل إلى الآخر، فأعلمني من كان الرجل الأوّل الذي كلّمته في القبّة، ومَنْ الرجل الآخر الذي كلّمك في[٦] الكوفة. فأخذ عليّ المواثيق أنّي لا أخبر أحداً بسرّه حتّى يموت.

فقال لي: يا ولدي، إنّ بعض المسائل تشتبه عليّ، فربما خرجت[٧] بعض الليل إلى قبر مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، وكلّمته في المسألة، وسمعت الجواب.

---

(١) في المصدر زيادة: فرأيته.

(٢) في المصدر: قد.

(٣) في المصدر: البلد.

(٤) وهو لا يراني، لم ترد في المصدر.

(٥) في المصدر زيادة: له.

(٦) في المصدر زيادة: مسجد.

(٧) في المصدر زيادة: في.

وفي هذه الليلة أحالني على مولانا صاحب الزمان عليه السلام، وقال لي: إنّ ولدنا المهدي عليه السلام هذه الليلة في مسجد الكوفة، فامض إليه وسله عن هذه المسألة؛ وكان ذلك الرجل هو المهدي عليه السلام[١]، انتهى.

٢١٨ ـ أحمد بن محمّد بن أحمد:

الجرجاني[٢]، نزيل مصر؛ كان ثقة في حديثه، ورعاً، لا يطعن عليه، **صه**[٣].

وزاد جش: سمع الحديث، وأكثر من أصحابنا والعامة[٤].

٢١٩ ـ أحمد بن محمّد بن أحمد:

السناني، يروي عنه الصدوق مترضّياً[٥].

ويأتي محمّـد بن أحمد السناني، روى عنه الصدوق[٦]، ولعلّ هذا ابنه. واحتمال الاتّحاد في غاية البعد، **تعق**[٧].

٢٢٠ ـ أحمد بن محمّد بن أحمد:

ابن طرخان الكندي، أبو الحسين الجرجاني الكاتب؛ ثقة، صحيح السماع، **صه**[٨].

وزاد جش: كان صديقنا؛ قتله إنسان يعرف بابن أبي العبّاس ـ يزعم

---

(١) الأنوار النعمانية: ٢/٣٠٣.

(٢) في الخلاصة زيادة: أبو علي.

(٣) الخلاصة: ١٩/٤٤.

(٤) رجال النجاشي: ٨٦/٢٠٨.

(٥) أمالي الصدوق: ٤/٣٣٤، ولم يرد فيه الترضّي.

(٦) كما في الخصال: ١٨٨/٢٥٩ وغيره.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٢.

(٨) الخلاصة: ٢٠/٤٦.

أنّه علويّ ـ لأنّه أنكر عليه نكرة، رحمه الله؛ وله كتاب إيمان أبي طالب[١].

٢٢١ ـ أحمد بن محمّد بن أحمد:

ابن طلحة، أبو عبدالله ـ وهو ابن أخي أبي الحسن عليّ بن عاصم المحدّث ـ يقال له: العاصمي؛ كان ثقةً في الحديث، سالماً، خيّراً؛ أصله كوفي وسكن بغداد. روى عن الشيوخ الكوفيّين.

أحمد بن عليّ بن نوح، عن الحسين بن عليّ بن سفيان، عن العاصمي، جش[٢].

صه... إلى: عن جميع شيوخ الكوفيين؛ وقبل أبو عبدالله: ابن عاصم؛ وليس فيها: أبي الحسن؛ ولا: كان؛ وبدل سالماً خيّراً: سالم الجنبة[٣].

ويأتي عن الشيخ بعنوان: ابن محمّد بن عاصم[٤].

وفي تعق: ونذكر[٥] هنالك بعض ما فيه[٦].

أقول: في مشكا: ابن محمّد بن أحمد بن طلحة بن عاصم[٧] العاصمي الثقة، عنه الحسين بن عليّ بن سفيان، وابن الجنيد[٨].

٢٢٢ ـ أحمد بن محمّد بن إسحاق:

روى عنه الصدوق مترضّياً، تعق[٩].

(١) رجال النجاشي: ٨٧/ ٢١٠، وفيه: الجرجاني.

(٢) رجال النجاشي: ٩٣/ ٢٣٢.

(٣) الخلاصة: ١٦/ ١٦، وورد فيها: أحمد بن محمّد بن طلحة بن عاصم...

(٤) رجال الشيخ: ٤٥٤/ ٩٧.

(٥) في المصدر: وسنذكر.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٢.

(٧) في المصدر: العاصم.

(٨) هداية المحدثين: ١٧٦.

(٩) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٢.

قلت: كأنّه أحمد بن محمّد بن إسحاق المعاذي، الذي يذكره في كمال الدين مترضّياً[١].

٢٢٣ ـ أحمد بن محمّد بن جعفر:

أبو عليّ الصولي، بصريّ، صحب الجلودي عمره؛ وقدم بغداد سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، وسمع الناس منه؛ وكان ثقةً في حديثه مسكوناً إلى روايته، غير أنّه قيل: إنّه يروي عن الضعفاء، **جش**[٢].

صه، إلاّ: بصري؛ وبعد الجلودي: بالجيم المفتوحة واللام الساكنة والواو المفتوحة؛ وقيل: بضمّ اللام وإسكان الواو والدال المهملة بعد الواو؛ وصحبه[٣] . . . إلى آخره.

وست كجش إلى: إلى روايته؛ وزاد: أحمد بن عبدون، عن محمّد ابن موسى أبي الفرج، عنه. وأخبرنا الشيخ، عنه[٤].

قلت: ما ذكره العلاّمة في ترجمة الجلودي من سكون اللام وفتح الواو غير معروف. وفي القاموس: جلود ـ كقبول ـ قرية بالأندلس[٥].

وأمّا الصولي، ففي **ضح**: بالمهملة المضمومة[٦].

وفي القاموس: صول: قرية بصعيد مصر؛ وبالضم رجل، وموضع[٧].

وفي مشكا: ابن محمّد بن جعفر أبو علي الصولي الثقة، عنه محمّد

---

(١) كمال الدين: ٢/٣١٧.

(٢) رجال النجاشي: ٨٤/٢٠٢.

(٣) الخلاصة: ١٧/٢٣.

(٤) الفهرست: ٣٢/٩٥.

(٥) القاموس المحيط: ١/٢٨٤.

(٦) إيضاح الاشتباه: ١٠١/٦١.

(٧) القاموس المحيط: ٤/٤.

ابن محمّد النعمان، ومحمّد بن موسى القزويني[١].

٢٢٤ ـ أحمد بن محمّد بن الحسن:

ابن الوليد. حكم بصحّة حديثه في المختلف[٢]؛ وكذا في طريق الشيخ إلى الحسن بن محبوب[٣]، وهو فيه.

وفي الوجيزة: إنّه أُستاذ المفيد؛ يُعدّ حديثه صحيحاً لكونه من مشايخ الإجازة. ووثّقه الشهيد الثاني[٤].

وربما أشرنا إلى ما فيه في أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، **تعق**[٥].

أقول: ذكره في الحاوي في خاتمة قسم الثقات[٦]؛ وقد عقدها لمن لم ينصّ على توثيقه، بل يستفاد من قرائن أُخر.

وفي مل: من مشايخ المفيد، وثّقه الشهيد الثاني في الدراية[٧]، ويعدّ العلّامة وغيره من علمائنا حديثه صحيحاً، ومعلوم أنّه من مشايخ الإجازة[٨]، انتهى.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وفي المتوسّط: من المشايخ المعتبرين؛ وقد صحّح العلّامة كثيراً من الروايات وهو في الطريق، بحيث لا يحتمل الغفلة؛ ولم أرَ[٩] إلى الآن ولم

---

(١) هداية المحدثين: ١٧٦.

(٢) مختلف الشيعة: ١/٢٥٨، حكم بصحّة حديث زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام، وهو في الطريق؛ راجع التهذيب ١: ١٠/١٦.

(٣) الخلاصة: ٢٧٦.

(٤) الوجيزه: ١٥٣/ ١٢٠.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٢.

(٦) حاوي الأقوال: ١٧٠/ ٧٠٠.

(٧) الرعاية في علم الدراية: ٣٧٠.

(٨) أمل الآمل ٢: ٢٤/٦٣.

(٩) في نسخة «ش»: ولم أدر.

أسمع من أحدٍ يتأمّل في توثيقه[١].

وفي مشكا: ابن الوليد، يقع في أوّل السند كالمفيد وأقرانه؛ وهو عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان؛ وعن أبيه، عن سعد بن عبدالله ومحمّد بن الحسن الصفّار[٢].

٢٢٥ ـ أحمد بن محمّد بن الحسين:

ابن الحسن بن دول القمّي؛ له مائة كتاب. ثمّ عدّها وعدّ منها كتب فروع الفقه من الوضوء إلىٰ الديات؛ ثم عدّ كتاب خصائص النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، كتاب شواهد أمير المؤمنين عليه السلام وفضائله، كتاب المناقب، كتاب المثالب. ثمّ قال:

قال أبو محمّد عبدالله بن محمّد الدعلجي رحمه الله: أخبرنا عنه أبو علي أحمد بن علي.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وجاء وفاته سنة خمسين وثلاثمائة، جش[٣].

وفي تعق: الظاهر ممّا ذكر كونه ممدوحاً، سيّما بعد ملاحظة ما ذكرناه[٤] في الفوائد[٥].

أقول: في مشكا: ابن محمّد بن الحسين بن الحسن بن دول، عنه أبو علي أحمد بن علي[٦].

---

(١) الوسيط: ١٨.

(٢) هداية المحدثين: ١٧٤.

(٣) رجال النجاشي: ٢٢٣/٨٩.

(٤) في نسخة «ش»: ما ذكرنا.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٣.

(٦) هداية المحدثين: ١٧٦، وما ذكر عن المشتركات لم يرد في نسخة «ش».

٢٢٦ ـ أحمد بن محمّد بن خالد:

ابن عبدالرحمن بن محمّد بن عليّ البرقي، أبو جعفر؛ أصله كوفي. وكان جدّه محمّد بن علي حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد[١]، ثمّ قتله. وكان خالد صغير السن، فهرب مع أبيه عبدالرحمن إلى برق رود[٢].

وكان ثقةً في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد[٣] المراسيل؛ وصنّف كتباً[٤] المحاسن وغيرها. وقد زيد في المحاسن ونقص، جش[٥].

ست؛ وزاد بعد عمر: والي العراق؛ وبعد زيد: ابن علي؛ وبدل رود: قم[٦]، وزاد: وأقاموا بها؛ وبعد في نفسه: غير أنّه؛ وبعد كتباً: كثيرةً منها.

ثمّ ذكرا كتبه، وقالا: أخبرنا بها الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن سليمان الزراري، قال: حدّثني مؤدّبي عليّ بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمّي، عنه.

إلّا أنّ في ست في أوّل السند بزيادة: المفيد وابن عبدون؛ ثمّ قال: وأخبرنا هؤلاء عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري، عن أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقي، قال: حدّثنا جدّي أحمد بن محمّد.

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد، عنه[٧].

---

(١) في المصدر زيادة: عليه السلام.

(٢) في المصدر: برق روذ.

(٣) في نسخة «ش» زيادة: على.

(٤) في المصدر زيادة: منها.

(٥) رجال النجاشي: ١٨٢/٧٦.

(٦) في الفهرست: برقة قم.

(٧) الفهرست: ٦٥/٢٠.

وزاد جش على ما مرّ: قال أحمد بن الحسين رحمه الله في تاريخه: توفّي أحمد في سنة أربع وسبعين ومائتين؛ وقال عليّ بن محمّد ماجيلويه: سنة ثمانين ومائتين.

وفي صه، بعد البرقي: منسوب إلى برقة قم، وبعد كوفي: ثقة، غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل؛ قال ابن الغضائري: طعن عليه القمّيّون، وليس الطعن فيه إنّما الطعن فيمن يروي عنه، فإنّه كان لا يبالي عمّن أخذ، على طريقة أهل الأخبار.

وكان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعده عن قم، ثمّ أعاده إليها واعتذر إليه.

قال: ووجدت[1] كتاباً فيه وساطة بين أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد، لمّا توفّى مشى أحمد بن محمّد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً ليبرئ نفسه ممّا قذفه به.

وعندي أنّ روايته مقبولة[2].

وفي تعق: في المعراج: إنّ في المختلف في غير موضع أنّ فيه قولاً بالقدح؛ وجعل ذلك طعناً في الرواية[3].

وفي المسالك في بحث إرث نكاح المنقطع، طعن في صحيحة سعيد[4] باشتمالها على البرقي... إلى أن قال: وابنه أحمد، فقد طعن عليه كما طعن على أبيه[5].

---

(١) في المصدر: وقال وجدت.

(٢) الخلاصة: ١٤/٧.

(٣) المختلف...

(٤) في نسخة «م»: سعد، وفي المعراج: سعيد بن عباد، وفي المسالك: سعيد بن يسار.

(٥) معراج أهل الكمال: ١٦١، المسالك: ١/ ٤٠٥.

وفيما ذكراه نظر ظاهر، يظهر بملاحظة ما مرّ في الفوائد.

وبالجملة: التوثيق ثابت من العدول؛ والقدح غير معلوم، بل ولا ظاهر؛ وغاية ما ثبت الطعن في طريقته، وهو قدح بالنسبة إلى رويّة بعض القدماء.

وقال جدّي رحمه الله[١]: لو جعل هذا ـ أي إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى إيّاه ـ قدحاً[٢] في ابن عيسى كان أظهر، لكن كان ورعاً وتلافىٰ ما وقع منه[٣]، انتهى[٤].

أقول: في مشكا: يعرف ابن محمّد بن خالد بوقوعه في وسط السند؛ ويروي عنه محمّد بن جعفر بن بطّة، وعليّ بن إبراهيم ـ كما في المنتقى[٥] ـ وعليّ بن الحسين السعدآبادي، وأحمد بن عبدالله ابن بنت[٦] البرقي، وسعد بن عبدالله، ومحمّد بن الحسن الصفّار، وعبدالله بن جعفر الحميري[٧].

٢٢٧ ـ أحمد بن محمّد بن الربيع:

الأقرع الكندي؛ له كتاب النوادر.

أحمد بن عبدالواحد، عن عليّ بن محمّد القرشي، عن عليّ بن الحسن، عنه.

---

(١) رحمه الله، لم ترد في نسخة «ش».

(٢) في التعليقة والروضة: خطأ.

(٣) روضة المتقين: ١٤/٤٢.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٣.

(٥) منتقى الجمان: . . .

(٦) في المصدر زيادة: إلياس.

(٧) هداية المحدثين: ١٧٥.

قال أبو الحسين محمّد بن هارون رحمه الله : قال أبي : قال أبو عليّ ابن همّام : حدّثنا عبدالله بن العلاء، قال: كان أحمد بن محمّد بن الربيع عالماً بالرجال، جش[١].

قلت: في الوجيزة: ممدوح[٢]. وهو الظاهر ممّا ذكر.

وفي مشكا: ابن محمّد بن الربيع، عنه عليّ بن الحسن بن فضّال[٣].

٢٢٨ ـ أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي:

يكنّى أبا جعفر؛ روى عنه حميد أصولاً كثيرة؛ ومات سنة اثنين وستّين ومائتين، وصلّى عليه الحسن بن محمّد بن سماعة الصيرفي، **لم**[٤].

وفي تعق: ربما يومي هذان الوصفان إلى فساد عقيدته، **فتأمّل**[٥].

٢٢٩ ـ أحمد بن محمّد الزراري:

غير مذكور في الكتابين بهذا العنوان. وهو ابن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير؛ وسيأتي.

٢٣٠ ـ أحمد بن محمّد السري:

المعروف بابن أبي دارم، يكنّىٰ أبا بكر، كوفي؛ روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة وما بعدها، وله منه إجازة، **لم**[٦].

أقول: **في مشكا:** ابن محمّد السري، عنه التلعكبري؛ كأحمد بن محمّد بن أبي الغريب[٧].

---

(١) رجال النجاشي: ٧٩/١٨٩.

(٢) الوجيزة: ١٥٣/ ١٢٢.

(٣) هداية المحدثين: ١٧٧.

(٤) رجال الشيخ: ٤٤٠/٢٣.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٤.

(٦) رجال الشيخ: ٤٤٥/٤٢.

(٧) هداية المحدثين: ١٧٧.

٢٣١ ـ أحمد بن محمّد بن سعيد:

ابن عبدالرحمن بن زياد بن عبيدالله بن زياد بن عجلان ـ مولى عبدالرحمن بن سعيد بن قيس السبيعي الهمداني ـ المعروف بابن عقدة[١]؛ أخبرنا بكتبه[٢] أحمد بن عبدون، عن محمّد بن أحمد بن الجنيد.

وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر؛ وكان زيديّاً جاروديّاً، وعلى ذلك مات؛ وإنّما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم.

وله كتب كثيرة، منها: كتاب التاريخ ـ وهو[٣] ذكر من روى الحديث من الناس كلّهم العامّة والشيعة وأخبارهم، خرج منه شيء كثير، لم[٤] يتمّه ـ كتاب من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام ومسنده، كتاب من روى عن الحسن والحسين عليهما السلام، كتاب من روى عن عليّ بن الحسين عليه السلام وأخباره، كتاب من روى عن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليه السلام وأخباره، كتاب من روى عن زيد بن علي عليه السلام ومسنده، كتاب الرجال ـ وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمّد عليه السلام ـ... إلى أن قال: أخبرنا بجميع[٥] كتبه أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى الأهوازي، عنه.

ومات بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، ست[٦].

وفي جش: بعد الهمداني: هذا رجل جليل في أصحاب الحديث،

---

(١) في المصدر زيادة: الحافظ.

(٢) في المصدر: بنسبه.

(٣) في المصدر زيادة: في.

(٤) في المصدر: ولم.

(٥) في المصدر زيادة: رواياته و.

(٦) الفهرست: ٢٨/٨٦.

مشهـور بالحفظ، والحكايات تختلف عنه في الحفظ وعظمه؛ وكان كوفياً زيدياً جاروديًا، وعلى ذلك مات[1].

وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ومداخلته إيّاهم، وعظم محلّه وثقته وأمانته.

ثمّ قال بعد ذكر كتبه: وقد لقيت جماعة ممّن لقيه وسمع منه.

ومات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة[2].

وفي صه إلىٰ قوله: بابن عقدة؛ وليس فيها: مولى عبدالرحمن؛ ثمّ قال: يكنّى أبا العبّاس؛ جليل القدر، عظيم المنزلة، وكان زيدياً... إلى قوله: وتصنيفه لهم؛ روى جميع كتب أصحابنا وصنّف لهم وذكر أصولهم، وكان حفظة.

قال الشيخ الطوسي رحمه الله: سمعت جماعة يحكون عنه أنّه قال: أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدها، وأُذاكر بثلاثمائة[3] ألف حديث.

له كتب ذكرناها في كتابنا الكبير، منها: كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصـادق عليه السـلام أربعـة آلاف رجل، وأخرج فيه لكلّ رجل الحديث الذي رواه.

ومات بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة[4].

وفي لم: جليل القدر، عظيم المنزلة؛ له تصانيف كثيرة ذكرناها في ست. كان زيدياً جاروديّاً إلّا أنّه يروي[5] جميع كتب أصحابنا، وصنّف لهم

---

(١) في المصدر: على ذلك حتّى مات.

(٢) رجال النجاشي: ٩٤/٢٣٣.

(٣) في المصدر: في ثلاثمائة.

(٤) الخلاصة: ٢٠٣/١٣.

(٥) في المصدر: روى.

وذكر أصولهم، وكان حفظة؛ سمعت جماعة... إلى آخر ما نقله صه. ثمّ قال:

روى عنه التلعكبري من شيوخنا وغيره؛ سمعنا من ابن المهتدي[١] ومن أحمد بن محمّد ـ المعروف بابن الصلت ـ رويا عنه. وأجاز لنا ابن الصلت جميع[٢] رواياته[٣].

وفي تعق: يأتي ترجمة همدان في الحارث بن عبدالله[٤].

أقول: في مشكا: ابن عقدة، عنه أحمد بن موسى الأهوازي، والتلعكبري، ومحمّد بن جعفر النحوي، وأبو الحسن التميمي، ومحمّد بن جعفر الأديب ولعلّه النحوي، وابن المهتدي، وأحمد بن محمّد المعروف بابن الصلت، ومحمّد بن أحمد بن الجنيد[٥].

٢٣٢ ـ أحمد بن محمّد بن سليمان:

ابن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن، أبو غالب الزراري، وهم البكريّون. وبذلك كان يعرف[٦]، إلى أن خرج توقيع من أبي محمّد الحسن عليه السلام فيه ذكر أبي طاهر الزراري: وأمّا[٧] الزراري رعاه الله تعالى[٨]. فذكروا أنفسهم بذلك.

وكان شيخ أصحابنا في عصره، وأستاذهم وثقتهم؛ وصنّف كتباً. ثمّ

---

(١) في المصدر: المهدي.

(٢) في المصدر: عنه بجميع.

(٣) رجال الشيخ: ٤٤١/ ٣٠.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٤.

(٥) هداية المحدثين: ١٧٧.

(٦) في المصدر: كانوا يعرفون.

(٧) في المصدر: فأما.

(٨) تعالى، لم ترد في المصدر.

عـدّ: كتاب الرسالة إلى ابن ابنه أبي طاهر في ذكر آل أعين؛ الشيخ والحسين بن عبيدالله وابن عبدون، عنه، بها.

ومات[١] سنة ثمان وستّين وثلاثمائة، ست[٢].

صه، إلى قوله: ونقيبهم[٣]؛ مات رضي الله عنه سنة ثمان وستّين وثلاثمائة؛ وفيها: الرازي، بدل: الزراري، في جميع المواضع[٤].

وفي جش: بعد أبو غالب الزراري: وقد جمعت أخبار بني سنسن، وكان أبو غالب شيخ العصابة في زمنه ووجههم... إلى أن قال: انقرض ولده إلّا من ابنة ابنه. وكان مولده سنة خمس وثمانين ومائتين[٥].

وفي لم: جليل القدر، كثير الرواية، ثقة؛ روى عنه التلعكبري[٦].

وفي تعق: سنشير في محمّد بن سليمان إلى أنّه جدّه نسب إليه، وأنّ أباه: محمّد بن محمّد.

وقوله: فيه ذكر أبي طاهر الزراري؛ أبو طاهر هذا: محمّد بن سليمان جدّ أبي غالب، وتوهّم بعض كونه ابن ابنه محمّد بن عبيدالله، فلاحظ ترجمة محمّد بن سليمان ولاحظ الطبقة، وترجمة محمّد بن عبيدالله أيضاً.

هذا، وفي المعراج[٧]: إنّ المفهوم من رسالة أبي غالب في ذكر آل

---

(١) في المصدر زيادة: رضي الله عنه.

(٢) الفهرست: ٣١/٩٤.

(٣) في نسخة «ش»: وفقيههم، (خ ل).

(٤) الخلاصة: ١٧/٢٢، وفي الخلاصة: الزراري في جميع المواضع، ولم يرد لفظ: الرازي إلّا أنه في نسخة خطيّة من الخلاصة ورد بلفظ: الرازي.

(٥) رجال النجاشي: ٨٣/٢٠١.

(٦) رجال الشيخ: ٤٤٣/٣٤.

(٧) في نسخة «ش»: وزاد في المعراج.

أعين[١]: أنّ نسبتهم إلى زرارة متقدّمة على زمن أبي طاهر، وأنّ أوّل من نسب إليه: سليمان بن الحسن[٢]، حيث قال: وأوّل من نسب إلى زرارة جدّنا سليمان، نسبه إليه سيّدنا أبو الحسن عليّ بن محمّد العسكري عليه السلام، وكان إذا ذكره في توقيعاته إلى غيره قال: الزراري، تورية له[٣] وستراً له... إلى آخره.

قال: والرسالة عندي بنسخة صحيحة، وفي آخرها حكاية عن الشيخ الجليل الحسين بن عبيدالله الغضائري ما نصّه: وتوفّي أحمد بن محمّد الزراري الشيخ الصالح رضي الله عنه في جمادى الأُولى سنة ثمان وستّين وثلاثمائة، وتولّيت جهازه، وحملته إلى مقابر قريش على صاحبها السلام، ثمّ إلى الكوفة، وأنفذت ما أوصى بانفاذه، وأعانني على ذلك هلال بن محمّد رضي الله عنه[٤][٥].

أقول: في نسختي من جش: أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان؛ وكذا في ضح[٦]؛ والظاهر سقوطه من ست وصه سهواً من النسّاخ لزعم التكرار.

وفي ضح: الزراري، كما في جش وست، وغيرهما.

هذا، ويأتي في جعفر بن محمّد بن مالك تصريح جش بوثاقته[٧].

---

(١) في ذكر آل أعين، لم ترد في المعراج.

(٢) في التعليقة والمعراج زيادة: للتوقيعات الواردة.

(٣) في المعراج: عنه.

(٤) معراج أهل الكمال: ١٨٤ ـ ١٨٦، باختلاف يسير.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٤.

(٦) ايضاح الاشتباه: ١٠١/ ٦٠ وفيه: أحمد بن محمّد بن سليمان...

(٧) رجال النجاشي: ١٢٢/ ٣١٣.

وفي مشكا: ابن محمّد بن سليمان الثقة ـ كما صرّح به جش في جعفر ابن محمّد بن مالك والشيخ في رجاله ـ، عنه المفيد، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون، والتلعكبري، وابن عزور[١].

٢٣٣ ـ أحمد بن محمّد بن سيّار:

أبو عبدالله الكاتب، بصري؛ كان من كتّاب آل طاهر في زمن أبي محمّد عليه السلام، ويعرف بالسيّاري. ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل، ست[٢]، جش[٣].

وزاد صه: حكى محمّد بن محبوب[٤] عنه في كتاب[٥] النوادر المصنّف[٦] أنه قال بالتناسخ[٧].

ثمّ زاد ست: وصنّف كتباً؛ أخبرنا بالنوادر خاصّة الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، قال: حدّثنا السيّاري إلّا بما كان من غلوّ أو تخليط[٨].

وزاد جش بعد فاسد المذهب: ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيدالله.

وفي كش أيضاً ذمّه[٩].

وفي كر: ابن محمّد السيّاري البصري[١٠].

---

(١) هداية المحدثين: ١٧٧.

(٢) الفهرست: ٧٠/٢٣.

(٣) رجال النجاشي: ١٩٢/٨٠.

(٤) في المصدر: محمّد بن علي بن محبوب.

(٥) في نسخة «ش»: كتابه.

(٦) في المصدر: للمصنّف.

(٧) الخلاصة: ٩/٢٠٣.

(٨) في المصدر: إلّا بما كان فيه من غلوّ وتخليط.

(٩) رجال الكشي: ١١٢٨/٦٠٦.

(١٠) رجال الشيخ: ٣/٤٢٧.

أقول: في مشكا: ابن محمّد بن سيّار، عنه محمّد بن يحيى، وعليّ ابن محمّد الجنابي[١].

٢٣٤ ـ أحمد بن محمّد بن الصقر:

الصائغ، المعدّل؛ كما ذكره الصدوق في أماليه مراراً، وقال: حدّثنا أحمد... إلى آخره[٢].

٢٣٥ ـ أحمد بن محمّد بن عاصم:

أبو عبدالله، هو ابن أخي عليّ بن عاصم المحدّث، ويقال له: العاصمي، ثقة في الحديث، سالم الجنبة؛ أصله الكوفة، سكن بغداد، وروى عن شيوخ الكوفيّين.

وله كتب منها: كتاب النجوم؛ أخبرني[٣] به الشيخ وابن عبدون، عن محمّد بن أحمد بن الجنيد أبي علي، عنه، ست[٤].

وفي لم: عنه ابن الجنيد وابن داود[٥].

ومر عن جش وصه بعنوان: ابن محمّد بن أحمد بن طلحة.

وفي تعق: في ترجمة الحسن بن الجهم، عن أبي غالب الزراري رضيّ الله عنه: أنّه ابن أُخت عليّ بن عاصم، لقّب بالعاصمي من جهته.

هذا، ووصفه خالي[٦] والمحقّق البحراني[٧] بأنّه أُستاذ الكليني.

---

(١) هداية المحدثين: ١٧٧.

(٢) أمالي الصدوق: ٥/١٤٤، ٥/٤٥٣؛ وفيه بدل المعدّل: العدل.

(٣) في المصدر: أخبرنا.

(٤) الفهرست: ٨٥/٢٨.

(٥) رجال الشيخ: ٩٧/٤٥٤.

(٦) الوجيزة: ١٣٦/ ١٥٥.

(٧) معراج أهل الكمال: ٧٣/١٨٩، وبلغة المحدثين: ٣٢٩.

ويأتي في آخر الكتاب أنّ العاصمي من الوكلاء الذين رأوا الصاحب عليه السلام ووقفوا على معجزته[١]، فلعلّه هو، فتأمّل[٢].

٢٣٦ ـ أحمد بن محمّد بن عبيدالله:

الأشعري، ج[٣].

وزاد صه: القميّ، شيخ من أصحابنا، ثقة؛ روى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام[٤].

وزاد جش: وابنه عبيدالله بن أحمد، روى عنه محمّد بن عليّ بن محبوب.

له كتاب نوادر؛ محمّد بن عليّ بن محبوب، عن عبيدالله بن أحمد، عن أبيه[٥].

أقول: في مشكا: ابن محمّد بن عبيدالله الأشعري الثقة، عنه ابنه عبيدالله[٦].

٢٣٧ ـ أحمد بن محمّد بن عبيدالله:

ابن الحسن بن عيّاش ـ بالشين المعجمة ـ ابن إبراهيم بن أيّوب الجوهري، أبو عبدالله؛ كان سمع الحديث وأكثر، واختلّ واضطرب في آخر عمره، صه[٧]؛ ست إلّا الترجمة، و: واضطرب[٨].

---

(١) منهج المقال: ٤٠٧.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٥.

(٣) رجال الشيخ: ٧/٣٩٧.

(٤) الخلاصة: ٣٩/١٩.

(٥) رجال النجاشي: ١٩٠/٧٩.

(٦) هداية المحدثين: ١٧٧.

(٧) الخلاصة: ١٥/٢٠٤.

(٨) الفهرست: ٩٩/٣٣.

وفي جش بعد أبو عبدالله: وأُمّه سكينة بنت الحسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن إسحاق بنت أخي القاضي أبي عمر محمّد بن يوسف، كان سمع... إلى آخر صه.

وزاد: وكان جدّه[١] وأبوه من وجوه أهل بغداد أيّام آل حمّاد[٢].

ونحوه ست؛ وزاد: وأُمّه سكينة... إلى آخر ما مرّ.

ثمّ ذكرا من كتبه: كتاب مقتضب الأثر في عدد الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، كتاب الاشتمال على معرفة الرجال ومن روى عن إمام[٣]، كتاب ما نزل من القرآن في صاحب الأمر عليه السلام.

وزاد جش: رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أروِ عنه شيئاً وتجنّبته؛ وكان من أهل العلم والأدب القوي، وطيّب الشعر، وحسن الخط رحمه الله وسامحه.

ومات سنة إحدى وأربعمائة[٤].

وفي لم: كثير الرواية، إلّا أنّه اختلّ في آخر عمره[٥].

وفي تعق: في الوجيزة: ضعيف، وفيه مدح[٦][٧].

٢٣٨ ـ أحمد بن محمّد بن علي:

ابن عمر بن رباح بن قيس بن سالم[٨] القلّاء السوّاق، أبو الحسن،

(١) في نسخة «ش» زيادة: وعمه.

(٢) رجال النجاشي: ٨٥/٢٠٧.

(٣) في الفهرست: ذكر فيه من روى عن كل إمام، وفي رجال النجاشي: ومن روى عن إمام إمام.

(٤) رجال النجاشي: ٨٥/٢٠٧.

(٥) رجال الشيخ: ٤٤٩/٦٤.

(٦) الوجيزة: ١٥٤/ ١٢٩.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٥.

(٨) ابن قيس بن سالم، لم يرد في رجال النجاشي.

مولى آل سعد بن أبي وقّاص. وهم ثلاثة إخوة: أبو الحسن هذا وهو الأكبر؛ وأبو الحسين محمّد وهو الأوسط، ولم يكن من أهل العلم[١]؛ وأبو القاسم علي وهو الأصغر، وهو أكثرهم حديثاً.

وجدّهم عمر بن رباح القلّاء، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهما السلام، ووقف. وكلّ أولاده واقفة. وآخر من بقي منهم أبو عبدالله محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، وكان[٢] شديد العناد في المذهب.

وكان أبو الحسن أحمد بن محمّد ثقةً في الحديث، جش[٣]؛ ست - وزاد صه: ولست أرى قبول روايته منفرداً؛ وليس فيها محمّد بن علي مكرّراً[٤][٥] - وزاد: أخبرنا بكتبه أحمد بن عبدالواحد[٦] قال: حدّثنا عبيدالله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري أبو طالب، عنه[٧].

وفي تعق: في المعراج عن رسالة أبي غالب في ذكر آل أعين: وسمعت من حميد بن زياد وأبي عبدالله بن ثابت وأحمد بن محمّد بن رباح، وهؤلاء من رجال الواقفة إلّا أنّهم كانوا فقهاء، ثقات في حديثهم، كثيري الرواية[٨].

---

(١) في رجال النجاشي: ولم يكن من العلم في شيء.

(٢) في رجال النجاشي: كان.

(٣) رجال النجاشي: ٩٢/٢٢٩.

(٤) في نسخة «ش»: متكرّراً.

(٥) الخلاصة: ٢٠٣/١٢.

(٦) في الفهرست: أحمد بن عبدون.

(٧) الفهرست: ٢٦/٨٢.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٥، المعراج: ١٩٢/٧٥، رسالة أبي غالب الزراري: ١٥٠.

أقول: ذكره في الحاوي في الموثّقين[١].

وفي الوجيزة: ثقة غير إمامي[٢].

وفي مشكا: ابن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، عنه عبيدالله بـن أحمد بن أبي زيد، وأحمد بن محمّد الرازي[٣].

٢٣٩ ـ أحمد بن محمّد بن عليّ الكوفي:

يكنّى أبا الحسين، روى عن الكليني؛ أخبرنا عنه عليّ بـن الحسين الموسوي المرتضى، لم[٤].

ومرّ عن د بعنوان: ابن عليّ[٥]... إلى آخره.

وفي تعق: في ست: أخبرنا الأجل المرتضى، عن أبي الحسين أحمد ابن عليّ بن سعيد الكوفي، عن محمّد بن يعقوب[٦].

قلت: ذكر ذلك في ترجمة الكليني رحمه الله[٧].

ومرّ عن تعق: أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي؛ والظاهر اتّحاد الكل.

وفي مشكا: ابن محمّد بن عليّ الكوفي، روى[٨] عنه الكليني[٩].

---

(١) حاوي الأقوال: ١٩٧/١٠٤٥.

(٢) الوجيزة: ١٥٣/ ١٢٦.

(٣) هداية المحدثين: ١٧٧، وفيه بدل الرازي: الزراري.

(٤) رجال الطوسي: ٤٥٠/٧٠، وفيه المرتضى رضي الله عنه.

(٥) رجال ابن داود: ٤١/١٠٤.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٨.

(٧) الفهرست: ١٣٦/٦٠١.

(٨) في نسخة «م»: يروي.

(٩) هداية المحدثين: ١٧٨، وفيه: بروايته عن الكليني.

٢٤٠ـ أحمد بن محمّد بن عمّار:

أبـو علي الكـوفي، شيخ من أصحابنا، ثقة، جليل، كثير الحديث والأصول، صه[١].

وزاد ست: له كتب منها: كتاب أخبار آباء النبيّ صلّى الله عليـه وآله وسلّم وفضائلهم[٢]، وإيمان أبي طالب[٣].

الحسين بن عبيدالله، عن أبي الحسن محمّد بن أحمد بـن داود، عنه.

وقال الحسين بن عبيدالله: توفّي سنة ستّ وأربعين وثلاثمائة[٤].

وفي جش بعد الكوفي: ثقة جليل من أصحابنا؛ ثمّ ذكر كتبه والسند كما مرّ[٥].

ثمّ في صه تأريخ وفاته كما مرّ؛ وقال: روى عنه أبو حاتم[٦] الهروي[٧][٨].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

والظاهر أنّه سهو من قلم الناسخ.

وفي لم بعد عمّار: كوفيّ ثقة، روى عنه ابن داود[٩].

أقول: أبو حاتم أو ابن حاتم الهروي غير معروف أصلاً، نعم ابن

---

(١) الخلاصة: ١٦/١٨.

(٢) في المصدر زيادة: وإيمانهم.

(٣) في المصدر زيادة: عليه السلام.

(٤) الفهرست: ٢٩/٨٨.

(٥) رجال النجاشي: ٩٥/٢٣٦.

(٦) في هامش النسخ الخطية: ابن حاتم.

(٧) في المصدر زيادة: القزويني «خ ل».

(٨) الخلاصة: ١٦/١٨.

(٩) رجال الشيخ: ٤٥٤/٩٨.

حاتم القزويني موجود، لكن روايته عن أحمد هذا غير معلومة[١]؛ نعم في ست بعد هذه الترجمة ترجمة أحمد بن عليّ الفائدي، وذكر أنّه يروي عنه عليّ بن حاتم القزويني[٢]. فلعلّ العلّامة وقع نظره عليه سهواً، أو كان مكتوباً في نسخته في الحاشية فظنّه رحمه الله تتمّة لابن محمّد.

قال في الحاوي: ويؤيّد ذلك ذكره في صه لأحمد بن عليّ الفائدي ـ أي عقيب هذا الرجل ـ ولم يذكر أنّه روى عنه ابن حاتم[٣]، انتهى. وهو جيّد.

وفي مشكا: ابن محمّد بن عمّار، عنه التلعكبري، ومحمّد بن أحمد ابن داود[٤].

٢٤١ ـ أحمد بن محمّد بن عمرو:

ابن أبي نصر، كما في جش[٥]. مرّ بعنوان ابن محمّد بن أبي نصر.

٢٤٢ ـ أحمد بن محمّد بن عمران:

ابن موسى، أبو الحسن المعروف بابن الجندي، أُستاذنا رحمه الله، ألحقنا بالشيوخ في زمانه؛ له كتب، جش[٦].

صه، في القسم الأوّل، إلى: في زمانه؛ وزاد قبل أُستاذنا: قال جش: إنّه؛ ثمّ زاد: وليس هذا نصّاً في تعديله[٧].

---

(١) في هامش النسخ الخطية: مذكورة.

(٢) الفهرست: ٣٠/ ٨٩.

(٣) حاوي الأقوال: ٢٩/ ٨٥.

(٤) هداية المحدثين: ١٧٨.

(٥) رجال النجاشي: ٧٥/ ١٨٠.

(٦) رجال النجاشي: ٨٥/ ٢٠٦.

(٧) الخلاصة: ١٩/ ٤٣.

وفي لم وست، إلى قوله: بابن الجنديّ[١].

وزاد ست: صنّف كتباً، منها: كتاب الأنواع، وهو كتاب كبير حسن؛ أخبرنا بجميع رواياته أبو طالب بن عزور[٢]، عنه[٣].

وفيهما: ابن عمر، بلا ألف ونون؛ وبعد موسى: الجرّاح[٤].

وفي تعق: يأتي أيضاً عن جش في صالح بن محمّد الصراي: بالألف والنون، وأنّه شيخه[٥].

وقوله: ليس نصّاً في تعديله.

ظاهره أنّه ظاهر فيه، وهو كذلك. وجش ينقل عنه كثيراً معتمداً عليه، منه في أحمد بن عامر[٦]؛ ويأتي في عبدالله ابنه أنّه أجازه[٧].

وبالجملة، لا شبهة في أنّه شيخ إجازته، بل من أجلّائهم[٨].

أقول: في الوجيزة: ممدوح[٩].

وعن كتاب ميزان الاعتدال أيضاً: بالألف والنون، وأنّه شيعي[١٠].

إلّا أنّ في ب: ابن عمر[١١]؛ وهو في الأكثر يحذو حذو ست، فتدبّر.

---

(١) رجال الشيخ: ٤٥٦/١٠٦، وزاد: روى عنه ابن عزور.

(٢) في المصدر: غرور.

(٣) الفهرست: ٣٣/٩٨.

(٤) في الفهرست: ابن الجرّاح.

(٥) رجال النجاشي: ١٩٩/٥٢٨، ترجمة صالح بن محمّد الصرامي.

(٦) رجال النجاشي: ١٠٠/٢٥٠.

(٧) رجال النجاشي: ٢٢٩/٦٠٦.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٥.

(٩) الوجيزة: ١٥٤/ ١٢٨.

(١٠) ميزان الاعتدال ١: ١٤٧/٥٧٥.

(١١) معالم العلماء: ٢٠/٨٩ وفيه: ابن عمرو.

وفي مشكا: ابن محمّد بن عمر بن موسى المعروف بابن الجندي، عنه أبو طالب بـن عزور[١].

٢٤٣ ـ أحمد بن محمّد بن عيسى:

ابن عبدالله بن سعد بن مالك بن الأحوص بن السائب بن مالك بـن عامر الأشعري؛ من بني ذخران بن عوف بن الجماهر بن الأشعر؛ يكنّىٰ أبا جعفر[٢]. أوّل من سكن قم من آبائه سعد بـن مالك بـن الأحوص... إلى أن قال:

وأبو جعفر رحمه الله شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، غير مدافع؛ وكان أيضاً الرئيس الذي يلقىٰ السلطان[٣]. ولقى الرضا عليه السلام.

وله كتب. ولقى أبا جعفر الثاني عليه السلام وأبا الحسن العسكري عليه السلام، جش[٤]، ست[٥]، صه[٦].

وفي الأخيرين بدل الأشعر: الأشعث؛ وشيخ قم ووجهها وفقيهها.

وفي ست: ولقى أبا الحسن الرضا عليه السلام، وصنّف كتباً. ولم يذكر الأخيرين عليهما السلام[٧].

وزاد صه: وكان ثقةً؛ وفيها: وله كتب، ذكرناها في الكتاب الكبير.

ثمّ زاد ست: عدّة من أصحابنا، منهم: الحسين بـن عبيدالله وابن أبي

---

(١) هداية المحدثين: ١٧٨.

(٢) في الفهرست والخلاصة زيادة: القمي.

(٣) في الخلاصة ورجال النجاشي زيادة: بها.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٩/٨١.

(٥) الفهرست: ٧٥/٢٥.

(٦) الخلاصة: ٢/١٣.

(٧) عليهما السلام أثبتناها من نسخة «م».

جيد، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن أبيه وسعد، عنه[1].

وفي ضا: ثقة، وله كتب[2].

وفي ج: من أصحاب الرضا عليه السلام[3].

وفي دي: قمّي[4].

وفي كش: قال نصر بن الصباح: أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة، ثمّ مات[5] أحمد بن محمّد فرجع قبلما مات؛ وكان يروي عمّن كان أصغر سنّاً منه.

ثمّ قال: وما روى أحمد قط عن ابن المغيرة ولا عن حسن بن خرزاذ[6].

وعبدالله بن محمّد بن عيسى - الملقّب ببنان - أخو أحمد بن محمّد بن عيسى[7].

وفي الإرشاد: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، عن الحسن[8] بن محمّد، عن الخيراني، عن أبيه أنّه قال: كنت ألزم باب أبي جعفر عليه السلام للخدمة الّتي وكّلت بها؛ وكان أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري يجيء في السَّحَر من آخر كلّ ليلة ليتعرّف خبر

---

(١) الفهرست: ٢٥/٧٥.

(٢) رجال الشيخ: ٣٦٦/٣.

(٣) رجال الشيخ: ٣٩٧/٦.

(٤) رجال الشيخ: ٤٠٩/٣، وفيه: القمي.

(٥) في المصدر: تاب.

(٦) في نسخة «م»: خرزاد.

(٧) رجال الكشي: ٥١٢/٩٨٩.

(٨) في المصدر: الحسين.

علّة أبي جعفر عليه السلام، وكان الرسول الذي يختلف بين أبي جعفر وبين خيران[١] إذا حضر قام أحمد وخلا به.

قال الخيراني: فخرج ذات ليلةٍ وقام أحمد عن المجلس، وخلا بي الرسول واستدار أحمد فوقف حيث يسمع الكلام، فقال الرسول: إنّ مولاك يقرأ عليك السلام، ويقول لك: إنّي ماضٍ، والأمرُ صائر إلى ابني علي، وله عليكم بعدي ما كان لي عليكم بعد أبي.

ثمّ مضى الرسول ورجع أحمد إلى موضعه، فقال[٢]: ما الذي قال لك؟ قلت: خيراً، قال: قد سمعت ما قال، وأعاد[٣] ما سمع؛ فقلت له: إنّ الله تعالى يقول: ﴿ولا تَجَسَّسُوا﴾[٤] فاذا سمعت فاحفظ الشهادة لكي تحتاج إليها يوماً[٥]، وإيّاك أن تظهرها إلى وقتها.

قال: فأصبحت وكتبت نسخة الرسالة في عشر رقاع، وختمتها ودفعتها إلى عشرةٍ من وجوه أصحابنا، وقلت: إن حدث بي حدث الموت قبل أن أُطالبكم بها فافتحوها واعملوا بما فيها.

فلمّا مضىٰ أبو جعفر عليه السلام لم أخرُج من منزلي، حتّىٰ عرفت أنّ رؤساء العصابة قد اجتمعوا عند محمّد بن الفرج يتفاوضون في الأمر. فكتب إليّ محمّد بن الفرج يعلمني اجتماعهم[٦] عنده ويقول: لولا مخافة الشهرة لصرت معهم إليك، فأحبّ أن تركب إليّ.

---

(١) في المصدر: الخيراني.

(٢) في المصدر زيادة: لي.

(٣) في المصدر زيادة: عليّ.

(٤) سورة الحجرات آية: ١٢.

(٥) في المصدر: لعلّنا نحتاج إليها يوماً ما.

(٦) في المصدر: باجتماعهم.

فركبت وصرت إليه، فوجدت القوم مجتمعين عنده، فتجارينا في الأمر[١]، فوجدت أكثرهم قد شكّوا، فقلت لمن عندهم[٢] الرقاع ـ وهم حضور ـ: أخرجوا تلك الرقاع، فأخرجوها، فقلت لهم: هذا ما أُمرت به.

فقال بعضهم: قد كنّا نحبّ أن يكون معك في هذا الأمر آخر ليتأكّد القول.

فقلت لهم: قد أتاكم الله بما تحبّون، هذا أبو جعفر الأشعري يشهد لي سماع[٣] هذه الرسالة، فاسألوه؛ فسأله القوم فتوقّف عن الشهادة، فدعوته إلى المباهلة، فخاف منها فقال[٤]: قد سمعت ذلك، وهي مكرمة كنت أُحبّ أن تكون لرجلٍ من العرب، فأمّا مع المباهلة فلا طريق إلى كتمان الشهادة.

فلم يبرح القوم حتّى سلّموا لأبي الحسن عليه السلام[٥].

وفي تعق: ذكر هذه الرواية في الكافي في باب الإشارة والنص على أبي الحسن الثالث عليه السلام[٦].

لكن في قبول مثلها في شأن مثل هذا الثقة الجليل تأمّل.

وربما كان هذا هو الداعي لعدم توثيق جش له. وفي بعض المواضع ينقل عنه كلاماً وربما يظهر منه تكذيبه، كما في عليّ بن محمّد بن شيرة[٧]، فلاحظ.

---

(١) في المصدر: الباب.

(٢) في المصدر: عنده.

(٣) في المصدر: بسماع.

(٤) في المصدر: وقال.

(٥) الارشاد: ٢/ ٢٩٨.

(٦) الكافي ١: ٢٦٠/ ٢، باختلاف يسير.

(٧) رجال النجاشي: ٢٥٥/ ٦٦٩.

والظاهر أنّه لا ينبغي التأمّل في وثاقته، ولعلّه كان زلّة صدرت فتاب، فإنّ الظاهر عدم تأمّل المشايخ في وثاقته وعلوّ شأنه، وديدنهم الاستناد إلى قوله.

وفي الحسن بن سعيد ما يظهر منه اعتماد ابن نوح، بل اعتماد الكل عليه[١].

وقال الصدوق في أوّل كمال الدين: كان أحمد بن محمّد بن عيسى في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبدالله بن الصلت، وبقي حتّى لقيه محمّد بن الحسن الصفّار وروى عنه[٢].

هذا، وفي النقد: رأينا في كتب الأخبار رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن المغيرة، كما في صلاة الجمعة من التهذيب[٣] وغيره[٤][٥].

ومنه في باب أنّ النوم ناقض للوضوء[٦] فتأمّل، انتهى.

وأبوه وجدّه وعمران عمّه، وكذا إدريس بن عبدالله، وأولاد أعمامه: زكريّا بن آدم وزكريّا بن إدريس وآدم بن إسحاق وغيرهم، وجوه أجلّة رواة الحديث مذكورون[٧].

أقول: في مشكا: يعرف ابن محمّد بن عيسى بوقوعه في وسط السند؛ ويروي عنه أحمد بن عليّ بن[٨] أبان، ومحمّد بن يحيى (العطّار،

---

(١) رجال النجاشي: ٥٨/١٣٦.
(٢) كمال الدين: ٣.
(٣) التهذيب ٣: ٩/٢٨.
(٤) الاستبصار ١: ٤٨٢/١٨٦٥.
(٥) نقد الرجال: ٣٣/١٥٧.
(٦) التهذيب ١: ٦/٤.
(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٥.
(٨) ابن، لم ترد في نسخة «م».

وسعد بن عبدالله، والحسن بن محمّد بن إسماعيل، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن موسى بن جعفر، ومحمّد بن أحمد بن يحيى)[١]، ومحمّد بن عليّ بن محبوب، وعبدالله بن جعفر الحميري، ومحمّد بن الحسن الصفّار، ومحمّد بن الحسن بن الوليد.

ووقع في الكافي[٢] والتهذيب[٣] رواية سهل بن زياد عن أحمد بن محمّد بن عيسى.

وصوابه: وأحمد، كما هو المعهود، وقاله في المنتقى[٤] أيضاً[٥].

٢٤٤ ـ أحمد بن محمّد بن عيسى القسري:

يكنّىٰ أبا الحسن، روىٰ عن أبي جعفر محمّد بن العلاء بشيراز؛ وكان أديباً فاضلاً بالتوقيع الذي خرج في سنة إحدى وثمانين ومائتين في الصلاة على النبيّ محمّد صلّىٰ الله عليه وآله، لم[٦].

صه، إلّا أنّ فيها: النسوي ـ بالنون المفتوحة والسين المهملة المفتوحة ـ، وليس فيها: أبو جعفر[٧].

وفي د أيضاً القسري ـ بالقاف والراء ـ[٨].

أقول: في القاموس: قسر، بطن من بجيلة، وجبل السراة، ورجل[٩].

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في نسخة «ش».

(٢) الكافي ٣: ٥٥١/٣.

(٣) التهذيب ٤: ٥٥/١٤٧.

(٤) منتقى الجمان: ٢/٤٠٤.

(٥) هداية المحدثين: ١٧٥.

(٦) رجال الشيخ: ٤٤٩/٦٣.

(٧) الخلاصة: ١٨/٣٤.

(٨) رجال ابن داود: ٤٤/١٣٢.

(٩) القاموس المحيط: ٢/١١٦.

هذا، وتبع صه لم في قوله: بالتوقيع، ولا أعرف له معنىً صالحاً. ولو كان التوقيع بغير ياء[١] لكان وجهاً.

وذكره في الحاوي في الضعاف[٢].

وفي الوجيزة: ممدوح[٣].

وفي مشكا: ابن محمّد بن عيسى القسري، عنه أبو جعفر[٤] محمّد ابن العلاء[٥][٦].

٢٤٥ ـ أحمد بن محمّد الكوفي:

أخو كامل بن محمّد، ظم[٧].

وفي تعق، عن المحقّق الشيخ محمّد: إنّ أحمد بن محمّد الكوفي يطلق على البرقي، يعني: أنّ مطلقه ينصرف إليه؛ وربما يقال أنّه ينصرف إلى العاصمي.

ومضى ابن محمّد بن علي، وابن محمّد بن عمّار، وغيرهما من الكوفيّين، فتأمّل[٨].

٢٤٦ ـ أحمد بن محمّد المقري:

صاحب ابن بديل[٩]، روى عنه التلعكبري إجازة، لم[١٠].

---

(١) ظاهر نسخة «ش»: بغير باء.

(٢) حاوي الأقوال: ٢٢٧/١١٩١.

(٣) الوجيزة: ١٥٤/ ١٣١.

(٤) في المشتركات: بروايته عن أبي جعفر.

(٥) في نسخة «ش»: القلا.

(٦) هداية المحدثين: ١٧٨.

(٧) رجال الشيخ: ٣٤٣/١٧.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٦.

(٩) في المصدر: أحمد بن بديل.

(١٠) رجال الشيخ: ٤٤٦/٤٦.

٢٤٧ ـ أحمد بن محمّد بن موسى:

الجندي، أبو الحسن؛ هو ابن محمّد بن عمران بن موسى، تعق[١].

٢٤٨ ـ أحمد بن محمّد بن موسى:

المعروف بابن الصلت الأهوازي، أبو الحسن؛ روى الشيخ الطوسي عنه عن ابن عقدة جميع رواياته وكتبه، قال: وكان معه خطّ أبي العبّاس باجازته وشرح رواياته وكتبه[٢].

وهذا يدلّ في الجملة على اعتباره وصحّة روايته عنه بخصوصه، فتدبّر.

وفي تعق: قال المحقّق البحراني: وجدت في إجازة العلّامة لأولاد زهرة أنّه من رجال العامّة[٣]. ولم أجده في كلام غيره[٤].

قلت: عن كتاب ميزان الاعتدال: أحمد بن محمّد بن أحمد بن موسى بن الصلت[٥] الأهوازي، سمع المحاملي وابن عقلة، وعنه الخطيب؛ وكان صدوقاً صالحاً[٦]، انتهى، فتأمّل.

وفي مشكا: ابن محمّد بن موسى المعروف بابن الصلت، عنه ابن عقدة[٧].

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٦.

(٢) الفهرست: ٢٨ ـ ٢٩ / ٨٦.

(٣) بحار الأنوار: ١٠٤ / ١٣٦، معراج أهل الكمال: ٧٧.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٦.

(٥) في المصدر: .. موسى بن هارون بن الصّلت.

(٦) ميزان الاعتدال ١: ١٣٢ / ٥٣٣.

(٧) هداية المحدثين: ١٧٨، ولا يخفى أنّ قول المشتركات: عنه ابن عقدة، اشتباه؛ والصواب: روى عن ابن عقدة.

٢٤٩ ـ أحمد بن محمّد بن نوح :

يكنّى أبا العبّاس السيرافي، سكن البصرة؛ واسع الرواية، ثقة في روايته، غير أنّه حكي عنه مذاهب فاسدة في الأُصول، مثل القول بالرؤية وغيرها، صه[١].

وزاد ست: وله تصانيف، منها: كتاب الرجال الذين رووا عن أبي عبدالله عليه السلام، وزاد على ما ذكره ابن عقدة كثيراً، وله كتب في الفقه.

أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا[٢]. ومات عن قرب، إلّا أنّه كان بالبصرة ولم يتّفق لقائي إيّاه[٣].

وفي لم: ابن محمّد بن نوح البصري السيرافي، يكنّى أبا العبّاس، ثقة[٤]، انتهى.

وعندي أنّ هذا هو ابن عليّ بن العبّاس المتقدّم عن جش وصه، لكن حكاية المذاهب الفاسدة كأنّها لم تصح عنه، وإلّا لم تخف على جش، ولذا لم يشر إلى شيء منها.

وفي تعق: الأمر كما قاله، فانّ جش مع التصريح بقوله: شيخنا ومن استفدنا منه ـ الدال على معاشرته معه ومخالطته واشتغاله عليه مدّة، المشير إلى كونه مفيداً لجماعة ومرجعاً لهم ـ عظّمه وبجّلهُ غاية التعظيم والتبجيل، ولم يشر إلى فساد في عقيدة أو حزازة في رأي، وذلك يدلّ على عدم صحّة الحكاية؛ ويؤيّده كثرة استناد جش، بل وغيره من الأعاظم إلى قوله؛ وكذا توثيق الشيخ إيّاه في لم من دون إشارة إلى الحكاية.

---

(١) الخلاصة: ١٨/٢٧.

(٢) في الفهرست زيادة: بجميع رواياته.

(٣) الفهرست: ١١٧/٣٧.

(٤) رجال الشيخ: ١٠٨/٤٥٦.

على أنّا نقول: التوثيق ثابت معلوم، والحكاية عن حاكٍ غير معلومٍ، فلم يثبت بذلك جرح.

وفي المعراج: حكى في صه عن الشيخ أنّه كان يذهب إلى مذاهب[1] الوعيديّة[2].

وهو وشيخه المفيد إلى أنّه تعالىٰ لا يقدر على غير[3] مقدور العبد، كما هو مذهب الجبائي.

والسيّد المرتضى رضي الله عنه إلى مذهب البهشميّة، من أنّ إرادته تعالى عرض لا في محل.

والشيخ الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت إلى جواز اللذّة العقليّة عليه سبحانه، وأنّ ماهيّته تعالى معلومة كوجوده، وأنّ ماهيته الوجود المعلوم، وأنّ المخالفين يخرجون من النار ولا يدخلون الجنّة.

والصدوق[4] وشيخه ابن الوليد[5] والطبرسي في مجمع البيان[6] إلى جواز السهو عن[7] النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم.

ومحمّد بن أبي عبدالله الأسدي إلى الجبر والتشبيه[8].

وغير ذلك ممّا يطول تعداده. والحكم بعدم عدالة هؤلاء لا يلتزمه أحد

---

(١) في المصدر: مذهب.

(٢) الخلاصة: ١٤٨/ ٤٦.

(٣) في المعراج: عين.

(٤) الفقيه: ١/ ٢٣٤.

(٥) الفقيه: ١/ ٢٣٥.

(٦) مجمع البيان: ٢/ ٣١٧، سورة الأنعام: ٦٨، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيطانُ فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظّالمين﴾.

(٧) في المعراج: على.

(٨) رجال النجاشي: ٣٧٣/ ١٠٢٠.

يؤمن بالله .

والـذي ظهـر لي من كلمـات أصحـابنـا المتقـدّمين وسيرة أساطين المحدّثين : أنّ المخالفة في غير الأُصول الخمسة لا توجب الفسق ، إلّا أن تستلزم إنكار ضروري الدّين كالتجسيم بالحقيقة لا بالتسمية ، والقول بالرؤية بالانطباع أو الانعكاس ؛ وأمّا القول بها لا معهما فلا ، لأنّه لا ببعد حمله على إرادة اليقين التام وشدّة الانكشاف العلمي .

وأمّا تجويز السهو عليه صلّىٰ الله عليـه وآله ، واللذّة العقليّة عليه تعالى مع تفسيرها بادراك الكمال من حيث أنّه كمال فلا يوجب فسقاً .

وأمّا الجبر والتشبيه فالبحث في ذلك عريض أفردنا له رسالة[1] ، انتهى .

أقول : ونسب ابن طاووس ، والخواجة نصير الدين[2] ، وابن فهد[3] ، والشهيد الثاني ، وشيخنا البهائي[4] ، وجدّي العلّامة ، وغيرهم من الأجلّة ، إلى التصوّف .

وغير خفيّ أنّ ضرر التصوّف إنّما هو فساد الاعتقاد ـ من القول بالحلول أو الوحدة في الوجود أو الاتّحاد ـ أو فساد الأعمال ـ كالأعمال المخالفة للشرع الّتي يرتكبها كثير من المتصوّفة في مقام الرياضة أو العبادة ـ وغير خفيّ على المطّلعين على أحوال هؤلاء الأجلّة أنّهم منزّهون عن كلا الفسادين قطعاً .

ونسب جدّي العالم الربّاني مولانا محمّد صالح المازندراني وغيره من

---

(١) معراج أهل الكمال : ٢٠٢ ـ ٢٠٤ ، باختلاف .

(٢) مجالس المؤمنين : ٢/٢٠٨ .

(٣) لؤلؤة البحرين : ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٤) لؤلؤة البحرين : ١٩ .

الأجلّة إلى القول باشتراك اللفظ، وفيه أيضاً نظير ما أشرنا.

ونسب المحمّدون الثلاثة كابن الوليد إلى القول بتجويز السهو على النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

ونسب الصدوق بل وابن الوليد منكر السهو إلى الغلو.

وبالجملة: أكثر الأجلّة ليسوا بخالصين عن أمثال ما أشرنا إليه. ومن هنا يظهر التأمّل في ثبوت الغلوّ وفساد المذهب بمجرّد رمي علماء الرجال من دون ظهور الحال، وقد أشير إليه مراراً[1].

٢٥٠ ـ أحمد بن محمّد بن هيثم:

العجلي، ثقة، صه[2]. وفي د: هيثمة[3].

ويأتي توثيقه عن جش في ابنه الحسن[4].

وفي تعق: يروي عنه الصدوق مترضّياً[5]، والظاهر أنّه من مشايخه[6].

٢٥١ ـ أحمد بن محمّد بن يحيى:

العطّار القمّي؛ روى عنه التلعكبري ـ وأخبرنا عنه الحسين بن عبيدالله وأبو الحسين بن أبي جيد القمّي ـ وسمع منه سنة ستّ وخمسين وثلاثمائة، وله منه إجازة، لم[7].

وربّما أُستفيد من تصحيح بعض طرق الشيخ في الكتابين ـ كطريق

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٧.

(٢) الخلاصة: ٢٠/٥٢ وفيه: ابن الهيثم.

(٣) رجال ابن داود: ٤٥/١٣٥.

(٤) رجال النجاشي: ٦٥/١٥١.

(٥) الخصال: ١٥٨/٢٠٣.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني.

(٧) رجال الشيخ: ٤٤٤/٣٦.

الحسين بن سعيد[١] ـ توثيقه.

وفي تعق: كنيته أبو علي[٢]؛ وسيذكر المصنّف في طريق الصدوق إلى ابن أبي يعفور أنّ العلاّمة بنىٰ على توثيقه بحيث لا يحتمل الغفلة كما لا يخفى، بل الأصحاب أيضاً[٣].

أقول: تصحيح حديثه لا يستلزم التوثيق ـ ولو بنى على عدم الغفلة ـ كما مرّ في الفوائد، لجواز اطلاقهم الصحّة عليه بناءً على ما قلناه، نعم في إكثار الاطلاق وجعل ذلك ديدناً وطريقةً إشعار بالبناء عليها.

وبالجملة: مرّ الكلام في الفوائد مشروحاً[٤].

أقول: ذكره في الحاوي في خاتمة قسم الثقات ـ وقد عقدها لمن لم ينصّ علىٰ توثيقه بل يُستفاد من قرائن أُخر ـ وقال بعد نقل ما في لم: قلت: قد وصف العلاّمة طريق الشيخ في التهذيب والاستبصار إلى محمّد بن عليّ ابن محبوب بالصحّة[٥]، وهو في الطريق ولا طريق غيره[٦]؛ وذلك يقتضي الحكم بعدالته.

وكذا وصف طريقه في التهذيب إلى عليّ بن جعفر بالصحّة[٧]، وهو فيه، ولا طريق سواه[٨].

---

(١) الخلاصة: ٢٧٦.

(٢) كنيتهُ أبو علي، لم ترد في نسخة «ش».

(٣) منهج المقال: ٤١٢.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٨.

(٥) الخلاصة: ٢٧٦.

(٦) التهذيب ـ المشيخة ـ: ١٠/٧٢، الاستبصار: ٤/٣٢٤.

(٧) الخلاصة: ٢٧٦.

(٨) مشيخة التهذيب: ١٠/٨٦.

وكذا وصف طريق الصدوق إلى عبدالرحمن بن الحجّاج[١]، وهو فيه[٢].

ووثّقه الشهيد الثاني في الدراية[٣][٤]، انتهى.

وفي الوجيزة: من مشايخ الاجازة، وحكم الأصحاب بصحّة حديثه[٥].

وفي مشكا: ابن محمّد بن يحيى العطّار ـ المستفاد توثيقه من تصحيح بعض الطرق إليه ـ عنه التلعكبري، والحسين بن عبيدالله، وأبو الحسين بن أبي جيد[٦].

٢٥٢ ـ أحمد بن محمّد بن يحيى:

الفارسي، يكنّى أبا علي؛ روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وخرج إلى قزوين، وليس له منه إجازة، لم[٧].

وفي تعق: الظاهر أنّه من مشايخ الإجازة، ورواية التلعكبري عنه وملاحظة الطبقة والكنية ربما تشير إلى الاتّحاد مع السابق، لكن لا يخلو عن البعد، فتأمّل[٨].

---

(١) الخلاصة: ٢٧٨.

(٢) مشيخة الفقيه: ٤/٤١.

(٣) الرعاية في علم الدراية: ٣٧٠، فانّه ذكر أحمد بن محمّد وقال: بأنّ هذا الاسم مشترك، ثم عدّ أربعة منهم، ثم قال: وجماعة أُخرى من أفاضل أصحابنا.

(٤) حاوي الأقوال: ١٧٠/٦٩٩.

(٥) الوجيزة ١٥٤/ ١٣٣.

(٦) هداية المحدثين: ١٧٨.

(٧) رجال الشيخ: ٤٤٤/٣٩.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٨.

٢٥٣ ـ أحمد بن محمّد بن يعقوب :

أبو علي البيهقي ؛ سيجيء في ترجمة الفضل بن شاذان جلالته ونباهة شأنه، **تعق**[١] .

أقول[٢] : في المتوسّط : أحمد بن محمّد بن يعقوب، أبو علي[٣] البيهقي رحمه الله ؛ روى عنه كش هكذا مترحّماً، وقال عنه أنّه قال : صلّيت على الفضل بن شاذان. ودفع عنه ما روي من القدح فيه[٤]، فليتدبّر[٥]. انتهى .

٢٥٤ ـ أحمد بن معافي :

جعله د من أصحاب الجواد عليه السلام ووثّقه نقلاً عن رجال الشيخ[٦] ؛ ولم نجده فيه ولا في غيره.

٢٥٥ ـ أحمد بن معروف :

قمّي ؛ له كتاب نوادر، أخبرناه أبو عبدالله بن شاذان القزويني، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن عليّ بن محبوب، عنه، به، **جش**[٧] .

وفي ست : له كتاب ؛ الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عنه[٨] .

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني : ٤٨ .

(٢) في نسخة «ش» : قُلت.

(٣) أبو علي، لم يرد في نسخة «ش».

(٤) رجال الكشي : ١٠٢٨/٥٤٢، وفيه : أحمد بن يعقوب .

(٥) الوسيط : ٢١ .

(٦) رجال ابن داود : ١٣٨/٤٥ .

(٧) رجال النجاشي : ١٨٨/٧٩ .

(٨) الفهرست : ١٠٨/٣٦ .

وفي تعق: في المعراج: لا يبعد انتظامه في سلك مشايخ الإجازة[١]. انتهى، فتأمّل[٢].

أقول: في مشكا: ابن معروف، عنه محمّد بن عليّ بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن يحيى عن أبيه عنه[٣].

٢٥٦ ـ أحمد بن موسىٰ الأشعري:

مضى بعنوان ابن أبي زاهر، تعق[٤].

٢٥٧ ـ أحمد بن موسىٰ بن جعفر:

ابن محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن طاووس[٥] العلوي الحسني، سيّدنا الطاهر الإمام المعظّم فقيه أهل البيت[٦] جمال الدين أبو الفضائل؛ مات سنة ثلاث وسبعين وستمائة. مصنّف مجتهد، كان أورع فضلاء زمانه.

قرأت عليه أكثر البشرىٰ والملاذ وغير ذلك من تصانيفه، وأجاز لي جميع تصانيفه ورواياته؛ وكان شاعراً مصقعاً بليغاً منشداً[٧] مجيداً.

من تصانيفه: كتاب البشرى[٨] في الفقه، ستّ مجلّدات؛ كتاب الملاذ في الفقه، أربع مجلّدات؛ كتاب الكر؛ كتاب السهم السريع في

---

(١) لم نجده في نسختنا من المعراج، وأورده المامقاني في تنقيح المقال: ١/٩٧ نقلاً عن المعراج.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٨.

(٣) هداية المحدثين: ١٥.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٨.

(٥) في المصدر: ابن محمّد الطاووسي، بدل ابن طاووس.

(٦) في نسخة «ش» زيادة: عليهم السلام.

(٧) في المصدر: منشياً.

(٨) في المصدر: كتاب بشرىٰ المحققين.

تحليل المداينة[١] مع القرض؛ كتاب الفوائد؛ كتاب العدّة[٢] في أُصول الفقه؛ كتاب الثاقب للسحر[٣] في أُصول الدين؛ كتاب الروح، نقضاً على ابن أبي الحديد؛ كتاب شواهد القرآن، مجلّدان؛ كتاب بناء المقالة العلويّة في نقض الرسالة العثمانيّة؛ كتاب المسائل في أُصول الدين؛ كتاب عين العبرة في غبن العترة؛ كتاب زهرة الرياض في المواعظ؛ كتاب الاختيار في أدعية الليل والنهار؛ كتاب الاذخار[٤] في شرح لاميّة مهيار، مجلّدان؛ كتاب عمل اليوم والليلة. وله غير ذلك تمام اثنين وثمانين مجلّداً، من أحسن التصانيف وأحقّها.

حقّق الرجال والرواية[٥] تحقيقاً لا مزيد عليه.

ربّاني وعلّمني وأحسن إليّ؛ وأكثر فوائد هذا الكتاب ونكته من إشاراته وتحقيقه[٦]؛ جزاه الله عنّي أفضل جزاء المحسنين، د[٧].

أقول: من جملة كتبه رحمه الله: حلّ الإشكال في معرفة الرجال.

قال الشهيد الثاني في إجازته للشيخ حسين بن عبدالصمد: وهذا الكتاب عندنا موجود بخطّه المبارك[٨]، انتهى.

وقد حرّره ولده[٩] المحقّق الشيخ حسن فسمّاه: التحرير الطاووسي.

---

(١) في المصدر: المبايعة.

(٢) في المصدر: كتاب الفوائد العدّة.

(٣) في المصدر: كتاب الثاقب المسخر على نقض المشجر.

(٤) في المصدر: الأزهار.

(٥) في المصدر زيادة: والتفسير.

(٦) في المصدر: وتحقيقاته.

(٧) رجال ابن داود: ٤٥/ ١٤٠.

(٨) بحار الأنوار: ١٠٨/ ١٥٤.

(٩) في نسخة «ش»: ولد.

وعندي منه نسخة، وهو الذي رمزت له: طس.

وفي إجازة العلّامة الكبيرة المشهورة عند ذكر من أجازه هكذا: ومن ذلك جميع ما صنّفه السيّدان الكبيران السعيدان رضيّ الدين علي وجمال الدين أحمد ابنا موسىٰ بن طاووس الحسنيّان قدّس الله روحهما ورويناه وقرآه وأُجيز لهما روايته، عنّي، عنهما.

وهذان السيّدان زاهدان عابدان ورعان.

وكان رضي الدين علي[1] صاحب كرامات، حكى لي بعضها، وروى لي[2] والدي رحمه الله[3] البعض الآخر[4]، انتهى.

وأُمّ هذا السيد رضي الله عنه على ما نقله الشيخ يوسف البحراني رحمه الله بنت الشيخ مسعود ورّام بن أبي فراس ـ وهي أُمّ أخيه أيضاً ـ وأُمّها بنت الشيخ، وقد أجاز لها ولأختها أُمّ ابن إدريس جميع مصنّفاته ومصنّفات الأصحاب، قال: ويؤيّده تصريح السيّد رضي الله عنه[5] عن الشيخ وكذا عن الشيخ ورّام بلفظ: جدّي، وهو أكثر كثير في كلامه[6]، انتهى.

وأبو الفضائل أحمد هذا قبره في الحلّة مزار معروف مشهور كالنور على الطور، يقصدونه من الأمكنة البعيدة، ويأتون إليه بالنذور؛ وتحرّج العامّة ـ فضلاً عن الخاصّة ـ عن الحلف به كذباً، خوفاً؛ وتسمّيه العوام: السيّد عبدالله.

---

(١) في المصدر زيادة: رحمه الله.

(٢) لي، لم ترد في نسخة «م».

(٣) في المصدر زيادة: عنه...

(٤) بحار الأنوار: ١٠٧ / ٦٣.

(٥) في المصدر: السيّد رضيّ الدين ـ رضي الله عنه ـ.

(٦) لؤلؤة البحرين: ٢٣٦.

هذا، وفي الوجيزة: ثقة جليل القدر[١].

٢٥٨ ـ **أحمد بن موسى بن جعفر:**

ابن محمّد[٢] بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

في الإرشاد: كان كريماً جليلاً ورعاً؛ وكان أبو الحسن موسى عليه السلام يحبّه ويقدّمه، ووهب له ضيعته المعروفة باليسرة[٣]؛ ويقال: إنّه ـ رضي الله عنه ـ أعتق ألف مملوك.

أخبرني أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا جدّي، قال: سمعت إسماعيل بن موسى عليه السلام[٤] يقول: خرج أبي بولده إلى بعض أمواله بالمدينة، فكنّا في ذلك المكان، وكان مع أحمد بن موسى عشرون من خدّام[٥] أبي وحَشمهِ، إن قام أحمد قاموا معه وإن جلس جلسوا معه، وأبي بعد ذلك يرعاه ببصره ما يغفل عنه، فما انقلبنا حتّى تشيّخ[٦] أحمد ابن موسى بيننا[٧].

وفي تعق: في البلغة[٨]: هو المدفون بشيراز، المسمّى[٩] بسيّد السادات[١٠].

---

(١) الوجيزة ١٥٥/ ١٣٧، وفيه: ثقة جليل.

(٢) ابن محمّد، لم ترد في نسخة «م».

(٣) في المصدر: باليسيرة.

(٤) عليه السلام، لم ترد في نسخة «ش» والمصدر.

(٥) في المصدر: خدم.

(٦) في المصدر: انْشَجَّ.

(٧) إرشاد المفيد: ٢/ ٢٤٤.

(٨) في البلغة، لم ترد في التعليقة.

(٩) في التعليقة: الملقّب.

(١٠) بلغة المحدثين: ٣٣١.

قلت: وكأنّه المعروف الآن بشاهچراغ[١].

أقول: جزم ولده الفاضل دام فضلهما بأنّه هو؛ ونقله عن المستوفي في نزهة القلوب.

وصرّح بذلك أيضاً شيخنا الشيخ يوسف البحراني في مواضع من إجازته[٢].

وفي الوجيزة: أحمد بن موسىٰ الكاظم عليه السلام، ممدوح[٣].

٢٥٩ ـ أحمد بن مهران:

روى عنه الكليني في كتاب الكافي.

وقال ابن الغضائري: إنّه ضعيف، صه[٤].

وفي تعق: ترحّم عليه[٥] في باب مولد الزهراء عليها السلام[٦]، وباب مولد الكاظم عليه السلام[٧]، وباب نكت التنزيل في الولاية مكرّراً[٨]، وغير ذلك من المواضع[٩]؛ وأكثر من الرواية عنه؛ وهو عن عبدالعظيم الحسني الجليل.

وفي الوجيزة: أُستاذ الكليني، ضعيف[١٠].

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٨.

(٢) لؤلؤة البحرين: ٧٣.

(٣) الوجيزة: ١٥٥/ ١٣٨.

(٤) الخلاصة: ٢٠٥/ ٢٢.

(٥) في المصدر زيادة: في الكافي.

(٦) الكافي ١: ٣٨١/ ٣.

(٧) الكافي ١: ٤٠٤/ ٧.

(٨) الكافي ١: ٣٥١/ ٦٠.

(٩) الكافي ١: ٤٠٧/ ٣.

(١٠) الوجيزة: ١٥٥/ ١٣٩.

وفي التضعيف ضعف، لكونه من ابن الغضائري، مع مصادمته لِما ذكر[١].

قلت: لا ريب أنّ ثقة الاسلام أعرف بحاله من ابن الغضائري البعيد العهد عنه، مضافاً إلى ارتفاع الوثوق عن تضعيفاته.

٢٦٠ ـ أحمد بن ميثم:

بالمثنّاة من تحت الساكنة بعد الميم المفتوحة بعدها الثاء المثلّثة، ابن أبي نُعيم ـ بضمّ النون وفتح المهملة، واسم أبي نُعيم: الفضل بن عمرو[٢]، ولقبه: دُكين، بالمهملة المضمومة ـ ابن حمّاد بن زهير مولى آل طلحة بن عبيدالله، أبو الحسين[٣]؛ كان من ثقات أصحابنا الكوفيّين وفقهائهم، صه[٤].

ست، إلّا الترجمة و: واسم أبي نعيم.

وكست جش إلّا: ابن زهير[٥].

وزاد ست: له مصنّفات؛ الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد بن زياد، عنه[٦].

واعلم أنّ: دكين، لقب عمرو لا الفضل. والفضل بن دكين رجل مشهور من علماء الحديث.

وفي تعق: في ضح: أحمد بن ميثم، بكسر الميم وإسكان الياء وفتح

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٩.

(٢) في الخلاصة والفهرست ورجال النجاشي: عُمَر.

(٣) في الخلاصة والفهرست: أبو الحسن.

(٤) الخلاصة: ١٥/١٢.

(٥) رجال النجاشي: ٨٨/٢١٦.

(٦) الفهرست: ٢٥/٧٧.

المثلّثة(١).

ثمّ فيه كذلك، وبدل وفتح المثلّثة: فتح المثنّاة من فوق(٢).

ثمّ فيه: أحمد بن ميثم، بكسر الميم(٣).

والظاهر اتّحاد الكل؛ وتوهّم بعض أنّهم ثلاث.

وفي شرح البداية للشهيد الثاني: إنّ أحمد بن ميثم بالثاء المثلّثة غيره بالمثنّاة من فوق، والأوّل هو ابن الفضل بن دُكين، والثاني مطلق؛ أورده في ضح(٤)، انتهى.

قلت: في ضح عكس ما ذكره رحمه الله(٥).

أقول: في نسختين عندي من الإيضاح إحداهما مصحّحة أيضاً عكس ما ذكره الشهيد الثاني، فإنّه جعل الثاني ابن دكين، والأوّل مطلقاً، فلاحظ.

بل في حواشي الشهيد الثاني نفسه على صه عن ضح جعل الثاني ابن دكين.

إلاّ أنّهما(٦) ليس فيهما(٧) ابن ميثم ثالثاً كما ذكره سلّمه الله تعالى، نعم فيهما: إسماعيل بن ميثم بكسر الميم، فراجع.

وما مرّ عن الميرزا من قوله: واعلم أنّ دكين... إلى آخره، صرّح به

---

(١) إيضاح الاشتباه: ٩٣/١١٣.

(٢) إيضاح الاشتباه: ٧٠/١٠٥.

(٣) إيضاح الاشتباه: ٩٨/١١٤ إلاّ أنّ في النسخة المطبوعة: إسماعيل بن ميثم، وذكر في الحاشية عن بعض النسخ أنّه: أحمد، بدل: إسماعيل.

(٤) الرعاية في علم الدراية: ٣٨١.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٩.

(٦) في نسخة «ش»: إلاّ أنه.

(٧) في هامش نسخة «م»: في النسختين.

الشهيد الثاني قبله، قال: لأنّ ما ذكرناه هو المطابق للواقع، فإنّ الفضل بن دكين رجل مشهور من علماء الحديث، وعبارة ضح وغيره موهمة خلاف الواقع[١]، انتهى.

وفي مشكا: ابن ميثم الثقة، عنه حميد بن زياد[٢].

٢٦١ ـ أحمد بن نصر بن سعيد:

الباهلي، المعروف بابن أبي هراسة، يلقّب أبوه: هوذة؛ سمع منه التلعكبري سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة، وله منه إجازة.

مات في ذي الحجّة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة يوم التروية بجسر النهروان، ودفن بها، لم[٣].

ومرّ: إبراهيم بن رجاء الشيباني أبو إسحاق المعروف بابن أبي هراسة عن جش[٤] وصه[٥]. لكن على قول الشيخ ذاك ابن هراسة[٦]، وهذا ابن أبي هراسة.

وفي تعق: يظهر من الكفاية في النصوص أنّ أبا هراسة كنية لسعيد جد أحمد، وأنّ أحمد يكنّى بأبي سليمان الباهلي[٧].

وسيجيء هذا عن المصنِّف في آخر الكتاب[٨]، ومرّ في إبراهيم بن

---

(١) ذكره في تنقيح المقال: ١/٩٨ عن حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة، ولم يرد في نسختنا من الحاشية.

(٢) هداية المحدثين: ١٥.

(٣) رجال الشيخ: ٤٤٢/٣١، وفيه: أحمد بن النضر.

(٤) رجال النجاشي: ٢٣/٣٤.

(٥) الخلاصة: ١٩٨/٥.

(٦) رجال الشيخ: ١٤٦/٧٠.

(٧) كفاية الأثر: ٢٥٠.

(٨) منهج المقال: ٣٩٧.

إسحاق[١] [٢].

قلت: لم يظهر من **لم** أنّ أبا هراسة كنية لغير سعيد، بل الظاهر من العبارة أنّه كنية سعيد، وما في الكفاية موافق له، وإرجاع ضمير أبوه إلى أحمد غير مضر لكونه هو صاحب الترجمة.

ثمّ إنّه لا بعد في كون ابن أبي هراسة كنية لكلّ منهما بل وكل منهم، كابن بابويه وابن طاووس.

هذا، وذكره في **مل** في علمائنا[٣]، فتدبّر.

وفي **مشكا:** ابن نصر بن سعيد، عنه التلعكبري[٤].

٢٦٢ ـ أحمد بن النضر:

بالنون والمعجمة، أبو الحسن الجعفي، مولى، كوفي، ثقة، **صه**[٥].

جش، إلّا الترجمة؛ وبعد الجعفي: الخزّاز[٦]؛ ثمّ زاد: له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا جماعة، عن أبي العبّاس أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ الخارقي، عن أبيه، عنه بكتابه[٧].

وفي **ست:** له كتاب، عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمّد بن الحسن[٨]، عن سعد والحِميَري،

---

(١) منهج المقال: ٢٠.
(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٩.
(٣) أمل الآمل ٢: ٣٠/٨٠.
(٤) هداية المحدثين: ١٥.
(٥) الخلاصة: ٢٠/٤٩.
(٦) في المصدر: الخزاز، بعد: النضر.
(٧) رجال النجاشي: ٩٨/٢٤٤ وفيه: الخازمي، بدل: الخارقي.
(٨) في المصدر: ومحمّد بن الحسين.

عن أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن خالد البرقي، عنه.

وعنه: محمّد بن سالم أيضاً[١].

أقول: في مشكا: ابن النضر، عنه محمّد بن يحيىٰ الخارقي[٢]، وأحمد بن محمّد بن عيسى، ومحمّد بن خالد، ومحمّد بن سالم[٣].

٢٦٣ ـ أحمد بن هارون الفامي:

روى عنه أبو جعفر بن بابويه، **لم**[٤].

وفي **تعق**: كثيراً، مترضّياً[٥][٦].

قلت: في البحار: إنّه أُستاذ الصدوق[٧].

وفي نسختي من كمال الدين: أحمد بن هارون القاضي، مترضّياً مكرّراً[٨]، بل لم أجده فيها إلّا هكذا.

وفي مشكا: ابن هارون، عنه محمّد بن بابويه[٩].

---

(١) الفهرست: ١٠١/٣٤.

(٢) في المصدر: الحازمي.

(٣) هداية المحدثين: ١٥.

(٤) في رجال الشيخ: ٥٩/٤٤٨: أحمد بن هارون الفامي، وفي ٦٠/٤٤٩: أحمد بن محمّد بن يحيىٰ روى عنه أبو جعفر بن بابويه، وعن القهبائي في مجمع الرجال: ١٧١/١: أحمد بن هارون القاضي (الفامي خ ـ ل) وأحمد بن محمّد بن يحيى روى عنهما أبو جعفر بن بابويه.

(٥) الخصال: ١/٣٣، ١٠٣/٦٩، ١٩٨/١٥٦، ٢٧١/١٩٥، ٥٤/٢٢٣، ٢٩/٢٨٢، ٣٧/٢٨٥.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٩.

(٧) بحار الأنوار: ٥٩/١.

(٨) كمال الدين: ٤٠/٥١٠، ١/٦٥٦.

(٩) هداية المحدثين: ١٥.

٢٦٤ ـ أحمد بن هارون المدائني :

غير مذكور في الكتابين، وذكره في كمال الدين مترضّياً[١].

٢٦٥ ـ أحمد بن هلال العبرتائي :

وعبرتاء قرية بناحية إسكاف بني جنيد[٢]؛ ولد سنة ثمانين ومائة، ومات سنة سبع وستّين ومائتين. كان غالياً متّهماً في دينه، **ست**[٣].

وفي **جش** قبل العبرتائي: أبو جعفر؛ وبعده: صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد روي فيه ذموم من سيّدنا أبي محمّد العسكري عليه السلام[٤].

وفي **صه** بعد بني جنيد[٥]: من قرى النهروان؛ غالٍ، ورد فيه ذمّ كثير من سيّدنا أبي محمّد العسكري عليه السلام.

قال أبو عليّ بن همّام: ثمّ نقل عنه ولادته وموته ـ كما مرّ ـ وقول **جش**.

وقال: توقّف ابن الغضائري في حديثه إلّا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة، ومحمّد بن أبي عُمير من نوادره، وقد سمع هذين الكتابين جلّ أصحاب الحديث واعتمدوه فيها، وعندي أنّ روايته غير مقبولة[٦].

وفي **كش**: عليّ بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما كان خرج[٧] من

---

(١) كمال الدين . .

(٢) في المصدر: وعبرتاء قرية بنواحي بلد اسكاف وهو من بني جنيد.

(٣) الفهرست: ١٠٧/٣٦.

(٤) رجال النجاشي: ١٩٩/٨٣.

(٥) في الخلاصة: بني خند.

(٦) الخلاصة: ٦/٢٠٢، وفيه: مات سنة تسع وستّين.

(٧) في المصدر: ما خرج.

لعن ابن هلال، وكان ابتداء ذلك أن كتب عليه السلام إلى قوّامه بالعراق: إحذروا الصوفي المتصنِّع.

قال: وكان من شأن أحمد بن هلال أنّه قد كان حجّ أربعاً وخمسين حجّة، عشرون منها على قدميه.

قال: وقد كان رواة أصحابنا بالعراق لقوه وكتبوا منه، وأنكروا ما ورد في مذمّته؛ فحملوا القاسم بن العلاء على أنْ يراجع في أمره، فخرج إليه: قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنِّع ابن هلال لا رحمه الله، بما قد علمت لم يزل، لا غفر الله له ذنبه ولا أقاله عثرته، يدخل[1] في أمرنا بلا إذن منّا ولا رضىً، . . . إلى أن قال:

واعلم الاسحاقي سلّمه الله[2] وأهل بيته بما[3] أعلمناك من حال هذا الفاجر. . . الحديث[4].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وفي تعق: في كمال الدين: حدّثنا شيخنا محمّد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنه، قال: سمعت سعد بن عبدالله يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيّع رجع عن التشيّع إلى النصب إلّا أحمد بن هلال، وكانوا يقولون: أيّما[5] تفرّد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله[6]، انتهى.

وفي موضع آخر[7] منه: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن هلال

---

(١) في المصدر: يداخل.

(٢) في نسخة «م» زيادة: تعالى.

(٣) في المصدر: ممّا.

(٤) رجال الكشي: ٥٣٥/١٠٢٠.

(٥) في كمال الدين والتعليقة: إنّ ما.

(٦) كمال الدين: ٧٦.

(٧) في نسخة «ش»: مواضع أُخر.

في حال استقامته، عن ابن أبي عمير. . . الحديث[١].

وعن الشيخ في كتاب الغيبة ما يظهر منه أنّه رجع عن القول بالامامة ووقف على أبي جعفر عليه السلام[٢].

وبالجملة: الظاهر المنافاة بين كلمات الأصحاب فيه.

ويحتمل أن يكون غلوّه بالنسبة إلى بعض الأئمّة عليهم السلام[٣]، ونصبه بالنسبة إلى بعض.

ويحتمل أن يكون لعدم تديّنه، في الباطن ناصباً وفي الظاهر متصنّعاً، يظهر اُموراً لإضلال الشيعة وردّهم إلى الغلوّ، لتعذّر ردّهم إلى النصب.

وفي آخر توقيع ورد في لعن الشلمغاني: إنّا في التوقّي والمحاذرة منه على مثل ما كنّا عليه ممّن تقدّمه من نظرائه من: السريعي[٤] والنميري والهلالي والبلالي وغيرهم. . . الحديث[٥].

وفي حواشي السيّد الداماد على التهذيب عند ذكر رواية عنه عن ابن أبي عمير: روايته عنه وعن ابن محبوب معدودة من الصحاح على ما حكم به جش وغيره، وأوردناه في الرواشح[٦]، انتهى.

وفيه ما ذكرناه في الفوائد[٧].

وأيضاً ما مرّ عن كمال الدين ربما كان ظاهراً في خلافه[٨]، على أنّه

---

(١) كمال الدين: ١٣/٢٠٤.

(٢) الغيبة: ٣٧٤/٣٩٩.

(٣) عليهم السلام، لم ترد في نسخة «ش».

(٤) في التعليقة: السريفي، وفي الغيبة: الشريعي.

(٥) الغيبة للطوسي: ٣٨٤/٤١١.

(٦) الرواشح السماوية: ١٠٩.

(٧) في التعليقة: الفائدة الثالثة.

(٨) كمال الدين: ٧٦.

لم يقل مطلق ما رواه عنهما مقبول، بل ما روى عن المشيخة والنوادر.

وفي المعراج: وجهه استفاضة هذين الكتابين بين أصحابنا[١] حتّى قال الطبرسي: كتاب المشيخة في أُصول الشيعة أشهر من كتاب المزني عند المخالفين[٢].

وعدّ النوادر الصدوق في ديباجة من لا يحضره الفقيه من الكتب الّتي عليها المعوّل وإليها المرجع[٣].

وأمّا توقّفه في الباقي فلعلّ وجهه... إلى أن قال:

وروى الراوندي عن الصادق عليه السلام: لا تكذّبوا حديثاً أتىٰ به مرجئ ولا خارجي ولا قدري فنسبه إلينا، فإنّكم لا تدرون لعلّه شيءٌ من الحق فتكذّبوا الله تعالى[٤][٥].

ورواه الصدوق مسنداً في علل الشرائع[٦].

والتوقّف على الوجه المذكور لا ينافي ترك العمل، انتهى. وفيه بُعد.

وفي إبراهيم بن صالح ما يظهر منه الحال[٧][٨].

أقول: ما مرّ من قول المحقّق الداماد: على ما حكم به **جش** وغيره، لعلّ الصواب: ابن الغضائري، بدل **جش**؛ ولعلّ الغلط في نسخته

---

(١) معراج أهل الكمال: ...

(٢) إعلام الورى: ٤٨٨.

(٣) الفقيه: ١/٤.

(٤) تعالى: لم ترد في نسخة «ش».

(٥) راجع معراج أهل الكمال: ٢٥٦.

(٦) علل الشرايع: ٣٩٥/١٣.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٢.

(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٤٩ ـ ٥٠.

سلّمه الله تعالى[١]. ويكون نظره إلى ما مرّ من استثنائه عن التوقّف ما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتابه المشيخة ومحمّد بن أبي عُمير من نوادره، فتأمّل جداً.

وفي الحاوي: لعلّ قبول ابن الغضائري والجماعة لِما يرويه من الكتابين لتواترهما عندهم وشهرتهما، وحينئذٍ فلا يضرّ ضعف الطريق إليهما؛ ويحتمل أن يكون صنّفهما في حال استقامته، فانّي وجدت في كمال الدين. ثمّ نقل ما مرّ عن **تعق**، وقال: وهذا يدلّ على أنّه كان مستقيماً[٢]، انتهى.

وفي مجموع ما ذكره رحمه الله[٣] مالا يخفى[٤].

وفي **مشكا**: ابن هلال العبرتائي الضعيف، عنه عبدالله بن جعفر[٥]، وعبدالله بن العلاء بن المذاري، وموسىٰ بن الحسن بن عامر، والحسن ابن عليّ بن عبدالله بن المغيرة[٦].

٢٦٦ ـ أحمد بن هوذة:

هو ابن نصر، **تعق**[٧].

٢٦٧ ـ أحمد بن يحيى:

يكنّى أبا نصر، من غلمان العياشي، **لم**[٨].

---

(١) تعالى، لم ترد في نسخة «ش».

(٢) حاوي الأقوال: ٢٢٨/١١٩٨.

(٣) رحمه الله، لم ترد في نسخة «م».

(٤) الظاهر أنّ نظره إلى قوله: ويحتمل أن يكون صنّفهما في حال استقامته؛ فإنّ من المعلوم أنّ الكتابين ـ المشيخة والنوادر ـ ليست لأحمد بن هلال حتىٰ يتّجه عليه هذا القول.

(٥) عبدالله بن جعفر، لم يرد في الهداية.

(٦) هداية المحدثين: ١٦، وفيه: عبدالله بن العلاء المذاري.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٥٠.

(٨) رجال الشيخ: ١٣/٤٣٩.

قلت: يأتي في الكنىٰ: أبـو نصر بن يحيىٰ الفقيه ـ من أهل سمرقند ـ عن لم موثّقاً(١)، وهو هذا وفاقاً للمجمع(٢). وغفل عنه الميرزا.

وفي الوجيزة: أحمد بن يحيى أبو نصر الفقيه السمرقندي، ثقة(٣)، انتهى. فتدبّر.

٢٦٨ ـ أحمد بن يحيىٰ بـن حكيم:

الأودي ـ بالمهملة بعد الواو ـ الصوفي، كـوفي، أبو جعفر ابن أخي ذبيان ـ بالمعجمة المضمومة والباء الموحّدة الساكنة ـ ثقة، صه(٤).

جش، إلّا الترجمة؛ وزاد: له كتاب دلائل النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، رواه عنه جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري(٥).

أقول: في مشكا: ابن يحيىٰ بن حكيم الثقة، عنه جعفر بـن محمّد ابن مالك(٦).

٢٦٩ ـ أحمد بن يحيىٰ المكتب:

غير مذكور في الكتابين؛ ويروي عنه في كمال الدين مترضّياً(٧).

٢٧٠ ـ أحمد بن اليسع بن عبدالله:

القمّي، لم، جش، روى أبوه عن الرضا عليه السلام، ثقة ثقة، د(٨).

---

(١) رجال الشيخ: ٤٢٠/١٨، ومنهج المقال: ٣٩٥.

(٢) مجمع الرجال: ١/١٧٤.

(٣) الوجيزة: ١٥٥/ ١٤٣.

(٤) الخلاصة: ٤٠/١٩، وفيه: أحمد بن يحيىٰ بن الحكيم.

(٥) رجال النجاشي: ١٩٥/٨١.

(٦) هداية المحدثين: ١٧٨.

(٧) كمال الدين: ١/٥٥٠.

(٨) رجال ابن داود: ١٤٥/٤٦، وفيه: أحمد بن حمزة بن اليسع...، والظاهر أنّ النسخة المطبوعة اشتباه حسب تسلسل الحروف الهجائية.

والظاهر أنّه ابن حمزة بن اليسع المذكور، وكأنّه قد نسب إلىٰ الجد فذكر لذلك، والله العالـم.

٢٧١ ـ أحمد بن يوسف:

مولى بني تيم الله، كوفي، كان منزله بالبصرة ومات ببغداد؛ ثقة، ضا[1].

وزاد صه: من أصحاب الرضا عليه السلام[2].

أقول: في مشكا: ابن يوسف ـ مولى بني تيم ـ الثقة، يعرف بمقارنته لزمن الرضا عليه السلام[3].

٢٧٢ ـ أحمد بن يوسف بن أحمد:

العريضي العلوي الحسيني، في طريق العلّامة إلى الشيخ وغيره المحكوم بالصحّة المذكور في صه[4]، فتدبّر.

قلت: في مل: السيّد أحمد بن يوسف الحسيني العريضي، كان فاضلاً فقيهاً صالحاً عابداً، روى عنه والد العلّامة[5].

وفي الوجيزة: حكم العلّامة بصحّة حديثه[6].

٢٧٣ ـ أحمد بن يوسف بن يعقوب:

الجعفي، روى عن محمّد بن إسماعيل الزعفراني، وفيه إشعار بوثاقته كما مرّ في الفوائد؛ وفي جميل بن درّاج ما يشير إلى كونه ذا كتاب وأصل،

---

(١) رجال الشيخ: ١١/٣٦٧.

(٢) الخلاصة: ٣/١٤.

(٣) هداية المحدثين: ١٧٩، وما نقله عن المشتركات لم يرد في نسخة «ش».

(٤) الخلاصة: ٢٨٢.

(٥) أمل الآمل: ٢: ٨٢/٣١.

(٦) الوجيزة: ١٥٦/ ١٤٥.

بل ومن المشايخ؛ ووالده يوسف يذكر في ترجمته، تعق[1].

أقول: ما في ترجمة جميل فهو قول **جش** عند ذكر طريقه إليه: أخبرنا محمّد بن جعفر التميمي، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي من كتابه وأصله... إلى آخره[2]، فتأمّل.

٢٧٤ ـ إدريس بن زياد الكفرثوثائي:

بالفاء بعد الكاف والراء بعدها والثاء المنقّطة فوقها ثلاث نقط وبعد الواو ثاء أيضاً، يكنّى أبا الفضل؛ ثقة، أدرك أصحاب أبي عبدالله عليه السلام وروى عنهم، **صه**[3].

جش إلّا الترجمة، وفيه: الكفرثوثي[4]؛ وزاد: له كتاب، عمران بن طاووس بن محسن بن طاووس ـ مولى جعفر بن محمّد ـ عنه به.

وجعفر الحسني، عنه به[5].

ثمّ زاد في **صه**: وقال ابن الغضائري: إنّه خوزي الأم، يروي عن الضعفاء.

والأقرب عندي قبول روايته لتعديل النجاشي له، وقول ابن الغضائري لا يعارضه، لأنّه لم يجرحه في نفسه ولا طعن في عدالته.

وفي د جعله بالمثنّاة ثمّ المثلّثة، ونسب ما في **صه** إلى التصحيف، وقال: إنّ كفرتوث قرية بخراسان[6].

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٥٠.

(٢) رجال النجاشي: ١٢٧/٣٢٨.

(٣) الخلاصة: ١٢/٢، وفيها وكذا في نسخة «ش»: الكفرثوثاني، وفي هامش نسخة «م»: الكفرثوثي (خ ل).

(٤) في نسخة «ش»: الكفرثوتي، وفي المصدر: الكفرتوثي.

(٥) رجال النجاشي: ١٠٣/٢٥٧.

(٦) رجال ابن داود: ٤٧/١٤٨.

وفي ست: ابن زياد، له روايات؛ ابن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد، عنه[(١)].

أقول: في ضح جعله: الكفرثوثي، بالمثلّثتين. قال: وكفرثوث قرية من خراسان[(٢)].

وفي حواشي الشهيد الثاني على صه: في الصحاح: كفرثوثا ـ بالمثلّثة فيهما ـ قرية[(٣)].

فما ذكره المصنّف من النسبة صحيح، انتهى، فتأمّل.

وفي القاموس: كفرتوثا بالمثنّاة أوّلاً موضع[(٤)].

ونقل الشهيد الثاني عن ابن قتيبة أنّه ضبطها بسكون الفاء والمثنّاة ثمّ المثلّثة[(٥)]، فتدبّر.

وقوله: خوزي الأم، أي أُمّه خوزيّة.

وفي الصحاح: الخوز جيل من الناس[(٦)].

وزاد في القاموس: واسم لجميع بلاد خوزستان[(٧)].

وقال في حواشي المجمع: خوزستان قرية بخراسان[(٨)].

وأنكره ولد الأُستاذ العلاّمة دام علاهما وقال: هي المحال المعروفة

---

(١) الفهرست: ١٢٤/٣٩.

(٢) إيضاح الإشتباه: ٥/٨٢.

(٣) حاشية الشهيد على الخلاصة: ١٠، ولم يرد هذا النص فيه، بل الموجود: الكفرثوث: قرية من خراسان. وفي الصحاح: ٨٠٧/٢: كفرتوثا.

(٤) القاموس المحيط: ١٦٣/١.

(٥) أدب الكاتب: ٣٣٠.

(٦) صحاح اللغة: ٨٧٨/٣.

(٧) القاموس المحيط: ١٧٥/٢.

(٨) مجمع الرجال: ١٧٧/١.

في أرض فارس وكوهكيلوية والأهواز، ويعرف الآن بحويزة ودورق.

وفي الحديث: إحذر مكر خوزي الأهوازي، فإنّ أبي أخبرني عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: لا يثبت الايمان في قلب يهودي ولا خوزي أبداً[١]، انتهى، فتتبّع.

ويؤيّده تصريحهم أنّ تُسْتَر مدينة بخوزستان[٢]، كما يأتي في البرّاء بن مالك، فتتبّع.

هذا، وقول صه: وقول ابن الغضائري لا يعارضه... إلى آخره، صريح في معارضة ابن الغضائري للنجاشي لو كان جرحه في نفسه، فيدلّ على مقاومته له عنده؛ نبّه عليه ولد الأُستاذ العلاّمة.

وفي مشكا: ابن زياد الثقة، عنه أحمد بن ميثم، وعمران بن طاووس ابن محسن، وجعفر الحسني[٣][٤].

٢٧٥ ـ إدريس بن زيد:

وصفه الصدوق في الفقيه بصاحب الرضا عليه السلام[٥]. وهو دالّ على مدح.

ووصف العلاّمة طريق الصدوق إليه بالحسن[٦] ربما يشعر بالمدح، فتأمّل.

وفي تعق: حكم بعض المعاصرين باتّحاده مع ابن زياد

---

(١) كشف الريبة: ١٢٤.
(٢) معجم البلدان: ٢/ ٢٩.
(٣) في نسخة «ش»: الحسيني.
(٤) هداية المحدثين: ١٦.
(٥) مشيخة الفقيه: ٤/ ٨٩.
(٦) الخلاصة: ٢٨١.

الكفرتوثي[١]، بقرينة رواية إبراهيم بن هاشم عنه، فتأمّل[٢].

٢٧٦ - إدريس بن عبدالله بن سعد:

الأشعري، ثقة، له كتاب. وأبو جرير القمّي هو زكريّا بن إدريس هذا، وكان وجيهاً[٣]، يروي عن الرضا عليه السلام، صه[٤].

جش، وفيه: وجهاً؛ وزاد: له كتاب، أخبرناه أبو الحسين عليّ بن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعري، ... عن محمّد بن الحسن بن الوليد... إلى أن قال: شنبولة، عنه[٥].

وفي ست: له مسائل، ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد والحميري، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن الحسن شنبولة، عنه[٦].

وفي تعق: لعلّ فاعل يروي هو زكريّا لا سعد، كما هو الظاهر من صه؛ ويؤيّده أنّ زكريّا يروي عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام، فكيف يروي أبوه عن الرضا عليه السلام[٧].

أقول: الظاهر بدل لا سعد: لا إدريس، وقد سها قلمه سلّمه الله تعالى[٨].

وينبغي إرجاع الضمير في: كان وجهاً، أيضاً إلى زكريّا كما فعله

---

(١) في نسخة «ش»: الكفرثوثي.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٥٠.

(٣) في نسخة «ش» والمصدر: وجهاً.

(٤) الخلاصة: ١٣/٣.

(٥) رجال النجاشي: ٢٥٩/١٠٤، وفيه: شينولة.

(٦) الفهرست: ١١٩/٣٨، وما نقله عن الفهرست لم يرد في نسخة «ش».

(٧) لم نجده في نسخنا من التعليقة.

(٨) تعالى، لم ترد في نسخة «ش».

العلاّمة، ويأتي في ترجمته.

وفي مشكا: ابن عبدالله الأشعري الثقة، عنه حمّاد بن عثمان، ومحمّد بن الحسن بن أبي خالد، وهو عن الرضا عليه السلام.

ولم نظفر لمن عداه بأصلٍ ولا كتاب[١].

٢٧٧ ـ إدريس بن عيسى الأشعري:

دخل على مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام وروى عنه حديثاً واحداً، ثقة، صه[٢].

وفي ضا: دخل عليه... إلى آخره[٣].

٢٧٨ ـ إدريس بن الفضل بن سليمان:

الخَوْلانِي، أبو الفضل، كوفي، واقف، ثقة، جش[٤].

وفي تعق: في نسختي من الوجيزة: ثقة؛ والظاهر وقوع اشتباه فيه[٥].

قلت: الظاهر اختصاصه بها، والذي في سائر النسخ: ثقة غير إمامي[٦].

وفي ضح: الخولاني: بالمعجمة والواو والنون بعد الألف[٧].

---

(١) هداية المحدثين: ١٧٩، وفيها: الثقة القمّي.

(٢) الخلاصة: ١/١٢، وفيها: الأشعري القمّي.

(٣) رجال الشيخ: ٩/٣٦٧.

(٤) رجال النجاشي: ٢٥٨/١٠٣.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٥٠.

(٦) الوجيزة: ١٥٦/ ١٥٣.

(٧) إيضاح الاشتباه: ٦/٨٣.

٢٧٩ ـ إدريس القمّي:

يكنّى أبا القاسم، ج[1].

وفي تعق: يحتمل اتّحاده مع الأشعريّين المتقدّمين. وجعله خالي من الممدوحين[2].

قلت: لعلّه في غير الوجيزة.

وأمّا ابن عبدالله فقد مرّ رواية ابنه عن الرضا عليه السلام، فتأمّل.

٢٨٠ ـ أديم بن الحر الجعفي:

مولاهم، كوفي، ثقة، له أصل، جش[3].

وزاد صه بعد مولاهم: الحذّاء، صاحب أبي عبدالله عليه السلام، يروي نيفاً وأربعين حديثاً عنه عليه السلام[4].

وفي ق: ابن الحر الكوفي الخثعمي[5].

وفي كش: ما روي في أديم بن الحر أبي الحسن[6] الحذّاء.

قال نصر بن الصباح: أبو الحسن[7] اسمه أديم بن الحر وهو حذّاء، صاحب أبي عبدالله عليه السلام، يروي نيفاً وأربعين حديثاً عن أبي عبدالله عليه السلام[8].

---

(١) رجال الشيخ: ٣٩٨/١٠.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٥٠.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٦/٢٦٧.

(٤) الخلاصة: ٢٤/١٠.

(٥) رجال الشيخ: ١٤٣/٢٠، وفيه: آدم، بدل أديم.

(٦) في المصدر: أبي الحر.

(٧) في المصدر: أبو الحر.

(٨) رجال الكشي: ٣٤٧/٦٤٥. وعبارة: يروي نيفاً وأربعين حديثاً عن أبي عبدالله عليه السلام، وردت عن بعض نسخ الكشي.

أقول: لا يخفى عليك أنّ العلاّمة رحمه الله أخذ ما زاده على جش بتمامه من كلام نصر، وهذا أحد المواضع التي اعتمد رحمه الله عليه؛ وقبله الكشّي المصرّح بغلوّه، إذ لا ريب أنّ أمثال هذا النقل للاستناد والاعتداد.

٢٨١ ـ أرطاة بن حبيب الأسدي:

كوفي، ثقة، روى عن أبي عبدالله عليه السلام، صه[١].

وزاد جش: له كتاب؛ عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب[٢].

أقول: في مشكا: ابن حبيب الثقة، عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب[٣].

٢٨٢ ـ أرقم بن شرحبيل:

ذكره الشهيد الثاني في درايته[٤].

وفي قب: ثقة[٥].

وفي تعق: في البلغة: ممدوح[٦]؛ وفي حاشيتها: تابعي فاضل ذكره الشهيد الثاني في درايته، ميرزا[٧]، انتهى، فتأمّل.

وفي الوجيزة: ممدوح[٨].

وفي النقد كما في حاشية البلغة[٩][١٠].

---

(١) الخلاصة: ١١/٢٤.

(٢) رجال النجاشي: ٢٧٠/١٠٧.

(٣) هداية المحدثين: ١٦.

(٤) الرعاية في علم الدراية: ٣٩٥.

(٥) تقريب التهذيب ١: ٣٤٠/٥١.

(٦) بلغة المحدثين: ٨/٣٣١.

(٧) لم ترد هذه الحاشية في النسخة المطبوعة من البلغة.

(٨) الوجيزة: ١٥٧/ ١٥٨.

(٩) نقد الرجال: ٣٨.

(١٠) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٥٠.

قلت: الظاهر أنّ وجه تأمّله سلّمه الله[1] عدم ذكر الميرزا ـ كما مرّ ـ ما نسبه إليه من قوله: تابعي فاضل.

ولا يخفى أنّه ذكر ذلك في المتوسّط[2] كما نقله، فلاحظ.

---

(١) في نسخة «ش»: سلمه الله تعالى.

(٢) الوسيط: ٢٢.

فهرس الجـزء الأول

مقدمة التحقيق ٥

متن الكتاب

مقدمة المصنِّف ٣

المقدمة الأُولىٰ: في تاريخ مواليد الأئمة عليهم السلام ووفياتهم ١١

النبي صلّىٰ الله عليـه وآله وسـلّم ١١

أمير المؤمنين عليه السلام ١٢

الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام ١٣

الإمام الحسين عليه السلام ١٣

الإمام السجاد عليه السلام ١٤

الإمام الباقر عليه السلام ١٤

الإمام الصادق عليه السلام ١٥

الإمام الكاظم عليه السلام ١٥

الإمام الرضا عليه السلام ١٦

الإمام الجواد عليه السلام ١٨

الإمام الهادي عليه السلام ١٨

الإمام العسكري عليه السلام ١٩
الإمام الحجة المنتظر عليه السلام ٢٠
المقدمة الثانية: في ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام أو وقفوا على معجزته ٢١
المقدمة الثالثة: في كنى الأئمة وألقابهم عليهم السلام ٢٥
المقدمة الرابعة: في بيان اسامي رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الإطلاق ٢٩
رواية ابن مسكان عن محمّد الحلبي ٢٩
رواية محمّد بن الحسين عن محمّد بن يحيىٰ ٢٩
أبو بصير والراوون عنه ٢٩
رواية موسىٰ بن القاسم عن علي عنهما ٣٠
العباس إذا كان مطلق من هو؟ ٣١
رواية فضالة عن أبان ٣١
رواية فضالة عن ابن سنان ٣١
رواية فضالة عن حسين ٣٢
رواية سعد بن عبدالله عن أبي جعفر ٣٢
ابن سنان مطلق من هو؟ ٣٢
رواية سعد بن عبدالله عن جميل أو عن حماد بن عيسىٰ ٣٥
رواية سعد بن عبدالله عن العباس ٣٥
رواية محمّد بن علي بن محبوب عن العباس ٣٥
رواية العلاء عن محمّد ٣٥
رواية ابن مسكان ٣٥
محمد بن قيس إذا ورد في الرواية من هو؟ ٣٦
أحمد بن محمّد إذا ورد في الرواية من هو؟ ٣٧
محمّد بن يحيىٰ إذا ورد في الرواية من هو؟ ٣٨
رواية أبي بصير عن الصادق أو الباقر عليهما السلام ٣٨

رواية محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل ٣٨
رواية الحسن بن محبوب عن أبي حمزة ٤٠
المقدمة الخامسة: في فوائد تتعلق بالرجال ٤٣
فائدة: إذا قال النجاشي في حق أحد: ثقة، ولم يتعرض لفساد المذهب ٤٣
حكم تعارض الجرح والتعديل إذا كانا من إماميين ٤٤
حكم جرح غير الإمامي للإمامي وتعديله ٤٥
حكم ما إذا كان الجارح إمامياً والمعدِّل غيره ٤٦
فائدة: الفرق بين الحديث الحسن والقوي ٤٧
فائدة: المدح الذي له دخل في قوة السند ٤٧
المدح الذي له دخل في المتن ٤٨
المدح الذي لا دخل له في المتن والسند ٤٨
فائدة: معنىٰ قولهم: ثقة في الحديث ٤٨
الفرق بين قولهم: ثقة وثقة في الحديث ٤٩
فائدة: معنىٰ قولهم: أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه ٥٠
الجماعة الّذين ادعىٰ الكشي إجماع العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم ٥٣
حكم البعض بصحة الرواية إذا صحَّ السند إلىٰ أصحاب الإجماع ٥٣
فائدة: معنىٰ قولهم: صحيح الحديث عند القدماء ٥٨
بين الصحيح والمعمول به عموم من وجه ٥٩
فائدة: معنىٰ قولهم: لا بأس به ٦٢
فائدة: معنىٰ قولهم: عين، وجه ٦٤
قولهم: وجه من وجوه أصحابنا ٦٤
فائدة: قولهم: له أصل، قيل: يفيد الحُسن ٦٥
قولهم: له كتاب ٦٦
فائدة: معنىٰ قولهم: له أصل أو كتاب أو نوادر ٦٧
الفرق بين الأصل والكتاب والنوادر والمصنَّف ٦٨
النادر يطلق علىٰ الشاذ ٧٠

ما المراد من الشاذ؟ ٧١
فائدة: معنى قولهم: أسند عنه ٧١
الأقوال في قراءتها ٧٣
فائدة: رمي القدماء سيما القميين وابن الغضائري أحداً بالغلو والارتفاع ٧٧
فائدة: معنى التفويض ٧٨
فائدة: ما المراد من أبي العباس الذي يذكره النجاشي مطلقاً ٨٠
فائدة: معنى قولهم: مولى ٨٠
فائدة: من هم الواقفة؟ ٨١
فائدة: من يذكره النجاشي أو غيره ولم يطعن عليه من أسباب قبول الرواية ٨٣
فائدة: في سائر أسباب المدح والقوة وقبول الرواية، فمنها: ٨٤
قولهم: مضطلع بالرواية ٨٤
قولهم: سليم الجنبة ٨٤
قولهم: من أولياء أمير المؤمنين عليهم السلام ٨٤
قولهم: خاصّي ٨٤
قولهم: قريب الأمر ٨٤
كون الرجل من مشايخ الإجازة ٨٥
كونه وكيلاً لأحدهم عليهم السلام ٨٦
أن يكون ممن يترك رواية الجليل ٨٦
أن يؤتى بروايته بإزاء رواية الجليل ٨٦
كونه كثير الرواية ٨٦
كونه كثير السماع ٨٧
أن يروي عنه أو كتابه جماعة من الأصحاب ٨٧
رواية الجليل أو الأجلاء عنه ٨٨
رواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى عنه ٨٨

رواية أحمد بن محمّد بن أبي نصر عنه ٨٩
رواية علي بن الحسن الطاطري عنه ٨٩
رواية محمّد بن إسماعيل أو جعفر بن بشير عنه أو روايته عنهما ٨٩
كونه ممن يروي عن الثقات ٨٩
رواية علي بن الحسن بن فضّال ومن ماثله عنه ٨٩
أخذه معرّفاً للجليل ٩٠
كونه ممن تكثر الرواية عنه ٩٠
كثرة رواية الثقة عن مشترك مع عدم إتيانه بقرينة ٩٠
اعتماد شيخ عليه ٩١
اعتماد القميين أو روايتهم عنه ٩١
أن تكون رواياته كلّها أو جلّها مقبولة ٩٢
وقوعه في سند حديث اتفق الكلّ أو الجلّ على صحته ٩٢
إكثار الكافي أو الفقيه من الرواية عنه ٩٣
قولهم : معتمد الكتاب ٩٣
قولهم : بصير بالحديث والرواية ٩٣
قولهم : صاحب فلان ، أي واحد من الأئمة عليهم السلام ٩٣
ذكر الجليل شخصاً مترضياً أو مترحّماً ٩٤
أن يروي عنه محمّد بن أحمد بن يحيىٰ ، ولم يكن مستثنىٰ ٩٤
قول الثقة : لا أحسبه إلّا فلاناً ، أي ثقة ٩٥
قول الثقة : حدثني الثقة ٩٥
أن يكون ممن ادُّعي اتفاق الشيعة علىٰ العمل بروايته ٩٦
وقوعه في سند حكم العلّامة بصحته ٩٦
أن ينقل حديث غير صحيح في مدحه ١٠٢
كونه من آل أبي الجهم ١٠٣
كونه من آل أبي نعيم ١٠٣
كونه من آل أبي شعبة ١٠٣

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

قول العدل: حدثني بعض أصحابنا ١٠٣
رواية الجليل عن غير واحد أو عن رهط مقيداً بقول: من أصحابنا ١٠٤
رواية الجليل عن أشياخه ١٠٤
قولهم: فقيه من فقهائنا، أو فقيه ١٠٥
قولهم: فاضل أو ديّن ١٠٥
قولهم: أوجه من فلان ١٠٦
توثيق علي بن الحسن بن فضّال، وابن نمير ١٠٦
قولهم: شيخ الطائفة ١٠٧
توثيق العلاّمة وابن طاووس ونظائرهما ١٠٨
توثيقات إرشاد المفيد ١١٠
فائدة: في أسباب الذم وضعف الرواية، فمنها: ١١٠
قولهم: ضعيف ١١٠
قولهم: ضعيف في الحديث ١١٢
الرواية عن الضعفاء وروايتهم عنه ١١٣
قولهم: كان من الطيّارة ومن أهل الإرتفاع ١١٤
قولهم: ليس بذاك ١١٥
قولهم: مضطرب الحديث، وما في معناها ١١٥
قولهم: كذّاب، وضّاع، واهٍ ١١٩
قولهم: منكر الحديث، لين الحديث ١١٩
قولهم: متروك، متهم، ساقط، ولا شيء... ١١٩
قولهم: مختلط، ومُخَلِّط ١٢٠
فائدة: في معنى العدالة ١٢٢
فائدة: شرط العمل بخبر الواحد العدالة ١٢٤
باب الألف ١٢٧
آدم أبو الحسين النخّاس الكوفي ١٢٧
آدم بن إسحاق بن آدم الأشعري ١٢٧

آدم بيّاع اللؤلؤ ١٢٨
آدم بن الحسين النخّاس ١٢٩
آدم بن عبدالله القمّي ١٣٠
آدم بن المتوكّل ١٣٠
آدم بن محمّد القلانسي ١٣١
آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي ١٣١
أبان بن أبي عيّاش فيروز ١٣٢
أبان بن أرقم العنتري القيسي ١٣٢
أبان بن تغلب بن رياح البكري ١٣٢
أبان بن سعيد بن العاص الأموي ١٣٥
أبان بن عبد الرحمن البصري ١٣٦
أبان بن عبد الملك الثقفي ١٣٦
أبان بن عبد الملك الخثعمي ١٣٦
أبان بن عثمان الأحمر البجلي ١٣٦
أبان بن عمر الأسدي ١٤٣
أبان بن محمّد البجلي ١٤٤
إبراهيم أبو رافع ١٤٥
إبراهيم أبو السفاتج ١٤٦
إبراهيم بن أبي بكر ١٤٦
إبراهيم بن أبي البلاد ١٤٦
إبراهيم بن أبي حفص ١٤٨
إبراهيم بن أبي زياد الكرخي ١٤٨
إبراهيم بن أبي سمّال ١٥٠
إبراهيم بن أبي الكرام الجعفري ١٥١
إبراهيم بن أبي محمود الخراساني ١٥٢
إبراهيم بن أبي يحيىٰ المدني ١٥٣

إبراهيم بن أحمد بن محمّد الطبري ١٥٤
إبراهيم بن أحمد بن محمّد الحسيني الموسوي ١٥٤
إبراهيم بن إسحاق ١٥٤
إبراهيم بن إسحاق الأحمري ١٥٤
إبراهيم بن إسحاق بن أزور ١٥٧
إبراهيم بن إسماعيل الخلنجي الجرجاني ١٥٧
إبراهيم الأعجمي ١٥٧
إبراهيم بن حمويه ١٥٨
إبراهيم الخارقي ١٥٨
إبراهيم بن رجاء الجحدري ١٥٩
إبراهيم بن رجاء الشيباني ١٥٩
إبراهيم بن الزبرقان التيمي الكوفي ١٦١
إبراهيم بن زياد ١٦١
إبراهيم بن زياد الخارقي ١٦١
إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ١٦٢
إبراهيم بن سعيد المدني ١٦٢
إبراهيم بن سلام النيسابوري ١٦٣
إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة المزني ١٦٣
إبراهيم بن سليمان بن عبدالله النهمي الخزّاز ١٦٥
إبراهيم بن شعيب العقرقوفي ١٦٦
إبراهيم بن شعيب الكوفي ١٦٧
إبراهيم الشعيري ١٦٧
إبراهيم بن صالح الأنماطي ١٦٨
إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي ١٧٥
إبراهيم بن عبد الرحمن بن أميّة ١٧٩
إبراهيم بن عبدالله القاري ١٧٩

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

إبراهيم بن عبدة ١٨٠
إبراهيم بن عبيد الله بن العلاء المدني ١٨١
إبراهيم بن عثمان الخزاز ١٨١
إبراهيم بن عربي الأسدي ١٨٤
إبراهيم بن علي بن عبدالله الجعفري ١٨٤
إبراهيم بن علي الكوفي ١٨٤
إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني ١٨٥
إبراهيم بن عيسىٰ ١٨٩
إبراهيم بن الفضل الهاشمي ١٨٩
إبراهيم الكرخي ١٨٩
إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ ١٨٩
إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل ١٩٣
إبراهيم بن محمّد الأشعري ١٩٣
إبراهيم بن محمّد بن بسّام المصري ١٩٤
إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي ١٩٤
إبراهيم بن محمّد بن سماعة ١٩٦
إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الختلي ١٩٧
إبراهيم بن محمّد بن عبدالله الجعفري ١٩٧
إبراهيم بن محمّد بن علي الكوفي ١٩٨
إبراهيم بن محمّد بن فارس النيسابوري ١٩٨
إبراهيم بن محمّد بن معروف المذاري ٢٠٠
إبراهيم بن محمّد ٢٠١
إبراهيم بن محمّد بن ميمون ٢٠١
إبراهيم بن محمّد الهمداني ٢٠١
إبراهيم بن محمّد بن يحيىٰ المدني ٢٠٣
إبراهيم المخارقي ٢٠٤

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

إبراهيم بن مسلم بن هلال الضرير ٢٠٥
إبراهيم بن المفضّل بن قيس ٢٠٥
إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد ٢٠٥
إبراهيم بن المهاجر الأزدي ٢٠٦
إبراهيم بن مهزم الأسدي ٢٠٦
إبراهيم بن مهزيار ٢٠٦
إبراهيم بن ميمون الكوفي ٢٠٨
إبراهيم بن نصر بن القعقاع الجعفي ٢٠٩
إبراهيم بن نصير الكشّي ٢١٠
إبراهيم بن نعيم العبدي ٢١١
إبراهيم بن هارون الخارقي الكوفي ٢١٣
إبراهيم بن هاشم القمّي ٢١٣
إبراهيم بن هراسة ٢١٨
إبراهيم بن يحيى ٢١٨
إبراهيم بن يزيد المكفوف ٢١٨
إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الكندي ٢١٨
أُبي بن ثابت بن المنذر ٢١٩
أُبي بن قيس ٢١٩
أُبي بن كعب ٢٢٠
أجلح بن عبدالله أبو حجية الكندي ٢٢١
أحكم بن بشّار المروزي ٢٢١
أحمد بن إبراهيم أبو حامد المراغي ٢٢٣
أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع ٢٢٤
أحمد بن إبراهيم بن أحمد القمّي ٢٢٥
أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب النديم ٢٢٦
أحمد بن إبراهيم السبنسني ٢٢٨

أحمد بن إبراهيم علان الكليني ٢٢٨

أحمد بن إبراهيم بن المعلّىٰ ٢٢٨

أحمد بن أبي بشر السرّاج ٢٢٨

أحمد بن أبي زاهر ٢٢٩

أحمد بن أبي طالب الطبرسي ٢٣٠

أحمد بن أبي عوف ٢٣٠

أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب ٢٣١

أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعري القمّي ٢٣١

أحمد بن إسحاق الرازي ٢٣٢

أحمد بن إسحاق بن عبدالله الأشعري ٢٣٣

أحمد بن إسماعيل السليماني ٢٣٥

أحمد بن إسماعيل بن عبدالله ٢٣٥

أحمد بن إسماعيل الفقيه ٢٣٨

أحمد بن بشير البرقي ٢٣٩

أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري ٢٣٩

أحمد بن جعفر بن محمّد بن إبراهيم العلوي الحميري ٢٤٠

أحمد بن الحارث كوفي ٢٤٠

أحمد بن الحارث ٢٤١

أحمد بن الحارث الزاهد ٢٤٢

أحمد بن الحسن بن إسماعيل ٢٤٢

أحمد بن الحسن الاسفرايني ٢٤٤

أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي ٢٤٥

أحمد بن الحسن الرازي ٢٤٥

أحمد بن الحسن بن عبد الملك ٢٤٦

أحمد بن الحسن بن علي ٢٤٦

أحمد بن الحسن القطّان ٢٤٧

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

أحمد بن الحسين بن أحمد النيسابوري ٢٤٨
أحمد بن الحسين بن سعيد الأهوازي ٢٤٨
أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأزدي ٢٤٩
أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري ٢٥١
أحمد بن الحسين بن عبيد الله الآبي ٢٥٦
أحمد بن الحسين بن عمر الصيقل ٢٥٧
أحمد بن الحسين بن يحيىٰ الهمداني ٢٥٧
أحمد بن حمّاد ٢٥٨
أحمد بن حمزة بن بزيع ٢٦٠
أحمد بن حمزة بن عمران القمّي ٢٦٠
أحمد بن حمزة بن اليسع القمّي ٢٦١
أحمد بن الخضر بن أبي صالح الخجندي ٢٦١
أحمد بن الخضيب ٢٦١
أحمد بن داود بن سعيد الفزاري ٢٦٢
أحمد بن داود بن علي القمّي ٢٦٣
أحمد بن رباح بن أبي نصر السّكوني ٢٦٤
أحمد بن رزق الغمشاني ٢٦٥
أحمد بن رشيد بن خيثم العامري ٢٦٥
أحمد بن رميح المروزي ٢٦٦
أحمد بن زياد بن جعفر الهمذاني ٢٦٦
أحمد بن زياد الخزّاز ٢٦٧
أحمد بن سابق ٢٦٧
أحمد بن السري ٢٦٨
أحمد بن سلامة الجزائري ٢٦٨
أحمد بن صبيح الأسدي ٢٦٩
أحمد بن عامر بن سليمان ٢٦٩

أحمد بن عائذ ٢٧٠
أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي ٢٧١
أحمد بن العبّاس النجاشي الصيرفي ٢٧٢
أحمد بن عبدالله بن أحمد البرقي ٢٧٢
أحمد بن عبدالله بن أحمد الدوري ٢٧٣
أحمد بن عبدالله بن أحمد بن الرفاء ٢٧٥
أحمد بن عبدالله الأصفهاني ٢٧٦
أحمد بن عبدالله بن أُميّة ٢٧٦
أحمد بن عبدالله بن جعفر الحميري ٢٧٧
أحمد بن عبدالله بن عيسىٰ القمّي ٢٧٧
أحمد بن عبدالله الكرخي ٢٧٧
أحمد بن عبدالله الكوفي ٢٧٨
أحمد بن عبدالله بن متوّج البحراني ٢٧٨
أحمد بن عبدالله بن محمّد الهاشمي ٢٧٨
أحمد بن عبدالله بن مهران ٢٧٨
أحمد بن عبد الملك المؤذّن ٢٧٩
أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز ٢٨٠
أحمد بن عبيد الله بن يحيىٰ بن خاقان ٢٨٢
أحمد بن علويّة الأصفهاني ٢٨٣
أحمد بن عليّ بن إبراهيم ٢٨٤
أحمد بن عليّ بن إبراهيم الجوّاني ٢٨٤
أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي ٢٨٥
أحمد بن عليّ الرازي ٢٨٥
أحمد بن عليّ بن أحمد النجاشي الصيرفي ٢٨٧
أحمد بن عليّ بن أحمد النجاشي ٢٨٧
أحمد بن عليّ البلخي ٢٩١

أحمد بن عليّ بن الحسن بن شاذان ٢٩١
أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي ٢٩٢
أحمد بن عليّ بن عبّاس بن نوح السيرافي ٢٩٢
أحمد بن عليّ العلوي ٢٩٣
أحمد بن عليّ الفائدي ٢٩٣
أحمد بن عليّ بن كلثوم ٢٩٤
أحمد بن عليّ الكوفي ٢٩٤
أحمد بن عليّ الماهابادي ٢٩٥
أحمد بن عليّ بن محمّد العلوي العقيقي ٢٩٥
أحمد بن عليّ بن مهدي البرقي الأنصاري ٢٩٦
أحمد بن عليّ النخّاس ٢٩٧
أحمد بن عليّ بن نوح ٢٩٧
أحمد بن عمرو بن سعيد ٢٩٧
أحمد بن عمرو بن المنهال ٢٩٨
أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي ٢٩٨
أحمد بن عمر الحلاّل ٢٩٩
أحمد بن عمران الحلبي ٣٠١
أحمد بن عيسىٰ بن جعفر العلوي ٣٠١
أحمد بن عيسىٰ بن محمّد الخشّاب ٣٠٢
أحمد بن فارس بن زكريّا ٣٠٢
أحمد بن فهد الحلّي ٣٠٣
أحمد بن الفضل الخزاعي ٣٠٤
أحمد بن القاسم ٣٠٤
أحمد بن القاسم بن أبي كعب ٣٠٥
أحمد بن القاسم بن طرخان ٣٠٥
أحمد بن كلثوم ٣٠٥

أحمد بن محمّد بن إبراهيم ٣٠٥
أحمد بن محمّد بن إبراهيم العجلي ٣٠٥
أحمد بن محمّد السرّاج ٣٠٦
أحمد بن محمّد الآملي الطبري ٣٠٦
أحمد بن محمّد أبي الغريب الصيني ٣٠٧
أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي ٣٠٧
أحمد بن محمّد الأردبيلي ٣١١
أحمد بن محمّد بن أحمد الجرجاني ٣١٤
أحمد بن محمّد بن أحمد السناني ٣١٤
أحمد بن محمّد بن أحمد الكندي ٣١٤
أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة ٣١٥
أحمد بن محمّد بن إسحاق ٣١٥
أحمد بن محمّد بن جعفر الصولي ٣١٦
أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد ٣١٧
أحمد بن محمّد بن الحسين المقمي ٣١٨
أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ٣١٩
أحمد بن محمّد بن الربيع الكندي ٣٢١
أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي ٣٢٢
أحمد بن محمّد الزراري ٣٢٢
أحمد بن محمّد السري ٣٢٢
أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة ٣٢٣
أحمد بن محمّد بن سليمان الزراري ٣٢٥
أحمد بن محمّد بن سيّار السيّاري ٣٢٨
أحمد بن محمّد بن الصقر الصائغ ٣٢٩
أحمد بن محمّد بن عاصم العاصمي ٣٢٩
أحمد بن محمّد بن عبيد الله الأشعري ٣٣٠

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أحمد بن محمّد بن عبيد الله الجوهري ٣٣٠
أحمد بن محمّد بن عليّ القلّاء السوّاق ٣٣١
أحمد بن محمّد بن عليّ الكوفي ٣٣٣
أحمد بن محمّد بن عمّار ٣٣٤
أحمد بن محمّد بن عمرو ٣٣٥
أحمد بن محمّد بن عمران ٣٣٥
أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعري ٣٣٧
أحمد بن محمّد بن عيسى القسري ٣٤٢
أحمد بن محمّد الكوفي ٣٤٣
أحمد بن محمّد المقري ٣٤٣
أحمد بن محمّد بن موسىٰ الجندي ٣٤٤
أحمد بن محمّد موسىٰ الأهوازي ٣٤٤
أحمد بن محمّد بن نوح السيرافي ٣٤٥
أحمد بن محمّد بن هيثم العجلي ٣٤٨
أحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار ٣٤٨
أحمد بن محمّد بن يحيىٰ الفارسي ٣٥٠
أحمد بن محمّد بن يعقوب البيهقي ٣٥١
أحمد بن معافي ٣٥١
أحمد بن معروف ٣٥١
أحمد بن موسىٰ الأشعري ٣٥٢
أحمد بن موسىٰ بن جعفر بن طاووس ٣٥٢
أحمد بن موسىٰ بن جعفر عليهما السلام ٣٥٥
أحمد بن مهران ٣٥٦
أحمد بن ميثم ٣٥٧
أحمد بن نصر بن سعيد الباهلي ٣٥٩
أحمد بن النضر الجعفي ٣٦٠

أحمد بن هارون القامي ٣٦١
أحمد بن هارون المدائني ٣٦٢
أحمد بن هلال العبرتائي ٣٦٢
أحمد بن هوذة ٣٦٦
أحمد بن يحيىٰ ٣٦٦
أحمد بن يحيىٰ بن حكيم الأودي ٣٦٧
أحمد بن يحيىٰ المكتّب ٣٦٧
أحمد بن اليسع بن عبدالله القمّي ٣٦٧
أحمد بن يوسف ٣٦٨
أحمد بن يوسف بن أحمد العريضي ٣٦٨
أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي ٣٦٨
إدريس بن زياد الكفرثوثائي ٣٦٩
إدريس بن زيد ٣٧١
إدريس بن عبدالله بن سعد الأشعري ٣٧٢
إدريس بن عيسىٰ الأشعري ٣٧٣
إدريس بن الفضل بن سليمان الخولاني ٣٧٣
إدريس القمّي ٣٧٤
أديم بن الحر الجعفي ٣٧٤
أرطاة بن حبيب الأسدي ٣٧٥
أرقم بن شرحبيل ٣٧٥

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی